2018 | 42

SEYASAT

سياسات

30 عاما على انتفاضة 1987: مراجعات واستعادات

دراسات

- قراءة بأثر رجعي
- لماذا تنجح المقاومة المدنية الشعبية؟
- المقاومة المسلحة خلال انتفاضة الحجارة
- تشكّل الأطر القيادية
- دور الحركة الطلابية
- الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة
- السياق الاقتصادي

الندوة

- انتفاضة 1987:
  "حكاية" فعل جماعي مُلهِم

شهادات

- السجين رقم 10037
- الانتفاضة الأولى:
  براءة العقل.. مكر الأيديولوجيا

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2018 42

سياسات

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات
SEYASAT
فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : د. عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٢) اذار ٢٠١٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- في تذكر الانتفاضة / عاطف ابو سيف ٩
- قراءة بأثر رجعي للانتفاضة الأولى: سماتها، نتائجها، أخطاؤها / عبد الغني سلامة..... ١٥
- لماذا تنجح المقاومة المدنية الشعبية ؟ انتفاضة الحجارة الفلسطينية نموذجاً/ عبير بشير..... ٢٦
- المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة (١٩٨٧-١٩٩٤) : مقاربة مفاهيمية/ كمال علي أبو شاويش ٤٠
- تشكل الأطر القيادية في الانتفاضة/ نبيل الكتري..... ٦٤
- دور الحركة الطلابية في انتفاضة الحجارة (١٩٨٧) / أحمد عيسى ٧٦
- واقع الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة في الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) ١٩٨٧ / نادية الدلو ١٠٢
- السياق الاقتصادي لاشتعال انتفاضة الحجارة / محمود أبو شنب ١١١
- انتفاضة ١٩٨٧: فلسطينيو ١٩٤٨ في لبّ القضية الفلسطينية/ أنطوان شلحت ١٢٠
- التلقي الإسرائيلي لانتفاضة ١٩٨٧/ مهند مصطفى ١٢٧
- الانتفاضة الأولى... هل تتكرر؟/ محمد هواش..... ١٣٤
- انتفاضة ١٩٨٧: حكاية فعل جماعي مُلهِم / ندوة ١٤٣
- السجين رقم ١٠٠٣٧! / حسام عز الدين ١٦٩
- الانتفاضة الأولى: براءة العقل.. مكر الأيديولوجيا / وليد الشرفا ١٧٦
- الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج ١٨١
- المكتبة ١٨٧

قبل ثلاثين سنة خرج الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه في الضفة الغربية وقطاع غزة منتفضاً معلناً فشل سياسة الاحتواء التي حاولت إسرائيل تطبيقها بالقمع للقضاء على الحركة الوطنية.

لم يكد يمر عشرون عاماً على استكمال إسرائيل مشروعها الكولنيالي الاستعماري حتى أطلق الشعب الفلسطيني صرخته المدوية، فبات الحجر الفلسطيني يساوي قنطاراً كما درج المثل.

تخصص سياسات عددها الحالي لمناقشة الانتفاضة في ذكراها الثلاثين، محاولةً تسليط الضوء على الجوانب المختلفة المتعلقة بها.

تفتتح سياسات عددها بمقالة استعراضية لرئيس التحرير الدكتور عاطف أبو سيف بعنوان «في تذكر الانتفاضة» يسرد فيها أحداث اليوم الأول للانتفاضة كما عاشه، قبل أن ينتقل لمناقشة عامة لظاهرة الانتفاضة، وهو النقاش الذي يستكمله الباحث عبد الغني سلامة في مقالته «قراءة بأثر رجعي للانتفاضة الأولى: سماتها، نتائجها، أخطاؤها»، ثم تواصل الكاتبة والصحافية عبير بشير دراسة جانب مختلف من الانتفاضة، حين تبحث «لماذا تنجح المقاومة المدنية الشعبية !! انتفاضة الحجارة الفلسطينية نموذجاً»، أما الباحث وأحد نشطاء الانتفاضة كمال أبو شاويش فيذهب إلى معالجة قضية العمل المسلح في الانتفاضة في دراسته الموسومة «المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة (١٩٨٧-١٩٩٤) : مقاربة مفاهيمية.

يحلل الناشط الدكتور نبيل الكتري «تشكل الأطر القيادية في الانتفاضة»، فيما يقدم القيادي الطلابي في جامعة بيرزيت خلال الانتفاضة والباحث في القضايا الاستراتيجية أحمد عيسى رؤيةً لـ«دور الحركة الطلابية في انتفاضة الحجارة (١٩٨٧)»، بدورها تقرأ الدكتور نادية الدلو «واقع الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة الفلسطينية».

لا تغفل سياسات استعادة الواقع الاقتصادي الذي شكّل التربة المشجعة لاندلاع الانتفاضة، فيقدم الباحث محمود أبو شنب دراسةً بعنوان «السياق الاقتصادي لاشتعال انتفاضة الحجارة»، إلى جانب ذلك كله، يقرأ الكاتب أنطوان شلحت موقف فلسطينيي ١٩٤٨ من الانتفاضة في دراسته المعنونة بـ«انتفاضة ١٩٨٧: فلسطينيو ١٩٤٨ في لبّ القضية الفلسطينية»، وهو نقاش يستكمله الباحث من الداخل مهند مصطفى في مقالته بعنوان «الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧: «التلقي الإسرائيلي لانتفاضة ١٩٨٧» ولكن من زاوية مختلفة.

يعود الصحافي محمد هواش للسؤال «الانتفاضة الأولى... هل تتكرر؟»، فيما يستحضر الصحافي والكاتب مهند عبد الحميد الأسئلة السابقة كلها على طاولة سياسات في ندوتها المخصصة لهذا العدد حول «ثلاثون عاماً من الانتفاضة» أمام مجموعة من أبرز نشطاء الانتفاضة في الضفة الغربية، حيث يجيب عن أسئلة سياسات كل من: عبد المجيد حمدان أبو وديدة، ود. سمير شحادة، وأ. وسام رفيدي.

تختتم سياسات عددها بشهادتين من قلب الانتفاضة كتبهما الأسير المحرر الصحافي حسام عز الدين بعنوان «السجين رقم ١٠٠٣٧!» يستذكر فيها تجربته في سجن النقب، ظاهرة الأسر الأبرز خلال الانتفاضة، فيما يستعيد الإعلامي والروائي وليد الشرفا مخاض الوعي الأولى في تقبل الانتفاضة، في شهادته المعنونة بـ«الانتفاضة الأولى: براءة العقل.. مكر الأيديولوجيا».

وكالعادة تقوم سياسات باستعراض كتاب مهم صدر، مؤخراً، إذ تخصص زاوية الكتاب، للكتاب الذي حرره الدكتور محمد اشتية بعنوان «الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج» الصادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار». وكالعادة هناك مجموعة من آخر الإصدارات الفلسطينية والعربية.

ثلاثون عاماً مرت على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، جرت بعدها مياه كثيرة تحت الجسر، لكن المؤكد أن تلك اللحظة المنتفضة ظلت علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني المعاصر.

تطمح سياسات في هذا العدد إلى أن تكون قد قدمت إضاءةً مختلفة عن تلك الأيام وكشفت عن بعض جوانبها المضيئة.

في تذكر الانتفاضة

د. عاطف أبو سيف *

مازلت أنظر بحنين إلى تلك اللحظة التي كنت أحمل فيها حقيبتي المدرسية المسطحة، بعد ليلة ساخنة خرج فيها المخيم عن بكرة أبيه بعد دفن العمال الذين دهسهم مستوطن قرب المجدل. ثمة بقايا غضب لم يفهمه الفتى الذي كنته وقتها. لم يستمر الصمت كثيراً، إذ بعد أقل من نصف ساعة على دخولنا الفصل حتى خرجنا مندفعين غاضبين صوب مركز الجيش.

نعم، كان ذلك صباحاً عادياً بامتياز، حيث توجهنا إلى مدارسنا كما كنا نفعل كل يوم. في الليلة الفائتة نام المخيم على وقع الرصاص وحمّى الاشتباكات بين الناس والجيش عقب دهس مستوطن مجموعة من العمال من البلدة المجاورة.

خلال دفن الشهداء انقلبت الدنيا، وفشل الجيش في كبت غضب الجموع المشيعة. صحونا كأن ثمة شيئاً ظل عالقاً من الليلة الفائتة.

خرج المخيم (جباليا) عن بكرة أبيه، كأنه يكمل ما تم الليلة الفائتة. مدرس التاريخ في المدرسة الإعدادية يحرضنا على الخروج، والهتافات تملأ شارع المدارس الطويل، حيث تصطف مدارس وكالة الغوث للذكور، والغضب يهز المكان.

يومها استشهد حاتم السيسي، جارنا ورفيق الطفولة، وهو يلقي الحجارة على الجيش. في أماسي المخيم كنا نلعب الكرة ونلهو بين الأزقة بحثاً عن سعادة مفقودة في جحيم الحياة.

السعادة الممكنة في تلك الحياة المعلقة. سقط حاتم في ساحة المخيم الأساسية التي كنا

* رئيس تحرير مجلة "سياسات".

نسميها «السوافي»، وكانت عبارة عن كثبان رملية صغيرة بجوار بركة أبو راشد وماتور الماء. للأسف هذه الساحة تحولت إلى مستشفى يقولون اسمه «اليمن السعيد» لم يكتمل بناؤه إلى اليوم، وكان يجب أن تترك حديقة أو ساحة للناس. الانقسام مرة أخرى يا سادة!!

سيفرض الجيش منع التجول على المخيم. المنع الذي لن يوقف لهيب النار التي اندلعت في مساء اليوم نفسه في كل المخيمات والمدن والقرى والنواحي، ثم اكتشفنا أن ما نقوم به بات اسمه انتفاضة، وأن هذا الشيء بات فعلاً يومياً في النضال الشعبي، وسيأخذ أشكالاً متعددة.

ومع الوقت سنتبارى من يصل حجره أولاً للجيش، وسيصاب منا من يصاب، ويسجن من يسجن، وحين ندخل سجن النقب الصحراوي نتشاطر الذكريات واللحظات الماضية بشغف العشاق الذين يستعيدون ماضيهم.

وسيظل اسم صديقنا وابن حارتنا حاتم السيسي أول شهيد في الانتفاضة، وسنظل كل عام نتذكره بقلق الأطفال والفتيان وهم يبحثون عن حاجاتهم الضائعة، وستظل صورته ذاتها– الصورة اليتيمة – بشاربه الذي بالكاد بدأ ينمو، وعينيه الوادعتين، ونظراته الحالمة، تذكرنا بما كنا عليه قبل ثلاثين عاماً.

كان هذا صباح التاسع من كانون الأول من العام ١٩٨٧. أي قبل ثلاثين سنة من الآن.

هبات كثيرة وقعت قبل ذلك، تدهورت فيها الأمور وصعد فيها الشهداء ووقع الجرحى ضحايا البطش؛ منها مثلاً ما حدث العام ١٩٨٦، وقبل ذلك المواجهات حامية الوطيس التي أعقبت استشهاد شرف الطيبي في جامعة بيرزيت، يومها خرج المخيم غاضباً ساخطاً مثل بقية مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

أذكر يومها استشهد الطفل سهيل غبن من مدرستنا، وقام عمه الفنان الكبير فتحي غبن برسم جنازته الحاشدة في أزقة المخيم.

وخلال ذلك وقبله كانت غزة والضفة بركاناً يفور بين فترة وأخرى، لعل أشدها قبل ذلك في السبعينيات حين كان الفدائيون يحكمون غزة في الليل، وكانت ثمة أساطير كبيرة في عالم الفعل المقاوم من جيفارا غزة وباجس أبو عطوان وجملة الشهداء والأسرى الذين حملوا لواء الذود عن كرامة الناس وحلمهم بالعودة والاستقلال.

لكنها لم تكن ربما إلا بروفات للهبة الكبرى التي ستصبح واحدة من أكثر لحظات التاريخ الوطني المعاصر أهمية.

قال فيها درويش وقباني والقاسم ووصف فيها الكتاب والروائيون واستعادتها الكاميرا والأفلام وريشة الفنانين، لكنها ظلت خالدة أكثر في ثقافة الناس وممارستهم الكفاحية.

ثمة سر عجيب في الانتفاضة لابد من فهمه، حتى نفهم كيف خلدت تلك اللحظة ولم تكن عابرة في الوعي والممارسة.

حتى حين اندلعت انتفاضة الأقصى لم تشبه بشيء الانتفاضة الأولى، وحين نقول انتفاضة دون أي صفة، فنحن نشير إلى الانتفاضة الأولى، أما الصفات فتأتي للتمييز.

عموماً، ونحن نتذكر تلك الأيام، ربما وبشكل شخصي، حيث إن الانتفاضة تمت في مخيمنا وشارعنا ومدارسنا، وكان لها منا ومن أحبتنا نصيب، لابد من الوقوف بتأمل أمام روح اللحظة التي شكلتها الانتفاضة.

وربما حين يحاول الساسة الحديث عن الانتفاضة ووصفها بما يجود به لسان العرب من أوصاف، عليهم ألا يعملوا على استعادة الفعل ذاته فقط، لأن تكرار الأشياء لا يقود إلى النتائج نفسها في السياسة (في الكيمياء ربما) وإنما عليهم التركيز على استعادة روح اللحظة.

فالانتفاضة لم تكن رمي الحجارة، ولم تكن مقاطعة البضاعة، ولا مقاطعة الهويات وبطاقات الممغنط، ولا الإضراب، بل كانت تلك الروح العظيمة الشفافة التي تحيك اللحمة الوطنية وتصوغ فعل الاشتباك اليومي. الانتفاضة جعلت الشعب كله مقاومة، ولم تترك لأحد أن يزعم أو يحاول احتكار المقاومة كما يطيب للبعض أن يفعل الآن.

حتى على صعيد القيادة وأنماط تمظهرها، فإن الانتفاضة تقدم درساً ثميناً، فقد ارتكزت الانتفاضة على القيادة الميدانية اليومية والمحلية، ففور توجيه الاحتلال ضربة لقيادة الانتفاضة في المنطقة تقوم مجموعة من الشبان بتشكيل نفسها قيادة جديدة (مبادرة وارتجال ذاتي) وتباشر قيادة العمل الكفاحي اليومي.

وفي مرات يأتي التكليف لاحقاً من القيادة لأن الانتفاضة يجب أن تستمر، فالانتفاضة بقدر ما صاغت شمولية الفعل الكفاحي؛ رسخت محلية صياغة الأهداف والمطالب النضالية.

فثمة إضراب شامل في كل فلسطين وهناك ربما إضراب خاص في مخيم ما ومدينة وقرية ما بسبب ما يجري فيها.

قيادة الانتفاضة كانت قيادة الفعل لا قيادة التوجيهات. الآن يقودنا الناطقون وعشاق الكاميرات والمؤتمرات الصحافية.

في تذكر الانتفاضة، هناك الكثير الذي يجب تعلمه، بعيداً عن حماسة الأكاديميين والمؤتمرات البحثية التي لا تنتج إلا أفكاراً لو عرضت على أطفال الحجارة وجرحاها وشهدائها لتبرؤوا منها وشعروا فيها بفلسفة زائدة، وبعيداً عن وهج أدعياء التملك والمبادأة واحتكار الرواية التي لم يكونوا جزءاً منها، فتذكر الانتفاضة يتطلب استعادة تلك الروح التي جعلت من كل الشعب جسماً واحداً وطفلاً واحداً يرمي حجراً على المحتل ويصيح بصوت واحد طلباً للحرية.

وإلى جانب ذلك كله، علينا تذكر كل أولئك العظماء الذين ارتقوا وهم ينسجون حكاية الانتفاضة، أو أولئك الذين ذوت شمعات عمرهم خلف القضبان وهم يحمون لهباً من الانطفاء. لهم التحية الحقيقية.

من المؤكد أن إحدى سمات الانتفاضة البارزة أنها لا تتم بقرار، وأن أحداً لا يقول للناس انتفضوا فينتفضوا. الفعل الانتفاضي هو فعل تلقائي غير منظم، يصار بعد ذلك إلى إدراكه ضمن الفعل السياسي العادي، بعيداً عن خطوط السياسة الرسمية والحزبية.

صحيح أن التنظيمات هي من تحمل جهد تنظيمه وقيادته، ولكن دون تدخل في صياغة

تفاصيله اليومية. فكل مواطن ينتفض بطريقته ويصوغ مواجهته وفق متطلبات الجغرافيا والسياق. وهذا تذكير مهم بواحدة من أهم مزايا الانتفاضة ونحن نستعيد ذكراها الثلاثين.

بالطبع هذا الحديث لا ينفي إمكانية تطوير أدوات مواجهة تقترب من حالة الانتفاض، لأن شعبنا قادر على اجتراح المعجزات، ولكن ما أرمي إليه هو ضرورة الانتباه جيداً إلى الجينات المكونة للفعل الميداني ومتطلبات التدخل من فوق.

فالانتفاضة لا تحتاج إلى تدخل مباشر ولا إلى دعوات منبرية. حتى الانتفاضة الثانية التي جاءت في جزء كبير منها ردة فعل ميدانية على الاحتقان السياسي الذي تم تتويجه بتدنيس شارون المسجد الأقصى، وكانت يد عرفات واضحة في توجيه انفجارها، فإنها اتسمت في بدايتها بهذه العفوية التي جعلت حالة الاشتباك على مفترق الشهداء (قرب مستعمرة نتساريم سابقاً) فعلاً يومياً. وربما تكون فقدت وهجها حين بدأت فعلاً سياسياً صرفاً متروكاً للمزاد الحزبي العلني.

وبالعودة للحديث السابق عن الانتفاضة في ذكراها الثلاثين، لابد من الإشارة إلى ثلاث ملاحظات أساسية حول الانتفاضة. تتعلق الأولى بدور المرأة المهم وربما الأبرز فيها، ويتطرق الثاني إلى التضامن الشعبي الداخلي، فيما يتحدث الثالث عن ظهور الإسلام السياسي. أما فيما يتعلق بدور المرأة، فربما يصعب الحديث عن الانتفاضة الأولى دون استذكار ذلك الدور الكبير الذي قامت به المرأة الفلسطينية، فهي لم تكن فقط أم الشهيد ولا أخته ولا زوجته ولا طفلته ولا هي أخت الجريح والأسير، بل كانت هي في قلب الفعل الانتفاضي.

لابد أن كلنا يستعيد بحنين صورة نسوة الحارة البطلات الحقيقيات وهن يرجمن الجنود بالحجارة أو وهن يجمعن الحجارة على أطراف الأزقة حتى يسهلن مهمة الشبان في مواجهة الجنود، أو صورتهن وهن يوزعن حبات البصل المهروس عليهم حتى يشموها فيضيع مفعول الغاز المسيل للدموع.

أما صورة المرأة الفلسطينية التي تلكم الجندي في وجهه وهي تنتزع من بين يديه طفلاً أو شاباً يحاول اعتقاله، فهي صورة لا تعكس فقط هذه الصلابة والقوة وتلك الإرادة الحديدية، لكنها تعكس هذا الحضور على صعيد صياغة مفهوم الاشتباك الذي يبدأ بالمواجهة وينتهي بإزالة آثار الخسائر.

المرأة الفلسطينية التي حملت عبء الكثير من الكفاح الوطني ولم تتوان يوماً عن المشاركة في صناعة الثورة وخلقها الاشتباك، هي المرأة نفسها التي حملت أيضاً جروح الانقسام الدامية.

لسنا في وارد مناقشة حقوق المرأة ومكانتها المنقوصة في قيادة العمل الوطني، ولا في طور التذكير بهذا الدور التاريخي المستمر للمرأة والذي لم يتوقف في النضال التحرري منذ مسيرات يافا في العشرينيات ضد حكومة الانتداب وسياساتها، بقدر حاجتنا إلى الإشارة إلى سمات الانتفاضة التي نتذكرها بعد ثلاثين سنة.

الانتفاضة التي كانت المرأة الفلسطينية أحد أهم أركانها. السؤال الأساس: هل مازال لدى الحركة الوطنية المقدرة ذاتها على تحريك الشارع ودمج المرأة في فعل الاشتباك اليومي!

السمة الأخرى للانتفاضة هي التضامن الشعبي والتكافل المجتمعي الذي ميز المجتمع المنتفض قبل ثلاثين سنة.

هل تذكرون المحبة والألفة والتلاحم والتعاضد في المخيمات والقرى والمدن خلال الانتفاضة! إن من عاش زمن الانتفاضة لابد له أن يتذكر بحسرة ذلك كله، وربما يندب هذا التفكك الاجتماعي الذي حدث بعد تلك السنوات.

تميزت الانتفاضة بأنها جعلت المجتمع منتفضاً، وهذا عنى ضمن أشياء كثيرة أن المجتمع كان على قلب رجل واحد يحمل هموم بعضه البعض ويناضل كجسد واحد.

كان هذا التضامن والتكافل واقعياً لا لفظياً وخطابياً، فخلال حظر التجول يتفقد الناس بعضهم بعضاً، يتبادلون الطعام، وفي الساعات التي يتم فيها رفع الحظر بعد طول فرضه، يفد الناس من المناطق المجاورة محملين بالخضار والأطعمة للمناطق التي عانت من حظر التجول.

كان المجتمع يتحرك بقلب رجل واحد بعيداً في مرات كثيرة عن تجاذبات التنظيمات وربما اختلافها الذي لم يكن حتى يصل حد الاحتراب.

هذه الألفة الاجتماعية باتت غائبة هذه الأيام وبات كل فرد يبحث عن ذاته، ولم يعد ثمة الكثير من الترابط والتواصل، بل إن الفرقة والتهتك يسودان بشكل بغيض صورة المجتمع عن ذاته، وغياب ذلك شرط للمجتمع المنتفض.

أما أهم إفرازات الانتفاضة فكان ظهور الإسلام السياسي، وربما للدقة انخراط تنظيمات الإسلامي السياسي بشكل كبير في الكفاح الوطني. وهنا تحديداً لابد من الإشارة إلى الإخوان المسلمين وحركة حماس التي لم تكن موجودة قبل الانتفاضة.

صحيح أن الإخوان المسلمين كأفراد وربما كمجموعات شاركوا في مراحل مختلفة من القتال خاصة خلال حرب ١٩٤٨، لكنهم آثروا عدم الانخراط في الكفاح المسلح والنضال التحرري بعد النكبة.

لكن بعد اندلاع الانتفاضة وانتشارها وتصلب عودها تم تشكل حماس. قد يطيب لحماس أن تقول إنها وجدت مع الانتفاضة وربما السرد الحركي يقوم بلي عنق الواقع، لكن الحقيقة هي ما يعرفه الناس وعاشوه، فحماس بدأت تظهر كتنظيم ليس قبل أشهر من اندلاع الانتفاضة.

أذكر أن أول مرة ظهر اسم حماس على جدران المخيم كانت في شباط من العام ١٩٨٨ وكانت دعوة للإضراب موقعة بـ«ح.م.س»، ووقفنا نحاول حل لغز الاختصار.

عموماً، فبعد الانتفاضة ظهرت حماس وكان الجهاد الإسلامي قد تمظهر قبلها بعام، لكنه بات أشد صلابة خلال الانتفاضة.

لأنهي هذا الحديث لابد من التذكير بأن الإسلام السياسي بشقيه حماس والجهاد

ظهر ومعه رواياته المختلفة في كل شيء عن الانتفاضة وعن النضال التحرري الذي كان حديث العهد به. مثلاً الجهاد الإسلامي كان يصر على السادس من كل شهر موعداً للإضراب الشهري، فيما حماس تصر على الثامن (يوم دهس العمال) فيما الحركة الوطنية كانت تتمسك برواية الجماهير وحدث الانتفاضة الحقيقي في التاسع من كل شهر. بالطبع هذا ليس سوء تفسير للأحداث بل صراع على التمثيل وشرعية الرواية.

تذكر الانتفاضة يصلح لاستعادة النقاش عن واقع الحركة الوطنية ومستقبل المشروع الوطني في ظل حالة التفكك التي تعاني منها الحركة الوطنية وفي ظل أن الانقسام أثبت أنه ليس عابراً في الحياة الفلسطينية، فها هو يدخل عقده الثاني ويبدو أكثر فتوة وقوة، إذ تعجز كل الاتفاقيات والتفاهمات والواسطات عن القضاء عليه. لذلك يغمرنا الحنين ونحن نتذكر تلك اللحظات الطازجة العفيفة التي كنا ننطلق فيها في الأزقة خلف الجنود لا يهمنا الرصاص ولا يهمنا السجن ولا التعذيب، كما كانت خلفيتنا الحزبية في الظلال، موجودة لكنها ليست المسيرة والناظمة لما نقوم به، بل كانت إضافة وحافزاً مهماً في هذا الشعور التضامني المنتفض. وكما تقول جداتنا "سقا الله تلك الأيام".

قراءة بأثر رجعي للانتفاضة الأولى
سماتها، نتائجها، أخطاؤها

عبد الغني سلامة *

مقدمة

بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت صيف العام ١٩٨٢، نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها أمام وضع سياسي بالغ الصعوبة، فمن ناحية فقدت نقطة الارتكاز التي كانت تقيم عليها قواعدها العسكرية، وتنطلق منها في عملياتها الفدائية، وتستند إليها في تقوية مواقفها السياسية، وتعزز من خلالها حضورها في الساحتين الإقليمية والدولية، ومن ناحية ثانية تشتت قواتها إلى سبع دول، الأمر الذي دفعها إلى تبني خيار إستراتيجي جديد، هو تركيز الفعل في الأرض المحتلة، ونقل المعركة هناك، وتعزيز العلاقة مع الجماهير الفلسطينية في الداخل.

في واقع الأمر، كان هذا التوجه قد بدأ قبل ذلك بسنوات قليلة، لكنه كان بطيئاً ومتدرجاً، حيث تنبهت القيادة إلى أهمية ساحة الأرض المحتلة، وأهمية بناء قاعدة شعبية هناك، بعد أن ظلت سنوات طويلة تركز على العمليات الفدائية فقط، دون الاهتمام ببناء مؤسسات ذات طابع جماهيري، أي أنها تداركت خطأها السابق المتمثل بإهمال العمل الشعبي.

وبدءاً من أوائل الثمانينيات أخذت حركة فتح، من خلال الجهاز الغربي، الذي يترأسه «خليل الوزير»، تولي العمل الشعبي أهمية أكبر، وتوثق علاقاتها بالشخصيات القيادية والاعتبارية في الأرض المحتلة، ومع قيادات السجون، وأنشأت منظمة الشبيبة (الذراع الجماهيرية والطلابية

* كاتب وباحث.

لحركة فتح)، وفتحت خطوط اتصال مع النقابات والاتحادات والأطر النسوية والعمالية والمهنية، ومع الجامعات والمراكز والجمعيات، وأخذت هذه الأطر النضالية المختلفة تصعد من أعمال المقاومة الشعبية، مثل الاعتصامات والإضرابات والتظاهرات الاحتجاجية.

حصلت في هذه الأثناء عدة أحداث ووقائع، داخل فلسطين وخارجها، كان من شأنها التسريع بإنضاج الفعل الجماهيري، وصولاً إلى تتويجه بما سيسمى الانتفاضة الشعبية.

وما أن اندلعت الانتفاضة في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٧، حتى بدت بالفعل موجة شعبية عارمة، ستطرح نفسها بقوة على الساحتين المحلية والدولية، وستغير من المعادلات السياسية التي كانت قائمة آنذاك، وستصبح وبجدارة واحدة من بين أهم الظواهر والأفعال النضالية في تاريخ الكفاح الفلسطيني وأنبلها.

اليوم، وفي الذكرى الثلاثين لانطلاقتها، بوسعنا إعادة قراءة الانتفاضة مرة ثانية، لأهميتها أولاً، ولأخذ العبر واستخلاص الدروس ثانياً، من خلال فهم أبرز الإيجابيات والسلبيات والسمات العامة لتلك الانتفاضة وتحليلها. لاسيما أن بعض هذه الأخطاء مورست مرة ثانية في انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، ما يدل على أن الفلسطينيين لم يدرسوا التجربة بالشكل الأمثل، أو على الأقل، لم يقوموا بنقدها، والاستفادة منها، لأن الخطاب الإعلامي عموماً، بدلاً من ذلك، ظل مقتصراً على الثناء والتغني ببطولات الانتفاضة دون التطرق لجوانبها الأخرى.

دلالات الانتفاضة ونتائجها

من أهم دلالات الانتفاضة الأولى أنها أعادت تقديم صورة الفلسطيني أمام العالم بصورة الضحية؛ الضحية التي تناضل لدفع الظلم عنها، وبالتالي أعادت الأولوية الدولية للقضية الفلسطينية، وأكدت ضرورة إيجاد حل لها، وجعلتها على رأس النزاعات الإقليمية في العالم، وكذلك أضافت عناوين جديدة إلى الملفات الدولية أهمها التأكيد على أن حقوق الإنسان تشمل بالضرورة حقوقه الوطنية، وحقه بكيان مستقل ووطن خالٍ من الاحتلال، وحقه بالأمن في حياته وتجاه أطفاله. كما أن الانتفاضة أعادت لمنظمة التحرير قوتها السياسية، وأنقذتها من محاولات تهميشها، وأكدت أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن أي حل يجب أن يمر عبر بوابة الشرعية الفلسطينية، إضافة إلى أنها مهدت لطرح موضوع الدولة الفلسطينية.

على الصعيد العربي، أعادت وهج القضية الفلسطينية إلى عقل الجماهير العربية ووجدانها، وذكرتها، بوجود الاحتلال، ومعاناة الفلسطينيين القابعين تحته، وفرضت على الأنظمة العربية التعامل مع القضية عبر منظمة التحرير. وعلى الصعيد الفلسطيني برهنت الانتفاضة على فشل المساعي الإسرائيلية الهادفة لكيّ الوعي الوطني وتطويع العقل الفلسطيني، وأثبتت فشل محاولات

«الضم والاحتواء البطيء للسكان»، وبينت مدى الرفض الشعبي الصريح والواضح لوجود الاحتلال، وعبّرت عن فهم عميق لمتطلبات المرحلة النضالية الجديدة وأدواتها وأساليبها؛ فقد رسخت وحدة جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل والمثلث والنقب، حتى بدت أكثر من أي وقت مضى موحدة في مواجهة الاحتلال ورفضه، وملتزمة بموقف سياسي موحد قاعدته وحدة المصير، وأهدافه تحقيق الاستقلال الوطني.

سمات الانتفاضة وخصائصها

اتسمت الانتفاضة الأولى منذ اندلاعها بطابع العمل الشعبي، كشكل من أشكال المقاومة الشعبية المدنية السلمية، وهذا الفعل الشعبي اتسم بالشمولية، حيث انخرطت في الفعاليات النضالية مختلف الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية، كما اتسم بالاستمرارية، حتى أصبح بمثابة نظام حياة جديد.

أهم ما ميز الفعل الجماهيري طبيعته السلمية والمدنية، بأدواته وبرامجه وأساليبه، بما في ذلك الأفعال التي قد تبدو فيها درجة من العنف، مثل إلقاء الحجارة وعبوات المولوتوف، فهي لا تعد فعلاً عنيفاً بالمعنى الحقيقي والقانوني، بل إن القانون الدولي يجيز مثل هذه الأفعال طالما أنها موجهة ضد الاحتلال.. وهي لا تقارن بالأفعال العنيفة والتعسفية التي كانت تمارسها قوات الاحتلال (القمع، والقتل، والتنكيل، وتكسير الأطراف، والاعتقال، وهدم البيوت، والعقوبات الجماعية).

ومن أهم سمات الانتفاضة أنها امتلكت مقومات تجديد نفسها، سواء على مستوى القرار أو على مستوى المشاركة الشعبية، فالمعاناة الجماعية والمصير الواحد عززا الهدف الواحد، الأمر الذي خلق نوعاً من التوحد، كان شرطاً أساسياً لديمومة الانتفاضة واستمراريتها، وهذا بدوره ساهم في تثوير المواقع وتسخينها، فسقوط شهيد في منطقة ما، كان يؤدي لانخراط المزيد من الشعب في المعركة، وبالتالي تحريك مزيد من المناطق، وتجديد تسخين تلك المواقع التي شهدت استراحة نسبية، وهذا زاد من مأزق الاحتلال، فإذا شدد القبضة الحديدية؛ تعززت الانتفاضة شعبياً وتصاعدت حدتها، وإذا خف بطشه؛ تعززت السلطة الشعبية (كتاب فلسطين الثورة، أحداث ١٣ شهادة سوسيولوجية في الانتفاضة).

ومن سمات الانتفاضة أيضاً، أنها كانت قادرةً دوماً على اجتراح الحلول البديلة للمعضلات التي كان الاحتلال يتعمد خلقها، فمثلاً، في مقاومة الحصار وحظر التجول وإغلاق القرى والمدن، كان الأهالي قد بدؤوا (وبتوجيهات من القيادة الموحدة) في تعميم تجارب الاقتصاد المنزلي.. ولمواجهة إغلاق المدارس والجامعات تشكل ما عُرف بالتعليم الشعبي البديل، وبمبادرات ذاتية، وأمام اعتقال القيادات الميدانية كان يتم تعيين قادة جدد، ولسد ثغرة غياب المؤسسات القضائية، ولمنع اللجوء للشرطة الإسرائيلية لحل الخلافات، تم تشكيل اللجان الشعبية، التي كانت

من بين مهامها القضاء وتسوية النزاعات...

كما اجترح الفلسطينيون وسائل جديدة ومتعددة في المقاومة الشعبية، مثل التظاهرات الاحتجاجية، إلقاء الحجارة على دوريات الجيش، رفع العلم الفلسطيني، إحياء المناسبات الوطنية، امتناع آلاف العمال في المصانع والمزارع الإسرائيلية من الذهاب إلى أعمالهم، الدعوة إلى العصيان المدني، الامتناع عن دفع الضريبة، الإضراب الشامل، الاعتصامات، مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، إقامة المتاريس، قطع الطرق، تشكيل اللجان الشعبية والقوات الضاربة، التعليم الشعبي البديل، تشجيع الاقتصاد المنزلي للاستغناء التدريجي عن المنتجات الإسرائيلية، تحمّل فترات الإغلاق.

اتسم الفعل الانتفاضي، أيضاً، بقدرته على الجمع بين سرية التنظيم وعلانية الفعل الجماهيري، فكانت القيادة الوطنية الموحدة تجتمع، وتقرر البرنامج النضالي، وتطبع بياناتها، وتوزعها. وكل ذلك بالسر. كذلك الأمر فيما يتعلق باللجان الشعبية والقوات الضاربة والهياكل والأطر التنظيمية المختلفة.. بينما كانت الفعاليات الشعبية بالعلن، بل إنها اعتمدت على وسائل الإعلام كأداة نضالية مكمّلة.

على صعيد العلاقات الاجتماعية؛ وعلى الرغم مما أحدثه الاحتلال من تغييرات جوهرية على البنية الاجتماعية الفلسطينية وتكسيره لنسق تطورها فإن المجتمع الفلسطيني، الذي تميز بالحيوية والقدرة على التكيف، أفرز شكلاً جديداً في العلاقات الاجتماعية: متمايزاً داخلياً ومتلاحماً ضد الآخر "العدو".. فأعطت الانتفاضة مضموناً جديداً وفعالاً لشكل العلاقات الأسرية والعائلية الضيقة باتجاه أكثر عمومية وشمولية وطنية؛ فقد انفتحت الأسرة على محيطها أكثر. كما أن الشعور الجماعي بالاستهداف عزز الترابط العضوي واللحمة بين وحدات البنية الاجتماعية الفلسطينية. وفي فترات الحصار الطويل كان يبرز أكثر دور التكافل الاجتماعي والاقتصادي في التعويض عن ذلك (كتاب فلسطين الثورة، أحداث ١٣ شهادة سوسيولوجية في الانتفاضة).

كان للحراك النضالي المتصاعد الذي أحدثته الانتفاضة بمشاركة شاملة من مختلف الشرائح أثر في تجاوز الفوارق الشكلية اجتماعياً وسياسياً، وأيضاً على صعيد الفصائل والقوى، لصالح صيغة أكثر لحمة وائتلافاً وتقارباً وعضوية، فعندما يسقط شهيد يتضامن الكل مع أهله، وعند محاصرة قرية تهب القرى المجاورة لدعمها، وهكذا...

أعطت الانتفاضة، في هذا الإطار، للروابط والمشاريع الدينية بعداً وطنياً فاعلاً وداعماً للانتفاضة، فعلى مستوى الشعب تكرست المقدسات الإسلامية والمسيحية كرموز وطنية، كما لعبت المساجد والكنائس دوراً بارزاً في البرامج النضالية، وشكلت منابر تعبوية للجماهير، وكانت القيادة الوطنية الموحدة تحث الجماهير لتحويل الصلوات في المساجد والكنائس إلى تظاهرات

حاشدة ضد الاحتلال، وهذا الدور الوحدوي الذي أعطته الانتفاضة ساهم في تذويب الفوارق الشكلية بين مختلف الانتماءات الأيديولوجية والسياسية والمذهبية (كتاب فلسطين الثورة، أحداث ١٣ شهادة سوسيولوجية في الانتفاضة).

كان الهدف من كل هذه الوسائل والأساليب في المقاومة جعل الاحتلال مكلفاً من جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى صعيد الرأي العام العالمي. ولترسيخ وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، وللتعبير عن الأهداف السياسية والإستراتيجية التي أرادتها الانتفاضة.

القوى المحركة للانتفاضة

لا شك في أن الانتفاضة بدأت عفوية وجماهيرية، بيد أنها جاءت تتويجاً لعمل تراكمي ممنهج كانت الفصائل الوطنية الفلسطينية تنضجه على نار هادئة، وبعد أن امتدت أفقياً، حتى شملت القرى والبلدات والمخيمات كلها، تولت الفصائل والقوى الفلسطينية المنظمة، وبدعم وتوجيهات من منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج مهمة تنسيق فعالياتها، وقيادتها ميدانياً، وصياغة برامجها النضالية، وتحديد أهدافها الوطنية.

لعبت الحركة الطلابية الدور الريادي في الانتفاضة؛ حيث نزل قطاع الشبيبة إلى الشارع مباشرة، وشكل القوة الميدانية الفاعلة للانتفاضة، كذلك لعبت الحركة الأسيرة دوراً بالغ الأهمية، سواء الأسرى المحررون (الذين أُفرج عنهم في صفقات التبادل ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٥)، أو الكوادر والقيادات التي كانت لا تزال في الأسر، وهؤلاء كانوا بمثابة عقل الانتفاضة، وقيادتها الخفية، فعلى مدى سنوات طويلة سبقت الانتفاضة، تعمدت بتضحيات جسيمة، تحولت المعتقلات والسجون لمدارس ثورية حقيقية، فمئات الآلاف ممن تعرضوا للاعتقال سواء لفترات طويلة أو قصيرة، تلقوا تدريبات ودروساً في العمل النضالي، وأنضجوا تجربة واعية وثرية خرجت آلاف الكوادر، وهؤلاء شكلوا رسلاً لهذا المنهج الثوري، في القرى والمخيمات والمدن، حيث تفاعلت هذه التجربة الغنية مع كل المجتمع؛ مما شكل القاعدة الأساس لخلق الوعي الجماهيري الوطني والسياسي، الذي كان ضرورياً لإطلاق الانتفاضة، والذي لعب دوراً بارزاً في إنضاج الطابع العمومي لفعالياتها.

إلا أن بقية قطاعات الشعب لعبت أدواراً لا تقل أهمية، حيث شكلت القاعدة اللوجستية المساندة التي تكفلت بتحمّل النتائج، وتقديم التضحيات، ومثّلت الحاضنة الشعبية الدافئة، التي لم يكن للانتفاضة من دونها أن تستمر.

لعبت المرأة الفلسطينية، أيضاً، دوراً بارزاً خلال الانتفاضة، ومثلت ثلث ضحاياها، في البدايات كان دورها في المدن أكبر من دورها في القرى؛ يعود هذا إلى التأثير الكبير للسلطة الأبوية في القرى، والذي يقتضي إبقاء النساء في البيوت، ولكن سرعان ما تغير الوضع، وبدأت الانتفاضة تسمح للنساء بتأكيد وجودهن

على الصعيد الاجتماعي والسياسي، مما شكل قطيعة مع الماضي بعد أن كان دور المرأة مقتصراً على النخبة.. وزادت مشاركة المرأة في فعاليات الانتفاضة؛ بإلقاء الحجارة، وتنظيم التظاهرات، ومساعدة الشبان على التخفي، أو حمايتهم من الاعتقال، وفي الاقتصاد المنزلي لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وتوفير المواد التي يشح وجودها بسبب العقوبات، طبعاً إضافةً لدورها في العمل السياسي والحزبي والنقابي والاجتماعي.

أحدثت الانتفاضة، أيضاً، نقلة نوعية إيجابية تجاه المرأة، ونظرة المجتمع إليها، وتقبله لانخراطها في النضال، وأحدثت نقلة مشابهة تجاه الأطفال والشبان، الذين كسروا حواجز الخوف من الجندي الإسرائيلي، مما أطلق روح الثورة والتمرد في نفوسهم، الأمر الذي أدى إلى كسر تدريجي لبنية المجتمع الأبوي البطريركي، حيث أخذ الشبان يتمردون على أهاليهم، وعلى معلميهم في المدارس، وعلى كل من هو أكبر منهم.

المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع كانت القلاع والمحطات الأوسع التي جاء تفاعلها مع هذه المضامين أسرع من بقية المواقع السكانية الأخرى، مما أهلها لحمل سمات الانتفاضة حتى قبل بدئها، فالفقر والاكتظاظ السكاني والحيز الضيق الذي يحوى عشرات الآلاف من السكان في ظروف معيشية صعبة للغاية على الأصعدة كافة، أهلها لتوفير مقومات الثورة المنظمة للتمرد دوماً على الاحتلال (كتاب فلسطين الثورة، أحداث ١٣ شهادة سوسيولوجية في الانتفاضة).

أخطاء وسلبيات شابت الانتفاضة

مثّلت الانتفاضة الشعبية الأولى، وبجدارة، واحدة من بين أهم وأنبل الظواهر والحركات النضالية في تاريخ الكفاح الفلسطيني، لكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بوجود بعض الأخطاء التي ظهرت فيها، وربما كانت السبب في توقفها، أو في إخفاقها بتحقيق الأهداف الوطنية بالصورة والطريقة التي كانت تسعى إليها..

يمكن القول إن الانتفاضة في سنتيها الأولى الثانية كانت تقريباً بلا أخطاء، أو كانت أخطاؤها بسيطة ومبررة، بل إنها كانت تجري وفق نسق تنظيمي جيد، وأداء شعبي فاق التوقعات، وضمن إيقاع وطني متصاعد ومتراكم، كان من المفترض أن تعطي نتائج أفضل، إلا أنه بدأت مع الوقت تظهر بعض السلبيات والأخطاء الفردية والجماعية.

بعض الممارسات في بدايات الانتفاضة كانت مقبولة ومفهومة، بل وأحياناً مطلوبة، إلا أنها ستصبح بعد ذلك أخطاء غير مبررة، خاصة مع تكرارها.. أكثر هذه الأخطاء كانت بسبب اعتقال القيادات الأولى للانتفاضة، التي كانت تتمتع بالخبرة والحكمة، وبروز قيادات ميدانية جديدة أصغر سناً، وأقل حكمة، وخبرة، حماستها واندفاعاتها غير منضبطة.

وعلى الرغم من وضوح بعض الأخطاء فإن الخطاب الإعلامي كان يتجاهلها، لأسباب أيديولوجية وسياسية وتعبوية، وخشية التعرض للانتقاد، وكان من أوائل من تحدث عنها بشجاعة وصراحة ومسؤولية المرحوم فيصل

الحسيني، الذي دعا لإعادة النظر في الكثير من أساليب الانتفاضة.. في هذه المقالة، سنسلط الضوء باختصار شديد على أبرز تلك الأخطاء:

تعدد القيادات والبرامج: تشكلت القيادة الوطنية الموحدة منذ بداية الانتفاضة، إلا أنه بعد أشهر قليلة برزت قيادة ثانية لها، وهي حركة حماس، والتي أخذت تنافس القيادة الموحدة، وتطرح برامج نضالية مختلفة، ومتعارضة، ولم يقتصر الأمر على الخلاف على الفعاليات، بل إن خطورة هذه الازدواجية كانت في المجال السياسي، ومحاولاتها إضعاف تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وأثر ذلك السلبي على الوحدة الوطنية، وعلى وحدة وصلابة موقف الانتفاضة.

الإضرابات: الإضرابات شكل معهود في النضال الجماهيري، وهو تعبير عن موقف شعبي رافض، وكانت في بدايات الانتفاضة مطلوبة لإظهار وحدة الموقف الشعبي وتناغمه مع موقف القيادة، بالإضافة لتأثيراتها السلبية (رغم محدوديتها) على الاقتصاد الإسرائيلي.. كانت إضرابات الانتفاضة يومية (بعد الظهر، يبدأ الإضراب التجاري فتغلق جميع المحال أبوابها، إلى جانب ثلاثة أيام من كل شهر تكون على شكل إضراب شامل (وهذه الأيام على توقيت القيادة الموحدة، وحماس، والجهاد الإسلامي)، إضافة إلى إضراب كل منطقة يسقط فيها شهيد، والإضرابات التي كانت بمناسبات وطنية عامة، مع الوقت صارت هذه الإضرابات عبئاً على الانتفاضة، وإرهاقاً لها، وصارت تستنزف الاقتصاد الفلسطيني، وتلحق الضرر بالحركة التجارية، وتعطل مصالح الناس، وتقلل الإنتاجية.. وكان لا بد من تقنينها، وترشيدها، ومراجعتها، إلا أن هذا لم يحدث، ذلك لأن التنافس التنظيمي الحزبي كان هو الطاغي، حيث صار الهدف منها محاولة كل تنظيم إظهار مدى تأثيره على الشارع.

الفوضى الأمنية: بدءاً من السنة الثالثة للانتفاضة، سيبدأ نوع من الفوضى الأمنية والاجتماعية بالظهور، وستبدأ ظاهرة أخذ القانون باليد، وستطغى النزعات العشائرية والمناطقية على الروح الوطنية الجامعة، وستنعكس سلباً على فعاليات الانتفاضة، وفي بعض المناطق ستتجدد الثارات القديمة بين العائلات، ليتخذ البعض "الانتفاضة" غطاء لنزعاته الانتقامية، ومع انتشار ظاهرة الملثمين والمطاردين، وغياب أي سلطة قضائية رسمية، تكررت في بعض المناطق ظواهر العنف، وأحياناً الجرائم ذات الصبغة السياسية، والتي كانت في جوهرها تناقضات اجتماعية/قبلية/حزبية تمارَس من خلفها أفظع أنواع التعذيب والقتل والتي تخفي من ورائها كماً هائلاً من الاحتقان والحقد، والجهل أيضاً.

التركيز على مكافحة الجواسيس: أيضاً في تلك المرحلة أخذت توجهات بعض القوى الضاربة بالتحول إلى الداخل، بعد أن كانت مركزة فقط على الخارج؛ أي على مواجهة الاحتلال، ونتيجة للخطاب الإعلامي الدعائي، توهم البعض أنه

يجب على الانتفاضة أن تنتزع نصراً تاريخياً واضحاً، هذا الخطاب التحريضي كان يؤثر سلباً على الشباب الذين يريدون تحقيق مكاسب وطنية سريعة، ويستعجلون قطف الثمار، وهؤلاء حين عجزوا عن ذلك، وأدركوا أنهم أمام عدو أقوى، عدو لا يرحم، ولا يتوانى عن استخدام أقصى درجات البطش؛ انكفأ البعض لدواخلهم، بينما حاول آخرون تعويض هذا الخلل من خلال التوجه إلى عدو أسهل وأضعف، عدو يمكن هزيمته بضربة، فأقنعوا أنفسهم أن تصفية عملاء الاحتلال أهم وأولى من ضرب الاحتلال نفسه.. وعلى الرغم من أهمية الكشف عن الجواسيس ومعاقبتهم، فإن هذه المسألة أخذت أبعاداً أكثر من شكلها الظاهر.. حيث تحولت إلى وسيلة لإظهار بطولات فردية، وفرض نفوذ على مناطق معينة، أو لتصفية حسابات شخصية، والأخطر من ذلك كله أن ممارستها صارت تعسفية، وبلا ضوابط، وقد قُتل العشرات من الأبرياء، وهذه الظاهرة كانت من بين أسباب انتهاء الانتفاضة، أو الإساءة إليها..

إهمال التعليم: من الممارسات السلبية التي ظهرت في الانتفاضة: إضراب المدارس والجامعات، حيث كان بوسع أي ملثم أن يغلق أي مدرسة ويطلب من طلبتها النزول للشارع، وإذا أضفنا أيام الإضرابات لأيام الإغلاق المتعمد من الاحتلال، فسنكون أمام أيام قليلة جداً من السنة الدراسية، لا تكفي لإتمام المنهج، ولا تؤسس لجيل متعلم، فضلاً عن ظاهرة الغش التي كانت تتم بدعم من الملثمين، كما أن روح التمرد لدى الشباب انعكست سلباً على علاقتهم بالمعلمين، فصار البعض يقلل من احترامهم، كل هذا أدى إلى ضعف التعليم وتراجعه، خاصة لجيل الانتفاضة.

توقف الحياة الطبيعية: لأسباب عاطفية، ولاعتقادها أن ذلك يعني تصعيد المقاومة الشعبية، ولعجزها عن المزاوجة بين النضال والحياة المدنية العادية؛ منعت القيادات الميدانية الناس من إقامة أي مظهر للاحتفال والفرح (وهي من بين أهم الحاجات الإنسانية): منعت الأعراس، حفلات التخرج، أعياد الميلاد الشخصية، حتى الأعياد الدينية. وهذا أدى إلى استشراء الكبت والضغط الاجتماعي والاحتقان، وتوقف دبيب الحياة الطبيعية الإنسانية.. الأمر الذي جعل النضال منعزلاً ومنفصلاً عن الحياة، وأمراً مرهقاً... وهذا كان من بين أسباب استشراء التطرف فيما بعد.

أدت الانتفاضة، أيضاً، لتراجع بعض مظاهر الحياة المدنية (العصرية)، خاصة فيما يتعلق بالنساء، حيث أخذ المجتمع يتشدد أكثر في مفاهيمه الاجتماعية، وأخذ يتخلى عن روح الانفتاح التي كانت سائدة، ليبدو أكثر تحفظاً وتزمتاً، وهذا ما استغلته القيادات التقليدية (خاصة الدينية) في فرض الأنماط الاجتماعية المتسقة مع أيديولوجيتها المغلقة.

أخطاء تكتيكية ميدانية: ظهرت خلال الانتفاضة العديد من الأخطاء التكتيكية المبنية على سوء تقدير للموقف، أو لافتقار بعض القيادات الخبرة اللازمة، أو أن البعض كان يمارس أنماطاً معروفة

في المقاومة الشعبية، ولكن في غير أوانها، أو في المكان غير المناسب، مثل إغلاق الطرق الرئيسة المؤدية إلى القرى والتجمعات السكانية، وذلك بوضع الحجارة والصخور والمتاريس... بهدف إعاقة آليات الجيش من الوصول لتلك التجمعات.. وهذا الأمر جيد ومطلوب في بعض الأحيان، ولفترات معينة.. بيد أنها تحولت إلى ممارسة غير مدروسة، فكانت هذه المتاريس تتحول أحياناً إلى سد عائق أمام تحركات الفلسطينيين أنفسهم، خاصة في حالات الطوارئ (لنقل الجرحى مثلاً)، فضلاً عن إعاقتها لديمومة إيقاع الحياة المدنية وتحركات الناس العادية. ومن الأخطاء الأخرى إحراق الغابات داخل الخط الأخضر، تصعيد بعض الفعاليات بما يفوق قدرة الجماهير على دفع أثمانها، إقحام الأطفال في أماكن خطرة.

الفساد المالي: موضوع الدعم المالي من المواضيع الإشكالية التي أثارت جدلاً، فالدعم المالي كان مهماً، وشرطاً ضرورياً لديمومة الانتفاضة، ولكنه سلاح ذو حدين، فلو أن منظمة التحرير وفصائلها لم تقدم الدعم المالي، أو حتى قصرت فيه لجوبهت بعاصفة من الاستنكار والاستهجان، وإذا قدمت المال فإنها ستساهم من حيث لا تقصد بتخريب الانتفاضة، لأن المال يُفسِد، خاصة في ظل غياب جهات رقابية تتولى المساءلة والمحاسبة، وما حدث مع الأسف أن المال لعب دوراً سلبياً في بعض الأحيان، حيث خرج عن دوره الإيجابي، ليتحول لأداة فساد، ووسيلة إثراء للبعض، خاصة مع عدم إمكانية متابعة الأمر بشكل مهني ودقيق.. وأيضاً لارتباطه بفساد وأخطاء مارستها قيادات في الخارج.

خلاصة

شكلت الانتفاضة واحدة من أهم المحطات الكفاحية في تاريخ النضال الفلسطيني، ومثلت لحظة تاريخية فارقة في التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية، وكان الأداء الشعبي الفلسطينية خلالها مذهلاً، بروحه النضالية، وتضحياته، وعبقريته، وقد تناغم مع برنامج سياسي طموح للقيادة الفلسطينية، عبّر عنه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ١٨ عام ١٩٨٨، عبر قرارته السياسية الحاسمة، والتي كان أبرزها إصدار وثيقة الاستقلال (١٩٨٨/١١/١٥).

لم يكن لهذا الإعلان أن يصدر لولا تضافر مجموعة من الظروف والأحداث، إقليمياً ودولياً، جعلت الخيارات الفلسطينية كلها تنصب نحو اتجاه واحد: تسليح الانتفاضة الشعبية بالقوة الجماهيرية والسياسية التي تتوج هذا النضال بإنجاز وطني يليق به.. خاصة بعد إعلان فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية، وظهور بوادر انتصار شعبي، كان من المفترض أن يكلل بانتصار سياسي على مستوى أكبر، واقتناص اللحظة التاريخية التي أتاحتها الانتفاضة آنذاك.. بفرض استقلال فلسطين على المجتمع الدولي، أي تحقيق خطوة أولى على طريق انتزاع اعتراف عالمي بوجود الشعب الفلسطيني، وترجمة هذا الاعتراف بالضغط

على إسرائيل وإجبارها على الانصياع للشرعية الدولية، والانسحاب من الأراضي المحتلة، تمهيداً لقيام دولة فلسطين.

كان هذا ممكناً، وقريباً.. وحتى يحدث فعلياً، كان لا بد من تلك الخطوة، والتي ستحتاج للدعم العربي والدولي، والذي كان ممكناً أيضاً تحقيقه، لولا الانقلاب الدراماتيكي الذي حدث مباشرة بعد ذلك على الساحتين الإقليمية والدولية؛ دولياً: بدأ المعسكر الاشتراكي بالتفكك، إلى أن انهار الاتحاد السوفييتي نفسه في غضون سنتين. عربياً: اجتاح العراق الكويت، وتم تدمير قوة الجيش العراقي، وبدأ مسلسل الانقسام والانهيار العربي، الذي لم يتوقف حتى الآن. وبذلك خسر الفلسطينيون أهم حلفائهم على الساحتين العربية والدولية، وبذلك أيضاً تكون المعادلات السياسية قد تغيرت كلياً.

تختلف الثورة الفلسطينية بخصوصيتها وطبيعتها عن كل الثورات التي عرفها التاريخ، لأن واقع الصراع مختلف، ومعقد، ومتشابك. وأي قرار سياسي أو إستراتيجية تتخذها القيادة الفلسطينية سيكون لها انعكاسات أكبر على الساحة الدولية، وهنا، تكمن المشكلة: مفاتيح القوة وأدوات التغيير الحقيقية والفعالة ليست بأيدي الفلسطينيين، إنها بأيدي الدول والشعوب العربية، وكل ما كان وما زال يفعله الفلسطينيون هو مواصلة النضال على أمل أن يتحرك من بيدهم فعلياً أدوات التغيير الفعالة، أي مواصلة الكفاح بما هو متوافر من إمكانيات، وضمن ما تتيحه الظروف، أو ما يمكن تغييره منها، لذلك، لم تكن أزمة الكفاح الفلسطيني في القيادة، ولا في مستوى الدعم والإسناد الشعبي (رغم أهمية هذين العاملين)؛ بل في عدم امتلاك المفاتيح الحقيقية التي تغير في المعادلات السياسية الكونية.. لذلك أيضاً، ثمة رأي مفاده أنه لو أن الفلسطينيين حظوا بأفضل قيادة على مر التاريخ، ولو أنهم عن بكرة أبيهم شاركوا بكل قوتهم في النضال، لما أمكن لهم حسم الصراع كلياً، وكل ما كان لهم تحقيقه هو تقليل بعض الخسائر، وتحسين بعض الظروف، وتفادي بعض الأخطاء القاتلة ، وإجبار العدو على تقديم تنازلات أكثر.

تغيرت الظروف التي كانت قائمة إبان إعلان الاستقلال، وتراجع الوضع العربي والدولي، وصار الاستقلال أبعد... مع أن إقامة دولة فلسطينية وتحقيق الاستقلال الوطني بالمفهوم السياسي المطروح حالياً ليس أمرا مستحيلاً، بل هو من الممكنات السياسية، التي ستحدث حتماً ولو بعد حين.. أما تحرير كل فلسطين، بالمفهوم المستقر في الوجدان العربي والفلسطيني فيحتاج معركة كبيرة، لا تتوافر أشراطها الآن، ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى توافرها.

لا يعيب الفلسطينيين أن تحقيق الاستقلال الحقيقي لم يُنجز على الرغم من مرور ٢٩ عاماً على إعلانه، فهذا الشعب لم يتوقف يوماً عن النضال وتقديم التضحيات، وما زال مصراً على إنجاز استقلاله الحقيقي، ونيله الحرية التي ناضل من أجلها.

هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الداخلي الفلسطيني، فإنه من المستغرب أنه بعد انتهاء الانتفاضة كان من المفترض بالمجتمع الفلسطيني أن يكون قد حقق نقلة نوعية على صعيد الوعي الاجتماعي التقدمي، بيد أن هذا لم يحصل بالمستوى المأمول، حيث أظهرت الانتخابات الفلسطينية الأولى (١٩٩٦) ارتكاس المجتمع للقيم العشائرية والمناطقية، وفي الانتخابات الثانية (٢٠٠٦)، تصرف المجتمع بعقلية انتقامية من "فساد" فتح، وأعطى أصواته لحماس، الأمر الذي أوصلنا لواقع الانقسام، وجعل القضية الفلسطينية في مؤخرة الاهتمامات العالمية، فضلاً عن تشوه صورة الفلسطيني في المخيال العالمي.

أخذ المجتمع، أيضاً، يتخلى تدريجياً عن الكثير من المنجزات الاجتماعية على صعيد المرأة، والعلاقات الاجتماعية، والانفتاح، والتعددية السياسية والثقافية، التي كان قد أحرزها سابقاً، لصالح قيم ومفاهيم رجعية. وحين اندلعت الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، لم تصمد سوى شهور قليلة، حتى تحولت إلى ثورة مسلحة، أخرجت الجماهير الشعبية من ساحات المواجهات، لتنفرد بها المجموعات المسلحة، التي كررت أخطاء الانتفاضة الأولى نفسها.

لماذا تنجح المقاومة المدنية الشعبية ؟ انتفاضة الحجارة الفلسطينية نموذجاً

عبير بشير*

الانتفاضة أو الثورة، هي تلك اللحظة التاريخية التي تتحدى فيها إرادة الشعب الحرة نظام الهيمنة والسلطة وأدوات السيطرة والتسلط. وهي اللحظة التاريخية والفعل الجماعي المحيران لبعض المثقفين والمحللين، ما يجعلهم يحملون الانتفاضة ذنب عدم توقعهم لها.[1]

ومثل الحياة، قد تبدو الانتفاضة عصية على الفهم لأول وهلة، وسواء كانت عفوية أو منظمة، فهي سياسية بامتياز، وهي تكثيف لكل ما سبقها من سياسات واحتجاجات وانفعالات، إلى أن وصلت ذروتها من خلال تراكم كمي طويل الأمد، وعندها يحدث الانفجار ويتصاعد بالفعل الثوري.[2]

تسعى هذه الدراسة الموجزة إلى أن تقدم قراءة لواقع الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت في كانون الأول من العام ١٩٨٧، في ضوء الفهم العام للمقاومة المدنية والشعبية؛ بغية موضعتها في السياق الأشمل للنقاش المهم الذي يجري في الفكر والكتابة السياسيين حول ذلك.

الانتفاضة الأولى والفكرة

ينفي الدكتور عبد الحسين شعبان في حواره مع الشبكة العربية للتسامح، أن يكون العنف ملازماً للثورات، ويضرب مثالاً على ذلك بانتفاضة الحجارة التي اندلعت واستمرت سنوات دون أن تتمكن "إسرائيل" من القضاء عليها.

ويقول شعبان: "على الرغم من محاولات استدراج الانتفاضة للانخراط في ردّ الفعل

* كاتبة رأي.

لمواجهة العنف بالعنف، في ظرف مختل يميل فيه ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، فإن ذلك لم يحدث، ولم تنجر إليه الانتفاضة الفلسطينية آنذاك- في عاميها الأولين النقيين- حيث فوّتت الفرصة على إسرائيل لدمغ كل أعمال المقاومة والحق المشروع بالدفاع عن النفس بالإرهاب". ويشير شعبان إلى محاضرته التي ألقاها في "براغ" عن "الانتفاضة الفلسطينية" بين السياسي والأيديولوجي عام ١٩٨٨.

ويستذكر أنه عندما وصل إلى الحديث عن سمات الانتفاضة الفلسطينية وخصائصها الجديدة (اللاعنفية والشعبية): "ندّت همهمات" من داخل القاعة، أقرب إلى الاعتراض، تتساءل عن مدى انطباق أطروحات شعبان مع تعاليم ماركس ولينين حول شروط الانتفاضة وقيادتها. ولهذه الأسباب يعتبر قطاع واسع من عامة الناس ونخبها، أن أي حديث عن اللاعنف إنما هو نوع من (الترف الفكري) أو محاولة لغرس المبادئ العليا في بيئة لا تصلح لها، وهو ما يمكن وصفه بأنه فصل في كتاب "الهذيان الفلسفي"، وذلك لأن الثورات ارتبطت تاريخياً بالعنف، باعتباره قاطرة التاريخ وإكسير الصراعات.

لم تكن انتفاضة الحجارة حدثاً عادياً أو عابراً في فكر الشعب الفلسطيني ووجدانه. بل كان للانتفاضة قصتها الخاصة وأبطالها، قبل أن تجري عليها الحسابات السياسية. هي قصة غزلها الأطفال والشباب الفلسطينيون على مساحات الوطن بأرواحهم وعنادهم وإيمانهم بعدالة قضيتهم، وكان أهم عناصر تلك القصة الحجارة والمقلاع، وتحولت الانتفاضة إلى جزء من الذاكرة التاريخية الجمعية الفلسطينية.

شكلت انتفاضة الحجارة، وبجدارة، واحدة من أهم الظواهر والحركات النضالية وأنبلها. وكان من إرهاصات ذلك، أن أصبحت كلمة "انتفاضة" مصطلحاً عالمياً، يرمز إلى الكفاح المدني للشعوب المقموعة وليس فقط كفاح الشعب الفلسطيني. وأضافت الانتفاضة الشعبية إلى إنجازات الشعب الفلسطيني العظيمة وتاريخه في النضال والصمود رصيداً ثميناً يعتد به.

كانت انتفاضة الحجارة، تجري وفق أداء تنظيمي لافت، وتفاعل جماهيري فاق التوقعات، وضمن إيقاع وطني متصاعد ومتراكم. وكانت الكلمة لاستعمال أدوات شعبية، مثل الحجر والمقلاع والكتابة على الجدران. والانخراط الأفقي للجماهير في التظاهرات، وقد رسخ ذلك الروح الإيجابية للشارع الفلسطيني وصقل ثقافة الانتماء الوطني في كل حارة ومخيم وبيت ومدرسة، وبذلك وجد الاحتلال نفسه في ورطة أخذت مضامين متنوعة، فهو يواجه ثورةً شعبيةً عارمةً ليس لها رأس يمكن قطعه، وليست عسكرية لكي تساعد الاحتلال على ترويج روايته للعالم بأنه يواجه قوى إرهابيةً خطرة.

تفوق الفلسطينيون في انتفاضة الحجارة في المعركة الأخلاقية تفوقاً منقطع النظير، فقد شكل التناقض الصارخ بين مشهد الجنود الإسرائيليين ومشهد أطفال الحجارة أكبر

صورة دعائية؛ حشدت التأييد العالمي والغربي مع القضية الفلسطينية في إطار إبراز الفروق بين الضحية والجلاد، ومادة مغرية لوسائل الإعلام الدولية لجيش مجهز بأحدث الأسلحة يواجه سلاحاً على هذه الدرجة من التواضع، تدفقت على أثرها تلك الوسائل إلى القدس وتل أبيب وحصدت التغطية الإعلامية بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الانتفاضة أكثر مما حصده اللقاء بين الرئيسين الأميركي والسوفياتي ريغان وغورباتشوف، ودخلت الانتفاضة" قواميس العالم كله، وانتشرت الكوفية الفلسطينية وأصبحت رمزاً للنضال العادل.

انتفاضة الحجارة: نموذج للمقاومة الشعبية المدنية

اشتملت انتفاضة الحجارة على أوسع مشاركة شعبية فلسطينية، فهي كانت انتفاضة: العمال، والمزارعين، والطلاب، والمدرسين، والأطباء، وأصحاب المحال التجارية، والمثقفين والأكاديميين، والشباب والشابات، وربات البيوت، والشبيبة والأطفال وأنتجت من أحشائها قيادة محلية ذات طابع شعبي.

وتميزت الانتفاضة بسماتها الديمقراطية واللاعنفية، فقد لعبت الجماهير الفلسطينية دوراً بارزاً في وضع الأهداف العليا للانتفاضة، وفي التكتيكات وبرامج العمل، في أجواء من التناسق والتناغم بينها وبين قيادتها، وكان يمكن رؤية ذلك في الالتزام ببيانات الانتفاضة وتعليماتها والتي كانت عبارة عن ملخصات قاعدية.

شكلت أوجه العصيان المدني الشامل مثل: الإضرابات، إقفال المحال التجارية والمدارس، التظاهرات، الاحتجاجات، المقاطعة، المسيرات... العمود الفقري للانتفاضة.

لم تستنزف انتفاضة الحجارة الشعب الفلسطيني، ولم تقده إلى طريق ملغوم؛ بفضل عدم انتهاجها العنف المفتوح، ولم يمض شهر واحد على اندلاع الانتفاضة حتى فقدت إسرائيل قدرتها على السيطرة على المجتمع الفلسطيني، فانكسرت أهم أدوات الاحتلال وأخطرها، والتي لم يعد بالإمكان إعادة تكوينها بالقوة، فقد انكسر حاجز الخوف عند الجماهير الفلسطينية من منظر الجندي الإسرائيلي بالزي العسكري والبندقية، وتبخر شعور الاستسلام والطاعة والخنوع للاحتلال في أجواء التمرد والنشوة الوطنية، كان هذا انقلاباً سيكولوجياً عميقاً لدى شعب أدرك نقاط قوته ونقاط ضعف العدو، وهذا هو سحر الانتفاضة.

شكل اندلاع انتفاضة الحجارة مفاجأة للفلسطينيين أنفسهم قبل دولة الاحتلال التي اعتقدت أن روح التمرد انتهت عند الفلسطينيين، إذ تعود الإسرائيليون أن يواجهوا الفلسطيني الضعيف والمطيع للأوامر العسكرية. لم يكن الفلسطينيون أفراداً هذه المرة، بل كانوا جماعات قررت أن تهاجم أس الطاعة، تلك التي تجعل أجهزة الاحتلال والقمع تحكم، فدون "الطاعة"

من المحكومين لا يمكن تنفيذ القرارات. وهناك أسطورة «سيد القرود»، إذ يروي جين شارب في كتابه «المقاومة اللاعنفية»،[٣] أن هذه الحكاية تختصر مفهوم سلطة الاحتلال، أو سلطة الحاكم ومصدرها ومكمن قوتها، فجوهر قوة السلطة هو خوف الناس منها وطاعتهم لها. وفي اللحظة التي ينهار بها جدار الخوف وينكسر تابو الخنوع ويقرر الشعب عدم طاعة السلطة، فإنهم يجردونها من سلاح القوة التي تتمتع بها ومن إكسير الحياة. وفي هذا الإطار يقول سري نسيبة إن الاحتلال الإسرائيلي حقق خمسة بالمائة فقط من أهدافه باستخدام القوة، بينما حصل على الـ خمسة وتسعين بالمائة المتبقية نتيجة لخضوع الفلسطينيين لأوامر الحكومة الإسرائيلية. [٤]

لماذا نجحت المقاومة الشعبية المدنية في انتفاضة الحجارة؟

استطاعت المقاومة الشعبية (غير المسلحة) في الانتفاضة الأولى ممارسة النضال على جميع الجبهات المفتوحة والضرورية وبأقل الخسائر، بدءاً بالعمل السياسي مروراً بالجبهة الثقافية والفكرية والاقتصادية، وانتهاء بالاجتماعية والتنموية.

واستفاد الشعب الفلسطيني من أسلوب المقاومة الشعبية غير المسلحة من خلال الاستفادة من جميع الموارد والطاقات البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة،[٥] والقدرة على الالتحام المباشر بين الشعب الفلسطيني وجيش الاحتلال، وهو ما وسع دائرة المواجهة، وأضاف أثقالاً اقتصاديةً على الاحتلال. فقد شارك في انتفاضة الحجارة الرجال والنساء والأطفال، العامل والمزارع .... في الضفة الغربية وقطاع غزة كونها غير مسلحة، وهنا بالضبط يكمن السر في قوة المقاومة المدنية؛ لأنها تقوم على الإرادة الطوعية للفرد وإيمانه العميق بفكرته، كما تعتمد على الطيف الجماهيري الواسع، وانخراط مختلف الألوان والأعمار والمهن في المقاومة، فيما عسكرة الانتفاضات تعود الجماهير على السلبية والاتكالية، لأن العمل العسكري بطبيعته يقوم على السرية والنخبوية، وليس على المشاركة الجماهيرية الواسعة والممتدة مكانياً.[٦]

جدير بالذكر أن التركيز على المقاومة المدنية الشعبية واعتبارها منهجاً جذاباً لا يعني أبداً التخلي عن خيارات وبدائل أخرى ومن ضمنها المقاومة المسلحة.

انتفاضة الحجارة – المدنية- وأثرها على المجتمع الإسرائيلي

عندما تلتزم انتفاضة شعبية ضد الاحتلال بانتهاج الأساليب اللاعنفية، فذلك يعزز من شرعيتها الدولية وحتى داخل مجتمع الاحتلال، ويمكن أن يقود ذلك إلى الاعتراف بالمظالم التي تتعرض لها مجموعات المقاومة السلمية من آلة بطش الاحتلال، وإلى دعم أكبر لتلك المجموعات داخلياً وخارجياً، في الوقت الذي يتم فيه وضع دولة الاحتلال فيما يشبه العزلة، مما يقوض

المصادر الرئيسة لقوتها سياسياً واقتصادياً.

وكلما ارتفعت أعداد الجماهير المشاركة في التظاهرات الشعبية المدنية وتعددت أطيافها؛ ارتفعت تكلفة إبقاء دولة الاحتلال على الوضع الراهن، وارتفعت احتمالات تأييد أعمدة ومؤسسات دولة الاحتلال الثقافية والاجتماعية والسياسية والحزبية والاقتصادية من جهة أخرى. ويجد هؤلاء في قادة حركات التغيير السلمية مفاوضين محتملين مقارنة بقادة حركات العنف.

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية هزة كبيرة داخل إسرائيل، فقد فوجئ الإسرائيليون بالانتفاضة، ووصف أحد المعلقين الإسرائيليين الانتفاضة بالقول إن الصدمة التي صُدمت بها إسرائيل من الانتفاضة كانت أعنف من المفاجأة في حرب يوم الغفران.

ساهم عدم تسليح انتفاضة الحجارة وشعبيتها في إحداث استقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي تغيير مواقف الرأي العام الإسرائيلي من الفلسطينيين، فتشكلت عشرات الحركات الإسرائيلية التي تدعو إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين والانسحاب من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

من النتائج السياسية المباشرة لانتفاضة الحجارة حسمها هوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أنه صراع "بين مجتمعين على قطعة الأرض ذاتها وعلى الشرعية نفسها" كما كتب البروفسور أفيشاي مرغليت بعد أقل من عام على اندلاع الانتفاضة.

يعتقد مرغليت أن طبيعة هذا الصراع مغايرة عن الصراع مع الدول العربية، فهذا الأخير يدور محوره حول صراع مصالح تماماً مثل أي صراع بين دولتين لا بين مجتمعات.

وأقر مرغليت أن الانتفاضة الأولى أظهرت هويتها بقوة للمجتمع الإسرائيلي كما للرأي العالمي بأنها ثورة شعب على أرضه، ثورة شعب تم سلب حقوقه السياسية والمدنية وسرقة أرضه.

يرى الباحث أنطوان شلحت أن الانتفاضة أطلقت سيلاً من كتابات إسرائيلية تشكل في التحصيل النهائي ممارسة ثقافية خارج الرواية الرسمية للاحتلال الإسرائيلي. ومن أبرز النماذج الدالة على ذلك ما كتبه الشاعر حاييم غوري، وهو المعروف بأنه من دعاة وأنصار (أرض إسرائيل الكبرى)، من أن المشكلة السياسية الراهنة وانزلاق المجتمع الإسرائيلي إلى حضيض فقدان المشاعر هما النتيجة الحتميّة للسيطرة على شعب آخر، وأنه"يتعيّن على إسرائيل أن تُعلن جاهزيتها للبدء بمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف وضع حدّ لسفك الدماء وإحراز السلام. كذلك كتب الأديب يزهار سميلانسكي: إن ما يحدث في أراضي ١٩٦٧ ليس "أعمال شغب" إنما "ثورة شعب"، وإن من الحجارة ومن أنهار الفتيان يتكون شيء ما عظيم وبسيط وإنساني. [٧]

أجبر تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الشعبية العارمة واستمراريتها نخبة الدولة العبرية وأعمدتها، على الإقرار بأنّ الانتفاضة الأولى أذهلت إسرائيل وزلزلتها بقوة، لأنها رأت نفسها أمام الواقع الفلسطيني دون رتوش،

وهو ما كان المسؤولون الإسرائيليون يتهرّبون من مواجهته، ويعملون على طمسه. ووصل الأمر بمجموعة من المثقفين إلى حد الخروج من النص الإسرائيلي الرسمي والمناداة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. وقد وضع ذلك مداميك اللبنة الأولى لمبدأ حل الدولتين اللتين تعيشان بجانب بعضهما البعض بسلام في فكر شريحة من الإسرائيليين، في انتظار تظهير الفكرة على أرض الواقع.

أعلن الأديب الإسرائيلي عاموس عوز، بعد أقل من ثلاثة أشهر على اندلاع الانتفاضة، أنه يؤيد قيام دولة فلسطينية بجوار إسرائيل غداً وليس بعد غد، وذلك ليس فقط بسبب معاناة الفلسطينيين وإنما أيضاً لأن هذه هي سنّة الحياة، ووصف حزب العمل بأنه "هراوة" في يدي الليكود. وجاءت وثيقة الأدباء الإسرائيليين التي أصدرها سبعة عشر أديباً ومفكراً بعد أن قاموا بجولة في قطاع غزة ومخيماته بعد مرور أول شهر على الانتفاضة، والعريضة الموجهة من جانبهم إلى حكومة إسرائيل، لتؤكد الاختلاف الحاد في مواقف تيار من الإسرائيليين عن الموقف الرسمي لحكومتهم إزاء ما يجري في الأراضي المحتلة. ومما جاء في الوثيقة: "تجري في قطاع غزة ثورة شعبيةيقودها شبان، وتحظى بتأييد السكان أجمعين. "إننا متأكدون من أن سياسة القبضة الحديدية من شأنها تخفيف الثورة لكنها لن تستأصلها، وإذا لم يُوجد حل سياسي ستتفجر الثورة من جديد بقوة هائلة. «لا نستطيع إلى ما لا نهاية اضطهاد شعب يكافح من أجل حريته»...

ولفت الانتباه خروج بعض الأصوات الإسرائيلية المؤكدة أن الحجر ليس المظهر الوحيد للانتفاضة، فوراء الحجر واليد التي تقذفه عقل حادّ الذكاء وتنظيم مدهش أساسه سلطة شعبية في مواجهة الاحتلال.

مفهوم المقاومة المدنية

من الطبيعي أن يبدو هذا التصنيف نظرياً، فقد تتداخل أساليب التغيير ووسائله في نضال أحد الشعوب، وفكرة النضال اللاعنفي لا تعني اللاعنف المطلق، فحتى غاندي، الأب الروحي لهذا التعبير، يقول: "اللاعنف الكامل نظري تماماً كخط المستقيم.[٨]ويعرف غاندي بأنه مؤسس المقاومة السلمية "الساتياغراها" التي تقوم على ثلاثية الشجاعة والحقيقة واللاعنف، وقد انتصر باللاعنف على "بريطانيا العظمى" الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس عبر الإضراب عن الطعام والمقاطعة والاعتصام وصولاً للعصيان المدني حتى تمكن من اقتلاع الاحتلال البريطاني ونيل استقلال الهند. وحسب غاندي فإن المقاومة السلمية أعظم قوّة متوافرة للبشرية. إنها أقوى سلاح صنعته براعة الإنسان.

ووفقاً لأدبيات المقاومة المدنية، فإن أي مقاومة ناجحة تعتمد على تنظيم صفوفها وقواها الذاتية؛ لأن القوة الجماعية هي أساس أي مقاومة مدنية، لذلك فإنه يجب إيجاد إطار حركي منظم لها، وبناء رؤية إستراتيجية واعية للحراك لا تقوم على

ردود الأفعال التي تقوم بها سلطة الاحتلال أو الأنظمة، بل تعتمد على الاستمرارية بذات الزخم وحماية الأنشطة ومراكمة الخبرات التي اكتسبها النشطاء خلال حراكهم..

الثورات والنضال بوسائل اللاعنف من وجهة نظر جين شارب!

يدعو الدكتور شارب، الباحث في مؤسسة ألبرت أينشتاين في بوسطن، في كتابه"المقاومة اللاعنفية" إلى وسائل أخرى للنضال العنيف، مثل كفاح الانتفاضة والاحتجاجات اللاعنفية في مواجهة المحتل والأنظمة الديكتاتورية.

ويرى شارب أن البديل للعنف هو النضال اللاعنفي بأنواعه السلمية النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. ويعتقد شارب أن العنف والصراعات المسلحة هي الخيار الأخير للدفاع عما يعتقده أطراف الصراع الخير والجيد... أو بعبارة أخرى مبررات العنف وهي مقاومة المحتل، وطلب الحرية والعدالة والدفاع عن المعتقد

هناك أمثلة عديدة لاستخدام النضال اللاعنفي، والذي أدى إلى إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في أكثر من مكان وزمان، وذلك في مدغشقر ٢٠٠٢ م، وأوكرانيا ٢٠٠٥، ونيبال ٢٠٠٦، وجورجيا ٢٠٠٥، ونظام ميلوسوفتش عام ٢٠٠٠م. ويأخذ شارب بالاعتبار اختلاف الظروف السياسية والثقافية والجغرافية من دولة إلى أخرى.

متطلبات النجاح في النضال اللاعنفي

ثمة متطلبات كثيرة لابد أن تتوافر من أجل نجاح المقاومة الشعبية، منها القدرة على المواجهة وقلب تأثيرات الهيمنة والقمع، وذلك عن طريق سياسة "المصارعة اليابانية" التي تؤدي إلى إيجاد صعوبات في تعامل قوى الاحتلال أو الأنظمة مع الأشكال المختلفة للنضال اللاعنفي، وهذا من شأنه أن يقود إلى وضع من الصراع يفتقر إلى الانسجام والتناغم، وهذا التناقض يجعل موقف تلك القوى هشاً، ويزيد في المقابل من قوة المناضلين ضدهم... كما يؤدي ذلك إلى زيادة عزلة الاحتلال أو الأنظمة عن أعضاء جماعتهم أنفسهم.

يعتقد الناس أن العنف هو الطريق الأقصر للتغيير وأن النضال اللاعنفي يحتاج إلى مدة طويلة لتحقيق أهدافه، وأن خيار العنف هو خيار الأقوياء والشجعان، وأن خيار النضال اللاعنفي هو خيار الضعفاء ومن لا يملكون حولاً وقوة.. وأن النضال اللاعنفي لا ينفع مع دول الاحتلال أو الأنظمة الدكتاتورية التي لا تؤمن بحقوق الإنسان والقيم العليا، وقد تنجح في الأنظمة الديمقراطية التي تؤمن بحقوق الإنسان، وأن أشكال اللاعنف تحتاج إلى قائد يسحر الجماهير... وكل ذلك ليس دقيقاً.

يحتوي كتاب شارب "المقاومة اللاعنفية"على فصل عن انتفاضة الحجارة والنضال الفلسطيني، باعتباره كفاحاً لا عنفياً، والذي جاء نتيجة عدة زيارات قام بها إلى فلسطين خلال الانتفاضة.

يقول شارب: إن الانتفاضة الفلسطينية

تميزت بسيطرة طابع اللاعنف على النضال الذي يمارسه الشعب الفلسطيني – ربما بنسبة ٨٥٪ من المقاومة الكلية – مع بعض من العنف المحدود مثل رمي الحجارة وقنابل المولوتوف، واتخذت أساليب اللاعنف الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي عدة أشكال منها: الإضراب التجاري، المسيرات الغاضبة، المقاطعة الاقتصادية، رفع الأعلام الفلسطينية، استقالة جابي الضرائب...

وعلى الرغم من أن قسوة القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في انتفاضة الحجارة أخذت عدة أشكال – إطلاق النار على المتظاهرين، القتل، التنكيل، تكسير العظام، اقتلاع الأشجار، القتل، الإبعاد، الاعتقال دون محاكمة – فإن الفلسطينيين أظهروا انضباطاً مدهشاً، وذلك بالانصياع إلى تعليمات محددة من القيادة الموحدة للانتفاضة بعدم استخدام أسلحة نارية.[٩]

يعني هذا الحديث أن نسبة اللاعنف من الفلسطينيين في الانتفاضة هي الأكثر حضوراً وفاعليةً في تحصيل الإنجازات، وأن كثيراً من الدعم العالمي للانتفاضة استمد من التباين الواضح بين العنف المحدود للفلسطينيين –استخدام الحجارة– في مقابل إطلاق النار والضرب المبرح من الجنود الإسرائيليين، وهذا المشهد ساهم بشكل حقيقي في إبراز التناقضات في الرأي العام الإسرائيلي حول قضية استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية والقمع.

يرى شارب، في المقابل، أن بعض الفلسطينيين متشككون جداً في مصداقية النضال بلا عنف وجدواه مع عدو غاشم، وهناك آخرون يعتقدون، أن هذا النهج له ميزات عالية. فعلى سبيل المثال قال المناضل فيصل الحسيني: "إنه بانتهاجنا أسلوب نضال اللاعنف، والحدود التي وضعناها للعنف في انتفاضة الحجارة، فقد حيدنا القنبلة الذرية وسلاح الجو والدبابات وحتى المدافع الإسرائيلية، والآن علينا العمل على تحييد البندقية". ويؤكد البروفسور شارب أن المسؤولين الإسرائيليين يفضلون التعامل مع العنف الفلسطيني على التعامل مع النضال اللاعنيف، وتوجد هناك تقارير تؤكد أن الإسرائيليين يتخذون إجراءات استفزازية لحث الفلسطينيين على العنف المتزايد، ومن الممكن أن يكون هذا سبباً كافياً لكي يبذل الفلسطينيون جهداً أكبر من أجل ألا يمكنوهم من استفزازهم، عملاً بمبدأ نابليون الشهير: "لا تقم أبداً بما يريده عدوك أن تعمله فقط لأنه يريد ذلك".

نضال اللاعنف كإستراتيجية

نضال اللاعنف هو أسلوب ذو طاقة كامنة كبيرة، لذلك فإن شارب يعتقد أن فهم الفلسطينيين لطبيعة نضال اللاعنف واحتياجاته الأساسية مهم جداً للفلسطينيين، إذا أردوا الاستمرار في انتفاضة الحجارة بحكمة.

ومن المهم التأكيد على النضال بشكل عام – مهما تعددت أهدافه أو أشكاله "عنفي أو لاعنفي"– يتطلب وجود إستراتيجية واضحة وتخطيط منظم، والأهم تحديد الأهداف من هذا النضال.

لا تقل أهمية الخطط في النضال اللاعنفي عن أهمية الخطط الإستراتيجية العسكرية في العمل العنفي، لكنها في المقابل تتطلب إستراتيجية إعلامية قادرة على حشد الجماهير وزيادة أعدادها بشكل مستمر.

ووفقاً لشارب، تتطلب صياغة إستراتيجية لاعنفية تحظى بفرص نجاح حقيقية لمقاومة الاحتلال فهماً دقيقاً وكاملاً لمحتوى النضال، وتقييم العوائق التي تقف دون الوصول إلى الأهداف، والتقييم الموضوعي لنقاط قوة الاحتلال وضعفه أو النظام ومجموعاته، واختيار مجرى للعمل للوصول للأهداف الرئيسة من خيارات موجودة أو ممكنة، ووضع خطة شاملة للعمل تتضمن الخطط التكتيكية، وتعزيز المنظمات والمؤسسات المستقلة في ظل الإستراتيجية التي تدعو إلى عدم التعاون مع الاحتلال. كما أن على اللجان الشعبية الفلسطينية التي تسعى للحصول على حاجات المجتمع الفلسطيني بعيداً عن الاحتلال، الاستمرار في تطوير مجتمع فلسطيني معتمد على ذاته، وتطوير مؤسسات موازية– ثقافية، وتعليمية، وسياسية، واقتصادية، وصحية تؤدي إلى استقلال فعلي عن الاحتلال الإسرائيلي.

وفي كتاب "لماذا تنجح المقاومة المجتمعية؟ المنطق الإستراتيجي لحرب اللاعنف
" why civil resistance works" للكاتبين Erica Chenoweth&Maria J. Stephan الصادر من قسم دراسات الإرهاب في جامعه كولومبيا يقول الكاتبان: إنه وبشكل عام فإن حركات المقاومة اللاعنيفة أكثر قدرة على الحصول على مكاسب ونتائج، كما يتميز منهج التغيير اللاعنيف بأنه لديه الفرصة الأكبر في زيادة عدد المشتركين عمودياً وأفقياً بشكل أكثر من المنهج العنيف؛ مما يؤدي في المحصلة إلى تغيير نتيجة المعركة في النهاية. [١٠]

يرتكز الكاتبان في استنتاجهما إلى إحصائية تمت من خلالها دراسة الحركات التغييرية منذ العام ١٩٠٠ حتى العام ٢٠٠٦ سواء كان منهجها التغيير العنيف أو اللاعنيف بإجمالي ٣٢٣ حركة مقاومة، صادرة من معهد NAVCO المتخصص في دراسة حركات التغيير، ليصلا إلى نتائج مفادها أن حملات التغيير اللاعنيف نجحت في تحقيق أهدافها الكلية أو الجزئية مرتين ضعف الحملات العنيفة، فقد قامت شعوب في إفريقيا وآسيا وشرق أوروبا بانتهاج مبدأ اللاعنف، ضمن بيئات جغرافية وثقافية وتاريخية متعددة، وحققت في كثير من الأحيان نتائج جيدة.

لا تحتاج المشاركة في المنهج اللاعنيف، مثل: الإضرابات والتظاهرات والمقاطعات الاقتصادية والاعتصامات إلى تدريب معين أو عمر معين، ولكن يحتاج إلى إرادة وتصميم وحس وطني، ويمكن المشاركة فيه للأطفال والنساء والرجال على حد سواء، مما يزيد من عدد المشاركين فيه وتنوعهم.

الإستراتيجية الإعلامية للمقاومة المدنية

تلعب استراتيجيات الإعلام والتواصل دوراً محورياً في حشد التعبئة، وقد تكون التعبئة الجماهيرية عاملاً حاسماً في تحديد نجاح

المقاومة المدنية، باعتبار أن الحملة قد تكون أكثر فاعلية في رفع الكُلفة السياسية لقمع الاحتلال، إذا تمت على نطاق واسع وكانت شاملة ولامركزية. ويرجع ذلك إلى قدرتها على الصمود، وعدم الكشف عن هوية المشاركين.

شهدت الانتفاضة عملية توزيع "المناشير" كأداة في التواصل وكانت المناشير عبارة عن بيانات تصدر بشكل أساسي عمّا عرف باسم "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"التي تشكّلت من فصائل"المنظمة"، وكانت تحدّد بعض مظاهر التحرّك والاحتجاج الشعبي في الضفّة والقطاع أسبوعياً. كما لجأ الفلسطينيون إلى الكتابة على الجدران، ما شمل صياغة شعارات وطنية مثل "لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة" و"فتح مرّت من هنا"، أو الإعلان عن الفعاليات النضالية مثل موعد أيام الإضراب. وقد شكلت جدران الشوارع في المخيمات والقرى والمدن المكان المثالي لنقل مجريات الواقع، وأصبح الجدار "ذا وظيفة إعلامية"، ما جعل جدران فلسطين توصف بأنها جريدة الشارع الفلسطيني.

بلغت الانتفاضة أعلى مستوياتها عندما نشرت محطة "سي.بي.أس" الأميركية في شباط من العام ١٩٨٨ مشاهد لتكسير الجنود الإسرائيليين عظام أربعة شباب فلسطينيين عزل، وهو ما أحدث موجة غضب عارمة في الرأي العام العالمي.

المنطق الإستراتيجي للمقاومة اللاعنفية

المقاومة اللاعنفية هي طريقة مدنية تستخدم في إدارة الصراع مع الأنظمة من خلال وسائل اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية دون التهديد باستخدام العنف أو استخدامه. في الوقت الذي تستطيع فيه دولة الاحتلال أو الأنظمة أن تبرر بسهولة بالغة الهجمات المضادة العنيفة التي تقوم بها ضد المقاومة المسلحة، فإن العنف الذي تمارسه تلك القوى ضد حركات المقاومة السلمية غالباً ما يؤدي إلى نتائج عكسية ضد هذه الكيانات.

فالكُلفة الداخلية والخارجية لقمع المقاومة السلمية تفوق بكثير كُلفة قمع المقاومة العنيفة. وتؤدي النتائج العكسية لعنف السلطة إلى تحول في ميزان القوة يتمثل في زيادة التضامن الداخلي داخل مجتمع الاحتلال مع حركات المقاومة اللاعنفية، وخلق المعارضة والانقسامات بين أعمدة دولة الاحتلال أو الأنظمة وهياكلهما، وكذلك زيادة الدعم الخارجي للمقاومة، ويرجح أن تحدث هذه الديناميكيات عندما لا يقابل العنف الذي يقوم به الاحتلال بأعمال عنف من المقاومة المدنية.

وعلى الصعيد الخارجي، فإنه من المرجح أن يقوم المجتمع الدولي بالتنديد بقمع المقاومة اللاعنفية، وليس المقاومة المسلحة، وتكون التكاليف الخارجية لقمع التحركات اللاعنفية مرتفعة جداً، خاصة عندما يتم توثيق ذلك من وسائل الإعلام وربما يؤدي إلى عزل دولة الاحتلال أو النظام دولياً وسياسياً وتطبيق عقوبات اقتصادية عليه.

كما يبدو أن حملات المقاومة اللاعنفية أكثر قدرةً على التفاوض والمساومة مع الأنظمة؛ لأنها لا تشكل تهديداً مباشراً على حياة أفراد مجتمع الاحتلال وممتلكاتهم. حيث تبدو المقاومة اللاعنفية

أكثر جاذبية، وفرص استيعابها أكبر من شرائح واسعة من مجتمع دولة الاحتلال والمؤسسات المدنية، مقارنة بمفاعيل المقاومة المسلحة. كما أن المقاومة اللاعنفية تكون أكثر قدرة على تحويل الولاءات بين قوات أمن الاحتلال، في حين يرجح أن تتسبب المقاومة المسلحة في تحفيز هذه القوات على التئام صفوفها والوقوف صفاً واحداً ضد جماعات العنف، وستلتصق أكثر بدولة الاحتلال عند اندلاع العنف المسلح.

وضع كتاب "لماذا تنجح المقاومة المجتمعية" الانتفاضة الفلسطينية الأولى في فئة الثورات التي حققت نجاحاً جزئياً من بين عشرات الثورات التي شملتها الدراسة. وأثنت الدراسة على الانتفاضة باعتبارها حققت نتائج وازنة، حيث نجحت المقاومة المدنية في تحقيق عدد من المكاسب السياسية من أبرزها طرح القضية الفلسطينية بشكل مؤثر أمام الرأي العام العالمي والاعتراف بحق الفلسطينيين لأول مرة في التفاوض من أجل حقوقهم من عدد كبير من دول العالم وحتى من خصومهم، ومهدت الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في مفاوضات مع إسرائيل.

خلفية تاريخية عن المقاومة السلمية في فلسطين

ظهرت قبل الانتفاضة بسنوات أصوات عديدة تنادي بطرح حل سلمي بديل عن المقاومة المسلحة التي وصفها البعض بأنها لم تسهم إلا في تعزيز سطوة الإسرائيليين. كانت بعض تلك الأصوات في خارج فلسطين، ولكنها تركزت في الداخل، ودعت إلى انتهاج الأساليب اللاعنفية للوصول إلى الأهداف الفلسطينية المشروعة في التحرر والتخلص من الاحتلال، وكان أجرأ من نادى بها في الثمانينيات سري نسيبة، والمناضل فيصل الحسيني، والذي اعتبر الاحتلال مهيناً للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

أسس فيصل الحسيني والناشط الإسرائيلي جيديون سبيرو، في العام ١٩٨٥ أول منظمة فلسطينية–إسرائيلية مشتركة ضد ممارسات الاحتلال العسكري باسم "لجنة مواجهة القبضة الحديدية"، فيما سوق سري نسيبة لحل دولة واحدة يتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية. وفي عام ١٩٨٣ أسس الأخصائي النفسي الفلسطيني مبارك عوض المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، وعمل لسنوات على توزيع آلاف المنشورات والدراسات حول المقاومة المدنية على الناشطين الفلسطينيين. ونظم مركز دارسات اللاعنف حملات مشتركة مع الإسرائيليين وقام بتنظيم عدة نشاطات مقاومة سلمية في قرابة خمسين قرية ومخيماً في الضفة الغربية. وشكلت هذه الأفكار والمفاهيم والمجهودات التربة الخصبة لاندلاع المقاومة الشعبية السلمية.

أهداف المقاومة المدنية الفلسطينية في انتفاضة الحجارة

شرع الناشطون عند اندلاع انتفاضة الحجارة بتوزيع سلسلة من النداءات كانت موقعة باسم القيادة الموحدة للانتفاضة التي

تتكون من قيادات لمنظمة التحرير، وتميزت هذه الدعوات بخلوها هذه المرة من أي دعوات لتدمير إسرائيل أو قتل اليهود، بل على العكس طرحت إستراتيجية قائمة على تحقيق السلام من خلال التفاوض، وتأسست على مبادئ أساسية ثلاثة: وهي قبول دولة إسرائيل في حدود ما قبل ١٩٦٧، وخروج المحتل من المناطق الفلسطينية، وإنشاء الدولة الفلسطينية.

أوضحت الانتفاضة مطالبها في البيانات: مثل إطلاق سراح المعتقلين، ورفض الاستيطان وسياسة الإبعاد والاعتقال الإداري، ووقف الممارسات القمعية ضد السكان المدنيين وضد المعتقلين، وإلغاء سياسة المنع من السفر والمضايقات.

بنى أعضاء القيادة الموحدة إستراتيجيتهم على الابتعاد عن العنف المسلح، وإطلاق حركة إضراب ومقاطعة تشمل المناطق المحتلة كافة، وتملك القدرة على الاستمرار. وتزايد اهتمام منشورات القيادة الموحدة بأفكار المقاومة السلمية، وكانت النداءات تدعو لـ "ثورة بيضاء"، واقترحت نصوصها قرابة ٢٧ وسيلة للمقاومة، ٢٦ منها سلمية ولاعنفية، حيث دعت إلى رفع الأعلام الفلسطينية، والإضرابات وحملات المقاطعة، ودق أجراس الكنائس وتنظيم الجنازات الرمزية والصلوات، وحسب أحد الفلسطينيين: كان الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة يتبعون تعليمات هذه النداءات كلمة بكلمة وكانت بالنسبة لهم بمثابة نصوص مقدسة.

نداءات تاريخية : بداية العصيان المدني

بلغت أعداد المنضمين إلى القيادة الوطنية، خلال فترة قياسية، عشرات الآلاف من الشباب والنساء وطلاب الجامعات من مختلف الانتماءات، بالإضافة إلى آلاف المعتقلين السابقين. وأصدرت القيادة نداءها العاشر الذي دعت فيه لاستقالات جماعية من العمل في دوائر الإدارة المدنية، وكانت الاستجابة الشعبية قوية للغاية وتمثلت في استقالات متزامنة، بما فيها استقالة جميع ضباط الشرطة الفلسطينيين من جهاز الشرطة الإسرائيلي في يوم واحد.و خلال أسابيع قليلة كانت حملة عصيان مدني شامل قد بدأت تنظم في المخيمات والقرى الفلسطينية واستمرت لمدة عام ونصف، وشارك فيها معظم الفلسطينيين من مختلف الفئات والأعمار.

اللجان الشعبية والتحرر الذاتي وهدم التبعية للاحتلال تدريجياً

تطورت تجربة اللجان الشعبية بحلول انتفاضة الحجارة، فتأسست سلسلة من اللجان الشعبية في مجالات مختلفة منها الطلابية والزراعية والنقابية والتجارية والرياضية بالإضافة إلى لجان إدارة محلية ولجان نسائية ولجان طبية إغاثية وأخرى لحل النزاعات. وبمجرد انطلاق الانتفاضة بدأت اللجان تتخذ دوراً متزايداً في إدارة الحياة اليومية للناس، وكانت لجان جديدة تتوالد بالعشرات في كل المناطق المحتلة رداً على

عزل الجيش الإسرائيلي عدداً كبيراً من القرى والمخيمات الفلسطينية.

أعلنت القيادة الموحدة رسمياً، في بيان "العصيان المدني"، عن دور اللجان في إدارة الحياة الفلسطينية اليومية، وتضمن البيان توفير خدمات الصحة والطعام والتعليم. وبلغ هذا الدور ذروته في البيان التاسع عشر، حيث أُعلِن عن اعتبار اللجان الشعبية" حكومة فلسطينية بديلة، عن الإدارة المدنية الإسرائيلية.

خلاصات

يمكن من كل ما سبق الاستدلال على بعض الخلاصات التي يمكّن فهمها من الكشف عن إجابة السؤال: لماذا تنجح المقاومة السلمية "انتفاضة الحجرة نموذجا"؟ ومن بين هذه الخلاصات:

١. يمكن أن يشكل منهج اللاعنف إستراتيجية كبرى سياسية أو فلسفية أو شعبية، وذلك في سبيل تحقيق أهداف سوسيولوجية تواكب مقاومة أشكال القهر والعنف والاحتلال.

٢. كانت انتفاضة الحجارة اختراعاً مدهشاً للشعب الفلسطيني، الذي طالما يفاجئ نفسه ويفاجئ الآخرين، بأنه شعب لا يعرف المستحيل، ويتمتع بذكاء نوعي، ولكن سر أسرار نجاح الانتفاضة، كان يكمن في الوحدة الوطنية، والوحدة النفسية، والوحدة الجغرافية بين أطياف الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من التباينات الواضحة بين الفصائل الفلسطينية آنذاك، فإنها بقيت تحت سقف المعقول، وتحت سقف الوحدة الوطنية، ولم تتحول إلى حالة من التناحر، والتناقض المدمر، والذي يمكن أن يؤدي إلى خطر وجودي على القضية الفلسطينية.

٣. الوحدة الوطنية كمفهوم ومعنى وتجسيد على أرض الواقع، هي إحدى أهم أدوات الانتصار في المعركة المفتوحة والقاسية مع الاحتلال المتغطرس، وفي معركة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، والتي من دونها لن تنجح المقاومة السلمية، ولا العسكرية في تحقيق أهدافها السياسية الوطنية.

٤. نجحت انتفاضة الحجارة لعدة أسباب ومن أهمها أنها كسرت حاجز الخوف لدى عموم الشعب الفلسطيني، وأنها أتاحت نتيجة سلميتها مساحة أكبر لمشاركة الجماهير الفلسطينية وللتأثير على الصعد كافة.

٥. عزز التزام الفلسطينيين في انتفاضة الحجارة بالمقاومة السلمية من شرعية المقاومة دولياً وداخل مجتمع الاحتلال، وأوجد حالة من التأييد الدولي للمطالب الفلسطينية المحقة.

٦. غير أنه في حالتنا الفلسطينية، نحتاج إلى عدم حصر إستراتيجيتنا في سلة واحدة، ولكن ينبغي تنويع خياراتنا بعد دراسة مستفيضة لواقعنا المحلي والعربي والبعد الدولي، وذلك لأن القضية الفلسطينية بالغة التعقيد، وذات ارتباطات عالمية، نظراً للطبيعة الصهيونية نفسها القائمة على الاستيطان والتوسع. وما يحصل هو أن دور القوة والكفاح عناصر تتكثف في

النضال، والتي لا يمكن فصلها عن الطرق الشعبية والسلمية والدبلوماسية.

في الختام، تجدر الإشارة إلى بعض ما كتب توماس شيلينج حول ديناميكيات الصراع بين العنيف واللاعنيف، حيث يقول: "يكاد يكون الطاغية ورعاياه في مواقف متناظرة، فهم يستطيعون أن يمنعوه من فرض معظم ما يريده منهم إذا توافرت لديهم الإرادة والانضباط التنظيمي الذي يضمن مقاطعته وعدم التعاون معه. وفي المقابل، يستطيع الديكتاتور أن يحرمهم من تحقيق مطالبهم وذلك باستخدام السلطة والقوة التي تحت يده، كذلك يستطيع الشعب أن يقض مضجع الدكتاتور ويحرمه من الارتكاز إلى فكرة خضوع البلاد له، وهو في الوقت نفسه يستطيع أن يؤذيهم ويضيق عليهم ويحرمهم من حكم أنفسهم ... إنها حالة مساومة يستطيع فيها أي من الجانبين، إذا كان مرتباً ومنظماً على نحو كاف، أن يرفض معظم ما يطلبه الآخر، ويبقى أن ننتظر حتى نرى من هو صاحب النفس الأطول ومن يكسب في النهاية.

الهوامش

١ بشارة، عزمي، "الثورة والقابلية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، ٢٠١٤ الطبعة الثانية.

٢ انظر: شعبان، عبد الحسين، "اللحظة الثورية: التفاؤل المُفرط والتشاؤم المُحبط"، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٨٥، آذار ٢٠١١.

٣ شارب، جين، "المقاومة اللاعنفية"، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، ١٩٩٠.

٤ مشار إليه في السابق.

٥ أبو هواش، سالم، "التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية"، جريدة حق العودة – العدد ٢٢-٢١.

٦ أبو رتيمة، أحمد ٢٠١٧،" العودة إلى روح انتفاضة الحجارة" موقع عربي ٢١
https://arabi21.com/story/1055965

٧ شلحت، أنطوان ٢٠١٧، "ثورة شعب: انتفاضة ٨٧ الفلسطينية ومجتمع دولة الاحتلال"، ضفة ثالثة،
https://www.alaraby.co.uk/.../11/.../

٨ خلف، علي الخلف، "الثورات والانتفاضات الجماهيرية "، الحوار المتمدن-العدد: ٣٨٧٦ – ٢٠١٢

٩ شارب، جين، "المقاومة اللاعنفية"، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، ١٩٩٠.

١٠ ستيفان، ماريا وتشينويث-إريكا، "لماذا تنجح المقاومة المدنية"، ٢٠١٧ ، المنطق الإستراتيجي للكفاح السلمي، المعهد المصري للدراسات.

المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة (١٩٨٧-١٩٩٤) مقاربة مفاهيمية

كمال علي أبو شاويش*

تحظى فكرة المقاومة الشعبيّة السلميّة، منذ سنوات، باهتمام واسع من الأوساط الفلسطينية، على المستويين: الرسمي والشعبي، فضلاً عن زيادة الاهتمام الأكاديمي بظاهرة المقاومة الشعبيّة، بعد أن غَدت خياراً فلسطينياً استراتيجياً في السنوات الأخيرة لأسباب مُتعددة، لا يتسع المجال هنا لتفنيدها.

يرى البعض أن تجارب المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي قد خلُصت إلى نتيجة مُهمة على هذا الصعيد، وهي أن استخدام المواجهة العنيفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي ليس خياراً مناسباً، وأن «المقاومة السلميّة» أجدى وأنفع. ولهذا السبب – ربما– يزداد الحنين والإعجاب بانتفاضة الحجارة (١٩٨٧)، حيث يكتسب الحديث عن المقاومة الشعبيّة السلميّة أهميته.

عندما شَرعت بالكتابة عن انتفاضة الحجارة تساءلت: هل من شيء لم يُكتب بعد عن الانتفاضة؟ فقد قُتلت بحثاً عبر مئات الكتب، والمجلات، والصحف، والمواقع الإلكترونية. وبعد مراجعة الكثير من الأدبيات السابقة، أصبحتُ أكثر حماسةً للكتابة حول الانتفاضة؛ فالانتفاضة ليست حدثاً عادياً في تاريخ النضال الفلسطيني الحديث، وعلى الرغم من الكم المَهول من الدراسات التي تناولت الانتفاضة، فثمّة قصور في بعض الجوانب؛ فالانتفاضة – على الرغم من قصر مُدتها– حقبة تاريخية كاملة، تعُج بالأحداث والتفاصيل والمُلابسات والتطورات، ولها نمطها ومنهجها وأسلوب عملها الخاص، ومصطلحاتها الخاصة، وهناك أخلاق

* باحث دكتوراه في العلوم السياسية، ومتخصص في القضية الفلسطينية.

الانتفاضة وقيمها، وثقافة الانتفاضة وفنونها، وأغاني الانتفاضة وأناشيدها وأشعارها، وروح الانتفاضة، وجيل الانتفاضة...

هذه الدراسة هي قراءة استرجاعية لأحداث انتفاضة الحجارة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وتحديداً لظاهرة العمل المُسلح التي تخللتها. تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف انزلقت الانتفاضة السلميّة إلى مربع التسليح؟ ولماذا اتجهت نحو المقاومة المُسلحة، عوضاً عن المقاومة الشعبيّة السلميّة؟ وهل جاء هذا التحوّل نتيجة لعوامل ذاتية أم نتيجة للعنف الإسرائيلي؟ وإلى أي مدى ساهمت المقاومة المُسلحة إيجاباً أو سلباً في خدمة أهداف الانتفاضة؟

تسعى هذه الدراسة لسبر أغوار تلك المرحلة من عُمْر الانتفاضة، للوقوف على جوانب الخلل والنكوص التي اعترتها بعيداً عن إصدار الأحكام الانطباعيّة المُتسرعة، التي اعتادت عليها بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب من الانتفاضة، والتي اتسمت بالتعميم والمُبالغات، وعدم تحري الدقة والموضوعيّة، و«شيطنة» العمل المُسلح كأحد أساليب المقاومة خلال الانتفاضة.

تأتي أهميّة هذه الدراسة من كونها واحدة من الدراسات القليلة التي تبحث، بشكل مهني وموضوعي، في تجربة المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة، والتي ربما لم تَحظَ باهتمام كافٍ من الدراسات التي تناولت الانتفاضة، كما أنها تتناول هذه الظاهرة بشيء من التحليل المفاهيمي المُعمَّق، وتفنِّد بعض الافتراءات التي أُلصقت بهذه الظاهرة.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: أن العمل الفلسطيني المُسلح كان سابقاً للانتفاضة الشعبيّة، وقد شكّل إلهاماً للشباب الفلسطيني الثائر خلال الانتفاضة. وتُجادل الدراسة بأن استخدام الاحتلال للقوة الغاشمة في مواجهة المقاومة الشعبيّة السلميّة (الحجر)، قد دفع الانتفاضة نحو خيار المقاومة المُسلحة. تعتمد الدراسة في مقاربتها لهذه الظاهرة على المنهج الوصفي التحليلي، وتستند- في بعض جوانبها- إلى تحليل مضمون البيانات والنداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي تناولت هذه الظاهرة، علاوة على التجربة والمعايشة الشخصية لأحداث الانتفاضة.

انقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة: تناول الأول الانتفاضة كحالة احتجاج شعبي سلمي وإنجازاتها، والمراحل التي مرَّت بها؛ لفهم إرهاصات التحوّل وديناميكياته، كمدخل أساسي وتوطئة للمحور الثاني، الذي يؤصِّل ظاهرة المقاومة الفلسطينية المُسلحة وإنجازاتها، ويُفند العوامل التي أدت إلى تسليح الانتفاضة وجنوحها للعنف. فيما خُصص المحور الثالث لتناول بعض الظواهر السلبية التي واكبت العمل المُسلح خلال الانتفاضة.

تدقيق المصطلحات وضبطها

لاحظ الباحث من خلال مراجعة العديد من الأدبيات التي تناولت انتفاضة الحجارة التباساً في بعض المفاهيم والمصطلحات الشائعة، التي تُستخدم أحياناً بطريقة غير علميّة، أهمها:

- **الانتفاضة الأولى:** درج في الأوساط الإعلامية والأكاديمية استخدام مصطلح «الانتفاضة الأولى»، للدلالة على انتفاضة الحجارة التي اندلعت في كانون أول ١٩٨٧. وفي رأيي أن هذه التسمية يجانبها الصواب، ذلك أن انتفاضة الحجارة لم تكن الانتفاضة «الأولى»، التي يخوضها الشعب الفلسطيني دفاعاً عن أرضه وحقوقه المسلوبة، فقد سبقتها عدة انتفاضات وهبات شعبيّة لا يتسع المجال لذكرها في هذه الدراسة (أبرزها انتفاضة/ ثورة ١٩٣٦). ولذا، فإن هذه الدراسة تُفضل استخدام مصطلح «انتفاضة الحجارة ١٩٨٧»، باعتباره المصطلح الأكثر دقة للتعبير عن تلك الظاهرة.
- **المقاومة اللاعنفية:** عند مُطالعة بعض الأدبيات التي تناولت انتفاضة الحجارة، يُمكن ملاحظة الخلط بين عدة مفاهيم: المقاومة الشعبيّة، المقاومة السلميّة، المقاومة اللاعنفية. فللوهلة الأولى قد يبدو أنها مترادفات لمعنى واحد هو: المقاومة السلميّة. لكن بالتدقيق والتمحيص يمكن أن نلاحظ أن ثمَّة فوارق بين المصطلحات. ففي حين تُركز الأدبيات التي تناولت اللاعنف (Nonviolence)، على أن تكون أساليب الاحتجاجات فيها سلميّة تماماً، وتخلو من أي شكل من أشكال العنف، فإن أساليب المقاومة الشعبيّة (التي تم انتهاجها خلال سنوات انتفاضة الحجارة) لم تكن تخلو من العنف في كثير من أساليبها، وكانت مزيجاً من الوسائل السلميّة والعنيفة؛ وبالتالي ينبغي هنا التفريق بين المصطلحات. وتفضل الدراسة هنا استخدام مصطلح «المقاومة الشعبيّة»، للدلالة على استراتيجية عمل انتفاضة الحجارة (١٩٨٧)، التي وسعت دائرة المشاركة لتشمل قطاعات الشعب الفلسطيني كافة، فاكتسبت صفة «الشعبيّة»، وهذا ما ينحو إليه أيضاً مازن قمصية، في كتابه حول المقاومة الشعبيّة [١]
- **عسكرة الانتفاضة:** من المصطلحات التي راجت في السنوات الأخيرة. وتُميّز هذه الدراسة بين مصطلحي: «المقاومة المُسلحة»، و«عسكرة الانتفاضة»، وتستخدم مصطلح «المقاومة المُسلحة» للدلالة على النشاطات التي تمت ممارستها خلال انتفاضة الحجارة واستُخدم فيها السلاح، سواء أكان سلاحاً أبيض أم سلاحاً نارياً. ففي حين يُشير مصطلح «المقاومة المُسلحة» إلى أسلوب استعمله عدد قليل- نسبياً- من نُشطاء الانتفاضة، خلال مرحلة قصيرة- نسبياً- من مراحل تطورها، فإن مصطلح «عسكرة الانتفاضة» يُشير إلى حالة واسعة من انتشار استخدام السلاح، وكأن الانتفاضة تحوّلت بشكل كامل للعمل العسكري بمعناه الكلاسيكي، وهذا مُجاف للواقع الذي كان موجوداً خلال انتفاضة الحجارة. بل ويمكن الزعم أن مصطلح «العسكرة» قد جاء مُتأخراً،

وبرز بعد سنوات من اندلاع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)؛ للدلالة على حالة المُبالغة في ظاهرة التجييش التي مارستها بعض المجموعات العسكرية المُسلحة، وبخاصة بعد طرح خطة خارطة الطريق (٢٠٠٣). وتعمَّقت الظاهرة أكثر بعد تطبيق خطة الانسحاب أحادي الجانب (خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة، صيف ٢٠٠٥)، فتحوّل اهتمام بعض المجموعات للعمل السياسي – الاجتماعي عوضاً عن العمل العسكري، وأصبحت ورقة تُستخدم في سياق المُناكفات والصراعات الحزبية الداخلية، وفرض النفوذ السياسي.

المحور الأول: الانتفاضة كحالة احتجاج شعبي سلمي

كانت إسرائيل تُحكم قبضتها تماماً على نحو ١,٦ مليون نسمة، هم عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، عندما اندلعت الانتفاضة. كانت لحظة فريدة من نوعها، ليس فقط لأن منهجها كان النضال السلمي، فقد استخدم الفلسطينيون النضال السلمي كأسلوب رئيس خلال فترة الانتداب البريطاني؛ عندما كانوا يرفعون قضيتهم ومطالبهم أمام البريطانيين. ولكن الجديد الذي حملته انتفاضة الحجارة (١٩٨٧): أن فَعَالياتها لم تكن مُقتصرة على بؤرة نخبوية من المجتمع الفلسطيني.

وهنا يكمن سحر انتفاضة الحجارة في اتساعها، شموليتها، مستوى تنظيمها، وفي كونها حركة مقاومة شعبيّة غير مُسلحة (عنف محدود)، ومستوى انضباط عالٍ، والأهم ديمومتها؛ أي قدرتها على الاستمرار والصعود، وحمايتها بقيادة وطنية موحدة مُشكلة من الفصائل والحركات الفلسطينية كافة، تستند إلى شبكة واسعة من اللجان الشعبيّة الميدانية، ورؤية سياسية موحدة متمثلة في: دحر الاحتلال والاستيطان، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.[٢]

لم تكن فكرة اندلاع انتفاضة شعبيّة عارمة واسعة الانتشار قادرة على الاستمرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملاً مُتخيلاً. بل يمكن القول: إنه كان من اللامفكر فيه. وعندما اندلعت الانتفاضة لم يتوقع أكثر المتفائلين أن تستمر أكثر من أسبوع. لكن الشباب الفلسطيني الثائر قد فعلها!

لم تكن حادثة الشاحنة في ٨ كانون أول ١٩٨٧ في شمال قطاع غزة، والمصادمات مع قوات الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي في مخيم جباليا، إلّا مجرد الجزء الظاهر من رأس جبل الجليد العائم فوق بركانٍ هادر، كان ينتظر لحظة الانبلاج. فكانت بمثابة نقطة تحول كُبرى في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، لاسيما أنّ تأثيرها امتدَّ في زمن قياسي، ليشمل مُختلف قطاعات المجتمع والمناطق الجغرافية Spill over effec ولعلَّ أهم ما ميَّز تلك المظاهرات الاحتجاجية الشعبيّة هو سلميتها.

تشكَّلت منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة قيادة ميدانية تُخطط وتُنظم عملها وآلياتها؛ تمثَّل المستوى الأول: في القيادة الوطنية الموحدة

(ق.و.م)، التي ضمّت أعضاء محليين بارزين من ثلاثة فصائل فلسطينية رئيسة هي: حركة فتح، والجبهة الشعبيّة، والجبهة الديمقراطية، وانضم إليها لاحقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب الفلسطيني). وتمثّل المستوى الثاني: في اللجان الشعبيّة، والقوات الضاربة التي ضَمَّت القادة المحليين (قادة المناطق).

تمكنت قيادة الانتفاضة بفضل التنظيم والانضباط من استغلال البُنى والمؤسسات الفلسطينية القائمة، ومن ذلك، أن حركة الشبيبة مدّت الانتفاضة بموجات من الشبيبة المُنظمة، فيما لعبت المنظمات والهيئات، والنقابات الأهلية الأخرى دوراً لا يقل عنها في هذا المجال.[٣] وكانت قدرة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستمرار في الانتفاضة، بعد انطلاقتها العفويَّة، تعود إلى الخبرة الواسعة في مجال النشاط السري عبر الأعوام، وإلى المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها حركة فتح والجبهة الشعبيّة والجبهة الديمقراطية والشيوعيون ثم الإسلاميون أخيراً.

كان خليل الوزير هو الشخص الأكثر مسؤولية عن هذه العملية في "فتح"، وفي "م.ت.ف" ككل.[٤] وما من شك في أن المنظمات الجماهيرية، واللجان الشبابية (حركة الشبيبة، وجبهة العمل، والكتلة الإسلامية، وغيرها)، التي تشكَّلت قبل سنوات من اندلاع الانتفاضة، كانت قد اكتسبت خبرة طويلة في العمل الشعبي والتطوعي، وحالة الاشتباك والمواجهة مع قوات الاحتلال، فأصبحت- حينذاك- جاهزة لتولي قيادة العمل الميداني في شتى ربوع الوطن، بخاصة بعد إغلاق سلطات الاحتلال الجامعات الفلسطينية، وغدت العمود الفقري للجان الشعبيّة.

كانت اللجان الشعبيّة مُتخصصة، فكان هناك لجان تجارية، ولجان تعليم، ولجان المرأة، وهناك لجان تغذية تولّت رعاية ضمان الإمدادات الغذائية، وبخاصة في المناطق المُحاصرة التي يتم تجويعها. وكانت هناك لجان الرعاية الصحية، ولجان النقل، ولجان جمع التبرعات، واللجان الفكرية، واللجان الزراعية، وغيرها الكثير.[٥]

تبنت قيادة الانتفاضة في كانون الثاني ١٩٨٨ خطة مقاومة مدنيّة من أربع مراحل، تبدأ الخطة بدعوة رمزية لمقاطعة السجائر الإسرائيلية، تليها بعد أسبوعين دعوة لمقاطعة المشروبات الخفيفة، بعد ذلك يتوقف الفلسطينيون عن دفع الضرائب للإسرائيليين، ثم في المرحلة الأخيرة يتوقفون عن الذهاب إلى أعمالهم. وكانت بيانات (ق.و.م) تُسوِّق لـ«ثورة بيضاء»، واقترحت نصوصها قرابة ٢٧ وسيلة للمقاومة، ٢٦ منها لاعنفية. حيث دعت إلى رفع الأعلام، ودق أجراس الكنائس، وتنظيم الجنازات الرمزية، وإغلاق المحال، بالإضافة إلى المسيرات الصامتة، والإضرابات، وحملات المقاطعة، والصلوات، وغيرها.[٦]

بعد أسابيع قليلة من اندلاع الانتفاضة كانت المواجهات قد وصلت ذروتها، وعمّت أرجاء الأراضي الفلسطينية المُحتلة، وشارك فيها مئات الآلاف من الفلسطينيين من مختلف الفئات والأعمار. وفي بيانها رقم (١٠) دعت (ق.و.م)

«كافة العاملين في دوائر الإدارة المدنيّة للاستقالة من العمل، في قطاع الشرطة وكذلك العاملين في جهاز الضرائب»، وأكّدت أنها لن تتخلى عن أبناء الشعب الفلسطيني «الذين يلبون النداء والواجب، وعدم التقصير في إيفائهم حقاً يمكنهم من العيش الكريم».[٧] وكانت الاستجابة الشعبيّة قوية للغاية، وتمثلت في استقالات متزامنة من دوائر الإدارة المدنيّة، بما فيها استقالة جميع ضباط الشرطة الفلسطينيين من جهاز الشرطة الإسرائيلي في يوم واحد (قرابة ٦٠٠ ضابط)، بالإضافة للتوقف عن دفع الضرائب؛[٨] وذلك بهدف نزع سيطرة الاحتلال عن الحياة الفلسطينية.

يرى جين شارب (Gene Sharp)، الذي يُعد الأكثر تخصصاً في تتبع حركة اللاعنف في فلسطين، ستة أهداف لانتفاضة عام ١٩٨٧ تمثلت في:[٩]

١. تطوير مؤسسات خاصة بالفلسطينيين بديلة عن مؤسسات الاحتلال.
٢. الاستدامة والتصميم في استخدام كل أشكال المقاومة السلميّة، حتى تصبح الأراضي الفلسطينية مُحررة وغير مُرتبطة بسلطات الاحتلال.
٣. العمل على انقسام الرأي العام الإسرائيلي وبناء جبهة مؤيدة للفلسطينيين داخل إسرائيل.
٤. إضعاف معنويات الجيش الإسرائيلي لتقليص حجم عملياته القمعية.
٥. العمل على إضعاف الدعم الأميركي لإسرائيل.
٦. تشجيع الرأي العام الدولي لإنصاف الفلسطينيين.

■ أشكال المقاومة السلميّة ومراحلها

كانت الانتفاضة واضحة في أساليبها النضالية، التي استلهمتها من واقع شعبها وفقاً لإمكانياته، بعيداً عن تقليد أو محاكاة ثورات غيرها من الشعوب.[١٠] فكان الخروج بالمظاهرات والمسيرات، ورفع الأعلام الفلسطينية على أسطح المنازل وأعمدة النور والكهرباء. واعتمدت اللجان الشعبيّة الكتابة على الجدران كوسيلة لتعميم القرارات والتواصل مع الجماهير، ووزعت البيانات الصادرة عن القيادة، وحوّلت تشييع الشهداء إلى مسيرات حاشدة، وأعراس وطنية. كما حثّت على العصيان المدني من خلال: كسر حظر التجول، وإعلان الإضرابات: المحال التجارية، إضراب وسائل النقل والمواصلات، إضراب التعليم، وحرق الهوية الإسرائيلية، وسحب البطاقات المُمغنطة التي فرضتها إسرائيل على العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، والامتناع عن دفع الضرائب (بدأت في مدينة بيت ساحور)، واستقالة موظفي الإدارة المدنيّة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، وزّعت المواد الغذائية على الأسر المعوزة، وعززت قيم التكافل الاجتماعي.

وعلى الصعيد الاقتصادي جرت مقاطعة شبه تامة للبضائع الإسرائيلية، التي لها بديل وطني.

وعلى الصعيد الثقافي سعت لتعزيز التراث والفلكلور الفلسطيني، من اللبس، والتطريز، والكوفية، والرموز والشعارات الوطنية المختلفة، والشعر والغناء الوطني، والدبكة، ودأبت على إحياء المناسبات الوطنية (يوم الأرض، ذكرى

وعد بلفور، قرار التقسيم، النكبة، انطلاقة حركة فتح، وغيرها من المناسبات الوطنية).

تصدّرت مقاومة جيش الاحتلال المشهد، من إلقاء الحجارة على قوات الجيش والمستوطنين، وإغلاق الطرق أمام قواته بالمتاريس، وإشعال إطارات السيارات، واستخدام المسامير ضد حركة السيارات الإسرائيلية.

استخدمت القوات الضاربة العصي والبلطات والفؤوس، وألقت زجاجات المولوتوف، والقنابل اليدوية بدائية الصنع. وقُمع العُملاء والمتعاونون مع الاحتلال. وكانت تلك الأساليب قد تطورت عبر مراحل مُتعددة مرّت بها الانتفاضة.

- **إنجازات الانتفاضة الشعبيّة السلميّة**

فاجأت الانتفاضة الفلسطينية الدوائر المحلية والإسرائيلية والإقليمية والدولية، ليس فقط بزخمها واستمراريتها، وإنما بانضباطها وأسلوبها في المقاومة السلميّة، الذي حافظت عليه من خلال حالات الإبداع في ابتكار أدوات المقاومة. وبعد سنتين من المقاومة، أدركت القيادة الإسرائيلية أمرين مهمين، وهما:

١- أن الانتفاضة أصبحت أسلوباً للحياة في الأراضي المحتلة.

٢- أن منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة السياسية الفلسطينية الكُبرى والوحيدة، التي لديها القدرة المباشرة على وضع حد للانتفاضة.[١١]

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي حققتها الانتفاضة، فإنها لم تَلج مرحلة العصيان المدني الشامل. وقد تباينت الآراء، وبرز تياران متناقضان حول هذا الموضوع، **التيار الأول**: طالب بالعصيان العاجل، ليبدأ بمقاطعة عمال الأرض المحتلة (البالغ عددهم نحو ١٣٠ ألف عامل) العمل في المؤسسات الاقتصادية داخل دولة الاحتلال عامة، وخاصة المستوطنات، اعتماداً على الحس المقاوم العالي لجماهير المقاومة. أما **التيار الثاني**: فقد رأى أن هناك محاذير واضحة من إعلان العصيان المدني الشامل في وجه الاحتلال، لعدد من الأسباب الموضوعية والذاتية على حد سواء، تتعلق بتوفير متطلبات صمود الناس على الأرض.[١٢]

ونتيجة لذلك-ولغيرها من العوامل- لم تكن الانتفاضة تقوى بمعطيات زمانها، على الدخول في مرحلة من العصيان المدني الشامل، الأمر الذي فتح الباب لولوجها مرحلة جديدة من مراحل العمل الانتفاضي، اتسمت بالعنف أحياناً، وبالعنف الشديد أحياناً أخرى، كان عنوانها تسليح الانتفاضة.

المحور الثاني: المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة

المقاومة المُسلحة عميقة الجذور في الثقافة الفلسطينية المقاومة، ويُؤرخ لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بعملية «عيلبون» العسكرية (١٩٦٥). ويمكن القول بثقة كبيرة: إن المقاومة المُسلحة واحدة من أهم سمات الثورة الفلسطينية المعاصر، بل إن المقاومة

المُسلحة كانت مبرراً لوجود الفصائل الفلسطينية «الثورية»، ونقدها لرتابة القيادة الفلسطينية التقليدية وبيروقراطيتها، التي تمثلت بقيادة منظمة التحرير وقتها. وغني عن القول إن تبني الفصائل الفلسطينية للكفاح المُسلح- حينذاك- كان السبب المباشر في صعودها إلى رأس النظام السياسي الفلسطيني (مؤسسات م.ت.ف).

■ **المقاومة المُسلحة ليست وليدة الانتفاضة**

الثابت أن العمل العسكري المُسلح (الفدائي) كان قد سبق الانتفاضة، فقد انطلق في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ مباشرة. وخلال العشرين عاماً التي تلت، كانت المقاومة المُسلحة حالة دائمة، سواء تلك التي جاءت من خارج فلسطين (الدوريات)، أو التي انطلقت من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان (١٩٨٢)، وخسارتها آخر معاقلها المُتاخمة للحدود الفلسطينية، حظيت المقاومة المُسلحة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بأهميّة استثنائية من قيادة الثورة الفلسطينية في الخارج.

كانت العمليات العسكرية النوعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل: عملية ترشيحا (١٩٧٤)، وعملية فندق سوفوي (١٩٧٥)، وعملية الثلاجة (١٩٧٥)، وعملية الإنزال التي قامت بها دلال المغربي (١٩٧٨)، وعملية الدبويا (١٩٨٠)، وعملية باب المغاربة (١٩٨٦)، وعملية الطائرة الشراعية (١٩٨٧)، وعملية ديمونا (١٩٨٨)، بالإضافة لعشرات العمليات الخاصة التي نفذتها منظمة أيلول الأسود، واختطاف الجبهة الشعبيّة الطائرات (١٩٧٢)... مصدر إلهام للحركة الوطنية الفلسطينية ونُشطاء انتفاضة الحجارة على وجه الخصوص. وبعبارة أخرى، فإن المقاومة المُسلحة لم تكن -عندئذ- خارج سياق العمل الفلسطيني، وإنما كانت في القلب منه، وأحد مكوناته الرئيسة.

وهذا ما تشير إليه الإحصائيات التي رصدت ارتفاعاً مُتزايداً في معدل العمليات العسكرية المُسلحة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال الفترة التي تلت معركة بيروت (١٩٨٢) وسبقت الانتفاضة. ففي حين نُفذت ١٨٠ عملية عسكرية خلال العام ١٩٨٢، فقد ارتفع العدد إلى ٣٥١ عملية في العام ١٩٨٣، ثم ارتفع العدد إلى ٤٦٦ عملية عسكرية عام ١٩٨٤، ووصل العدد إلى ٧٨٠ عملية عسكرية عام ١٩٨٥، وتزايد ليصل إلى ٨٩٠ عملية عسكرية عام ١٩٨٦، وإلى ٨٣٤ عملية عسكرية عام ١٩٨٧. ( ) بينما كشفت إحصائيات جيش الاحتلال لعامي (١٩٨٥-١٩٨٦) عن ارتفاع ملحوظ في العمليات الفدائية المُسلحة، بمعدل أكثر من عملية يومياً، وبزيادة قدرها ٥٢٪. وأشارت إلى ظاهرة جديدة نسبياً تمثلت بقتل الجنود المتجولين بمفردهم، وارتفعت محاولات قتلهم من عملية واحدة فقط بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى ٢٣ عملية عامي ١٩٨٥-١٩٨٦. [١٤] وفي بحث لإدارة الحُكم العسكري، تبين أنه خلال سنة ١٩٨٧ طرأت زيادة بنسبة ١٠٠٪ في عمليات المقاومة مقارنة بسنة ١٩٨٦. [١٥]

لعل الهدف من هذا الاستطراد حول العمل العسكري قُبيل الانتفاضة، قد جاء ليدعم الفرضية الرئيسة للدراسة. حيث إنه من الخطأ النظر للعمل المُسلح خلال الانتفاضة بمعزل عن الوسائل الأخرى، فالعمل المُسلح لم يكن نبتة شيطانية، أو ظاهرة طارئة اقتحمت مسار الانتفاضة بشكل اعتباطي. بل ينبغي النظر إليه باعتباره مرحلة تطور طبيعي للعمل الانتفاضي، أنضجتها الظروف الموضوعية التي فرضت نفسها على المجتمع الفلسطيني، واستمرت جنباً إلى جنب مع الأشكال السلميّة التقليدية التي اعتمدتها الانتفاضة.

كان خليل الوزير (أبو جهاد) قد حدّد ثلاثة أشكال من المواجهة خلال الانتفاضة، هي: استعمال «الوسائل الشعبيّة» من الجمهور العام، مثل قنابل «المولوتوف»، والمقلاع، والقذائف المعدنية المدببة؛ بناء جهاز عسكري مُتخصص يتألف من «المجموعات الضاربة» والنُشطاء المُلتزمين استعداداً للعصيان العام المُرتقب؛ هجمات عبر الحدود يقوم بها الفدائيون في الملاذات العربية. وفي الوقت نفسه، كان الوزير مُدركاً للتأثير الهائل الذي تركته المواجهات بين الفلسطينيين العُزَّل والجنود الإسرائيليين في الرأي العام العالمي، وشدّد مراراً على عدم لُجوء نُشطاء الانتفاضة إلى السلاح. وقرّر في شباط ١٩٨٨ وقف العمليات الفدائية، فسمح بآخر محاولة هجوم على ديمونة. لكنه توقع دوراً للوحدات المقاتلة الفلسطينية في «المرحلة الثانية من الانتفاضة» التي لم يحددها.

وفي جميع الأحوال، كان لا بد من أن يكون الارتقاء من الحجارة إلى البندقية تحولاً طبيعياً من داخل الانتفاضة. وكان الوزير يرغب في تصعيد الانتفاضة، بل في نقلها إلى فلسطينيي الخط الأخضر؛ وتوقع حدوث عصيان مُسلح عام، وكان طموحه الشخصي أن يدخل الأراضي المحتلة لقيادة العصيان.[١٦]

- **العنف الإسرائيلي في مواجهة الحجارة**

يُعتبر «فانون» من المفكرين القلائل الذين درسوا وكتبوا حول المجتمع الكولونيالي والعنف، ومن خلال تحليله للوضع النفسي للأفراد في ظل الاستعمار، واستنتج أن: «الدولة الكولونيالية تُخفي إنسانية الإنسان المقهور والمُستعمَر، وتلجأ إلى شتى الوسائل لإهانته واستعباده، وبالتالي فلا يمكن القضاء على هذه الدولة إلّا عن طريق العنف».[17]

على مدى سنوات الانتفاضة، لم يكن إلقاء الحجارة يُشكل قلقاً لإسرائيل بقدر العصيان المدني، الذي أصبح متفشياً في الأراضي الفلسطينية. وللقضاء عليه، لجأت إسرائيل إلى مُعاقبة السكان الفلسطينيين بشكل جماعي. وقد وجد المدنيون العاديون أنفسهم دون حرية في متابعة أنشطتهم اليومية الروتينية، وفرضت إسرائيل أوامر حظر التجول لمدة أسابيع، وألقت القبض على آلاف الفلسطينيين. ومع إغلاق المدارس والجامعات، كان على المُدرسين والطلاب مواصلة الدروس «تحت الأرض».

هدم الاحتلال المنازل دون سابق إنذار، ودمر أشجار الزيتون والمحاصيل الزراعية، وأعاد توجيه

إمدادات المياه الحيوية إلى إسرائيل.[18] وبحسب ما جاء في تقرير لوزارة الخارجية الأميركية، كان هنالك ٢,٦٠٠ فلسطيني معتقلين إدارياً مع حلول أيلول ١٩٨٩، فيما أُعتقل ما مجموعه ٤٠ ألف فلسطيني في الـ ١٨ شهراً الأولى من عمر الانتفاضة.[19]

أضف إلى ذلك أن المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال كانت دليلاً على وحشيتها وإجرامها، وسبباً آخر في تطور الانتفاضة نحو العمل المُسلح. فكانت مجزرة عيون قارة «ريشون ليتسيون» أو ما عرف بالأحد الأسود، في ٢٠ أيار ١٩٩٠، حين فتح جندي إسرائيلي النار على مجموعة من العمال الفلسطينيين، وراح ضحية المجزرة سبعة شهداء وعشرات الجرحى. وفي ٨ تشرين أول ١٩٩٠، وقعت مجزرة بشعة في القدس، حين دخلت مجموعة من المُتطرفين اليهود (يُعرفون بـ«المخلصين لجبل الهيكل») باحات المسجد الأقصى، فحدثت اشتباكات راح ضحيتها ٢٠ شهيداً وأكثر من ١٥٠ جريحاً، وبطبيعة الحال لم يصدر أي حكم بالسجن على الجنود الإسرائيليين. وكذلك مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، التي راح ضحيتها نحو ٣٤ شهيداً قضوا على يد المتطرف الصهيوني (باروخ جولدشتاين)، أثناء أدائهم صلاة الفجر، في ٢٠ شباط ١٩٩٤، كما نفذت عدة مجازر في نحالين، وحي الشيخ رضوان، والصبرة، والدرج، وخان يونس، وغيرها.[20]

تشير إحصائية أعدها مركز «بتسيلم» حول عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد قوات الاحتلال والمستوطنين، إلى ارتفاع متزايد خلال الفترات التي شهدت حراكاً سلمياً. ففي العام ١٩٨٧ بلغ عدد الشهداء ٢٢ شهيداً، وارتفع في العام ١٩٨٨ ليصل إلى ٣١٠، وفي العام ١٩٨٩ وصل إلى ٣٠٥، أما في العام ١٩٩٠ فقد تراجع العدد إلى ١٤٥، وكذلك في العام ١٩٩١ الذي سجل ١٠٤، وفي العام ١٩٩٢ وصل العدد إلى ١٣٨، وفي العام ١٩٩٣ وصل العدد إلى ١٨٠ شهيداً، أما في العام ١٩٩٤ الذي شهد دخول السلطة الوطنية لقطاع غزة وأريحا، وأعاد الجيش الاسرائيلي نشر قواته في بعض المناطق، فقد سجل ١٥٢ شهيداً. أي ما مجموعه ١,٣٥٦ شهيداً، منهم ٢٧٨ قاصراً (لم يبلغوا ١٧ عاماً)، في مقابل مقتل ٢٦٠ إسرائيلياً (٨١ جندياً، و١٧٩ مستوطناً).[21]

بلغ عدد الأسرى في الانتفاضة (كانون أول ١٩٨٧ – منتصف ١٩٩٤) ما يقارب ١٢٠ ألف أسير، سقط منهم ٤٠ شهيداً داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، بعد أن استخدم المحققون معهم أساليب التنكيل والتعذيب لانتزاع الاعترافات. وأصدر الاحتلال ١٨,٠٠٠ أمر اعتقال إداري ضد مواطنين فلسطينيين. فيما أبعدت إسرائيل ٤٨٩ فلسطينياً من قيادات الانتفاضة، منهم ٤١٥ تم إبعادهم إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢ من قيادات حماس والجهاد الإسلامي. أما عن سياسة هدم المنازل، فقد هدمت إسرائيل ٤٤٧ منزلاً (على الأقل) هدماً كاملاً كعقوبة، وأغلقت ٢٩٤ منزلاً (على الأقل)

إغلاقاً تاماً، وهدمت ٨١ منزلاً (على الأقل) هدماً كاملاً خلال قيام جنود الاحتلال الإسرائيلي بعمليات البحث عن مطلوبين.[٢٣]ناهيك عن عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين.

يمكن أن نستنتج من تحليل هذه البيانات: أن أعلى معدل للشهداء كان في عامي (١٩٨٨ و١٩٨٩)، وهما العامان اللذان شهدت الانتفاضة فيهما مقاومة سلميّة! وهنا يثور التساؤل: هل أرادت إسرائيل من خلال هذا العنف المفرط استدراج الانتفاضة نحو العنف والتسليح؟ لذلك، أخذ شعور الفلسطينيين بجدوى المقاومة السلميّة يَفتُر، واستنتجوا أن الاحتلال لن يُهزم بالحجر وحده.

- **العنف يُولد العنف: ردة الفعل الفلسطينية على العنف الإسرائيلي**

اقترح «وليام طومسون» التسلسل الهرمي للعنف من البسيط إلى عنف الدولة، ممثّلاً باستعمال الجيوش، وأكد نقطة تعتبر بديهية ولكن جوهرية: «العنف يولد العنف». [٢٤]

ظلّت الانتفاضة في شهورها الأولى «منضبطة» في استخدام الحجارة، والأشكال المدنيّة من المقاومة، وكَبَح المنتفضون جماح أنفسهم إلى حد مثير للإعجاب، بحيث لم يلجؤوا للسلاح الناري، جاذبين بذلك الرأي العام العالمي. وعلى الرغم من أن الانتفاضة تجنبت إغراءات المقاومة المُسلحة، لإرغام المحتل على التراجع، فإن التنوع في استخدام الحجارة والمقاليع وزجاجات المولوتوف الحارقة، جعل الانتفاضة تبدو في أسلوبها ذات طبيعة دافئة بين الحرارة والبرودة.[٢٥]

وعلى الرغم من أن قيادات الانتفاضة أعلنت بوضوح، في البداية، عن حظر استخدام الأسلحة، فإن الفصائل لم تكن تقبل اللاعنف كبديل مبدئي، وتحوّلت الإستراتيجية مع الوقت إلى استخدام العنف المُقنن ثم المفتوح. عزز ذلك اعتقال إسرائيل القيادات الشعبيّة، والذي أدى إلى استحالة السيطرة على الشباب الغاضب، وتحوّلت بعض القرى إلى مراكز لتدريب الشباب على صناعة المولوتوف والقتال، فيما بدأت بعض الميليشيات المُسلحة تتسلم تدريجياً الزعامة في هذه القرى. ويرى البعض، أنه على الرغم من أن عنف الانتفاضة لم يكن يُقارن إطلاقاً بعنف الإسرائيليين، فإنه كان كافياً لانحسار المشاركة الشعبيّة، وتراجع **التعاطف الإسرائيلي والدولي** معها.[٢٦]

تسببت عوامل عديدة في إضفاء الطابع المُسلح على الانتفاضة خلال سنواتها الأخيرة، بحيث أصبح سمةً بارزةً لها، أهمها:

١. شعور الفلسطينيين أن النهج السلمي (اللاعنفي) لم يُحقق الإنجازات المطلوبة.
٢. اعتُبرت المقاومة المُسلحة أداة ردع لمنع الإسرائيليين من الاستمرار باستهداف أمن الشعب الفلسطيني.
٣. انتشار السلاح بين قوى المقاومة، والوضع الميداني الناجم عن زيادة نقاط الاحتكاك مع قوات الاحتلال.[٢٧]

وعلى الرغم من الحصار الخانق على الأراضي

الفلسطينية المحتلة، فقد استطاعت الأجنحة العسكرية توفير السلاح عبر عدة طرق، أهمها:

١. السلاح القديم الذي كان بين أيدي رجال المقاومة وكان مُخبأ نتيجة ظروف الاحتلال.
٢. الاستيلاء على بعض السلاح من جنود الاحتلال خلال مطاردتهم في أزقة الضفة والقطاع وشوارعهما. فقد نقلت صحيفة «حداشوت» عن تقرير عسكري داخلي أعدته قيادة الجيش، أن أكثر من ٣٧ بندقية رشاشة من طراز «أم ١٦» و«غاليلي»، اُختطفت من ضباط وجنود على أيدي شبان ملثمين في أنحاء الأراضي المحتلة، في الأشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة فقط، كما جرى اختطاف أكثر من اثني عشر مسدساً من ضباط إسرائيليين خلال الفترة نفسها.[٢٨]
٣. مهاجمة القواعد العسكرية بهدف الاستيلاء على ما تصل إليه أيديهم من سلاح وذخيرة، كما وصلت بعض هذه الأسلحة عن طريق التسلل للمركبات العسكرية.
٤. شراء الأسلحة من تجار السلاح، وبعض عصابات الجريمة في دولة الاحتلال.
٥. شراء الأسلحة المسروقة من مخازن الجيش، حيث إن جزءاً كبيراً من الأسلحة الموجودة بأيدي رجال المقاومة، هي من الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الجيش وبيعها لرجال المقاومة.
٦. تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية الفلسطينية.

■ العمل المُسلح كتعبير عن أزمة/ رتابة الانتفاضة الشعبيّة

حققت الانتفاضة في العامين الأولين إنجازات تنظيمية عظيمة: العزم الثابت على الانعتاق من النير الإسرائيلي، والتكتيكات المُبتكرة للعصيان المدني الجماهيري، وإبداع صور جديدة من السلطة الجماعية.[٢٩] غير أن العام الثالث من الانتفاضة انطوى أيضاً على مأزق واجه القوى السياسية التي تقودها. وقد وصف تماري هذا المأزق بأنه: أزمة يكمن لبُّها في تحوُّل مظاهر التمرّد اليومية إلى الرتابة (من حيث تمركزها حول الإضراب التجاري، والمواجهات مع الجيش في الشوارع)، بحيث لا يمكن تصعيدها إلى حملة عصيان مدني شاملة، وبالتالي إلى انفكاك تام عن الحكم الإسرائيلي، أو إلى مبادرة سياسية تُجبر العدو على حل تفاوضي مقبول من الفلسطينيين.[٣٠] وتَشَكَّل – حينها– رأي عام بأن الانتفاضة أصبحت عبئاً على الفلسطينيين، ومُكلفة بشكل كبير، مع تولد تفكير بضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة: من المقاومة السلميّة للمقاومة المُسلحة.

من جهة أخرى، حرصت (ق.و.م) على تصعيد العمل المُسلح ضد قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، عبر بياناتها المختلفة. فمثلاً البيان رقم (٨٠)، استعرض مواصلة الاحتلال ممارساته من «أعمال القمع والإرهاب والتنكيل .. وسياسة الإبعاد، والاعتقالات الجماعية،

وسياسة تعذيب الأسرى في سجون الاحتلال .. كذلك استمرار مصادرة الأراضي، وتكثيف الاستيطان في الأرض الفلسطينية»، كما أكد البيان حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الغاشم باستخدام الوسائل المتاحة كافة. وتعبيراً عن حرصها على تصعيد المقاومة المُسلحة، فقد دعت (ق.و.م) «القوات الضاربة كافة .. لضرب قوات العدو العسكرية وقطعان مستوطنيه الإرهابيين». وبمناسبة ذكرى معركة الكرامة (٢١ آذار) دعت أيضاً «إلى اعتبار هذا اليوم يوماً لتكثيف العمليات ضد جنود الاحتلال وقطعان مستوطنيه في جميع أراضي الوطن»، ودعت في البيان نفسه لاعتبار يوم الأرض (٣٠ آذار) «يوم تصعيد نضالي مميز، تقوم فيه قواتنا الضاربة في كل المناطق بمهاجمة دوريات العدو، وسيارات المستوطنين». [٣١] ويبدو أن هذا البيان كان بداية التحوّل في خطاب (ق.و.م) نحو تبني المقاومة المُسلحة وتشجيعها، ومنذ ذلك التاريخ، آذار ١٩٩٢، ستشهد معظم بياناتها لهجةً تصعيديةً ملحوظةً، في نبرة تحريض على العمل المُسلح. وعلى الأرجح، أن قيادة (م.ت.ف) قد شجعت العمل المُسلح، بعد الانخراط في مفاوضات مدريد للسلام، كورقة تفاوضية في وجه إسرائيلي.

والحالة هذه، فقد اندفع نُشطاء الانتفاضة نحو العمل المُسلح كنتيجة للعنف الإسرائيلي المُفْرِط، وانسداد الأفق، وكبديل عن العصيان المدني الشامل.

- **إنجازات المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة**

ما أن دَلَفَت الانتفاضة نحو النضال المُسلح حتى بدأ المقاومون يُطورون قنابلهم الحارقة، وعبواتهم الناسفة. والواقع، أن الأجنحة العسكرية المُسلحة قد حققت إنجازات عسكرية ضخمة كماً ونوعاً: فعلى المستوى الكمي: ارتفع استخدام الأسلحة النارية بصورة متزايدة، وفقاً لإحصائيات الناطق العسكري الإسرائيلي، على النحو التالي: ١٢ عملية، ٨٠ عملية، ٨٥ عملية، ١٣١ عملية، ٢٢١ عملية، خلال الأعوام الخمسة الأولى للانتفاضة على الترتيب.[٣٢] وعلى المستوى النوعي، حققت المقاومة المُسلحة تطوراً كبيراً وملحوظاً في مستوى التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها، ما دفع بقيادة الجيش لإرسال المزيد من التعزيزات، واستبدال قوات الاحتياط بوحدات مقاتلة عاملة.[٣٣] كما تنوعت هذه العمليات، لتأخذ شكل إطلاق النار على مستوطنة حيناً، وعلى موقع أو برج عسكري حيناً آخر، وعلى سيارة عسكرية أو قافلة استيطانية حيناً ثالثاً، أو أي هدف إسرائيلي يُتاح لفصائل المقاومة.[٣٤]

لا شك في أن هذا النوع من العمليات شكّل استنزافاً لآلة الحرب الإسرائيلية، وكسر «هيبة» الجيش الإسرائيلي. وكان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق «شلومو غازيت» قد عبّر عن ظاهرة العمل المُسلح حينها بالقول: نواجه في الآونة الأخيرة عمليات

تتلخص أهدافها في إطلاق النار، والتركيز أكثر فأكثر على الجنود ورجال الأمن، وهذه تغيرات في التوجهات تترتب عليها عدة نتائج:

النتيجة الأولى: أنها تسلب منا المبررات الأخلاقية بخصوص الطابع غير الإنساني «للعنف» الفلسطيني الذي يُوجه للمدنيين الأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ، عندما يخوض هذا الشعب صراعاً ضد جنود الاحتلال.

والنتيجة الثانية: نجاح العمليات التي تقوم بها المنظمات في توجيه ضربة قاسية لكبرياء الجيش الإسرائيلي وصورته التي لا تُهزم وقوة ردعه، وإذا استمرت هذه التوجهات فلا ريب أنها ستؤدي لزيادة جُرأة الخلايا وتماديها، وستشجع شُباناً فلسطينيين آخرين على الانضمام لصفوفها.

والنتيجة الثالثة: أنها تترك قوات الجيش والآلة العسكرية في حالة استنفار وطوارئ مستمرة، وتصرف جهداً وتكاليف مضاعفة لمراقبة الطرقات والمستوطنات، إلى جانب تعطيل البرامج العسكرية ودورات التأهيل والتدريب المخطط لها.[٣٥]

وخلاصة القول، إن المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة أسهمت بشكل كبير في رفع سقف التحدي في وجه الاحتلال، وتسعير جذوة الانتفاضة، وبث روح الحماسة في نفوس المنتفضين، وشكَّلت درعاً لحماية الانتفاضة السلميّة والمجتمع الفلسطيني من عبث المارقين والمتعاونين، وكانت عامل ردع لقوات الاحتلال.

وعلى الرغم من ولوج الانتفاضة مرحلة العمل المُسلح، فإن الجماهير الفلسطينية لم تهجر الميدان، ولم تتخل المقاومة الشعبيّة السلميّة عن ديناميّاتها، فاستمرت المقاومة السلميّة والعمل المُسلح في العمل جنباً إلى جنب؛ يحمي كلٌّ منها الآخر. ومع تصاعد المقاومة المُسلحة وانتشارها في معظم الأراضي الفلسطينية، ظهر عجز الاحتلال عن فرض سيطرته على الأرض، وارتفعت كلفة استمراره كقوة احتلال، ليس على صعيد صورته الأخلاقية أمام العالم فحسب، وإنما أيضاً على الصعيد المادي والمعنوي لجنوده. لهذه الأسباب – وغيرها – سارعت حكومة تل أبيب لالتقاط أي فرصة للسلام، تستطيع من خلالها التخلص من هذا العبء الذي خلفته الانتفاضة.

المحور الثالث: المقاومة المُسلحة وتداعياتها على الانتفاضة

إن الثورة التي لا تُخطئ، هي ثورة لم تحدث بعد؛ فالثورات ليست أفعالاً مَعصومة، بل من الطبيعي أن ترتكب كل ثورة أخطاء. والثورة التي تَمضي بلا تعثُّر، وفقاً لخطة عمل واضحة ومرسومة من البداية، هي أقرب إلى الخيال السياسي وليس إلى الحقيقة، فكل ثورة تُعدل سلوكها وتُغيره كلما تخبَّطت.[٣٦] وهذا يعني، أن الثورات ليست فوق النقد، بل إن النقد بالذات هو عملية ضرورية وحيوية لتصحيح مسار الثورة، وترشيد وسائلها، وتقويم ممارساتها؛

فالثورة التي تنطلق لنقد الواقع القائم تُنتج نقدها أيضاً.[٣٧] وفي هذا الجزء من الدراسة سنتناول بعض الظواهر السلبية، التي واكبت العمل المُسلح خلال الانتفاضة.

■ **الانتفاضة .. والانتفاضة المُضادة**

يرى البعض أن الانتفاضة الحقيقية استمرت عشرين شهراً، متماسكة، قوية، وصلبة، مع وجود قدر كبير من السيطرة عليها من (ق.و.م) تنظيماً وتوجيهاً وتركيماً للأهداف والمُنجزات السياسية.[٣٨] ومع دخول الانتفاضة مراحل متقدمة، أدركت إسرائيل حجم الكُلفة العالية التي تكبَّدتها جراء المواجهة المباشرة مع شعبٍ أعزل. فاستخدمت عُملاءها لمتابعة المُطاردين وجمع المعلومات عنهم، ولم يقتصر دور العُملاء عند هذا الحد، وإنما تجاوز ذلك في الكثير من الحالات؛ فقد شارك هؤلاء مع قوات الجيش الإسرائيلي في قمع المظاهرات، والإرشاد عن أماكن اختباء المُطاردين، وممارسة القتل في بعض الحالات وتصفية المناضلين الفلسطينيين نيابةً عن الاحتلال.

علاوة على ذلك، سعت أجهزة المخابرات الإسرائيلية لإحداث اختراقات أمنية واسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني، وأخذت في تشكيل مجموعات من اللجان الشعبيّة من بعض شباب الانتفاضة المُتحمسين للعمل الوطني والمُغرر بهم، يقف على رأسها عميل قد لا يكون معروفاً لهم (كان يُطلق على مثل هذه اللجان «مجموعة مَضروبة»). وقد نجحت (ق.و.م) في حالات كثيرة في الكشف عن بعض تلك المجموعات وتتبعها وتفكيكها، واستقطاب بعض الشباب الوطني. لكن، بلا شك، كان حجم الاختراق الأمني كبيراً جداً، وعلى أغلب الظن أن بعض تلك المحاولات قد نجحت في بعض المناطق. وبعض هذه المجموعات المُزيفة تم اعتقالها، ودخلت السجون لتُكمل مهمتها التخريبيّة داخل الحركة الأسيرة.

واللافت أن حكومة إسرائيل شنّت حرباً نفسية شاملة ضد الشعب الفلسطيني، في محاولة لضرب الانتفاضة بسلاح الانتفاضة نفسه! واستخدمت في هذه الحرب جيشاً من العُملاء والمتعاونين، وطبّقت عدداً من الأساليب والتكتيكات، منها: دَس بيانات مُزورة عن الانتفاضة الفلسطينية، وإصدار بيانات سياسية لافتعال الفتن بين المنظمات الوطنية والإسلامية، ولاحقت نُشطاء الانتفاضة، عبر إطلاق الإشاعات الكاذبة وترويجها ضد قيادات العمل الوطني، والكتابة على الجدران ضد المناضلين الفلسطينيين لتشويه سمعتهم وسمعة عائلاتهم، ووصل الأمر إلى حد إحراق منازل بعض القادة الميدانيين وسياراتهم، وقد نفَّذت هذه الأساليب ليلاً، بينما كان أولئك النُشطاء إما مُطاردين أو مُعتقلين.[٣٩]

كلفت المخابرات الإسرائيلية المجموعات المُندسة افتعالَ الفتن الداخلية في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني، فبرزت الطائفية التنظيمية والحزبية الضيقة، وتصادمت هذه القوى فيما بين أعضائها وقياديها، ودست بيانات مُزورة، مما أفقد الناس الثقة بهذه القوى السياسية المُتصارعة. علاوة على تزايد المد العشائري

حيال قتل العُملاء؛ فلم يتم التعامل مع قضايا قتل العُملاء بشكل مناسب على الصعيد العائلي الاجتماعي؛ فظهرت الفَزْعات والمُشاحنات بين العائلات والحمائل على خلفية تجاوزات بعض القيادات الميدانية للانتفاضة. وفي السياق نفسه، لعب الإعلام الإسرائيلي أيضاً دوراً خطيراً في الحرب النفسية، حيث استند إلى حرب دعائية سياسية اقتصادية أثارت البلبلة والفوضى في نفوس الناس، بترويج سلبيات الانتفاضة، وتدهور الوضع الاقتصادي للجمهور.[٤٠]

بدأ نوع من الفوضى الأمنية والاجتماعية بالظهور في الأراضي الفلسطينية، مع تنامي الاختراقات، فبدأت ظاهرة أخذ القانون باليد في بعض الأحيان، وطغت النزعات العشائرية والمناطقية على الروح الوطنية الجامعة، وانعكست سلباً على فعاليات الانتفاضة. ومع انتشار ظاهرة المُلثمين والمُطاردين، وغياب أي سلطة قضائية رسميّة، تكرّرت في بعض المناطق ظواهر العنف، وأحياناً الجرائم ذات الصبغة السياسية، والتي كانت في بعض الحالات تناقضات اجتماعية/ قبلية/حزبية، تمارَس من خلفها أفظع أنواع التعذيب والقتل، التي تخفي من ورائها كمّاً هائلاً من الاحتقان والحقد، والجهل أيضاً.[٤١]

وللإنصاف لا بد من القول: إن القيادة الوطنية الموحدة انتبهت مبكراً لتلك السلبيات التي طَفت على سطح المجتمع الفلسطيني، واستنكرت، في أكثر من مناسبة، كل الممارسات السلبية، الخارجة عن الأعراف الفلسطينية الأصيلة، وحذّرت في بياناتها بضرب كل المتجاوزين، وفقاً لما جاء – مثلاً – في البيان رقم (٦٦)، والذي حذرت فيه من أنها «سوف تتعامل بكل صرامة وحزم مع كل دخيل وعميل يحاول تشويه صورة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة».[٤٢] وفي بيانها رقم (٧٠) حذَّرت «العابثين الذين يحاولون تسخير العمل السياسي من أجل خدمة مصالح عائلية أو عشائرية»، ودعت إلى «تغليب المصلحة الوطنية العليا فوق كل الاعتبارات الخاصة». وفي البيان نفسه حذرت أيضاً: «كل الذين يحاولون إرهاب المواطنين عبر جمع التبرعات، بدعوى تمويل فعاليات الانتفاضة، لما يلحقه ذلك من ضرر بسمعة الانتفاضة ومكانتها بين الجماهير».[٤٣]

أدانت (ق.و.م)، في بيانها رقم (٧٥)، بشدة «البيانات المدسوسة التي تعرضت لشخصيات ومؤسسات وطنية تحت أسماء مختلفة»، وأكدت أنها «ستضرب بيد من حديد كل من تثبت له علاقة بهذه البيانات المشبوهة». كما أدانت «محاولات بعض زعران الاحتلال والمستعربين بغطاء وطني بث الرعب وعدم الأمان بين المواطنين، عن طريق القيام بأعمال السطو وفرض الخوات». وفي هذا السياق أكدت (ق.و.م) في البيان نفسه «ضرورة عدم استخدام اللثام في التعامل مع الجماهير، وكذلك عدم الاعتداء على المواطنين وانتهاك حرمات البيوت تحت أي سبب كان». كما ناشدت جماهير الشعب الفلسطيني إبداء اليقظة والحذر «إزاء المحاولات التي يقوم بها الاحتلال عبر عملائه، لبث الفرقة والخوف بين أبناء الشعب الواحد، والتعرض

لأرواح الجماهير وممتلكاتها، ومحاولة جر شعبنا إلى اقتتال داخلي، مُستغلاً الاختلاف في الآراء ووجهات النظر السياسية لتنفيذ المخطط». [٤٤]وفي البيان رقم (٨١) طالبت (ق.و.م) القوى الوطنية كافة بـ «رص الصفوف وتمتين وحدتها الميدانية والكفاحية .. والتزام اليقظة والحذر إزاء كافة المحاولات المشبوهة التي يقوم بها بعض الخارجين عن الصف الوطني، لإثارة الفتن والنزعات بين أطراف الحركة الوطنية». وأكد البيان أن (ق.و.م) «ستضرب بيد من حديد كل من تسوِّل له نفسه العبث بأمن المجتمع الفلسطيني، والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم.. وستعمل (ق.و.م) بكل طاقتها لاجتثاث هذه الظاهرة الخبيثة» من جسم الانتفاضة.[٤٥] هذه مجرد عينة لتوضيح حجم الخطر ومحاولات التشويه التي واجهتها الانتفاضة، فلكل ثورة ثورة مضادة، والانتفاضة الفلسطينية لم تكن استثناءً لهذه القاعدة.

■ تنامي ظاهرة المُطاردين

سجنت إسرائيل عشرات الآلاف في الأعوام الأولى، وانتقلت بالتالي خبرة الحركة الأسيرة إلى ميدان عمل الانتفاضة، فأصبح هناك انتقال من العمل الجماهيري العفوي إلى العمل المُنظم، وبخاصة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩١). ونظراً لعدم توفر الملاذ الآمن للمقاومين، فقد دفعهم ذلك للجوء إلى المطاردة الدائمة؛ خشية الاعتقال والسجن المؤبد (مدى الحياة). وأصبح هناك عدد من المُطاردين (المطلوبون لقوات الاحتلال الذين يرفضون تسليم أنفسهم)، وهم في الغالب قاوموا الاحتلال بالزجاجات الحارقة (المولوتوف)، قبل أن تتطور لاحقاً للقنابل اليدوية بسيطة الصنع، والأسلحة النارية، أو قتلوا عُملاء متعاونين مع الاحتلال. وهذه الظاهرة (التمرد ورفض تسليم أنفسهم للاعتقال) شكّلت ظاهرة جديدة في الانتفاضة وهي: «ظاهرة المُطاردين».

كانت القوات الإسرائيلية تدهم ليس فقط بيوت المُطاردين، وإنما أيضاً كل الأماكن المُحتمل وجودهم فيها، وكانت تتعامل معهم بشكل عنيف جداً؛ كأهداف عسكرية، علاوة على هدم بيوتهم واعتقال ذويهم. وهكذا، ومع اتساع دائرة المطلوبين، عاش مئات الناشطين الفلسطينيين مُطاردين من الاحتلال، ومارسوا نضالهم بعيداً عن منازلهم، تجنباً للسجن والتعذيب، نظراً لهول التعذيب الذي كان يتعرض له المناضلون من المخابرات الإسرائيلية لدى اعتقالهم.

ورويداً رويداً بدأت تتشكّل مجموعات من المُطاردين، تابعة للتنظيمات الفلسطينية المختلفة، في معظم المناطق المحتلة. فكانت «الفهد الأسود»، التي كانت نواتها الأولى بلدة قباطية بمحافظة جنين. كان الهدف الأول للفهد الأسود تصفية المتعاملين مع الاحتلال الإسرائيلي، كونهم يُشكلون الخطر الأساسي على الانتفاضة. وفي قطاع غزة تشكّلت مجموعات «صقور فتح» بدايةً من مدينة رفح، لتمتد بعدها لباقي مناطق القطاع. وتشكلت «النسور الحمر»، الجناح العسكري للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين. فيما انطلقت كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس خلال تشرين الثاني عام

١٩٩١، ووفق رواية أحد مؤسسيها فإن الإعلان الفعلي عنها تم في مخيم النصيرات.[٤٦]

أشادت (ق.و.م) في بيانها رقم (٩٣) بدور المُطاردين الأبطال «الذين لعبوا دوراً ريادياً في فعاليات الانتفاضة»، وأكدت في البيان «ضرورة استمرار هذه المظاهر وعدم الانجرار لأفخاخ وحيل العدو والتسليم لقواته». [٤٧] وأتاح الطابع الضخم والمُعمم القائم على القواعد الشعبيّة للانتفاضة احتضان المُطاردين، الذين نجحوا في مراحل كثير – إلى جانب العمل العسكري ضد قوات الاحتلال– في فرض سلطة القيادة الوطنية الموحدة، وهيبة القانون المُستمد من قيم المجتمع الفلسطيني وأعرافه، وكان المُطاردون هم الأداة لتنفيذه، في ظل غياب سلطة القانون. لكن هذه العقيدة السليمة لم تُعمِّر طويلاً! والواقع، أن الانتفاضة لم تكن – في كل مراحلها– تتمتع بهذه المثالية أو الرومانسية. ولأسباب مُختلفة أصبحت ظاهرة المُطاردين واحدة من السلبيات التي طَفَت على سطح المجتمع، خلال المراحل المُتأخرة من عُمر الانتفاضة.

وثمة عوامل أخرى – ذاتية – ساعدت أيضاً في تنامي ظاهرة المُطاردين وتكاثرها. فنتيجة لجولات الصدام بين حركتي فتح وحماس (كانت أعنفها في صيف ١٩٩٢)، وما واكبها من استعراض وتجييش، اضطر بعض النُشطاء لحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي أدى لـ«حرق» بعض المناضلين، وبالتالي أصبحوا مطلوبين ومُطاردين للاحتلال، وساعدت تلك الأجواء في زيادة عدد حاملي السلاح بصرف النظر عن مهارة استخدامه. ومن جهةٍ أُخرى، يبدو أن بعض الشباب (بالذات من حركة فتح) استهوتهم فكرة «المُطاردة»، فانضموا لصفوف المُطاردين في مرحلة مُتقدمة من عُمر الانتفاضة (قُبيل التوقيع على اتفاقية أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وبعده)، عندما اتضحت معالم المرحلة وبدا واضحاً أن هناك حلولاً سياسية قريبة في الأفق، فسارع البعض لمحاولة قطف ثمار الانتفاضة. والواقع، أن النفوذ المعنوي والمادي، والسلطة/السطوة الأدبية التي تمتّع بها المطاردون كانت – ضمن أشياء أخرى– عاملاً مُحفزاً ومُشجعاً لاستقطاب شباب الانتفاضة المُتحمسين، فنشأت شريحة واسعة من المُطاردين و«مُساعدي المُطاردين»، وكانت هذه واحدة من المثالب التي واكبت ظاهرة المقاومة المُسلحة، وكان على الانتفاضة وقيادتها أن تتحمل وزر أفعالهم بسلبياتها وإيجابياتها.

- **الشطط في التعامل مع ظاهرة العُملاء والمشتبه فيهم**

كان للعُملاء والمتعاونين أثر كبير على الانتفاضة والمقاومة بشقيها: المدني والمُسلح، وأدت إلى إحباط عدد كبير من العمليات الفدائية، واستشهاد عدد كبير من المقاومين، وفي بعض الأحيان كان الجيش الإسرائيلي ينادي على المقاومين بعد محاصرتهم بالاسم لكي يسلموا أنفسهم![٤٨] لقد كانت أفعال العُملاء إجرامية، ولم يكن بالإمكان السكوت عنها، لذلك زادت وتيرة قمع العُملاء وتصفيتهم من القوات الضاربة والمُطاردين.

وعلى الرغم من أهميّة كشف الجواسيس ومعاقبتهم، فإن هذه المسألة أخذت أبعاداً أكثر من شكلها الظاهر، وانزلقت حيث تحوّلت إلى وسيلة لإظهار بطولات فردية في بعض الأحيان، وفرض نفوذ على مناطق معينة، أو لتصفية حسابات شخصية. والأخطر من ذلك أن ممارستها صارت تعسفيّة بلا ضوابط في بعض الأحيان، ما أدى إلى قتل عدد من الأبرياء.[٤٩] ويُذكر أن بعض العُملاء ماتوا أثناء التحقيق معهم بسبب الخطأ وقلة الخبرة الأمنية في التعامل مع مثل هذه الحالات، ولم تكتفِ بعض التنظيمات بعملية القمع أو القتل، وإنما عملت على نشر اعترافات بعض العُملاء، وتعمّدت فضحهم؛ الأمر الذي ترك إساءة بارزة لعائلاتهم، وعاراً يطارد أبناءهم. والواقع، أن هذه الظاهرة كانت واحدة من أكثر الظواهر سلبيةً خلال الانتفاضة.

دعت (ق.و.م)، في هذا السياق، في معظم بياناتها إلى التعامل بحذر مع قضية المتعاونين، وحذَّرت في أكثر من مناسبة من اتخاذ أي اجراءات بحقهم دون الرجوع للقيادات التنظيمية، وبعد التحقق الكافي في بيانات المشتبه بهم. وحينما أخذت ظاهرة تصفية العُملاء بالتصاعد بشكل لافت، دعت (ق.و.م) في بيانها رقم (٨٣) الفعاليات والقوى الوطنية والإسلامية إلى وضع ميثاق شرف وطني، يحفظ أمن المجتمع الفلسطيني، ويستند إلى مجموعة من الأسس من أهمها: «تحريم مظاهر الاقتتال الداخلي ومعاقبة مثيري الفتن والمشاكل الداخلية .. ووضع ضوابط وطنية للتعامل مع قضايا المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال، وفق معايير وطنية ثابتة تُقرها الهيئات التنظيمية الفلسطينية العُليا».[٥٠]

ومع تنامي الظواهر السلبية للعمل الانتفاضي، نوقشت تلك السلبيات في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، المُنعقد في أيار ١٩٩٢، بحضور فصائل (م.ت.ف)، التي أجمعت على أن الظواهر السلبية التي كانت تعانيها الانتفاضة لم تتوقف وإنما اتسع نطاقها، وأنها باتت عاملاً مُعيقاً لتطور الانتفاضة، وخطراً جدياً يُهدد قدرتها على الاستمرار في المسار الذي حددته لذاتها عند انطلاقها. وكان تراجع نسبة المشاركة الشعبيّة واحدة من السلبيات الرئيسة في هذا الصدد.

وتساءل حينها ممدوح نوفل (وكان أحد المشاركين في الجلسات): إذا كانت هذه هي مواقف الفصائل، فمن المسؤول عن وجود هذه الأمراض وعن تواصلها؟ ومن المسؤول عن تراجع جماهيرية الانتفاضة، وتراجع فعاليتها الكفاحية في مواجهة الاحتلال؟ وفي سياق تحليله للأسباب التي أدت لهذه الظاهرة، لا يقلل نوفل من الأسباب الموضوعية: المتعلقة بالطريقة الوحشية التي تتعامل بها قوة الاحتلال مع المنتفضين، لكنه – في الوقت نفسه – يُعطي وزناً مُعتبراً للعوامل الذاتية (الداخلية) التي ساهمت في انحسار نسبة المشاركة الشعبيّة في الانتفاضة وتراجعها. ومن خلال تفنيده لبعض السلوكيات التي تسبّب نشوء تلك الظاهرة، استنتج أنها نِتاج هيمنة الفصائل على أطر الانتفاضة ومؤسساتها، وترافقت الهيمنة

مع تنافس التنظيمات وتسابقها على إبراز الذات الحزبية؛ فتحولت الجدران إلى لوحات دعائية لهذا التنظيم أو ذاك، وأحياناً مضادة للآخرين. مما أدى إلى ازدهار التلثيم في وجه الجماهير، والتحقيقات والإعدامات الكيفية للمشبوهين «والعُملاء»، ونمت ظاهرة الاستعراضات المُسلحة وغير المُسلحة، بمناسبة ودون مناسبة. وبذلك تم تدريجياً «عسكرة» نشاطات الانتفاضة، ومعها بدأت الجماهير بالتراجع، وراحت تُخلي تدريجياً ميدان الصدام الأول مع الاحتلال (الشارع)، لصالح المُسلحين والمُلثمين والمُطاردين والفِرَق الضاربة، واحتفظت لنفسها بدور المُتفرج من شُرفات المنازل وأسطحها على بطولات أبنائها، وتُتابع عن كثب نتائج كل صدام. [٥١]

وعلى أي حال، استخدمت إسرائيل الوحدات السرية في مجال القبض على نُشطاء الانتفاضة أو قتلهم في أغلب الأحيان، والذي اقترن بقرارات متتابعة بشأن حظر حركة الشبيبة التابعة لفتح، وبتخفيف الضوابط الخاصة بإطلاق قوات الجيش النار، وغيرها من الإجراءات. ومع تراجع الطابع الجماهيري للانتفاضة، بدأ بعض الشبان «المتطرفين» يفرضون «ضرائب» ابتزازية على الدكاكين والمصالح التجارية، ويبيحون لأنفسهم التحكم في القانون بمعدلات متزايدة. [٥٢]

ومع عودة قيادة (م.ت.ف) إلى أرض الوطن وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، اختفت ظاهرة اللجان الشعبيّة والقوات الضاربة، وتفككت الأجنحة المُسلحة التابعة لفصائل (م.ت.ف)، وانخرط معظمها في العمل في أجهزة السلطة العسكرية والأمنية، فيما ظلّت الأجنحة المُسلحة التابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي متمسكةً بالنهج نفسه (المقاومة المُسلحة)؛ من باب معارضتها المبدئية لعملية السلام. لكن القصة لم تنته، فبعد سنوات قليلة سيُفتح الباب من جديد على انتفاضة أُخرى أكثر عنفاً ودمويةً من انتفاضة الحجارة (انتفاضة الأقصى)، وستلعب الأجنحة المُسلحة الدور الرئيس فيها، مُستفيدةً من تجاربها السابقة، مع تطور ملحوظ في تكتيكاتها وقدراتها التسليحية.

خاتمة الدراسة

يرى البعض أن تسليح الانتفاضة قد أضرّ بسلميتها، وتسبب في تراجع مُعدل المشاركة الشعبيّة فيها. وتساءل البعض الآخر عن جدوى المقاومة المُسلحة، طالما أن خسائرها أكثر من مكاسبها! إلا أن هذا القول – على الرغم من وجاهته – يظل قاصراً عن فهم تلك الظاهرة بشكل مُعمق، ويتجاهل كثيراً من العوامل التي واكبتها. وعلى أرض الواقع، فإن الحديث عن «لاعنف» مُطلق هو ضرب من ضروب الخيال. فاللاعنف المطلق مستحيل. وهذا ما يؤكده رموز النضال اللاعنفي؛ فجاء تعبير «غاندي» أكثر دقّة فيما يتعلق بهذه النقطة، إذ قال: «بما أننا لسنا أرواحاً طاهرة، فإن اللاعنف الكامل نظريّ تماماً»، وفي كتابه (كل البشر إخوة) يقول: «عندما يكون علينا أن نختار بين الجبن

والعنف، يجب أن نختار الحل العُنفي».[٥٣] أما «جين شارب» فيقول: «لا تأتي الحرية مجاناً»، حيث إنه لا توجد قوة خارجية تمنح الشعوب المُضطهدة الحرية التي تطمح إليها، وعلى الناس أن يتعلموا كيف يحصلون على تلك الحرية بأنفسهم، وهذا لن يكون سهلاً.[٥٤]

ويبقى السؤال: هل يمكن دَحر الاحتلال دون اللجوء للعنف؟ كانت الإجابة خلال انتفاضة الحجارة مزيجاً من العنف واللاعنف. وعلى أي حال، فالمرحلة التي استُخدم فيها السلاح كانت مقصورة على عددٍ محدود من المناضلين، ومع ذلك فإن أساليب الانتفاضة السلميّة التقليدية استمرت كما هي – وإن كانت بدرجة أقل– بالتوازي مع المقاومة المُسلحة. ويمكن النظر للمقاومة المُسلحة كقيمة مُضافة للانتفاضة؛ حيث إنها شكّلت حماية لها من أعدائها الداخليين والخارجيين على السواء. وكانت رسالة الانتفاضة بسيطة وواضحة: إن الشعب الفلسطيني لا يسعى لتحسين ظروفه المعيشية تحت الاحتلال، بل يتطلع للحرية والانعتاق من هذا الاحتلال.

وأعتقد أن هناك الكثير من المُبالغات حول مساوئ الانتفاضة، وبالذات عندما تفشَّت ظاهرة المُطاردين، وما رافقها من سلبيات. والواقع، أن الانتفاضة لم تكن مُنزهةً أو معصومةً من الأخطاء بطبيعة الحال، كما أنها لم تكن بهذه الدرجة من السوء كما يصفها البعض، لكن ثمّة أسباباً أخرى.

فالانتفاضة بحكم حالة الهيجان التي واكبتها، أعادت تفكيك بعض الفئات والعناصر المُكَونة لصفوفة المجتمع الفلسطيني وتركيبها دون تَعمُد– شأنها في ذلك شأن كل الثورات الشعبيّة؛ حيث شكّلت المخيمات والقرى والأحياء الشعبيّة– التي كانت مُهمَشةً سابقاً– بؤراً للانتفاضة، وتولى أبناؤها خاصة المتعلمين منهم قيادة العمل العام في الأراضي الفلسطينية، بينما تراجع الدور التقليدي للقيادات النخبويّة «البرجوازية» والعائلية، التي ظلّت تقليدياً تتصدر المشهد على مدى سنواتٍ خَلت، فبدأت تفقد تدريجياً مكانتها الاجتماعية والسياسية. وبعبارة أُخرى، لقد قلبت الانتفاضة سلم الهرم الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فأصبح الملثمون وأعضاء اللجان الشعبيّة والقوات الضاربة والمطاردون أهم من رئيس البلدية، أو المختار. وهذا بدوره حطَّم بعض «التابوهات» التقليدية في المجتمع.

أضف إلى ذلك، أن بعض الفئات الاجتماعية، من أصحاب المِهن والحرفيين والتجار، التي تضرّرت مصالحها الاقتصادية؛ نتيجة لتوالي الإضرابات التجارية، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقلة عدد أيام العمل (خاصة للعاملين داخل الخط الأخضر)، كلها عوامل خلقت آراءً مُناهضة للانتفاضة وإن كانت بشكل خجول. وجاءت الممارسات السلبية لبعض مظاهر التسليح والزعرنة، لتوفر الذريعة و«الشماعة» التي يختبئ خلفها النقد الموجه للانتفاضة نفسها.

من جهة أخرى، يُمكن الاستدلال/الاستنتاج أن النفوذ المُتنامي لظاهرة المُسلحين خلال المراحل الأخيرة للانتفاضة، شكّلت عُنصر قلق لدى قيادة المنظمة في تونس، التي كانت تتأهب

للعودة إلى أرض الوطن بمشروع سياسي، لم يكن يحظى بإجماع وطني شامل.

والحالة هذه، فقد ظهرت بعض الأصوات المُناهضة لبعض جوانب الانتفاضة، وللأسف تساوق معها بعض المثقفين والنُخب؛ فلم تر إلا الجزء الفارغ من الكأس، وحمَّلت الانتفاضة كل أوزار ومآلات الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها، وجرى تشويهها لأغراض أُخرى، ليس من بينها الحرص والتباكي على الأيام الخوالي للانتفاضة. وهذا جزءٌ من الوجه الآخر للصورة، وبعض المسكوت عنه فيما يخص الانتفاضة.

النتائج

حاولت هذه الدراسة تأصيل ظاهرة العمل المُسلح خلال انتفاضة الحجارة (١٩٨٧-١٩٩٤)، ورسمت خطاً بيانياً لمنحنى تطورها، مُستعرضةً الظروف الذاتية والموضوعية التي واكبتها. وناقشت بشيء من التفصيل تداعيات تلك الظاهرة على مُجريات الانتفاضة. وخلُصت لمجموعة من النتائج، أهمها:

١. أعادت انتفاضة الحجارة بلورة الوعي الوطني وتشكيله لدى جيل كامل من الشباب والصبية والأطفال الفلسطينيين. وشكّلت «المقاومة السلميّة» خلال الانتفاضة نموذجاً مُلهماً لشعوب العالم الحالمة بالحرية والانعتاق من الظلم والاستبداد.

٢. ومع ذلك لم تستمر الانتفاضة على هدوئها، ولم تكن مُبرأةً من العنف، حتى أثناء مراحلها السلميّة. ومع تطور مراحل الانتفاضة تخلّت تدريجياً عن «فضيلة» السلميّة لصالح وسائل أُخرى؛ حيث كان اللاعنف المطلق مستحيلاً مع الاحتلال الإسرائيلي.

٣. أكدت الدراسة أن المقاومة المُسلحة لم تكن وليدة الانتفاضة، ولم تكن مُنبتة الصلة بالعمل الشعبي السلمي، وإنما عمل كلاهما بشكل متواز ومتكامل. ولم تكن المقاومة المُسلحة عملاً ارتجالياً فرضته مجموعة من «المُغامرين» على مسرح الانتفاضة، بل هي مرحلة نضوج طبيعية مرت بها الانتفاضة، نتيجة لعوامل متعددة.

٤. بينت الدراسة أن العنف الإسرائيلي المُفرط في مواجهة المقاومة السلميّة قد ولّد ردة فعل لدى نُشطاء الانتفاضة، مما دفعهم دفعاً لانتهاج أساليب أكثر عُنفاً؛ فتدحرجت وسائل الانتفاضة من الحجر، إلى الزجاجات الحارقة، والقنابل اليدوية والبنادق الآلية.

٥. أظهرت الدراسة أن خيار المقاومة المُسلحة، خلال انتفاضة الحجارة، كان تكتيكاً دفاعياً وليس هجومياً؛ فالهدف كان ردع الاحتلال، الذي استهان بالدم الفلسطيني، وأوغل في البطش والتنكيل. وعلى أي حال، لم يكن هدف المقاومة المُسلحة خلال انتفاضة الحجارة دحر الاحتلال بالبندقية، فقد كان واضحاً الفرق الهائل بين القوتين، بل كان الهدف زيادة كُلفة استمراره كقوة احتلال.

٦. برزت خلال المراحل المتأخرة من عمر الانتفاضة بعض الظواهر السلبية، تمثلت في مظاهر التسليح والمطاردة، والمبالغة في ملاحقة المشتبه بهم، والسباق على احتلال

النفوذ وإشغال الحيز العام بين الفصائل الفلسطينية. إلا أنها– في المجمل– لم تؤثر على السياق العام للانتفاضة، التي واصلت طريقها نحو أهدافها حتى اللحظة الأخيرة، وإن كانت كفاءتها أقل.

ختاماً، أهم دروس انتفاضة الحجارة أنها كسرت حاجز الخوف مرة وإلى الأبد، وحَقَنَت الأجيال اللاحقة بـ«جينات الانتفاض». وستظل انتفاضة الحجارة واحدة من السرديات الكُبرى، التي ستُلهم كل الأجيال القادمة، وتمدَّها، كلما ألمت بها الخطوب، بالذخيرة الكافية لقلب المعادلات السياسية الرامية إلى قهر الفلسطينيين، وتصفية قضيتهم.

الهوامش

١ مازن قمصية، المقاومة الشعبيّة في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز. مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، رام الله، ٢٠١١، ص ١٣–١٤.

٢ عوض عبد الفتاح، «رحلة شخصية في الانتفاضة الأولى وتعريج على تجربة جنوب إفريقيا». وكالة وطن للأنباء، ٢٠١٧/١٢/٧، على الرابط:
http://www.wattan.tv/news/228106.html

٣ أحمد أبو هدبة، «واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة». مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٤٨، نيسان ٢٠٠٤، ص ٦٤.

٤ يزيد صايغ«الكفاح المُسلح وتكوين الدولة الفلسطينية». الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٣٢، خريف ١٩٩٧، ص ١٦.

٥ مازن قمصية، المقاومة الشعبيّة في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز. مرجع سابق، ص ٢٠٢–٢٠٣.

6 Mary Elizabeth King, «Palestinian Civil Resistance against Israeli Military Occupation», (In) Maria J. Stephan (ed.), Civilian Jihad: Nonviolent Struggle, Democratization, and Governance in the Middle East. PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2009, pp. 138-139.

٧ القيادة الوطنية الموحد للانتفاضة، نداء رقم (١٠). ١٩٨٨/٣/١٠.

8 Mary Elizabeth King, Op. Cit, p 142.

٩ أيمن طلال يوسف، «المقاومة الشعبيّة الفلسطينية: نمذجة المواقع وإشكاليات الرؤية». شؤون فلسطينية، العدد ٢٦٨.

١٠ «انتفاضة ١٩٨٧». وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، على الرابط:
http://info.wafa.ps/atemplat.aspx?id=3467

١١ ربعي المدهون،الانتفاضة الفلسطينية:الهيكل التنظيمي وأساليب العمل. مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا،١٩٨٩،ص ٥١.

١٢ مركز الدراسات الفلسطينية، الانتفاضة الشعبيّة مقدماتها، إنجازاتها. ندوة دمشق، ط١، ١٩٨٨.

١٣ خليل الوزير (أبو جهاد)، أحاديث عن الانتفاضة. الإعلام الموحد– منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، ص ٢٤، ٢٥، ٦٧.

١٤ عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الكبرى وأثرها على الكيان الصهيوني. دار الينابيع للنشر، ط١، دمشق، ١٩٩٤، ص ٩٠.

١٥ زئيف شيف وإيهود يعاري، انتفاضة. ترجمة دار الجليل للنشر والأبحاث، ط١، عمان، ١٩٩١، ص ٢٢.

١٦ يزيد صايغ، الكفاح المُسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩–١٩٩٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٨٦٤.

١٧ رشيد العلمي الإدريسي، «الفلسفة السياسية ومسألة العنف». فكر ونقد، العدد ٢٦، شباط ٢٠٠٠، ص ٦٠.

18 Sonja Karkar, «The first intifada 20 years later». The Electronic Intifada, 10 December 2007. Available at: https://electronicintifada.net/content/first-intifada-20-years-later/7251

١٩ يزيد صايغ، الكفاح المُسلح والبحث عن الدولة. مرجع سابق، ص ٨٦٦.

٢٠ «الانتفاضة الأولى.. الحجارة وحّدت الفلسطينيين وأوسلو فرّقهم». وكالة قدس برس إنترناشيونال، ٨ كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط:

http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=26117

٢١ «عدد القتلى في الانتفاضة الأولى»، مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، على الرابط:

https://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables

٢٢ «الأسرى الفلسطينيون ... حقائق وأرقام». مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، على الرابط:

http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3927

٢٣ بتسيلم، مصدر سابق.

24 William J. Thomson. «The Case of the Palestinian Nonviolent Direct Action». July 26, 2002. Available At: https://qumsiyeh.org/thomsononnonviolence

٢٥ ربعي المدهون، «ستة شهور في الاتجاه الصحيح». شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، تموز، ١٩٨٨، ص٤–١٨.

٢٦ نورس مجيد، «ما وراء الحجارة – قصة الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧–١٩٩٢». على الرابط:

http://www.maaber.org/issue_december13/non_violence1.htm

٢٧ عدنان أبو عامر، تطور المقاومة في فلسطين خلال انتفاضة الحجارة وما قبلها دراسة مقارنة: بنيوياً – سياسياً – ميدانياً. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣٩٣.

٢٨ غسان دوعر، حرب الأيام السبعة. منشورات فلسطين المسلمة، ط١، لندن، ١٩٩٣، ص١٤.

٢٩ سليم تماري، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣٠ المرجع السابق، ص ١٢.

٣١ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم٨٠– ١/٣/ ١٩٩٢.

٣٢ دافار، ١٩٩٢/١٢/٦.

٣٣ عدنان أبو عامر، تطور المقاومة الفلسطينية خلال انتفاضة الحجارة وما قبلها. مرجع سابق، ص ٤٠٢.

٣٤ يزيد صايغ، «هجمات فردية جريئة». شؤون فلسطينية، العدد ١٩٣، نيسان ١٩٨٩، ص١٣٤–١٤٥.

٣٥ هآرتس، ٢٠٠٣/٨/١٢

٣٦ إبراهيم عرفات، «ثورات.. لكن في يد قوى سكوني». مجلة الديمقراطية، العدد ٤٦، نيسان ٢٠١٢، ص ٤١.

٣٧ ماجد كيالي، «إذا لم تكن هذه ثورات فما هي الثورة إذاً؟». الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٣/١٣. على الرابط

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/eb0c0f1d-9d5f-4a64-91ea-6037e008092f

٣٨ راجي الصوراني، «حكايات من انتفاضة الحجارة». الجزيرة نت – ريمكس فلسطيني، على الرابط:

https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/stories-from-the-intifada.html#story

٣٩ كمال إبراهيم علاونة، «انتفاضة فلسطين الكبرى الأولى١٩٨٧–١٩٩٤».٢٠١٣/٣/١٣.على الرابط:

https://kamalalawneh8.wordpress.com

٤٠ جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية. مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط ٤، عمان، ١٩٩٨، ص ٤١٥ –٤١٧.

٤١ عبد الغني سلامة، «عن أخطاء الانتفاضة الأولى». جريدة الأيام، ٢٠١٧/١٢/٦.

٤٢ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم (٦٦). ١٩٩٠/١٢/٢١.

٤٣ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم (٧٠). ١٩٩١/٥/١.

٤٤ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم (٧٥). ١٩٩١/١٠/٣.

٤٥ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم (٨١). ١٩٩٢/٤/٢.

٤٦ «مُحرر يروي تفاصيل شيقة لـ«تأسيس كتائب القسام»». شبكة فلسطين للحوار، ٢٠١٢/٤/٣٠. على الرابط:

https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=984854

٤٧ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم (٩٣). ١٩٩٣/٣/١.

٤٨ عدنان أبو عامر، «تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبيّة والمُسلحة بين عامي ١٩٦٧–١٩٨٧». مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ١٢٣٨.

٤٩ عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

٥٠ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، نداء رقم٨٣– ١/٦/١٩٩٢.

٥١ ممدوح نوفل، «إجماع فلسطيني حول تشخيص الظواهر السلبية». ١٩٩٢/٥/٢٣. على الرابط:

http://www.mnofal.ps/ar/

٥٢ يزيد صايغ، الكفاح المُسلح والبحث عن الدولة. مرجع سابق، ص ٨٨٩.

٥٣ «اللاعنف المطلق، مستحيل؟». موقع: هنيبعل، سلسلة النضال السلمي: الطريق إلى الحريّة، ٢٠١١/٦/١٦. على الرابط:https://hanibaael.wordpress.com

٥٤ جين شارب، خالد دار عمر (مترجم)، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر. مؤسسة ألبرت أينشتاين، ط٣، بوستن– الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

تشكل الأطر القيادية في الانتفاضة

د. نبيل الكتري*

وقعت بعد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية في الخامس من حزيران من العام ١٩٦٧ تطورات دولية وإقليمية ومحلية، برزت فيها المقاومة الفلسطينية بأشكال متعددة، من ثورات شعبية ومقاومة مسلحة ، ما فرض على الاحتلال إعادة حساباته في آليات مواجهتها.

ومع نهاية العام ١٩٨٧ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وإزاء إهمال المعايير الدولية والإنسانية للحالة الفلسطينية وما واكبه من مواجهات حقيقية، استهدفت سلطات الاحتلال الانتفاضة من أجل إخمادها، وراهن قادة الاحتلال على عدم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، فمارسوا ضدها أقصى الانتهاكات الإنسانية بحق الفلسطينيين من قتل وتعذيب وإبعاد واعتقال وغيرها من الممارسات الخارجة عن القانون الدولي.

أثبتت الانتفاضة قوتها وفاعليتها وأعادت إلى الأذهان الهجمة الشرسة المعادية للإنسانية ممثلةً بالنضال الفلسطيني، وفي غياب الدور العربي المساند إلى أدنى درجاته، شكلت الانتفاضة أساسات عدة:

الأساس الأول: الارتباط التاريخي للانتفاضة بالمقاومة الفلسطينية لدولة الاحتلال منذ بدء الصراع بين العرب والمستعمرين اليهود، فقد ورثت الانتفاضة حركات المقاومة الفلسطينية التاريخية منذ بدايات المشروع الصهيوني.

* باحث في الحركة الوطنية الفلسطينية.

الأساس الثاني: حق الفلسطيني الشرعي في إقامة دولته وتقرير مصيره حق ثابت لا يمكن تجاوزه، وقد تجاهل المجتمع الدولي هذه الحق المشروع.

لقد تعددت أسباب الانتفاضة الفلسطينية، وسط متغيرات دولية أهمها:

- ازدياد النفوذ الأميركي مع انهيار الاتحاد السوفيتي، والذهاب باتجاه إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق الرؤية الأميركية، في ظل خروج المقاومة الفلسطينية و(م.ت.ف) من لبنان إلى دول متعددة، وبروز محاولات لإيجاد قيادات بديلة للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- تجاهل المجتمع الدولي والإقليمي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، والإخفاقات التي تشكلت بعد "كامب ديفيد"، والحديث عن إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً في الضفة والقطاع، وحرمان الفلسطينيين من حق العودة وتقرير المصير، في الوقت الذي واجهت فيه الثورة الفلسطينيةبعد العام١٩٨٢حملةً من التهجير والتشتيت في الأقطار العربية، مما زاد الأمر تعقيداً، وفاقم آلام الفلسطينيين في الداخل والخارج.

كانت الأسباب التي ذُكرت مقدمةً للانتفاضة، ولكن يظل السبب الحقيقي هو فقدان الأمل في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وحق تقرير المصير.

دور المنظمة في دعم الانتفاضة

بدأت الانتفاضة في الضفة والقطاع في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٧ بزخم هائل. وفي الحقيقة فقد تحدث ياسر عرفات أمام المراقبين والمهتمين من حركات التحرر والإسرائيليين والعرب والقوى الإقليمية، عن الهبة الشعبية قبل شهرين من اندلاع الانتفاضة، وأكد أن الشعب الفلسطيني أثبت أنه شعب البطولات والتضحيات وشعب الإرادة.

ومع انتشار لهب الانتفاضة، أكد عرفات أن الانتفاضة ستتواصل في كل قرية ومدينة وحتى في السجون الإسرائيلية، من أجل إحباط المؤامرات التي تستهدف إيجاد البديل للممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ولإدانة سياسة البطش والعدوان التي يمارسها المستوطنون.

أذاعت منظمة التحرير هذه الرسالة الموجهة، وأكدت عليها بصورة واضحة لكل وسائل الإعلام. فيما تمثل التعليق الإسرائيلي عليها بأن القيادة الفلسطينية حالمة بعدما أبعدت عن خط المواجهة، واعتبرت إسرائيل أن وجودها في تونس منفى، وأن دورها انتهى، وأن القيادة الفلسطينية غير قادرة على إصدار تعليمات للأراضي المحتلة، بينما اعتبرت بعض الدول العربية رسالة ياسر عرفات محاولة يائسةً منه لإظهار قدرته على تمثيل الفلسطينيين في الداخل المحتل، واعتبار أن ما جرى من مظاهرات رفض وإدانة لزيارة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز، لا يعبر عن رغبة في قيادة المنظمة، بلهو تحد لها.

لقد اعتبرت القيادة التعليقات السابقة تمويهاً لقدرة المنظمة على إدارة قيادة الانتفاضة، والتي ستتجلى معالمها لاحقاً.

لقد كانت تلك الرسالة إيذاناً للجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع وفلسطين الداخل بالبدء، فتم الاتفاق على تشكيل قيادة مركزية لممثلي القوى الوطنية ممثلة بالقيادة الموحدة؛ من أجل إطلاق انتفاضة شعبية عارمة تقود إلى عصيان مدني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفرض معادلة جديدة تُعيد الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتوجيه رسالة إلى بعض الأطراف التي تريد إيجاد بديل للقيادة الشرعية، على أن تُعطى القيادة الموحدة حرية اختيار شكل الانتفاضة والمواجهة الشعبية غير المسلحة ضد آلة القمع الصهيونية، وتفعيل المؤتمرات الشعبية الهادفة.

حاولت إسرائيل إدخال بعض القيادات المعتدلة لإخماد لهيب الانتفاضة، إلا أن ذلك جوبه من هؤلاء القادة بالرفض المطلق معتبرين أن الانتفاضة تمثل وحدة الشعب الفلسطيني.

القيادة الموحدة

شكلت القيادة الموحدة أوسع قاعدة جماهرية تتكون من نخبة سياسية فصائلية، وتشكلت تلك القيادة من القيادات التنظيمية، وشخصيات عامة، ومستقلين، وأخرى نقابية ومهنية وطلابية، إضافة لدور الفصائل داخل السجون؛ الأمر الذي أعطى القيادة الموحدة زخماً كبيراً، علاوة على خروج المئات من المناضلين الفلسطينيين في عملية تبادل الأسرى ١٩٨٥، والذين شكل جزءٌ مهمٌّ منهم قيادة العمل الوطني في الانتفاضة.

تأسس مصدر وقوة وشرعية القيادة الموحدة على عدة أشكال:

١- الشكل التنظيمي والانضباطي لقيادة الانتفاضة وفصائلها في الداخل والخارج، فقد استمدت الانتفاضة قوتها بارتباطها بالأطر التنظيمية، واستمدت قوتها أيضاً، من قوى تنفيذية كبيرة خاصة من الكوادر، فهم حلقة الوصل بين الفصائل والكوادر في الداخل والخارج.

٢- خروج القيادة الميدانية من قلب القاعدة اليومية وانضمام الهرم التنظيمي في الفصائل والتنظيمات المتعددة إلى الفعاليات اليومية التي شملت مختلف مناطق ومدن وقرى ومجتمعات الضفة والقطاع. وهذا بدوره عزز تبعية الكادر التنظيمي ومؤيديه للقيادة العليا ومنحها قوة في مختلف القطاعات السكانية.

٣- القدرة على الاستمرارية، القيادات التنظيمية قادرة على تشكيل الآلية المناسبة دون انقطاع. حيث إن وجود الهرمية في العمل التنظيمي للفصائل كفل استمرارية العمل، وحتى لو تعرضت عناصر قيادية للاعتقال، فإنه يجري ملء الفراغ وإعادة هيكلة القيادة من أجل استمرارية العمل.

٤- وجود القادة التنظيميين أصحاب التجربة أكسب التجربة ثراءً وتنوعاً بسبب خبرة

هؤلاء وتجربتهم النضالية في مواجهة الاحتلال، حيث ظلوا متماسكين قادرين على إدارة دفة الانتفاضة على الرغم مما تعرضوا له من سياسات قمعية كالإقامة الجبرية والإبعاد والاعتقال، التي استهدفت إضعاف الانتفاضة والحد من امتدادها. أعطت هذه الصفات القيادة الموحدة شرعية التمثيل وقوّت نفوذها، كما أن ارتباط تلك القيادات في الداخل والخارج بتنظيماتها وفصائلها فرض نوعاً من الالتزام السياسي، وارتباطها بقواها خارج الوطن ليس انتقاصاً من دور الداخل وإنما تكامل للأدوار.

٥- ارتباط القيادات العاملة في القيادة الموحدة كلٌّ بفصيله، فرض عليهم آلية التنسيق الدائم وعدم الخروج عن المواقف المشتركة، كل فصيل من تلك الفصائل يحمل أفكاراً وأيديولوجية خاصة به، ويدافع عن موقفه التمثيلي في تلك القيادة، فكلما ازدادت اللُحمة بين القيادة الفلسطينية زادت قوة وشدة فاعلية الانتفاضة.

٦- اعتبرت سلطات الاحتلال ارتباط تلك القيادات بأطرها التنظيمية عملاً معادياً يعرّضهم للملاحقة والاعتقال والإبعاد، ويستتبع مزيداً من القمع.

لقد شكل الحضور السياسي المؤيد لمنظمة التحرير منعطفاً جديداً، حيث انتهج "الليكود" آنذاك سياسة القبضة الحديدية للقضاء على البنية التحتية لمنظمة التحرير، وذلك بعدة إجراءات، شملت إقالة رؤساء البلديات المنتخبين، ومحاربة أي جسم يؤيد المنظمة.

بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت وازدياد وتيرة الانتفاضة، كان لابد من انتهاج نهج جديد متقدم برغماتي داخل المنظمة لدفع عملية التسوية، يتضمن في جزء منه إبراز شخصيات تتسم بالبرغماتية، وعليه برز خليط من الزعامات التقليدية والشخصيات المؤيدة للمنظمة، وجاءت تلك الشخصيات لتتناسب مع تطلعات القيادة السياسية بمراعاة الظروف السياسية، حيث بدأت تلك القيادة النظر للداخل إثر الخروج من بيروت، وبدأت الرؤية تتزايد للتوجه الفلسطيني لإيجاد حل سياسي، بانتقال الثقل الفلسطيني إلى الداخل المحتل، وذلك لوجود منافسة مُبطنة بين المنظمة والأردن حول أحقية تمثيل الفلسطينيين، لذلك حاولت القيادة إبراز قيادات تقليدية لتأكيد نفوذ المنظمة داخل الأرض المحتلة، مع تركيزها على شمولية السيطرة على قوة الأطر التنظيمية والمحافظة عليها.

اعتمدت القيادة على شخصيات عامة، والتي ارتبطت غالبيتها العظمى بـ(م.ت.ف)، وهي شخصيات معتدلة من وجهة النظر الفلسطينية، وبرغماتية سُمح لها بالمناورة ومخاطبة الغرب عبر وسائل الإعلام. وجود تلك الشخصيات في الأرض المحتلة أعطاها بحكم الأمر الواقع دوراً مهماً في العملية السياسية القائمة.

كل ذلك جعل المنظمة قادرة على السيطرة على تلك الشخصيات، والتي تشكلت من النخبة الوطنية غير المتجانسة ذات المنزلة المرموقة في المجتمع من

الأطباء والمهندسين والمحامين وأساتذة الجامعات وكبار التجار، وما يجمع تلك الشخصيات تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية والحال كذلك ينطبق على الشخصيات الوطنية المستقلة.

تشكلت النخبة القيادية داخل الأرض المحتلة والقوى الوطنية في فترة الانتفاضة وقبلها، حيث شهدت العلاقة الكثير من التوترات والتصارعات وخاصة بعد الخروج من بيروت، وحتى اندلاع الانتفاضة (١٩٨٢ــ١٩٨٧)، على الرغم من الاختلاف الواقعي الذي ميز العلاقة العقائدية السياسية بين الفصائل العاملة في الأرض المحتلة.

استطاعت القيادات والشخصيات المستقلة الحفاظ على درجة من الثبات على صعيد العمل الميداني، وذلك لمواجهة الاحتلال وإجراءاته القمعية من الاعتقالات والإبعاد والقتل، كما على صعيد الجبهة الداخلية، فقد عملت على المحافظة على تماسك (م.ت.ف) في ظل منافسة الحركات الإسلامية في الداخل. دفعت تلك الاعتبارات فصائل العمل الوطني والقيادة الموحدة إلى المحافظة على درجة عالية من التنسيق بين فصائل المنظمة حتى في أحلك الظروف ورغم وجود الخلافات.

القيادة الوطنية الموحدة وآلية تشكيلها

بعدما أجريت حوارات بين فصائل العمل الوطني التابعة لـ (م.ت.ف) لإيجاد إطار وطني، تم الاتفاق بين حركة فتح والجبهة الشعبية والديمقراطية داخل الوطن المحتل على تكوين مثل هذا الإطار، ولم يتم شمل الحزب الشيوعي في هذا الإطار لأسباب داخلية خاصة بالحزب حتى شهر آذار.

تم الاتفاق بين الفصائل على البيان الأول الصادر في ١٩٨٨/١/١٨، ثم صدر البيان لأول مرةٍ باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

لم تكن فصائل العمل الوطني حسمت أمرها بادئ الأمر، إلا أن الانتفاضة ثبّتت اسم القيادة الموحدة للانتفاضة كقوة سياسية وذراع نضالية لـ (م.ت.ف)، واعتمدت القيادة الموحدة صيغة ولائحة منظمة لعملها ورفعت شعار (لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة).

تشكلت ("ق.و.م" "قاوم") كإطار ضم ممثلي فصائل المنظمة، ويقوم أعضاء القيادة (ق.و.م) بعقد اجتماعات لصياغة بياناتهم ووضع أفكارهم كخطة عمل كل أسبوعين لتعرض على الفصائل لاعتمادها كخطة عمل يتم التنسيق بين الداخل والخارج حولها.

أغلبية أعضاء القيادة الموحدة من الجيل الذي نشأ وترعرع في ظل الاحتلال، يحملون صفات قيادية فكرية ووعياً وإدراكاً سياسياً، ويتمتعون بمعرفة بطبيعة العدو، وجاؤوا عبر هياكلهم التنظيمية، وعبر المعاناة، ولم يأتوا للعمل من خلال أصولهم العائلية والقبلية، واستطاعوا أن يلامسوا تجربة من سبقهم في العمل النضالي وأن يبدعوا.

اكتسبت (قاوم) أهميتها من خلال صفة تمثيلها وليس من خلال شخوصها، حيث تعتبر تجربة ناجحة عكست نموذجاً في القيادة، مضى

عليها سنوات، مما زاد من استقرارها ونضوج رؤيتها وعكس تطورها ما يلي:

١- قيادة جماعية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ، فلم تحاول تلك القيادات خلق ولاءات، بل عملت على إنجاح الانتفاضة والالتزام بهياكلها وأطرها التنظيمية، لذلك لم يوجد بها محور هدم كما في نماذج سابقة.

رفدت القيادة الجماعية في إطار (ق.و.م) الفكر العربي بنموذج جديد تتميز فيه القيادة.. انعدام التفرد بالقرار، والمشاركة الجماعية فيه.

٢- السرية: كانت الجماهير تتعاطى مع قرارات وأفكار ومواقف وليس مع أشخاص أو أسماء، تلك الحالة وقفت حاجزاً دون تسلل أعداء الانتفاضة لإثارة الفتن والخلافات الطائفية والعائلية.

كما أن سرية الانتفاضة وقيادتها زادا من معنويات الجماهير، وحالا دون أي تأثير عليها جراء أي اعتقال أو استشهاد أو إبعاد.

٣- المنهجية التنظيمية: أسلوب وممارسة وفكر، كل ذلك تعمق في وعي الجماهير وطلائعه الشابة وتفاعلها، مما زادها تماسكاً من خلال أطرها وعلاقتها بالجماهير.

لم يقتصر ترابط الأطر والقواعد على قيادة (ق.و.م)، وإنما شمل أطر الانتفاضة وهياكلها والبنى التحتية لفصائل العمل الوطني كافة، ما أدى إلى تواصل الجسم التنظيمي بالقيادة وحافظ على التزامها بأطر (م.ت.ف) وقراراتها.

ومن الشواهد التي تؤكد عمق تواصل الجماهير، فشل الاحتلال في ضرب هياكل العمل التنظيمي على الرغم من عمليات الاعتقال والملاحقة والقتل والإبعاد.

هياكل الانتفاضة

تشكلت هياكل الانتفاضة من أطر المنظمات التابعة لـ (م.ت.ف) بهياكلها وفروعها كافة، فكانت الحاضنة التي تفاعلت فيها صيرورة العمل والفعل، كما استطاعت تلك الأطر الالتصاق بالجماهير وأفرزت أطراً أكثر شعبيةً وشمولاً في الفعل النضالي، وما القيادة الموحدة إلا نتاج ذلك، كما تشكلت الهياكل المختلفة للانتفاضة (ق.و.م) والقوة الضاربة، واللجان الشعبية، والتي واجهها الاحتلال باعتبارها قوى خارجة على القانون، إلى جانب اللجان الاجتماعية التي تُعنى بشؤون المواطنين والمناضلين الذين يتعرضون للاعتقال.

استمرت عملية البناء في أطر الانتفاضة اعتماداً على مبادرات الكادر والتي كان من أهمها:

١- اللجان الشعبية: وهي بمثابة القوة المنظمة أو بمثابة السلطة العليا في مواقعها سواء القرى، المخيمات، المدن، الأحياء، حيث تكونت من فصائل العمل الوطني بشكل تمثيلي يمكنها من أخذ دورها في الشارع الفلسطيني.

وهي تنفذ قرارات القيادة الموحدة وتطور أداءها وفق خصوصية كل طرف، وخاصة عند اشتداد الحصار أو الطوق الأمني أو

عندما يتم اعتماد منطقة محررة أو حل أجهزة الإدارة المدنية، بحيث يتم تشكيل لجان بديلة تهتم بشؤون المواطنين الحياتية وتشرف على لجان الحراسة والتمويل، ولجان صحية، وغذائية، ولجان إعلام، ولجان للمعتقلين.

بلورت اللجان الشعبية إبداعات في اختبار حركة المواقع وتنقل اللجان، سواء من خلال لجان العمل التنظيمية، أو كل فرد عبر تنظيمه، أو الهيكل التنظيمي أو في الحالتين من خلال الوحدة التنسيقية للفصائل (ق. و. م).

٢- الفرق الضاربة: تتكون من جهاز سري يتكون من خلايا صغيرة العدد، وعملها يتم من خلال القنوات التنظيمية، فلكل تنظيم فرقه الضاربة، ويتم التنسيق لعملها من اللجان الشعبية التي تضم قوى الانتفاضة، حيث يعتبر عملها سرياً من أعقد الأمور، وخاصة أن عملها يتوافق مع العمل العلني وغير العلني، أعضاؤها من الشباب الأكثر قدرة على التضحية والوعي والمعرفة الأمنية بتفاصيل المواقع لمواجهة الاحتلال وملاحقة العملاء، حيث تقوم بفرض العقوبات التي تتناسب وحجم الجريمة، كما أن أعضاءها في أغلب الأحيان يكونون في مقدمة المظاهرات والفعل الجماهيري، بالإضافة لنشر الوعي الجماهيري عبر البيانات، وتدريب القوى بطرق سرية حول آلية صناعة المولوتوف والزجاجات الحارقة، كما يلقى على عاتقها كتابة بيانات القيادة الموحدة والشعارات على الجدران.

الفرق الضاربة بمثابة الفرق الخاصة التي تشكل الذراع القوية لـ (ق.و.م) وتنفذ سياستها، سواء في مواجهة الاحتلال أو تقوية سلطة الشعب والمحافظة على إنجازاته، لقد أبدعت الفرق الضاربة من خلال ابتكار أساليب جديدة في مواجهة الاحتلال، وتطوير أدائها ونصب الكمائن وتطوير الحواجز وأشكال الفعل الثوري.

لقد بلورت الهيكلية التي تجسدت في الفهم التنظيمي مظاهر واعية على مستوى الفرد والجماعة وخلقت تقاليد ومفاهيم جديدة للانتفاضة، كانت وراء إبداعات جماهيرية في المواجهة. وكان التزام الجماهير بالبرنامج اليومي للانتفاضة عبر ما يصدر عن (ق.و.م) مؤشراً على استمرارية الانتفاضة وديمومتها والتي اعتمدت على بنى راسخة.

وعليه يمكن الاستدلال على بعض الخصائص البارزة للعلاقات بين قوى الانتفاضة وقيادتها، منها:

١. اللامركزية:

التي اعتمدت على العلاقة بين الداخل والخارج، حيث تتلقى(قاوم) التعليمات من القيادة وتطورها بإبداع من خلال المعرفة بالواقع، وليس بالتطبيق الحرفي، وقد اختلفت العلاقة بين الفصيل والآخر أو في العلاقة الداخلية في الجسم القيادي للانتفاضة، وامتازت بالمرونة بين الخلايا والأطر، وخاصة عند انقطاع اتصال الأطر بالقيادة، حيث تعطى صلاحية اتخاذ القرار للقيادة في الميدان

ضمن الإمكانيات.

تجلى ذلك بفكرة الإبداع، التي تعود لقدرة القيادة على التطوير داخل كل موقع أو إطار أو خلية أو إطار نقابي، وحول الشعور الداخلي والالتصاق بـ (م.ت.ف) الشعب إلى حملة هوية وانتماء للوطن من أجل التحرر من الاحتلال.

٢. الانتشار:

تكونت قيادة الانتفاضة من الآلاف، حيث إدارة المراكز الاجتماعية، الأندية والجمعيات الخيرية والثقافية والاتحادات المهنية، سمح لهؤلاء أن يكونوا العمود الفقري للانتفاضة، حيث لم تعد نخب المناطق من أبناء العائلات المسيطرة، أو رجال الأعمال أو أن المسؤولية وراثية أو قبلية بل هي نتاج المؤسسة التنظيمية وامتدادها التي اعتمدت النضال والمعاناة مقياساً للفعل.

مكنت تلك السمات القيادة –بالذات بعد ضرب واعتقال مجموعات العمل الفدائي في الحلقات التنظيمية– من إعادة وتتبع الطرق الأفقية بما يتفق مع الانتشار الواسع للكادر المجرب القادر على تحمل المسؤولية.

أعطت المرونة المضبوطة، أيضاً، المحيط الجماهيري القدرة على إبداع المزيد من ظواهر الانتفاضة كما الحال في آلية فرض العقاب على العملاء والتوبة.

جعل التقاط القيادة لهذه الحالة (التعلم من الجماهير وتعليمها) الانتفاضة أشبه بواحة ديمقراطية للفكر والممارسة، ما أدى الى تصاعدها واستمراريتها وغلبة العمل المنظم الواعي على العفوي والعشوائي، ولقد كانت دلالة ذلك ساطعة على أثر اغتيال الشهيد أبو جهاد وخروج الجماهير دون قرار، حيث رفعت الأعلام السوداء ونكس العلم الفلسطيني، وقدمت الانتفاضة وفاءً له أكثر من ٢٥ شهيداً وخمسمائة جريح خلال ٤٨ ساعة.

مكّن غياب النسق النمطي في الهيكلية من التواصل الشعبي وإبقاء أبوابها مفتوحة، فهي قادرة على استيعاب كافة الأدوار الاجتماعية والنضالية.

ومن أهم الملاحظات التي عكسها النموذج أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتي أحدثتها الانتفاضة كانت قادرة على التكيف وبأشكال عدة أهمها التضامن والتعاطف والتكافل الاجتماعي والاقتصادي.

الانتفاضة والقيادة السياسية في الضفة والقطاع

لم تكن القيادة السياسية قد تشكلت مساء التاسع من كانون الأول من عام ١٩٨٧، حيث الشرارة التي انطلقت في قطاع غزة في بداية الانتفاضة الشعبية، والتيشكلت انطلاقة نوعية في مقاومة الاحتلال، لها دلالاتها التي أحدثت تحولات جذرية في مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على الصعيد العربي والدولي.

فلم تكن الانتفاضة توحي باختلاف جوهري عن الثورات السابقة ولم تصدر أي بيانات من أحد تبرز أي عمل من قبل، سواء أكان ذلك في

الداخل أم في الخارج، وهي مظهر من مظاهر الثورات السابقة.

إلا أن الانتفاضة اندلعت وعبرت عن انعطاف جديد وسط لهيب الأحداث المتسارعة، لقد بدأت تدخل في أواسط التشكيلات القيادية للقوى السياسية، حيث أدخلت قناعة جديدة بإمكانيات هائلة تجعلها مختلفة عن سابقاتها، وتتفاوت الرؤى للقوى السياسية من منطلقاتها الأيديولوجية، في الصراع العربي الإسرائيلي.

أصابت تلك القيادات الرؤى في مدى القدرة على التحكم في مسارها، لقد أحدثت تلك الانتفاضة انقلاباً في موازين القوى ومدى نفوذها في الداخل والخارج، حيث لوحظ أنها لم تغير في التكتلات السياسية ولم تجد أطراً سياسية جديدة على الساحة الفلسطينية.

كما أن الحالة لم تؤثر في موازين القوى الشعبية في جهة ازدياد شعبية إطار على إطار، فلقد كانت القوى الوطنية القوى الرئيسة في الساحة الفلسطينية، مقابل التيار العربي الإسلامي، وظلت الشعبية لصالح القوى المؤيدة لـ(م.ت.ف). أما فيما يتعلق بالشخصيات الموالية للأردن فقد أضعفت الانتفاضة تلك الشخصيات وتأثيرها على مجرى الأحداث لكنها لم تلغ أهمية دورها في مراحل قادمة.

لقد لعبت القوى الوطنية وكادرها التنظيمي، إضافة لمؤيدي الجهاد الإسلامي بقطاع غزة دوراً في كل موجات المقاومة، وبادرت تلك القيادات في المناطق والمدن والقرى إلى تنظيم وتوجيه تحرك عناصرها وكوادرها والعمل المشترك عبر التنسيق اليومي للعمل الميداني. وازدادت وتيرة الالتصاق والتحسن في العلاقة على أثر انعقاد المجلس الوطني في الجزائر في نيسان عام ١٩٨٨.

تشكلت قيادة الانتفاضة من فصائل (م.ت.ف) الرئيسة داخل الأرض المحتلة، من خلال تشكيل هيئة تنفيذية عليا للانتفاضة سواء من خلال من الشعارات أو رسم استراتيجية جديدة لعملها، كما اعتبرت تلك القيادة نفسها امتداداً طبيعياً في الداخل لمنظمة التحرير الفلسطينية فيما اعتمدت البيانات كوسيلة لإسماع صوت الانتفاضة، لقد كان لتشكيل القيادة الموحدة الأثر القوي في استمرارية الانتفاضة وإحداث نتائج إيجابية على صعيد تعزيز مكانتها الداخلية بمنظمة التحرير، وعمدت الانتفاضة على زيادة قوة وتأثير فصائل المنظمة وعززت الحالة النفسية للشارع الفلسطيني من خلال عدم إحداث حالة من الارتخاء أوالتعايش مع الواقع، وجعلت الانتفاضة تتجذر داخل الأرض المحتلة، ونتج عن ذلك زيادة الراغبين في الانتماء لفصائل العمل الوطني، أما فيما يتعلق بعلاقة الفصائل فلقد ازدادت العلاقة على صعيد العمل الميداني بعد تشكيل القيادة الوطنية الموحدة، ما أدى إلى دعم مفهوم الوحدة الوطنية وتخفيف حدة الصراع، ونشر التسامح بين الفصائل. ولقد تمحورت العلاقة في آلية تطوير مواجهة الاحتلال، ما أتاح التنافس في آلية اللجان الشعبية وهيئات العمل الوطني، وأدى إلى احترام الجماهير وبروز دور فاعل لقيادات العمل الوطني، ما عزز اتصالها المرن مع القيادة في الخارج والداخل.

وازدادت الثقة بالجماهير، من خلال آليات الاتصال التي أحدثتها القيادة الوطنية بقدرتها على اختراق كل مكان يتواجد فيه الشعب الفلسطيني، ومن أهم المزايا التي أحدثتها تلك القيادة، استحسان حالتها بين الجماهير والتي جاءت ضمن الوحدة الوطنية والقرارات المشتركة، وكذلك سرية القيادة الموحدة خلافاً لسابقاتها، ما أعطاها الجدية والالتزام والتركيز باتجاه النضال الفلسطيني في نيل الحقوق وزوال الاحتلال، كذلك أوجدت القيادة الموحدة عامل الثقة عبر تجسيد نموذج القيادة التي تعمل بين الجماهير وليست القيادة الفوقية، القيادة التي خرجت من رحم الجماهير ما أعطاها زخماً ثورياً عالياً في الشارع الفلسطيني، أما بالنسبة للداخل والخارج فشكلت الانتفاضة ارتباط الداخل بالخارج بعد أحداث بيروت وخروج المقاومة عام ١٩٨٢ وانتقال الثقل للمقاومة داخل الأرض المحتلة ليعزز ذلك دور قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد، ما جعل قيادات الداخل عناصر إسناد وقيادات مؤثرة في السياسة الفلسطينية.

أكسبت الانتفاضة قيادات الداخل تجربة عميقة وقوية بمقدرتها على الاستمرار واتخاذ القرار، على الرغم من أن تنامي قوى تلك الفصائل لم يؤثر على مدى ارتباط تلك القيادات بقادتها في الخارج، فكل فصائل العمل الوطني كانت جُل قيادتها المركزية في الخارج، لم تشكل تلك القيادة الوطنية أي نوع من الانفصالية على الرغم من تعاظم قوتها بل استمرت في متابعتها القيادة في الخارج من خلال م.ت.ف. كل تلك الأحداث جاءت رغم الإجراءات الإسرائيلية واعتبار القيادة الموحدة والعمل فيها خارجاً عن القانون، كما تعرض أعضاؤها للملاحقة والاعتقال والقتل والإبعاد، وأدى هذا السلوك الاحتلالي ضد القوى الوطنية لنتائج متعددة، فقد شكل خسارة لعناصر قيادية تمتلك التجربة، وكذلك ما مورس من عمليات إبعاد لقيادة الانتفاضة والاعتقالات الإدارية، ما أحدث إرباكات في الهياكل القيادية. ولكن ازدياد التجربة عمق قدرة الاستمرارية. الأمر الآخر، شكلت تلك الحملات ضرورة ملحة للتصدي اعتمادا على تشكيلات تنظيمية ساهمت في ملء الفراغ بأقصى سرعة ممكنة وكان من أهمها ظهور قيادات جديدة امتلكت تجربة من سابقاتها، أما الصعيد الآخر فقد شكل العقاب الجماعي داخل الأرض المحتلة والطوق الأمني عبئاً في الاتصال والقدرة على التنسيق بين المناطق وأضعف من القدرة على ملء الفراغ، إلا أن ذلك زاد من نفوذ قيادة العمل الوطني.

كان بروز البيان الأول للانتفاضة حدثاً مفصلياً إضافة لإعلان تشكيل القيادة الموحدة السرية، حيث أعلن البيان بشكل واضح وصريح ألا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، لذلك لم يكن بمقدور الشخصيات التقليدية تبني الانتفاضة لعدم مقدرتها على تحمل تبعات ذلك كما هو الحال بالنسبة للقيادات الوطنية، أما على الصعيد السياسي فالانتفاضة قلبت الموازين

وفرضت واقعاً جديداً، لذلك أصاب الشخصيات العامة الركود السياسي، إزاء ذلك أحجمت القنصليات ووسائل الإعلام عن لقائهم، مقابل حضور قيادة العمل الوطني في م. ت. ف، رغم ذلك لم تبتعد تلك الشخصيات العامة عن المسرح السياسي، حيث لم يكن هدف الانتفاضة المساس بها بقدر ما كان مواجهة الاحتلال، لذا تعايشت العديد من تلك القيادات مع مرحلة تفجير الانتفاضة، حيث أبدت تلك الشخصيات التزامها بالقرارات الصادرة، واقتصار دورها على تقديم النصح والمشورة، ولقد برز دور تلك القيادات بالتزامها بعدم قبولها استقبال وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز. وبدأت تلك القيادات بإعادة اتصالها بالمنظمة من أجل الإبقاء على دور تلعبه في المرحلة القادمة، ومن ثم برز دور تلك القيادات بعد فك الارتباط مع الأردن وبروز دور المنظمة في إعلان الاستقلال وجاءت مسودة وثيقة الاستقلال التي أعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرتها في جمعية الدراسات بالقدس، كما لعبت دوراً في الدعوة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر ودعمها الرسمي لقيادة المنظمة، أما المستقلون فلم تشهد مكانتهم تقلبات، حيث حافظوا على مستواهم ومركزهم الاجتماعي، لذا لم تكن الانتفاضة ثورة اجتماعية بل ثورة ضد الاحتلال

وبدأ دور الانتفاضة يتمحور باتجاه إنجاز سياسي.

دور القوى الإسلامية

لقد تمثلت القوى الإسلامية في ثلاث قوى رئيسة: الأولى حركة الإخوان المسلمين، والثانية الجهاد الإسلامي، والثالثة حزب التحرير الإسلامي. مثل "الإخوان المسلمين" الركيزة الأولى للحركات الإسلامية الأكثر انتشاراً بين الحركات الإسلامية، لكنهم اختلفوا عن الجهاد الإسلامي الذي تبنى العمل المسلح والنظرية الثورية رغم أنه تساوق مع الإخوان في المرتكزات الأساسية للحركة، ولقد ظهر دورهم الكفاحي بشكل ملحوظ بعد عملية الهروب من سجن غزة عام ١٩٨٧، أما حزب التحرير الاسلامي فليس له امتداد كبير خاصة في قطاع غزة حيث يتحدد الهدف الأكبر لهم في إقامة الدولة الإسلامية الكبرى. وانتظمت حماس والجهاد في أطر قيادية خاصة بهما، لم تكن بحجم وزخم الأطر التابعة لفصائل منظمة التحرير التي تميزت بالخبرة والصلابة والفعالية بين الجماهير.

المراجع:

١ أبو عامر، عدنان: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة (١٩٨٧ ـــ ١٩٩٣) المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة فلسطين.

٢ حبيب الله، غانم والمدني، رشاد: فلسطين والانتفاضة، ط: شركة منوس للطباعة والنشر، الناصرة، ١٩٩٠.

٣ لطفي خولي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس شارع الأصفهاني، **الطبعة الثانية**، ١٩٨٩.

٤ **الجرباوي علي**: الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحث في النخبة السياسية، ط١ دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩.

٥ **السيد حسين عدنان**، الانتفاضة وتقرير المصير، دار النفائس، القدس، ١٩٩٢.

٦ **الديك أحمد: سيولوجيا الانتفاضة، ط٢، ١٩٩٩.**

٧ الانتفاضة تتوج ربع قرن من عمر المنظمة، مؤسسة بيان للصحافة والنشر، تموز ١٩٨٢ ط ١ تموز ـــ إصدار الإعلام الموحد الفلسطيني منظمة التحرر الفلسطينية منشورات مؤسسة بيان للصحافة والنشر ص ب ٥٦٦٥.

الصحف والمجلات:

صحيفة الحياة العدد: ٩٥١١، ١٩٨٩/١/١١.

صحيفة القدس العدد:٦٦٨٩، ١٩٨٨/٤/١٣.

صحيفة النهار العدد: ١٩٦٣، ١٩٨٩/٣/٢ .

صحيفة القدس العدد: ٨٥٦٣، ١٩٩٣/٦/٢٩.

صحيفة القدس العدد: ٨٦٢٣، ١٩٦٣/٨/٢٦.

فلسطين الثورة أحداث الانتفاضة العدد:٣. ص٢٠ ، ص١٢٦.

المراجع العبرية:

أفنير أور، انتفاضة، مكتبة بت بل، ط ١٩٩٣.

شاليف، أرييه، انتفاضة الخصائص والدوافع والانعكاسات، الكيبوتس الموحد، تل أبيب ط١، ١٩٩٩.

غازيت، تومور، العصا والجزرة: الإدارة الإسرائيلية في يهودا والسامرة، دار عمورة بيتون، تل أبيب: ١٩٨٥.

صحف عبرية:

صحيفة يديعوت أحرنوت: ١٩٨٨/١/١٠.

صحيفة هارتس: ١٩٨٨/٣/٣٠.

صحيفة معاريف: ١٩٨٨/٢/١٩.

صحيفة دافار: ١٩٨٩/٩/٤.

دور الحركة الطلابية في انتفاضة الحجارة (١٩٨٧)

أحمد عيسى *

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى تعقب مراحل تطور الحركة الطلابية الفلسطينية ودراسة دورها في الانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام ١٩٨٧ في المناطق الفلسطينية التي احتلها الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٦٧.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن الانتفاضة كفعل تاريخي متراكم لم تنته بتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل في العام ١٩٩٣، وذلك تأسيساً على حقيقة مفادها أن هذه الاتفاقية وصلت إلى نقطة اللاعودة في العلاقة مع إسرائيل دون تحقيق حلم تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وخلصت، أيضاً، إلى حقيقة مفادها، أن الانتفاضة أدخلت جملة من التحولات على المشهد الفلسطيني. وتأسيساً على مآلات هذه التحولات تؤكد الدراسة أن الفلسطينيين لم يولوا هذه التحولات القدر الكافي مما تستحقه من التفكير الاستراتيجي، الأمر الذي جعل من هذه التحولات تهديداً للحلم الفلسطيني في الحرية والاستقلال أكثر مما انطوت عليه من فرص.

وتأسيساً على ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، لا سيما فيما يخص الحركة الطلابية الفلسطينية، توصي الدراسة الفلسطينيين بالعمل على إيلاء أعمالهم القدر الكافي من التخطيط الاستراتيجي، خاصة إذا كان استنتاجهم النهائي أن نموذج الانتفاضة

* كاتب ومحلل استراتيجي.

الأولى هو النموذج المنقذ لهم في هذه اللحظة من الزمن، وكان استخلاصهم كذلك أن الحركة الطلابية في كل أماكن الوجود الفلسطيني لا سيما داخل المناطق الفلسطينية في العام ١٩٤٨، قد تكون القوة المؤهلة لإحداث التغيير في المشهد الفلسطيني.

مقدمة

مضت ثلاثون عاماً على اندلاع الانتفاضة الأولى، أو ما يحرص البعض على تقديمه بانتفاضة الحجارة، وعلى الرغم من ذلك لا تزال تداعيات ما أنتجته هذه الانتفاضة من تحولات على المشهد الفلسطيني قائمة وفاعلة حتى يومنا هذا.

تأسيساً على ما تشي به قراءة المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية لواقع الفلسطينيين اليوم بعد انقضاء ثلاثة عقود على اندلاع الانتفاضة، يبدو أن الفلسطينيين لم يولوا هذه التحولات القدر الكافي مما تستحقه من التخطيط الاستراتيجي، لتحديد ما انطوت عليه من فرص تقربهم من تحقيق غاياتهم ومقاصدهم الوطنية، و/أو ما أخفته من تهديدات كانت بلا شك من العوامل المنشئة لواقع اليوم وما يتضمنه من معطيات مرعبة تكفي لجعل مستقبل الأجيال القادمة أكثر قتامة من ماضي آبائهم وأجدادهم.[١]

وفي هذا الشأن، كان نقل ثقل الفعل الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها، في القلب من هذه التحولات، الأمر الذي بدوره أسس لزيادة مساحة مشاركة الحركة الوطنية والإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة في القرار الفلسطيني، فيما كانت هذه الحركة قد بنيت لغير ذلك.[٢]

في السياق نفسه، أعلن الجناح الفلسطيني للإخوان المسلمين من داخل فلسطين (حركة المقاومة الإسلامية حماس، ولاحقاً حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية)، عن انخراطه في مواجهة الاحتلال من خارج جسم منظمة التحرير الفلسطينية بعد ثلاثين عاماً على دعوتهم من مؤسسي حركة فتح في العام ١٩٥٧، لمشاركتهم مشروعهم الذي كان في مرحلة التجهيز والإعداد لمواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين، إلا أنهم رفضوا تلبية تلك الدعوة في حينه لدواعي انشغالهم في تربية وإعداد جيل المواجهة تربية إسلامية، والذي كانت الهزيمة العربية في العام ١٩٤٨ وضياع فلسطين ناتجة عن غياب مثل هذا الجيل.

وضع هذا الإعلان الفلسطينيين برمتهم أمام اختبار أهليتهم قبل قدرتهم على بناء نظام سياسي يقوم على التعدد والمنافسة لخدمة الشعب وقضيته، والاستجابة لاحتياجات الشعب الأساسية، علاوة على مساهمة هذا الإعلان في فحص مدى قدرة الفلسطينيين على المحافظة على وحدتهم الوطنية، وربما مدى قدرتهم على فحص مناعتهم الوطنية قبل وحدتهم. [٣]

التحول الذي لا يقل أهمية عما سبق من تحولات، ذلك التحول والانتقال من مرحلة تثبيت الهوية الوطنية، وما رافقها من أدوات فعل، كانت

عند ممارستها عملياً قد حصنت وحُملت على خطاب من المبادئ والقيم وما حولهما من ثقافة، إلى مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها وما رافقها من خطاب وقيم، بدت عند ترجمتها إلى سلوك وكأنها، تتعدى على ما تراكم من موروث قيمي وثقافي.

أمام هذه التحولات، كان من الطبيعي أن يحدث الانقسام، أو بالأحرى الاشتباك الفلسطيني – الفلسطيني متعدد الجبهات، إذ ترى هذه الدراسة أن الجبهة المفاهيمية القيمية كانت الجبهة الأخطر من بين هذه الجبهات على الإطلاق، وذلك استناداً إلى مسؤوليتها المباشرة عن إسقاط النموذج وتدمير القدوة، الأمر الذي يجد أبلغ تفسير له في طغيان النموذج الفردي على حساب النموذج الجماعي في السلوك الفلسطيني، وربما كانت نماذج مهند الحلبي، وبهاء عليان، وأشرقت القطناني، وباسل الأعرج وعهد التميمي... أمثلة ناطقة عما آل اليه واقع الفلسطينيين في لحظة سقوط النموذج.

ما يُعظم من التهديدات الكامنة في حالة سقوط النموذج، ويزيد من مخاطر تداعياتها المستقبلية، هو ذلك التزامن بين الاشتباك الفلسطيني – الفلسطيني متعدد الجبهات، ووصول العلاقة الفلسطينية مع إسرائيل في سياق ما هو معروف بمسيرة أوسلو إلى نقطة اللاعودة. [٤]

وتزامنها كذلك مع حالة الانهيار الجارية منذ عقد في النظامين الإقليمي والدولي، إذ فيما تنهار الأنظمة القديمة التي نشأت القضية الفلسطينية بالتزامن مع نشأتها في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، يبدو واضحاً لأصغر الفلسطينيين سناً أن النظامين الجديدين اللذين يجري ترسيخ ملامحهما في المرحلة الحالية يحملان من التهديدات للفلسطينيين أكثر مما يحملانه من فرص إذا ما ظل واقع الفلسطينيين على حاله، الأمر الذي يعني أن حظ إسرائيل من الفرص لتثبيت الوجود، وربما حسمه أكبر من حظ التهديدات التي تواجهها على الرغم من كثرتها، وترى هذه الدراسة في القرار الأميركي بشأن الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل أحد الشواهد الصارخة على صحة ما ذهبت إليه الدراسة.[٥]

وفي ذروة الاشتباك هذه، وفي محاولة منهم للبحث عن سبل تمكنهم من مواجهة التهديدات التي باتت تحاصرهم من كل اتجاه، يستحضر الفلسطينيون من حصيلة الماضي وتجاربه الغنية والمتعددة، انتفاضة الحجارة، الأمر الذي يستدعي التعمق في قراءة تلك الانتفاضة قراءة نقدية، فضلاً عن استخلاص دروسها، لغايات التصدي للسؤال الجدي، هل الانتفاضة حقاً هي الأداة القادرة على تأمين عبور الفلسطينيين إلى مستقبل أفضل مما هم عليه الآن، أي في هذه اللحظة من الزمن التي يسعى فيها الفلسطينيون إلى لملمة شتات مجتمعهم، واستعادة معنى الوطن فيهم، وإحياء كيان أو نموذج جامع يفتخر الفلسطينيون بالانتماء إليه؟

وتأسيساً على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في دراسة تجربة الانتفاضة الأولى

واستخلاص دروسها، وذلك من زاوية دراسة دور الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الانتفاضة، لا سيما أن الحركة الطلابية كانت ولا تزال المكون الأكبر حجماً، والأكثر اتساعاً، والأمتن بناءً وتنظيماً، والأقوى تأثيراً على الرأي العام الفلسطيني، فضلاً عن أنها كانت الأكثر اشتباكاً ومواجهةً مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مقارنة بباقي مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، العمالية والنسوية والمهنية والنقابية، وغيرها من المكونات الأخرى.

كما أن الحركة الطلابية كانت الوعاء الذي تشكلت فيه معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في نهاية خمسينيات القرن الماضي، والتي بدورها لا تزال تقود الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية ستينيات القرن الماضي حتى تاريخه.[٦]

ستحاول هذه الدراسة، لتحقيق هذه الغاية، تطوير نموذج تحليلي، يتجنب الاكتفاء بمجرد السرد التاريخي لما جرى من أحداث، ويسعى في المقابل إلى اكتشاف الحكمة المحركة لما جرى ويجري من أحداث، سواء على صعيد تطور الحركة الطلابية أو على صعيد اندماجها وانخراطها في أحداث الانتفاضة، كما ستوظف هذه الدراسة النموذج المقترح للتحليل في فحص ما إذا كان الواقع الفلسطيني المعاش سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وثقافياً، يحتاج حقاً إلى انتفاضة ثالثة؟ وإذا ما كانت الإجابة نعم، فما هو نوع هذه الانتفاضة التي يجري الحديث عنها؟ وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة أربعة، يرى البعض أنها تتضمن ملامح كل صراع إنساني يبتغي الترقي.[٧]

وأول هذه الأسئلة يدور حول، من هم فاعلو التغيير في المجتمع؟ أي من هم الفلسطينيون الذين قدر عليهم أن يحملوا مسؤولية التغيير في هذه اللحظة من الزمن؟

وثاني تلك الأسئلة، ما هي البيئة الاستراتيجية (المحلية والإقليمية والدولية) التي يخوض فيها الفلسطينيون صراعهم مع عدوهم من أجل مستقبلهم؟ أما ثالث هذه الأسئلة فهو ما هو تعريف النصر في هذا الصراع من أجل المستقبل؟ وآخر هذه الأسئلة، ما هي أدوات الفعل المحرزة للنصر؟

ولغايات الإجابة عن هذه الأسئلة، ستوظف هذه الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والمنهج المقارن، في مراجعة التجربة ونقدها واستخلاص دروسها، كما سيجري تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة، ومبحثين، وتقسيم كل مبحث إلى مطلبين.

سيخصص المبحث الأول لتعقب تطور الحركة الطلابية في الفترة ما قبل الانتفاضة الأولى وفترة ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث سيتناول المطلب الأول دراسة الحركة الطلابية الفلسطينية قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، فيما سيركز المطلب الثاني على دراسة الحركة الطلابية بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وهو ما سيتم في هذا الجزء من الدراسة.

أما المبحث الثاني فستخصصه هذه الدراسة لتقييم الواقع الفلسطيني في اللحظة الراهنة وضرورة التغيير من حيث قوى وآليات التغيير، إذ سيتناول المطلب الأول القوى المؤهلة لإحداث التغيير، أما المطلب الثاني فسيتناول آليات التغيير. وهو ما سيتم نشره في دراسة لاحقة.

ملاحظة: لغايات النشر في هذا العدد من المجلة تم الاكتفاء بالمبحث الأول من هذه الدراسة، الأمر الذي استوجب تعديله وتقسيمه إلى مطلبين، وتقسيم كل مطلب إلى ثلاثة فروع، إذ تناول المطلب الأول نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية وتطورها، وناقش المطلب الثاني دور الحركة الطلابية في الانتفاضة، وذلك من خلال تقسيم كل مطلب إلى ثلاثة فروع كما هو موضح أدناه. أما المبحث الثاني المتعلق بالواقع الفلسطيني في اللحظة الراهنة، فقد يصار إلى نشره في عدد لاحق.

المبحث الأول: الحركة الطلابية الفلسطينية ما قبل اندلاع الانتفاضة الأولى ودورها في الانتفاضة

يسعى هذا المبحث إلى تعقب نشأة الحركة الطلابية في فلسطين وتطورها في المرحلة التي سبقت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، علاوة على سعيه للتعرف إلى دور الحركة الطلابية في تطوير الحركة الوطنية الفلسطينية في داخل فلسطين عامة، الأمر الذي سيجري تناوله في المطلب الأول، وسيخصص المطلب الثاني لمناقشة دور الحركة الطلابية في الانتفاضة. وفي هذه اللحظة قد يبدو من المناسب المرور السريع دون الإخلال بالمعنى على ما قدمه البعض من شروح لمدلول الحركة الطلابية بشكل عام، علاوة على تقديم الأرقام والإحصاءات التي تظهر حجم الحركة الطلابية الفلسطينية في الوطن المحتل.

وفي هذا الشأن يشار عادة للحركة الطلابية بالشريحة الطلابية الجامعية، أي بالشريحة الشابة في المجتمع التي تتشكل من الفئة العمرية (١٨-٢٤) سنة، وعلى الرغم من وجاهة هذا التصنيف المستند إلى معايير قانونية وسوسيولوجية، علاوة على استناده إلى معايير أخرى مثل القدرة على التنظيم الداخلي، وكذلك القدرة على التعبئة والحشد الجماهيري، والعمل الجماعي، إضافة للمقدرة على التماسك الداخلي وتحديد أهداف مشتركة فيما بين أعضاء الجماعة أو الكتلة الواحدة.[٨]

إلا أن الواقع في فلسطين قد تجاوز هذا التصنيف، الأمر الذي وجد أهم تجلياته في الانتفاضة الأولى موضوع هذه الدراسة، إذ كان من اللافت مشاركة فئات المجتمع الفلسطيني كلها في أحداثها بما في ذلك الأطفال، وأن سلاحها الأساسي كان الحجر.

ترى هذه الدراسة تأسيساً على ما سبق أن الحركة الطلابية الفلسطينية ومن حيث التصنيف العمري تتعدى حدود الفئة العمرية المشار إليها أعلاه، إذ تتسع لتشمل فئات عمرية أصغر سناً، ترى هذه الدراسة أنها تتكون من الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة.

وفي هذا الشأن تظهر أرقام الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني أن الشريحة العمرية التي تتكون من (١٥-٢٤) سنة، تشكل ما نسبته ٢١٪ من مجموع السكان في فلسطين حتى منتصف العام ٢٠١٧ ،[٩] أي ما يوازي ١,٠٥٠,٠٠٠ شخص من المجموع الكلي للسكان في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٧. [١٠]

تشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إلى أن عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٦-٢٠١٧) قد بلغ ما مجموعه ٢١٨،٤١٥ طالباً وطالبةً موزعين على ١٣٣،٠٣٢ طالبة و٨٥،٣٨٣ [١١] طالباً.

وتظهر الأرقام أعلاه أن اعتماد ما ذهبت إليه هذه الدراسة من حيث التصنيف العمري الذي يجعل الطلبة الثانويين جزءاً من الحركة الطلابية، يجعل الحركة الطلابية القوة الأكبر في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يجعل منها القوة القادرة على إحداث التغيير في المجتمع، إذا ما جرى إعدادها وتعبئتها لهذا الدور.

المطلب الأول: الحركة الطلابية الفلسطينية قبل اندلاع الانتفاضة الأولى

لغايات تعقب نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية وتطورها في الفترة الزمنية التي سبقت اندلاع الانتفاضة، سيجري تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع. سيتناول الفرع الأول نشأة الحركة الطلابية في فلسطين الانتدابية ما قبل العام ١٩٤٨، وكذلك نشأتها خارج فلسطين ما قبل العام ١٩٦٧. فيما سيتناول الفرع الثاني نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني العام ١٩٤٨، أما الفرع الثالث فسيتناول نشأة الحركة الطلابية وتطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفرع الأول: نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية وتطورها داخل فلسطين الانتدابية وخارجها

يعيد البعض نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية إلى فترة الانتداب البريطاني،[١٢] في المؤسسات التعليمية قليلة العدد في ذلك الوقت، نتيجة لحرص سلطات الانتداب على تجهيل الشعب الفلسطيني من خلال رفع كلفة التعليم لغايات تحقيق أهداف الانتداب المتمثلة في تنفيذ مقاصد وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية في العام ١٩١٧، في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي تحول فيما بعد إلى قرار دولي صادر عن هيئة دولية، الأمر الذي تمثل في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في العام ١٩٢٢. [١٣]

على الرغم من سياسة تجهيل الشعب الفلسطيني المنظمة التي حرصت سلطات الانتداب على تنفيذها بعناية، فإن الطلبة الفلسطينيين الذين أتيحت لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية القليلة القائمة نجحوا في تشكيل جمعيات أسموها "جمعيات الخطابة"، التي بدورها لقيت الرعاية والعناية من المعلمين

الفلسطينيين الذي كان لهم دور بارز في دفع الطلبة إلى استثمار هذه الجمعيات في تعبئة المجتمع الفلسطيني وتحريضه ضد سلطات الانتداب، إذ كان واضحاً للمعلمين والطلبة معاً، مدى تعاون سلطات الانتداب مع الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين. [١٤]

سرعان ما تطور خطاب الطلبة المؤطرين ضمن جمعيات الخطابة المشار إليها أعلاه، فبدؤوا يطالبون بتشكيل اتحاد طلابي يوحد كل الطاقات الطلابية ضد الانتداب ومشروعه الاستعماري، الأمر الذي أسفر عن عقد المؤتمر الطلابي الأول في مدرسة المنشية بمدينة يافا في العام ١٩٣٦، لغايات تأسيس اتحاد طلاب فلسطيني، وفعلاً خرج للنور في العام ١٩٣٦ الاتحاد الأول لطلبة فلسطين في فلسطين الانتدابية، وكان من بين أعضاء قيادته خالد الإفرنجي من مدينة يافا، ورستم الماضي من مدينة حيفا، وخميس الحسيني من مدينة يافا، ورفعت النمر من مدينة نابلس، وآخرين....، وكانت فلسطين قد شهدت في العام نفسه الإضراب الشهير المعروف في التاريخ الفلسطيني بإضراب العام ١٩٣٦، حيث كان للاتحاد دوره البارز في فعاليات هذه الإضراب. [١٥]

وفيما يتعلق بالطلبة الفلسطينيين الذين كانوا ملتحقين بالجامعات العربية خارج فلسطين لا سيما في كل من مصر وسورية ولبنان، فقد نظموا أنفسهم في تشكيلات طلابية سميت "رابطة الطلبة الفلسطينيين"، وكانت رابطة الطلبة في جامعة الملك فؤاد في القاهرة من أبرز الروابط الطلابية، إذ كان لها دورها بالتعريف بظروف الشعب الفلسطيني تحت الانتداب في ذلك الوقت.[١٦]

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى تَأثر قطاع الطلبة في فلسطين بالواقع الجديد الناجم عن نكبة العام ١٩٤٨ أسوة بباقي مكونات الشعب الفلسطيني، إلا أن القطاع الطلابي ونتيجة لسماته الخاصة التي يتميز بها عن غيره من باقي قطاعات الشعب الفلسطيني أدرك أن أحد أسباب مأساة الشعب الفلسطيني يكمن في الظروف الموضوعية التي أحاطت بالشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، إلى جانب الظروف الذاتية المتمثلة في غياب القيادة والتنظيم والوعي، الأمر الذي غاب إلى حد كبير عن نضال الشعب الفلسطيني في تلك الفترة من الزمن. [١٧]

ونتيجة لقيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ على ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وتحول الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني إلى لاجئين في ما تبقى من فلسطين، أو في الدول العربية المجاورة، تلاشى اتحاد الطلبة الذي كان قد تشكل في العام ١٩٣٦، وظلت رابطة الطلبة أو روابط الطلبة الفلسطينيين التي تشكلت خارج فلسطين، ثم جاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي خرج من أحشاء روابط الطلبة في العام ١٩٥٩، ليوحد نشاط الطلاب الفلسطينيين وينقل الحركة الطلابية والحركة الوطنية الفلسطينية برمتها إلى مرحلة جديدة، لا سيما أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، قد تأسست في كنف هذا الاتحاد لتصبح في وقت قصير التنظيم الذي كان له الفضل

في إبراز الوطنية الفلسطينية، والحركة القائدة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا. [١٨]

الفرع الثاني: نشأة الحركة الطلابية الفلسطينية وتطورها في المناطق الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٤٨

يقدم بعض الدارسين للحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني العام ١٩٤٨، الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية، كحاضنة فكرية لأكثر من جيل من الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، كما أنها كانت المكون الأكثر تأثيراً من باقي مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل. [١٩]

يضيف البعض في هذا الشأن أن دراسة تاريخ تبلور الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني وتطورها تُمكن الدارس من الوقوف على مراحل التطور السياسي والفكري للحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني منذ نكبة العام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا. [٢٠]

وفي شأن مراحل تطور الحركة الطلابية الفلسطينية في مناطق العام ١٩٤٨، فقد قسمها البعض إلى أربع مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية ستينيات القرن نفسه، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة بدايات البناء والتشكل. [٢١]

شهدت هذه المرحلة أولى محاولات الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيلية- لا سيما في الجامعة العبرية في مدينة القدس الشرقية- لبلورة تنظيم طلابي فلسطيني، وكان ذلك في العام ١٩٥٩. [٢٢]

تجدر الإشارة في هذا الشأن الى أن جدول أعمال لجنة الطلاب العرب الأولى التي تشكلت في الجامعة العبرية قد تركز على تحسين ظروف الطلبة العرب داحل الجامعة وكذلك ظروف بقية الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الأخرى، علاوة على ظروف الطلبة في المدارس الثانوية في المدن والبلدات العربية في الجليل والمثلث وبقية المناطق المأهولة بالسكان العرب والتي كانت خاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي.

أدى ذلك إلى بروز عدد من ممثلي الطلبة العرب على صعيد الشأن العام عبر مشاركتهم في المؤتمرات الشعبية الاحتجاجية ضد مصادرة الأراضي وإجراءات الحكم العسكري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب، علاوة على رفع لافتات نضالية في نلك المؤتمرات ضد التمييز القومي بحق المواطنين العرب، وقد برز من هذه القيادات توفيق زياد، وإميل توما، ومحمد ميعاري، وآخرين ممن أصبحوا لاحقاً قيادات فلسطينية بارزة في الداخل الفلسطيني. [٢٣]

ومن اللافت في هذا الشأن هو تَميز الحركة الطلابية منذ بداية تبلورها بالطبيعة الديمقراطية وذلك نتيجة التنوع السياسي للطلاب العرب، وكان العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦١، قد شهد أول انتخابات للجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية، وقد شارك في هذه الانتخابات ٩٢ طالباً من أصل ١٠٠ طالب فلسطيني كانوا مسجلين في سجلات الجامعة في ذلك العام، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات لتنظيم عربي في إسرائيل. [٢٤]

وكان قد اشترك بعض الطلاب العرب الناشطين على صعيد اللجنة الطلابية المشار إليها في الأطر السياسية الفاعلة على الساحة العربية في تلك الفترة كالحزب الشيوعي وحركة الأرض. [٢٥]

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة المأسسة والتنظيم الطلابي والتي امتدت من أواسط سبعينيات وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وتعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الذهبية في مراحل تطور الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، إذ شهدت هذه المرحلة بروز حركة طلابية منظمة ذات أجندة سياسية وطنية ونقابية وأخرى اجتماعية.[٢٦]

تمتد المرحلة الثالثة من أواسط ثمانينيات القرن الماضي حتى أواخر التسعينيات، ويطلق عليها البعض مرحلة تراجع الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني، إذ شهدت هذه المرحلة تراجع الحركة الطلابية وخمولها لأسباب داخلية وأخرى سياسية خارجية. [٢٧]

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت في بداية القرن الجاري، ولم تكتمل بعد وفقا لرأي أنطوان شلحت، الذي يضيف إن هذه المرحلة تتسم بإعادة صياغة الحركة الطلابية من حيث بنيتها التنظيمية وبرامج عملها، وأن أبرز ما يميزها هو صعود التيار الإسلامي المتمثل في كتلة اقرأ الطلابية، الأمر الذي ساهم في صحوة الحركة الطلابية العربية في فلسطين العام ١٩٤٨، ولكنه لم يعدها بعد إلى مرحلتها الذهبية المشار اليها أعلاه. [٢٨]

الفرع الثالث: نشأة الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يرى البعض أن الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تبلورت بالتزامن مع تأسيس الكليات والمعاهد والجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة التي جرى احتلالها في حرب العام ١٩٦٧. [٢٩]

وفي هذا الشأن تعتبر جامعة بيرزيت هي المؤسسة التعليمية الأولى التي تأسست في الأراضي المحتلة، إذ تأسست ككلية متوسطة في العام ١٩٧٢، ثم تحولت بعد ذلك إلى جامعة، تلاها بعد ذلك جامعة بيت لحم التي تأسست في العام ١٩٧٣، ثم جامعة النجاح الوطنية التي تأسست في العام ١٩٧٧، ثم الجامعة الإسلامية في غزة التي تأسست في العام ١٩٧٩.

في السياق نفسه، كانت جامعة بيرزيت هي الجامعة الفلسطينية الأولى التي تنظم انتخابات طلابية عامة لغايات تشكيل مجلس للطلبة يشرف على تنظيم العلاقة بين الطلبة وإدارة الجامعة، الأمر الذي جعل من مجلس الطلبة الجديد الناشئ في جامعة بيرزيت المنظم الأساسي للحركة الطلابية على صعيد الضفة الغربية. [٣٠]

وتفيد المراجعة التاريخية لتلك الفترة من تاريخ الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت لا سيما الفترة الممتدة من العام ١٩٧٦ حتى العام ١٩٨٠، أنه قد طغي على الحركة الطلابية ونشاطاتها لون اليسار الفلسطيني وشعاراته ممثلاً بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إذ

كانت الجبهة الديمقراطية قد شكلت كتلة الوحدة الطلابية في جامعة بيت لحم في شهر تموز من العام ١٩٧٩، لتصبح بذلك الإطار النقابي الطلابي الأول في الأراضي المحتلة، وقد تلاها في هذا الشأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأعلنت عن ميلاد جبهة العمل الطلابي في جامعة بيت لحم في العام نفسه. [٣١]

كما تظهر المراجعة التاريخية لتلك الفترة أن العام ١٩٨١ قد شهد تطوراً نوعياً على صعيد الحركة الطلابية من حيث بنيتها التنظيمية والهيكلية، ولونها وخطابها السياسي، وفوق ذلك كله من حيث مكانتها ودورها في الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أصبحت الحركة الطلابية في هذه الفترة أكثر تنظيماً وأوسع انتشاراً في مختلف الجامعات والمعاهد المتوسطة في الضفة الغربية، حيث أصبحت تتكون من كتل طلابية وليس من كتلتين فقط، كما أصبح لكل منها هياكلها الخاصة ومرجعياتها الواضحة وبرامجها المحددة، سواء البرامج الداخلية الخاصة بكل كتلة طلابية أو البرامج العامة التي تخص جموع الطلبة، كما طغى على الحركة الطلابية لون منظمة التحرير الفلسطينية لا سيما لون حركة فتح، ليحل مكان اللون اليساري.

أما على صعيد مكانة الحركة الطلابية في الحركة الوطنية الفلسطينية، فتفيد المراجعات التاريخية لتلك الفترة أن الحركة الطلابية كانت القوة المحركة للحركة الوطنية، وترى هذه الدراسة أن الحركة الطلابية قد أصبحت المكون القائد للحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعيد هذه الدراسة هذا التطور في مكانة الحركة الطلابية ودورها في الحركة الوطنية لعاملين، العامل الأول كان موضوعيا أنتجته الظروف الموضوعية التي أحاطت بالموضوع الفلسطيني برمته، أما العامل الثاني فكان ذاتياً يتعلق بالنضج الفردي والجماعي الذي كان من أبرز ملامح الحركة الطلابية في تلك الفترة خاصة بعد التحاق عدد من الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية بمقاعد الدراسة الجامعية.

يدور العامل الموضوعي حول جملة الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستيطانية التي أنتجتها السياسات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية علاوة على الإجراءات التي نفذتها إسرائيل تباعاً في المنطقة، والتي ترى هذه الدراسة أنها كانت لغايات تحديد المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة.

يرى البعض في هذا الشأن أن هذه الغايات قد سعت لفرض الحكم الذاتي على السكان بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأرض ومواردها، وإبقاء القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل من دون أن يشاركها أحد في السيادة على أي من أجزائها. [٣٢]

كانت اتفاقات كامب ديفيد للسلام التي جرى التوقيع عليها بين جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل في العاصمة الأميركية

واشنطن في العام ١٩٧٨، علامة واضحة على نهاية مرحلة التخطيط للاستراتيجية الإسرائيلية، وإيذاناً ببدء مرحلة التنفيذ الفعلي، ويمكن الاستدلال على ذلك من نص المادة (A. 1. a)، من اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، والتي كان نصها "من أجل ضمان نقل سلمي ومنظم للسلطة .... توافق كل من مصر وإسرائيل على ضرورة الاتفاق على ترتيبات انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة على ألا تتجاوز مدة هذه الترتيبات خمس سنوات".[٣٣]

وكذلك من خلال نص المادة (A. 1.c)، التي كان نصها "خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة الثالثة من بدء المرحلة الانتقالية، ستبدأ المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ولتحديد علاقاتهم بجيرانهم، الأمر الذي سيقود إلى اتفاقية سلام مع الأردن في نهاية المرحلة الانتقالية". [٣٤]

وفي هذا الشأن ترى هذه الدراسة أنه ولكي تضمن إسرائيل النجاح في تحقيق هذه الغاية كان لزاماً عليها إحداث فراغ قيادي في الضفة الغربية وقطاع غزة لتمرير المشروع السياسي بهدوء ودون ضجيج. الأمر الذي يفسر إقدام إسرائيل على إزاحة ما كان يعتبر في تلك اللحظة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بلجنة التوجيه الوطني، إذ أقدمت إسرائيل على محاولة اغتيال رؤساء البلديات وإبعاد الآخرين إلى خارج فلسطين في العام ١٩٨٠. [٣٥]

في سياق متصل، أنشأت إسرائيل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق نص الأمر العسكري رقم (٩٤٧)، [٣٦] الذي تنازل فيه الحاكم العسكري عن جزء من صلاحياته لصالح الإدارة المدنية، الأمر الذي رأي فيه البعض القرينة الأوضح على بدء التنفيذ الفعلي لمشروع سياسي يحقق الغاية الإسرائيلية المشار إليها أعلاه، وكانت إسرائيل قد أنشأت روابط القرى (مجموعات مسلحة من العملاء) ومنحتها صلاحيات معالجة مشاكل المجتمع الفلسطيني خاصة في القطاع الريفي. [٣٧]

احتل الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة مكانة بارزة من هذه الاستراتيجية، إذ يشير البعض إلى أن إسرائيل بدأت تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الاستيطان التي يقسمها البعض إلى ثلاث مراحل. وكانت المرحلة الثانية قد ارتبطت بحركة غوش إيمونيم الدينية المتطرفة، والتي كانت قد تأسست في العام ١٩٧٤، لغايات الاستيطان في كل شبر من أرض إسرائيل على حد وصفهم.

كان حزب الليكود قد صعد للسلطة للمرة الأولى في العام ١٩٧٩، وتبنى استراتيجية هذه الحركة كاملة.

يدور العامل الذاتي حول الحراك الذي أخذ الطابع السري في أوساط نخبة من الطلبة في جامعات بيرزيت (رام الله)، والنجاح الوطنية (نابلس)، وبيت لحم (بيت لحم)، لا سيما مجموعات الطلبة التي تنتمي لفكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وسياستها، حيث

كان لهذا الحراك نتائجه وتداعياته المهمة على صعيد تطور الحركة الطلابية الفلسطينية ومن ثم الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي بدوره كان له بالغ الأثر في أحداث الانتفاضة عند اندلاعها في العام ١٩٨٧.

إذ بادرت نخبة الطلبة في الجامعات المشار إليها أعلاه إلى إنشاء جسم طلابي (كتلة طلابية) يشكل امتداداً نقابياً لحركة فتح، أو يعمل تحث راية أطلق عليها في حينه اسم (الاتجاه الفتحاوي)، بحيث يكون هذا الجسم مكوناً من مكونات الحركة الطلابية وليس بديلاً عنها، وبالفعل أسفر حراك هذه النخبة الطلابية عن تشكيل نواة للكتلة الطلابية الفتحاوية في الجامعات الثلاث المذكورة ضمت في عضويتها كلاً من حسن عبد الله شتيوي (أبو العز) ممثلاً عن جامعة بيرزيت، والمرحومة ربيحة ذياب ممثلة عن جامعة بيت لحم، وسامي الصعيدي ممثلاً عن جامعة النجاح الوطنية، وترأس قيادة هذه المجموعة الأخ عدنان حسن علي عمران (أبو علي البوريني) الذي كان في الوقت نفسه أحد طلاب جامعة بيرزيت. [٣٨]

كان من اللافت في هذا الشأن سرعة صعود الجسم الجديد حديث النشأة والتكوين في الانتخابات الطلابية التي جرت في جامعة بيرزيت في العام ١٩٨١ لانتخاب مجلس للطلاب إذ كان الأخ مفيد عبد ربه هو الرئيس الأول لمجلس طلاب جامعة بيرزيت كمرشح للجسم الجديد الفتحاوي الذي سبقت الإشارة اليه.

يبدو أن نتائج هذه الانتخابات التي عكست في مضمونها مدى تأييد الطلبة في جامعة بيرزيت للجسم الطلابي الجديد (الاتجاه الفتحاوي) قد دفعت الهيئة القيادية لهذا الجسم في جامعة بيرزيت والتي كانت تتكون من (المرحوم: عبد الله علاونة، نايف سويطات، سمير صبيحات، عدنان أبو حبسة، مفيد عبدربه، يحيى السلقان، رياض عويضة) إلى تسمية الجسم الطلابي الجديد وتصميم شعار له، إذ توافق المشار إلى أسمائهم أعلاه على اعتماد تسمية "حركة الشبيبة الطلابية" كمسمى نقابي للكتلة الفتحاوية الجديدة، وقد كان هذا الاسم قد طرح من الأخ نايف سويطات ابتداء، الأمر الذي رفضه بعض من الحاضرين بسبب ارتباطه بالموروث الثقافي الاشتراكي أو الشيوعي، ولكن بعد نقاش معمق جرى في هذا الخصوص تم اعتماد المسمى من المجتمعين، ليصبح بداية لمرحلة جديدة في تطور الحركة الطلابية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة حتى يومنا هذا، وفيما يخص الشعار فقد كلف تصميمه الأخوان يحيى السلقان والمرحوم عبد الله علاونة. [٣٩]

شهدت انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت للعام الدراسي ١٩٨٢ – ١٩٨٣، الإعلان الرسمي عن ميلاد حركة الشبيبة الطلابية كذراع نقابية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في الضفة الغربية، وفازت في هذه الانتخابات الكتلة المشكلة من حركة الشبيبة الطلابية، وكتلة جبهة العمل الطلابي، وترأس هذه الكتلة نايف

سويطات من حركة الشبيبة الطلابية.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن سنوات ١٩٨٢-١٩٨٣، شهدت الذروة في سرعة انتقال تجربة حركة الشبيبة الطلابية، وباقي الكتل الطلابية لا سيما جبهة العمل وكتلة الوحدة، من داخل أسوار الجامعة، إلى كل مخيم ومدينة وقرية على طول الضفة الغربية وعرضها من خلال تشكيل لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي، كما اتسعت هذه التجربة لتشمل قطاعات أخرى من المجتمع كقطاع المرأة والعمال والفلاحين والأطباء والمهندسين وغيرها من قطاعات المجتمع الفلسطيني التي تشكل مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية.

ترى هذه الدراسة أن التطور الذي شهدته مكونات الحركة الطلابية ممثلة بالكتل الطلابية وامتدادها داخل المجتمع الفلسطيني عبر لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي ولجان العمل التطوعي قد ساهم أيما مساهمة في تنظيم مكونات الحركة الوطنية من حيث بنائها الهيكلي، إذ أصبح هناك امتداد جماهيري منظم لمكونات الحركة الوطنية على خلاف المرحلة ما قبل العام ١٩٨٠، إذ كانت الحركة الوطنية لها رأس (لجنة التوجيه الوطني) دون جسم شعبي متجذر في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذا الشأن ترى هذه الدراسة أنه من المفيد الإشارة إلى أن الحركة الطلابية لم تتمكن من تطوير جسم قيادي مركزي للحركة الطلابية يتحمل مسؤولية قيادة الحركة الطلابية مجتمعة، وعلى الرغم من هذا الغياب كان هناك تنسيق على درجة عالية بين الكتل الطلابية المختلفة.

أما على صعيد قطاع غزة فتفيد المراجعة التاريخية لنشأة الحركة الطلابية في القطاع وتطورها، أن الكتلة الإسلامية أي حماس لاحقاً، كانت الجهة الأسبق من باقي مكونات الحركة الطلابية في التشكل وذلك نتيجة سيطرة الاتجاه الإسلامي على الجامعة الإسلامية منذ نشأتها في العام ١٩٧٩.

كما تفيد المراجعة التاريخية بأن حراكاً سرياً كان قد بدأ في أوساط بعض الطلبة المؤيدين لحركة فتح في الجامعة الإسلامية في بداية العام ١٩٨٠، للعمل على تأسيس جسم طلابي مؤيد لحركة فتح، ويذكر البعض في هذا الشأن أن لقاء سرياً عقد في تشرين الأول من العام ١٩٨٠ في بيت المرحوم عبد الكريم القططي في مدينة رفح جنوب قطاع غزة ضم إلى جانب المرحوم بعض طلبة الجامعة الإسلامية مثل: زكريا التلمس، وسعيد قنن، ومحمد حسن قنن، ومصطفى المغير، إذ جرى في هذا اللقاء الاتفاق على بدء البحث عن مؤيدين لحركة فتح من بين طلبة الجامعة كبداية للعمل على تشكيل كتلة طلابية مؤيدة لحركة فتح، وكان الإعلان عن تشكيل كتلة الشبيبة الطلابية في جامعة بيرزيت في العام ١٩٨٢، قد أعطى دفعة معنوية كبيرة لهذه المجموعة، الأمر الذي أدى إلى الإعلان عن تشكيل كتلة حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية، وترافق ذلك مع إعلان فصائل

منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى عن تشكيل امتداد لها في الوسط الطلابي، وأسفر ذلك عن تشكيل كتلة موحدة من حركة الشبيبة وجبهة العمل الطلابي والحزب الشيوعي وكتلة الوحدة الطلابية ضمن كتلة واحدة أطلق عليها كتلة الوحدة الوطنية الطلابية لخوض الانتخابات العامة لتشكيل مجلس الطلبة في العام ١٩٨٣، وذلك مقابل الكتلة الإسلامية برئاسة خالد الهندي، التي فازت حينها في الانتخابات وشكلت مجلس الطلبة.[٤٠]

بالتزامن مع هذا الحراك الطلابي كان هناك حراك مواز على صعيد لجان العمل الاجتماعي، إذ تمكنت مجموعة محدودة العدد من الشبان من تشكيل اللجنة الأولى للجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، والإعلان عنها بتاريخ ١٩٨٣/١/١، ويقتضى هنا التنويه بأنه قد جرى الاتصال مع الأخ المرحوم أبو علي شاهين بعد تأسيس هذه اللجنة الذي اقترح الإعلان عن تأسيس هذه اللجنة في ذكرى انطلاقة حركة فتح، وقد ضمت هذه المجموعة كلاً من (أحمد عيسى، لؤي عرندس، جلال صقر، عصام أبو جمعة، أسامة أبو جمعة، إبراهيم أبو اشكيان، وآخرين. [١٤]

تجدر الإشارة هنا إلى أن نهاية العام ١٩٨٣ شهدت تأسيس قيادة مركزية للجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أطلق عليها اسم اللجنة اللوائية، فيما لم تتمكن حركة الشبيبة الطلابية من إنشاء قيادة مماثلة، إذ كان مجلس طلبة جامعة بيرزيت يعتبر ضمناً قائماً بهذا الدور القيادي.

هذا من حيث مراحل بناء الحركة الطلابية الفلسطينية، أما من حيث دورها في الانتفاضة الأولى فسيجري تناوله في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: دور الحركة الطلابية في الانتفاضة الأولى

يسعى هذا المطلب إلى دراسة دور الحركة الطلابية في الانتفاضة الأولى، إذ سيجري تقسيمه إلى ثلاثة فروع، يتناول الفرع الأول دور الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني العام ١٩٤٨، فيما سيتناول الفرع الثاني دور الحركة الطلابية خارج فلسطين، أما الفرع الثالث فسيركز على دور الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفرع الأول: دور الحركة الطلابية في العام ١٩٤٨

على الرغم من تزامن اندلاع الانتفاضة مع المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني التي يعرفها البعض بمرحلة تراجع دور الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني، فإن مشاركة الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني بكل مكوناتهم الوطنية كانت مميزة ولافتة، وشكلت علامة بارزة وفق وصف البعض، لجهة تطور مسار اندماج الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على قاعدة

تعريف الصراع بأنه صراع الشعب الفلسطيني بكل مكوناته ضد إسرائيل باعتبارها دولة استعمارية تشكل امتداداً لقوى الاستعمار الكولونيالي العنصري في منطقة الشرق الأوسط.

حيث كان الفلسطينيون قد أعلنوا مع اندلاع الانتفاضة أنهم جزء لا يتجزأ منها، وقد عبروا عن ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وآليات عمل، وأدوات نضال تقوم على أساس المطالبة بحقوقهم كمواطنين يعيشون في دولة تحرمهم من حقوق المواطنة، فيما تدعي أنها دولة ديمقراطية.[٤٢]

وعلى هذا الأساس نظموا تظاهرات احتجاجية على استخدام إسرائيل العنف المفرط ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل من السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة لا سيما الأطفال والنساء، كما نظموا مسيرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني في مطالبتهم بالخلاص من الاحتلال الإسرائيلي العسكري لهم.

كما نظموا حملات لجمع المساعدات الغذائية والمالية وكذلك الأدوية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من اللافت في هذا الشأن تدخل النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي لصالح الأسرى الفلسطينيين.

ووفقاً لبعض المصادر قدم بعض الفلسطينيين من الداخل الفلسطيني مساعدات لوجستية، لم يكن لسيطرة القيادة الموحدة للانتفاضة على أحداث الانتفاضة أن تكون من دونها، مثل طباعة البيانات والنداءات التي حرصت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على توزيعها بشكل دوري لتنظيم الخطوات الاحتجاجية لا سيما الإضرابات العامة، خاصة أن الجيش الإسرائيلي أغلق وصادر تقريباً معظم المطابع الخاصة بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا سيما في مدينة القدس الشرقية. [٤٣]

ويقول البعض كذلك: إن الانتفاضة ساهمت في تسريع عملية «فلسطنة» نضال الأقلية الفلسطينية داخل دولة إسرائيل. كما ساهمت في تغيير استراتيجيتهم السياسية التي كانت تعمل على التأثير على سياسة الداخل الإسرائيلي بالتغلغل في الإدارات، إذ استقال اثنان من النواب العرب من الأحزاب الصهيونية التي كانا يمثلانها من أجل إنشاء الحزب العربي الديمقراطي، كما توقف الناخبون العرب عن منح أصواتهم الانتخابية للأحزاب الصهيونية، ومنحها في المقابل للأحزاب غير الصهيونية خاصة الأحزاب المتعاطفة مع الفلسطينيين مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والقائمة التقدمية من أجل السلام.[٤٤]

شهدت سنة ١٩٨٨، ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة مشاركتهم في الانتخابات، إذ وصلت إلى ٧٣٪، صوت الثلثان منهم لأحزاب غير صهيونية، وكان من أهم نتائج عملية الفلسطنة المشار إليها سابقاً تحريك الفلسطينيين ودفعهم نحو التعليم، الأمر الذي ساهم في صناعة جيل جديد من الشباب من أصحاب الشهادات على مستوى عال من الوعي السياسي والنضوج القومي الذي يحصنه من الخداع والابتزاز الإسرائيلي.

تأسيساً على ما تقدم لا سيما أن اندلاع الانتفاضة قد تزامن مع المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحركة الطلابية في الداخل

الفلسطيني، والتي عرفت بمرحلة التراجع والخمول رأى البعض من الدارسين أن الحركة الطلابية قد غاب دورها في الانتفاضة الأولى، فيما برز دور الجماهير الفلسطينية.

من جهتها، ترى هذه الدراسة أن الاستنتاج أعلاه وعلى الرغم من وجاهته، فإنه يبقى رأياً يمكن وصفه بالمتسرع وغير العميق في قراء الانتفاضة ودور الحركة الطلابية في فعالياتها المختلفة، حيث تأسس هذا الرأي على قاعدة أن الانتفاضة كانت حدثاً مجرداً، ولم يبن على قاعدة أن الانتفاضة ومشاركة الجماهير العربية في الداخل فيها عملية تاريخية متراكمة.

أي أن مشاركة الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني ما كان لها أن تكون بهذا المستوى من الوعي السياسي والنضج الوطني والاستعداد للتضحية والقدرة على الإسناد كما جرى توضيحه أعلاه، دون أن تكون جماهير الشعب الفلسطيني قد تهيأت وأُعدت لذلك خلال الفترة الطويلة التي استمرت حتى وقت قصير قبل اندلاع الانتفاضة.

كانت الحركة الطلابية في هذه الفترة التي يجري الحديث عنها قد شهدت المرحلة الثانية من مراحل تطورها التي وصفت بالعصر الذهبي، ومن اللافت هنا الإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني في الداخل قد شهد في بداية الفترة الذهبية للحركة الطلابية الفلسطينية أحداث يوم الأرض الخالد في الذاكرة الفلسطينية عموماً في نهاية آذار من العام ١٩٧٦، وتعتبر هذه الهبة الفلسطينية هي الهبة الأولى للشعب الفلسطيني في الداخل بعد قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، أي أن الجماهير الفلسطينية قد احتاجت ثلاثة عقود تقريباً للانفجار الشعبي ضد الاحتلال من إسرائيل.

تجدر الإشارة هنا إلى أن العام ١٩٨٠ قد شهد الذروة في صعود الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، حيث اعتبر المرحوم توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة أن العام المذكور هو عام الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني.[٤٥]

تأسيساً على ما تقدم، ترى هذه الدراسة أن الحركة الطلابية كانت لها البصمة الأوسع في إعداد الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني لتكون مشاركتها في الانتفاضة على الشكل الذي جرى شرحه أعلاه.

أما فيما يتعلق بنسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، فقد أظهرت دراسة حديثة لمجلس التعليم العالي في إسرائيل، أن عدد الطلاب المسجلين في الجامعات الإسرائيلية في بداية العام الجاري ٢٠١٨، قد بلغت ما مجموعه ٣٥٠٠٠٠ ألف طالب وطالبة، وقد بلغت نسبة الطلاب العرب من العدد الإجمالي ما نسبته ١٦,١٪، في حين بلغت ما نسبته ١٠,٢٪ في العام ٢٠١٠.[٤٦]

كانت نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية في المرحلة الأولى، أي مرحلة البناء والتكوين، قد بلغت ما نسبته ٢٪ من مجموع الطلاب، في حين كانت نسبة المواطنين الفلسطينيين من مجموع السكان ما نسبته ٢٠-١٩٪.[٤٧]

الفرع الثاني: دور الحركة الطلابية الفلسطينية خارج فلسطين

تتكون الحركة الطلابية خارج فلسطين من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الجامعات العربية وغير العربية، وكانت الحركة الطلابية قد مرت بمراحل مختلفة من البناء والتكوين كما جرت الإشارة إليه في المطلب الأول، وكان العام ١٩٥٩، قد شهد ميلاد الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ليصبح بعد ذلك الجسم التنظيمي الرسمي للحركة الطلابية الفلسطينية لا سيما خارج فلسطين.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الطلبة الفلسطينيين الدراسين خارج فلسطين هم طلبة من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن داخل فلسطين العام ١٩٤٨ وكذلك من مناطق الشتات الفلسطيني سواء في الدول العربية مثل لبنان وسورية والأردن ودول الخليج والعراق ومصر، وكذلك من خارج الدول العربية، مثل معظم دول أوروبا الغربية والشرقية وكذلك الولايات المتحدة الأميركية ومعظم دول أميركا الجنوبية، إذ بلغ عدد فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين ٤٦ فرعاً موزعة على أكثر من ٤٠ دولة حول العالم.[٤٨]

ساهم هذا الاتساع والانتشار الواسع في تعدد التجارب واختلاف الثقافات داخل الاتحاد، الأمر الذي رسخ ثقافة الديمقراطية في طبيعة الاتحاد وتكوينه، علاوة على أنه جعل من الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أكبر التجارب وأهمها على الصعيد الفلسطيني وربما على الصعيد العالمي.

إذ كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أهم الأدوات الإعلامية والثقافية على صعيد الجامعات المنتشرة حول العالم، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في نشر الرواية الفلسطينية عالمياً وتعميمها، وفضح الرواية الإسرائيلية، الأمر الذي لا يخلو من دلالة.

تأسيساً على ذلك، كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أهم الأدوات الإعلامية على الصعيد العالمي، خاصة أن مشاهد الانتفاضة اليومية لا سيما المشاهد التي تصدرت الأحداث والمتمثلة بالمشاركة الضخمة وغير المسبوقة للجماهير الفلسطينية من كل الأعمار لا سيما الأطفال والنساء العزل من السلاح، إذ كان سلاح الانتفاضة الأساسي هو الحجر، قد أجبرت وسائل الإعلام العالمية خاصة الوسائل الناطقة باللغة الإنجليزية على إرسال طواقمها ومعداتها لتغطية ما يدور في كل شارع من شوارع مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي أدخل القضية الفلسطينية إلى كل بيت حول العالم، ووفر للاتحاد العام مادة موثقة تعزز من قوة خطابه سواء داخل الجامعة أو خارجها، كما وفر محركاً إضافياً لتنظيم المظاهرات في كبرى العواصم الأوروبية والأميركية التي كانت محظورة عليهم، ويبدو أن تحريكها كان أمراً مستحيلاً.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن سنوات الانتفاضة ومشاهدها الموثقة من كبرى القنوات التلفزيونية العالمية قد شكلت نقطة تحول في فضح الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني لا سيما ضد الأطفال

والنساء، الأمر الذي أجبر إسرائيل على محاولة احتواء الانتفاضة سياسياً من خلال انخراطها في تسوية سياسية تمثلت في مسيرة أوسلو التي تصل إلى آخر مآلاتها دون أن يحقق الشعب الفلسطيني غاياته وأهدافه.

الفرع الثالث: دور الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تقسم هذه الدراسة هذا الدور إلى مستويين، المستوى الأول ويتعلق بالجانب القيادي الميداني المركزي، والمستوى الثاني يدور حول الجانب القيادي الإقليمي الميداني، إذ كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كان مقرها تونس قد اختصت بلعب الدور السياسي وتوظيف الانتفاضة سياسياً.

كانت الانتفاضة قد اندلعت في العام ١٩٨٧، فيما كانت الحركة الطلابية قد قطعت شوطاً لا بأس به في مسيرة البناء والتنظيم الداخلي، أي أنها كانت في ذروة مرحلتها الذهبية، إذ أصبحت بحق تشكل النواة الصلبة للحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما أن مكونات الحركة الطلابية المختلفة أصبحت لها امتداداتها المنظمة والمهيكلة جيداً في المجتمع ضمن أطر وهياكل قطاعية تشمل العمال، والفلاحين، والمرأة، والطلبة الثانويين، والنقابات المهنية المختلفة، وكان في القلب من هذه الامتدادات لجان العمل الاجتماعي المختلفة مثل لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي ولجان العمل التطوعي التابعة للجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي، لتشمل القرى والمدن والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي حرص على استهداف الحركة الطلابية بشكل ممنهج لغايات تطويعها وإجبارها على قصر نشاطها على الصعيد الطلابي النقابي، ولتحقيق هذه الغاية حرصت الإدارة المدنية الإسرائيلية فور تشكيلها على تطبيع علاقاتها مع المؤسسات التعليمية الجامعية لغايات النفاذ للحركة الطلابية والسيطرة عليها، إذ زار لهذه الغاية رئيس الإدارة المدنية الأول في الضفة الغربية جامعة بيرزيت بشكل مفاجئ ودون علم إدارة الجامعة، إلا أنه منع من دخول الحرم الجامعي القديم من الطلبة، ثم جرى الاعتداء عليه بالضرب من مجموعة من الطالبات، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الجامعة بأمر من الحاكم العسكري لمدة ثلاثة أشهر.

تفيد المراجعة التاريخية للفترة الزمنية الممتدة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي حتى العام ١٩٨٧ الذي اندلعت فيه الانتفاضة بأن الاحتلال الإسرائيلي مارس سياسة قمعية ممنهجة ضد الحركة الطلابية شملت الإغلاق المنهج والمتكرر للجامعات في الضفة الغربية لا سيما جامعة بيرزيت، وكذلك دهم الحرم الجامعي لمصادرة المنشورات وأغراض الدعاية، لمنع الطلبة من إحياء المناسبات الوطنية، فضلاً عن اعتقال الكوادر والنشطاء في الحركة الطلابية وفرض

الإقامة الجبرية على عدد كبير منهم وكذلك إصدار أوامر إبعاد بحق بعضهم.

كما قدمت الحركة الطلابية العديد من الشهداء خلال المواجهات التي اندلعت في مناسبات وطنية متعددة، إذ كانت جامعة بيرزيت على سبيل المثال لا الحصر قد قدمت أربعة شهداء خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، كان آخرهم الشهيد موسى حنفي الذي استشهد خلال تظاهرة نظمها الطلاب في بلدة بيرزيت انطلاقاً من الجامعة تضامناً مع إضراب الأسرى داخل السجون الإسرائيلية بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٣، علاوة على إصابة العشرات من الطلبة.

اندلعت الانتفاضة بعد فترة وجيزة من عودة الطلبة في جامعة بيرزيت إلى مقاعد الدراسة التي كانت قد أغلقت بأمر صادر عن الحاكم العسكري الإسرائيلي بعد تظاهرة ١٣/٤/ ١٩٨٧، التي استشهد فيها الطالب موسى حنفي، الأمر الذي دفع الهيئات القيادية للكتل الطلابية في بيرزيت، لا سيما قيادة حركة الشبيبة الطلابية، ومن خلال اجتماع تنسيقي ضم ممثلين عن مكونات الحركة الطلابية إلى اتخاذ قرار بعدم التسرع والانخراط مباشرة في المواجهات مع جيش الاحتلال، وذلك تأسيساً على تقدير لدى القيادة الطلابية في تلك الفترة بأن هناك حاجة لبقاء الجامعة مفتوحة في ظل تطورات المواجهات التي شملت في وقت قصير جداً معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لم تكن قد تشكلت بعد، وكان ذلك من أهم أسباب تقدير القيادة الطلابية المشار إليه أعلاه. [٤٩]

وفيما يظهر القرار المشار إليه أعلاه، المستوى العالي من المسؤولية لدى الهيئات القيادية الطلابية في جامعة بيرزيت في قراءة الأحداث واتجاهات تطورها وكذلك في تحديد طبيعة دورهم فيها، فإنه من جهة أخرى يكشف عن عيب بيروقراطي أدى إلى عدم اكتمال تطور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية إلى الحد الذي أعاق عدم ائتلافها في جسم طلابي موحد بقيادة مركزية واحدة.

لم يقتصر أمر غياب قيادة مركزية واحدة على الحركة الطلابية فقط، إذ يقول البعض في هذا الشأن إنه "في مرحلة ما قبل الانتفاضة لم يتوفر إطار تنسيقي موحد بين الفصائل الفلسطينية داخل الوطن". [٥٠]

من جهتها، ترى هذه الدراسة أن غياب إطار تنسيقي موحد بين الفصائل الفلسطينية في الوطن المحتل كان سبباً من بين أسباب أخرى أدت إلى تأخر ميلاد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، إذ كان البيان الذي حمل رقم (٢) للقيادة الوطنية الموحدة ... لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، قد صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/٨، أي بعد اندلاع الانتفاضة بشهر تقريباً، وذلك وفقا لشهادة محمد اللبدي في شهادته المشار إليها أعلاه.

وقد برر السيد اللبدي وضع الرقم (٢)

على البيان الذي وفق روايته يعتبر البيان رقم (١) الصادر باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بقوله إن الدافع لإصدار هذا البيان كان لغة البيان غير المناسبة للمزاج الثوري العام الذي وزع بتاريخ ١٩٨٨/١/٧، موقعاً باسم الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ اعتبر اللبدي ومن معه أن ذلك البيان هو البيان رقم (١)، كما أشار اللبدي في شهادته إلى أن مقربين من حركة فتح كانوا خلف هذا البيان.

وفيما يتعلق بتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فقد ذكر محمد اللبدي في شهادته المشار إليها، أن نجاح تجربة البيان رقم (٢) في تحقيق التزام جماهيري واسع بالفعاليات التي دعا إليها، دفعت القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية للاتصال بقيادات من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، لبحث تشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة، وقد أكد اللبدي في شهادته أنه قد جرى الاتصال بالدكتور سمير شحادة (أبو نزار)، مدرس اللغة العربية في جامعة بيرزيت، وأحد قيادات حركة فتح في الضفة الغربية من ممثل الجبهة الديمقراطية، ووافق شحادة مباشرة على تشكيل هذا الإطار بعد عرض الأمر على خليل الوزير "أبو جهاد" الذي بدوره وافق فوراً على المقترح واعتبره قراراً صائباً، وهكذا كان رد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما يقول اللبدي، أما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد رفض المشاركة في الإطار الجديد باعتباره تشكيلاً فوقياً. [٥١]

ويظهر ما تقدم سرعة التنسيق المتوافق مع سرعة أحداث الانتفاضة وفعالياتها، الأمر الذي قاد إلى ميلاد القيادة الوطنية الموحدة والتي بدورها تحملت باقتدار مسؤولية القيادة الميدانية للانتفاضة الأولى.

من جهته، لم يشكك الدكتور سمير شحادة في شهادة اللبدي إلا أنه قال: "ربما كان هناك فريق يعمل بالتوازي مع حركة فتح في عملها على إيجاد قيادة وطنية موحدة للانتفاضة". [٥٢]

أشار أبو نزار في هذا الشأن إلى أن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة لم يكن عابراً، قائلاً: إنه زار العاصمة الأردنية عمان في النصف الثاني من كانون الأول من العام ١٩٨٧، أي بعد مرور أيام معدودة على اندلاع الانتفاضة للتشاور بشأن البحث في تشكيل قيادة وطنية للانتفاضة مع قيادة حركة فتح خارج البلاد، وكان التقى في هذا الشأن مع الأخ مروان البرغوثي أحد قيادات حركة الشبيبة الطلابية البارزة في جامعة بيرزيت والذي كان قد أبعد عن الوطن بأمر من السلطة العسكرية الإسرائيلية في العام ١٩٨٦، وقد اتفق الأخوان على أن ما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة هو انتفاضة شعبية عفوية بامتياز، وهناك حاجة وضرورة لتشكيل قيادة وطنية موحدة تتولى قيادة أحداثها وتضعها في الاتجاه الذي يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية. [٥٣]

ولفت الدكتور شحادة إلى أنه أجرى اتصالا هاتفياً بخليل الوزير الذي كان في زيارة خارج الأردن في ذلك الوقت واضعاً إياه في صورة ما

جرى مع الأخ البرغوثي، الذي بدوره وافق على الفور على مقترح تشكيل القيادة الوطنية الموحدة.

من جهته، عاد الدكتور سمير مباشرة للضفة الغربية وباشر العمل على تشكيل القيادة الوطنية الموحدة، وكان قد أشرك معه الدكتور المرحوم عزت غزاوي الذي كان يعمل مدرساً للغة الإنجليزية في جامعة بيرزيت، كما اتصل لهذه الغاية بعمر عساف أحد العاملين في جامعة بيرزيت وأحد قيادات الجبهة الديمقراطية، على أن يقوم الأخير بالاتصال بالجبهة الشعبية والحزب الشيوعي لغاية تشكيل القيادة الوطنية الموحدة.

وأضاف أبو نزار: إن الحزب الشيوعي لم يشارك في القيادة الوطنية الموحدة، مقترحاً تسمية الجبهة الوطنية الفلسطينية التي كانت عنواناً للحركة الوطنية الفلسطينية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ثم عاد وغير موقفه مقرراً المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة، الأمر الذي تم بالتزامن مع إصدار النداء رقم (٧). [٥٤]

وكان أول ما قامت به القيادة الوطنية الموحدة طبقاً لشهادة الدكتور سمير شحادة، هو إصدار النداء رقم (٣)، واستمرت في عملها حتى إصدار البيان رقم (٦)، الموافق ١٩٨٨/٢/٨، إذ جرى اعتقال الدكتور سمير شحادة من قوات الاحتلال الإسرائيلية. [٥٥]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتقال أبو نزار لم يمنع صدور البيان رقم (٧)، حيث استعدت مكونات الحركة الوطنية مسبقاً لهذا الاحتمال وحرصت على اختيار قيادات بديلة من بين أعضائها تتولى مسؤولية تمثيلها في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، الأمر الذي يظهر أن الأولوية الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها كانت استمرار الانتفاضة وتطورها إلى أن تحقق أهدافها.

وفيما يتعلق بتجربة القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، تظهر المراجعة التاريخية لهذه التجربة، أن الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وعلى الرغم من أن مكوناتها قد استلهمت تجربة العمل الطلابي والاجتماعي من الضفة الغربية، فإنها كانت أكثر تطوراً من الحركة الوطنية في الضفة الغربية خاصة فيما يتعلق بالإطار القيادي الجامع لكل مكونات الحركة الوطنية، الأمر الذي لم يكن قائماً في الضفة الغربية وفقاً لشهادة محمد اللبدي. [٥٦]

إذ يذكر البعض في هذا الشأن أن القوى الوطنية في قطاع غزة، والمتمثلة في حركة فتح، والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني، قد أنشأت إطاراً قيادياً تنسيقياً دائماً يضم ممثلين عن كل فصيل في العام ١٩٨٥، لغايات التشاور وتنسيق المواقف والسياسات فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تخص الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وقد تكون هذا الإطار من كل من توفيق أبو خوصة ممثلاً عن حركة فتح، وجمال زقوت ممثلاً عن الجبهة الديمقراطية، وتوفيق المبحوح ممثلاً عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومروان الكفارنة ممثلاً عن الجبهة الشعبية. [٥٧]

ووفق ما ذكره الأشقر في شهادته، فإن الغاية الأساسية لتشكيل هذا الإطار التنسيقي عالي المستوى، إلى جانب قضايا العمل الوطني العامة، كانت لضمان سيطرة الحركة الوطنية الفلسطينية على الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي كان في حينه خارج سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية، إذ كان تقف على رأس قيادته شخصيات تقليدية من خارج الجسم المتمثل بالقوى الوطنية المختلفة، الأمر الذي نجحت فيه الحركة الوطنية في أواخر العام ١٩٨٥، حيث توافقت الحركة الوطنية في غزة على شخص راسم البياري كرئيس لحركة الشبيبة العمالية، فيما توافقت الحركة الوطنية في الضفة الغربية على اختيار رئيس لكتلة الشبيبة العمالية في الضفة الغربية، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن الإعلان عن هذا القرار في حرم جامعة بيرزيت القديم يعكس قوة تأثير الحركة الطلابية على باقي مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية.

وبعد اندلاع الانتفاضة قررت الحركة الوطنية في قطاع غزة اعتبار الإطار التنسيقي المشار إليه أعلاه، بمثابة إطار قيادي للانتفاضة، دون إطلاق مسمى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عليه، إذ فضل أعضاء هذا الإطار القيادي التنسيق مع نظرائهم في الضفة الغربية للاتفاق على تسمية واحدة تبقي الانتفاضة واحدة موحدة.

ويضيف الأشقر في شهادته إن النداء رقم (٣) الصادر باسم القيادة الوطنية الموحدة والذي جرت صياغته في الضفة الغربية قد نشر في قطاع غزة، الأمر الذي يتطابق مع رواية كل من اللبدي وشحادة في شهادتيهما المشار إليها أعلاه، وكان الأشقر قد حل مكان أبو خوصة في القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة إلى أن جرى اعتقاله وبقية أعضاء القيادة الموحدة في قطاع غزة بعد صدور النداء رقم (٦) في مطلع شهر شباط العام ١٩٨٨. [٥٨]

تظهر الشهادات أعلاه أن الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة كان لها دور بارز ومحوري في قراءة الأحداث بدقة منذ بدايتها، الأمر الذي مكنها من التقدير أن ما يحدث ليس هبة عابرة، وإنما يحمل في طياته شحنات ستطيل من أمد المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية، ولذلك تأسس تقديرهم على أن ما يحدث أكبر من قدرتهم على قيادته والسيطرة عليه وتوجيهه سياسياً وذلك على الرغم من تحملهم مسؤولية قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتأسيساً على ذلك حرصت الحركة الوطنية منذ البداية كما أظهرت الشهادات أعلاه على العمل بسرعة على تشكيل إطار قيادي مركزي وموحد قادر على تنظيم الانتفاضة وأحداثها وإطالة أمدها إلى أن تحقق أهدافها وغاياتها.

أما على صعيد القيادة القطاعية الميدانية، فقد ساهم إقدام الحكم العسكري الإسرائيلي على إغلاق الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة في عودة الطلبة إلى مدنهم وقراهم ومخيماتهم وسرعة انخراطهم في امتدادات

أطرهم الطلابية وتشكيلاتها من لجان شعبية وقوى ضاربة وغيرها من تشكيلات الانتفاضة المختلفة، الأمر الذي ساهم في إطالة عمر الانتفاضة بشكل منتظم ومتواصل على الرغم من موجة الاعتقالات الواسعة التي حرص الجيش الإسرائيلي على تنفيذها لغايات إجهاض الانتفاضة وإنهائها.

خاتمة

صحيح أن العام ١٩٩٣ اعتبر عام نهاية الانتفاضة، حين جرى التوقيع على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل، فإن هذه الدراسة ترى أن الانتفاضة كعملية تاريخية متراكمة لم تنته في التاريخ المشار إليه أعلاه، وذلك تأسيساً على حقيقة مفادها، أن ما أنتجته هذه الانتفاضة من اتفاقيات وما أسست له هذه الاتفاقيات بدورها من تحولات لا تزال قائمة وفاعلة في المشهد السياسي الفلسطيني حتى يومنا هذا.

بعد انقضاء ثلاثة عقود على اندلاع الانتفاضة، واعتراف الفلسطينيين بأن هذه التحولات تضمنت في طياتها ما يكفي من القرائن الدالة على نجاح العقل الاستراتيجي الإسرائيلي في خداعهم وتوظيف هذه التحولات لصناعة وإنتاج وتفعيل ما يكفي من التحديات والتهديدات لتدمير الحلم الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير. الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين ليس مجرد الاكتفاء باستدعاء الانتفاضة كوسيلة منقذة للفلسطينيين، وإنما يفرض عليهم في المقابل دراسة أحداث هذه الانتفاضة للوقوف على ما تضمنته من حكم، كما تفرض عليهم تقييم تداعيات أحداثها لغايات الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا جرى ما جرى على النحو الذي جرى فيه، وليس سؤال ماذا جرى؟ وماذا كان دورنا نحن الفلسطينيين فيما جرى؟ أي لماذا غبنا أو غيبنا؟ وذلك لضمان النجاح الفلسطيني في توظيف الانتفاضة إذا ما كانت هي الحل لخدمة مصالحهم وغاياتهم الوطنية في تحقيق الحرية والاستقلال، ولكي يضمنوا أن حلمهم لن يسرق من جديد ويصبحوا في وطنهم أمواتاً.

لا سيما أن ثقل القرار الفلسطيني قد انتقل للداخل الفلسطيني حيث مكانه الطبيعي، وأصبح الكل الفلسطيني منخرطاً في الاشتباك المباشر مع الاحتلال ومشروعه، والأهم من ذلك كله، هو إجماع الفلسطينيين على اعتماد استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية التي تعتبر انتفاضة الحجارة العام ١٩٨٧، أحد أهم نماذجها.

تأسيساً على ذلك تنصح هذه الدراسة بإثارة نقاش مجتمعي علني حول ما ورد فيها لتطوير قراءات أخرى تصلح للبناء عليها، ثم العمل على بناء ما افتقدته الانتفاضة الأولى خاصة على صعيد المستوى الاستراتيجي من حيث تخطيط الفعل الفلسطيني استراتيجياً، وعلى صعيد القيادة المركزية السياسية، ثم على صعيد القيادة الميدانية المركزية، وأخيراً على صعيد القيادة الميدانية القطاعية.

وفي السياق نفسه، عدم تجاهل حقيقة أن الحركة الطلابية الفلسطينية تعني الحركة الطلابية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في المناطق الفلسطينية داخل مناطق العام ١٩٤٨، ثم الحركة الطلابية الفلسطينية بفروعها التي تفوق ٤٦ فرعاً موزعة حول العالم، كما من الضروري عدم إهمال أن الطلبة الثانويين جزء لا يتجزأ من الحركة الطلابية الفلسطينية بشكل عام.

يشار عادة للحركة الطلابية بالشريحة الطلابية الجامعية، أي بالشريحة الشابة في المجتمع التي تتشكل من الفئة العمرية (١٨-٢٤) سنة، وعلى الرغم من وجاهة هذا التصنيف المستند إلى معايير قانونية وسوسيولوجية، علاوة على استناده إلى معايير أخرى مثل القدرة على التنظيم الداخلي، وكذلك القدرة على التعبئة والحشد الجماهيري، والعمل الجماعي، إضافة للتماسك الداخلي وتحديد أهداف مشتركة بين أعضاء الجماعة أو الكتلة الواحدة، فإن الواقع في فلسطين قد تجاوز هذا التصنيف، الأمر الذي وجد أهم تجلياته في الانتفاضة الأولى موضوع هذه الدراسة، إذ كان من اللافت مشاركة فئات المجتمع الفلسطيني كلها في أحداثها بما في ذلك الأطفال، وأن سلاحها الأساسي كان الحجر.

وتأسيساً على ذلك، ترى هذه الدراسة أن الحركة الطلابية الفلسطينية ومن حيث التصنيف العمري تتعدى حدود الفئة العمرية المشار إليها أعلاه، إذ تتسع لتشمل فئات عمرية أصغر سناً، ترى هذه الدراسة أنها تتكون من الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة.

وفي هذا الشأن، تظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الشريحة العمرية التي تتكون من (١٥-٢٤) سنة، تشكل ما نسبته ٢١٪ من مجموع السكان في فلسطين حتى منتصف العام ٢٠١٧، أي ما يوازي ١,٠٥٠,٠٠٠ شخص من المجموع الكلي للسكان في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٧. [٦١]

تشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إلى أن عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين في مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٦-٢٠١٧) قد بلغ ما مجموعه ٢١٨,٤١٥ طالباً وطالبة، موزعين إلى ١٣٣,٠٣٢ طالبة و٨٥,٣٨٣ طالباً.

وتظهر الأرقام أعلاه أن اعتماد ما ذهبت إليه هذه الدراسة من حيث التصنيف العمري للحركة الطلابية، يجعل الحركة الطلابية القوة الأكبر في المجتمع القادرة على إحداث التغيير، إذا ما جرى إعدادها وتعبئتها لهذا الدور.

مصادر الدراسة:

١ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠١٦-٢٠١٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، ٢٠١٨.

2 Michael Milstein, Twenty Years Since the Intifada: The Palestinian Arena, Then and Now, Strategic Assessment, The Institute for National Security Studies, Tel Avive University, Volume 10. No 4, 2008, p 65-71.

٣ سعود المولى،فلسطين بين الإخوان وفتح،مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد٢٤،عدد٩٣،بيروت،لبنان،شتاء ٢٠١٣،ص١٣٨

٤ صائب عريقات، العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: نقطة اللاعودة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٥.

٥ خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أعلن فيه اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ٢٠١٧/١٢/٦.

٦ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، مجموعة وثائق العمل الطلابي الفلسطيني ١٩٨٠-١٩٨٤، www.adli.uk، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٣/١.

٧ مصطفى حجازي، حجر رشيد: الخروج الآمن لمصر، دار نهضة مصر للنشر، مصر، القاهرة، ٢٠١٣ ط، ١ ص ٢٠.

8 Sidney Tarrow, Power in Movement and Contentious Politics, Cambridge University Press, 1988.pp. 4-20.

٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧ كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ١٢٠١٧ ص ٢٤.

١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠١٧، ص ١٩.

١١ الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية والتعليم العالي، دولة فلسطين، حقائق وأرقام، www.mohe.ps، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/١.

١٢ جوني الأطرش، تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، مؤسسة فلسطين للثقافة، www.thaqafa.oro، ٢٠٠٧، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٣/١.

١٣ لمزيد من الاطلاع على نص وعد بلفور باللغتين العربية والإنجليزية، ونصوص صك الانتداب انظر على التوالي: الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت المتوفر على الموقع الإلكتروني www.awraq,birzeit.edu، ونصوص صك الانتداب المتوفرة على الموقع الإلكتروني .www.info wafa.ps، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٣/١.

١٤ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، مجموعة وثائق العمل الطلابي الفلسطيني ١٩٨٠-١٩٨٤، www.adli.uk، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٣/١

١٥ جوني الأطرش، مصدر سابق.

١٦ جوني الأطرش، مصدر سابق.

١٧ جوني الأطرش، مصدر سابق.

١٨ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، مصدر سابق.

١٩ أنطوان شلحت، من ذاكرة الحركة الطالبية في مناطق ١٩٤٨، حزيران، ٢٠١٣، www.palestine.assafir.com، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠.

٢٠ مهند مصطفى، الحركة الطالبية العربية في الجامعات الإسرائيلية، جمعية اقرأ، أم الفحم، المثلث، ٢٠١١، ط٢.

٢١ مهند مصطفى، مصدر سابق.

٢٢ مهند مصطفى، الحركة الطلابية والنشاط الطلابي الفلسطيني في إسرائيل، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٣، ص٢٧-٣٥.

٢٣ مهند مصطفى، مصدر سابق.

٢٤ مهند مصطفى، مصدر سابق.

٢٥ هي حركة قومية سياسية فلسطينية تأسست داخل إسرائيل في العام ١٩٥٩، وكان من أبرز مؤسسيها منصور كردوس وحبيب قهوجي وصبري جريس وصالح برانسي، وفي العام ١٩٦٤أعلنت الحركة عن قيامها رسمياً تحت اسم حركة الأرض وحاولت تسجيل نفسها رسمياً كحزب سياسي، إلا أن الدولة رفضت ذلك وأصدر رئيس الوزراء حينذاك أمراً بحل الحركة واعتبارها خارجة عن القانون.

٢٦ مهند مصطفى، مصدر سابق.

٢٧ أنطوان شلحت، مصدر سابق.

٢٨ أنطوان شلحت، مصدر سابق.

٢٩ بلال سلامة، الحركة الطلابية الفلسطينية بين الواقع والإمكان، ٢٠١٣، www.ahewar.org، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٣/١

٣٠ عماد غياظة، الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية، المؤسسة الديمقراطية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠.

٣١ أحمد جبر، أحد القيادات الطلابية وأحد المؤسسين الأوائل لكتلة الوحدة الطلابية في جامعة بيت لحم، مقابلة عبر الهاتف أجراها معه الباحث يوم الأحد الموافق٢٠١٨/١٢/٥، رام الله – بيت لحم.

٣٢ خليل هندي، مقدمات لتفكير استراتيجي فلسطيني، مجلة دراسات فلسطينية، عدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨، ص ٤٧.

33 Raja Shehadeh, From Occupation to Interim Accords: Israel and the Palestinian Territories,CIMEL and Klumer Law International, London, 1997, p14.

34 Raja Shehadeh, Ibid, p14.

٣٥

٣٦ الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١، ٢٠١٥/١١/١، (www.muqtafi.birzeit.edu)

37 Feras Milhem. Not published thesis to obtain the degree of Doctor of Law: The Origin and Evolution of the Palestinian Sources of Law, Vrije Universiteit Brussel, Faculty of Law, 2004.

٣٨ حسن شتيوي (أبو العز)، أحد قيادات حركة فتح وأحد المؤسسين الأوائل لحركة الشبيبة الطلابية في الضفة الغربية مقابلة هاتفية أجراها معه الباحث يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٢/٣، رام الله –فلسطين.

٣٩ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نايف سويطات، الرئيس الأول لمجلس طلبة جامعة بيرزيت بعد الإعلان عن تأسيس

حركة الشبيبة الطلابية في العام الدراسي ١٩٨٢–١٩٨٣، يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٢/٣، رام الله –فلسطين.

٤٠ زكريا التلمس أحد قيادات حركة فتح المميزة، وأحد المؤسسين الأوائل لحركة الشبيبة الطلابية في قطاع غزة، مقابلة هاتفية أجراها معه الباحث يوم الأحد الموافق ٢٠٨/٢/٤، رام الله – غزة.

٤١أحمد عيسى، أحد قيادات حركة فتح وأحد المشاركين في تأسيس لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة، غزة، فلسطين.

٤٢ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، جزء من الصراع العربي الإسرائيلي، https://www.marefa.org، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠.

٤٣ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، جزء من الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق.

٤٤ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، جزء من الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق

٤٥ عصام مخول، اختفاء الحركة الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية، قناة مساواة الفضائية، www.musawachannel.com، ٢٠١٦/٤/١١، تمت زيارته بتاريخ٢٠١٨/٢/٢٠.

٤٦ عدد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية ارتفع بنسبة ٧٨٪ في سبع سنوات، The Times of Israel، http://ar.timesofisrael.com، ٢٠١٨/١/٢٥، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠.

٤٧ عزمي بشارة، الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، الجزيرة نت، ٢٠١٠/١٠/٩، www.aljazeera.net، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠.

٤٨ رضوان عبد الله، الاتحاد العام لطلبة فلسطين دور وطني بحاجة لتفعيل، منار الشرق للثقافة والإعلام، www.manaralshark.com، ٢٠١٦/١٢/٥، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢٠/٢٠.

٤٩ احمد عيسى، أحد القيادات الطلابية من حركة الشبيبة الطلابية، في جامعة بيرزيت في تلك الفترة.

٥٠ محمد اللبدي، تجربة القيادة الوطنية الموحدة: شهادة محمد اللبدي، الجزء الأول، ٢٠١٨/١/٢، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.samanews.ps، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٤.

٥١ محمد اللبدي، مصدر سابق.

٥٢ محمد اللبدي، مصدر سابق.

٥٣ سمير شحادة، مصدر سابق.

٥٤ سمير شحادة، مصدر سابق.

٥٥ سمير شحادة، مصدر سابق.

٥٦ محمد اللبدي، مصدر سابق.

٥٧ إيهاب الأشقر، أحد قيادات حركة فتح، وأحد أعضاء القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، مقابلة خاصة أجراها معه الباحث في بيته في مدينة رام الله، يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٢/٨، فلسطين، رام الله، فلسطين.

٥٨ إيهاب الأشقر، مصدر سابق.

59 Sidney Tarrow, Power in Movement and Contentious Politics, Cambridge University Press, 1988.pp. 4-20.

٦٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي،٢٠١٧، ص٢٤.

٦١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي،٢٠١٧، ص ١٩.

٦٢ الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية والتعليم العالي، دولة فلسطين، حقائق وأرقام، www.mohe.ps، الذي جرى زيارته بتاريخ ٢٠١٨/٢/١.

واقع الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة في الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) ١٩٨٧

د. نادية الدلو*

لم تتغير الصورة كثيراً في هذه الأيام مع حلول الذكرى الثلاثين للانتفاضة الأولى ١٩٨٧، فمازال الشعب الفلسطيني يناضل ويقاوم، ولم يدّخر جهداً في سبيل الحصول على حريته والتخلص من الاحتلال الصهيوني المدعوم من الجانب الأميركي بمختلف أنواع الدعم.

شاركت في هذه الانتفاضة قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني دعمت فعاليات الانتفاضة مادياً ومعنوياً، فكان شعب فلسطين عبارة عن روح واحدة مقاومة للاحتلال كل حسب طاقته. وكان للمرأة نصيب وافر، فقد شاركت في جل فعاليات الانتفاضة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فالمرأة هي الأم وهي الماضي والحاضر والمستقبل.

تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى-١٩٨٧ (انتفاضة الحجارة) وسيتم التركيز هنا على دور المرأة الاجتماعي والسياسي في الانتفاضة الأولى ١٩٨٧.

مشكلة الدراسة

انتفاضة الحجارة هي انتفاضة فلسطينية كبرى اندلعت في العام ١٩٨٧ استنكاراً للسياسة الصهيونية الظالمة القائمة على الظلم والتنكيل وحرمان الحقوق وقطع الأرزاق ومصادرة الأرض وقتل الولد... ومطالبةً بالحقوق المشروعة عُرفاً وشرعاً تاريخياً وقانونياً ودولياً، شاركت فيها فئات الشعب كلها الصغار والكبار والنساء والرجال،

* دكتوراه في فلسفة العلاقات الدولية.

استمرت سنوات وأجبرت الاحتلال الصهيوني على التراجع عن السياسة العسكرية القمعية واللجوء إلى المفاوضات السلمية التي أدت إلى عقد اتفاقية أوسلو، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. سطر خلالها الشعب الفلسطيني أروع صور الصمود والتحدي والمقاومة واللحمة والوحدة، كان الكبير يساند الصغير والمرأة تشارك الرجل، إلا أن الاحتلال الصهيوني والإعلام الغربي حاول تشويه هذه الصورة الوحدوية والملحمة الشعبية بتحجيم المشاركة الشعبية عامة ومشاركة المرأة خاصة، بقصرها على الدور الإنجابي للمرأة باعتبارها أم الشهيد أو زوجة الأسير أو أخت الجريح فقط، فجاءت هذه الدراسة لنقل جانب من الصورة الحقيقية لمشاركة المرأة الفاعلة في الانتفاضة.

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في (انتفاضة الحجارة) الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٣)؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الدور الاجتماعي الذي لعبته المرأة الفلسطينية خلال انتفاضة الحجارة –الانتفاضة الأولى – (١٩٨٧ –١٩٩٣)؟
- ما الدور السياسي الذي لعبته المرأة الفلسطينية خلال انتفاضة الحجارة – الانتفاضة الأولى – (١٩٨٧ – ١٩٩٣)؟
- ما أهمية مشاركة المرأة في انتفاضة الحجارة من خلال دوريها الاجتماعي والسياسي؟
- ما التحديات التي واجهت المرأة الفلسطينية أثناء قيامها بأدوارها خلال الانتفاضة؟

دور المرأة الفلسطينية في النضال (الجانب الاجتماعي)

كانت المرأة الفلسطينية ومازالت عماد المجتمع وبانيته، فهي الأم الحاضنة، والمعلمة المربية، والطبيبة المعالجة، والمهندسة البانية، والمحامية المدافعة عن حقوقه، والمزارعة الحامية للأرض، تشارك الرجل وتسنده، تقف إلى جانبه وتقوم بدورها الاجتماعي راعية للأسرة وبانية للاقتصاد.

ومثلما هو الحال في العهود السابقة مارست المرأة الفلسطينية دورها الاجتماعي (الإنجابي)، من أجل البقاء ورعاية الأسرة والمجتمع، ويعد هذا الدور نشاطاً إنجابياً من ناحية، ومحافظاً على النسل والبقاء للفلسطيني من ناحية أخرى، ويستدعي هذا الدور مهمة تربية الأطفال، وإعداد الطعام، وصيانة المنزل، والتعليم، والرعاية الصحية.

علاوة على ما سبق، تعمل المرأة على مساندة الرجل والوقوف إلى جانبه يداً بيد من أجل مواجهة الشدائد وتحديات الحياة، وتحمل الصعوبات، وأهم تلك التحديات التي واجهت الشعب الفلسطيني، الاحتلال الصهيوني الذي سلب الأرض وقتل الإنسان والحجر والشجر، فهب الرجل مقاوماً، وهبت المرأة مساندة داعمة ومقاومة.

مع اشتعال انتفاضة الحجارة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، اتسع دور المرأة الاجتماعي ليخرج من دائرته المعتادة، فتنوعت مشاركة المرأة الاجتماعية والتي ساهمت من خلالها في انتفاضة الحجارة على المستوى الفردي والجماعي، العفوي والمنظم، ما أسهم في تغيير النظرة الاجتماعية النمطية للمرأة، فبعد أن كانت أُما ترعى الأطفال وتربيهم، أصبحت أُماً للشهيد والأسير والجريح، ترضع صغارها حب الوطن، وتزرع في نفوس شبابها الانتماء للوطن، وتجهزهم لفداء الوطن والاستشهاد في سبيله.

تجلى ذلك واضحاً بقيامها بالزيارات التضامنية لأسر الجرحى والأسرى والشهداء، بهدف التأطير والتوعية والمساندة الاجتماعية والمعنوية، وتقديم الخدمات الإغاثية، كخدمات الإسعاف الأولي، وتوفير الأدوية اللازمة للجرحى وأسر الشهداء والأسرى من المرضى، بالإضافة لمشاركتها في لجان التموين والإغاثة بتوفير الطعام للمناطق المحاصرة، كما قامت بحملات تطوعية لجمع التبرعات والمساعدات وإيصالها إلى المحتاجين والأسر المنكوبة والمقاومين لتعزيز صمودهم.

لم يقتصر دور المرأة الاجتماعي على الجانب الإنجابي والإغاثي فحسب، وإنما شمل، أيضاً، الجانب التعليمي والتثقيفي، فقد ساهمت المرأة في تنظيم الندوات والمحاضرات التثقيفية والتوعوية، والمشاركة بحضورها، وزيارة رياض الأطفال والمدارس ومتابعة مناهجها، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية والمنتفعين من خدماتها؛ لتعزيز الانتماء الوطني في نفوس الطلبة وبث روح المقاومة والثبات فيهم.

نشطت الأطر النسائية، أيضاً، في إنشاء الكثير من المشاريع التعاونية في المناطق المختلفة خاصة في الضفة الغربية، وعملت على نشر أفكارها الاجتماعية بهدف تحرير المرأة والمساعدة على إخراجها من خضم الأعمال المنزلية المتعددة للعمل الخارجي والوطني، أو الاشتراك في المعارض والبازارات لعرض تلك المنتجات، وكثيراً ما كانت الأطر الحزبية تقيم مثل هذه المعارض، فقامت المرأة من خلال هذه المشاريع بإنتاج الكثير من الأصناف الإنتاجية كالمواد الغذائية ومن بينها المعجنات، والمربيات، وغذاء الطفل وتجفيف الخضروات، علاوة على المشغولات النسيجية مثل التطريز والحياكة وصناعة الملابس... ما ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر من خلال تحول المرأة من فرد مستهلك إلى مُنتج معيل.

المرأة الفلسطينية فرد مستقل قائم بذاته، تتأثر بما يصيب المجتمع وتؤثر فيه من خلال قيامها بمسؤولياتها تجاه أسرتها ومجتمعها ووطنها ومشاركتها الفاعلة الإيجابية في كل ما سبق، فلم تعد كائناً سلبياً متلقياً تابعاً للآخر.

دور المرأة الفلسطينية في النضال (الجانب السياسي)

لم يكن دور المرأة الفلسطينية في المجتمع وليد انتفاضة الحجارة فحسب، فهو متجذر في تاريخ النضال الفلسطيني منذ عهوده الأولى، بدءاً

بمواجهة الاستعمار البريطاني مروراً بمواجهة المشروع البريطاني الصهيوني التهويدي، ووصولاً إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني، وكانت ذروته في انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧ والتي كانت نشاطاً شعبياً شاركت فيه فئات الشعب الفلسطيني المختلفة رجالاً ونساء بفاعلية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والكفاحية والاجتماعية والثقافية كافة.

تطور أداء المرأة الفلسطينية الوطني النضالي خلال سنوات الانتفاضة، فشاركت بفعالية في الانتفاضة على الأصعدة كافة في مظاهرها وأشكالها ووسائلها ومجالاتها من خلال مشاركتها في اتحادات مجالس الطلبة الجامعية واتحادات المرأة، بالإضافة للمشاركة الميدانية الفعلية إلى جانب الرجل في المظاهرات والصدامات والاشتباكات الفعلية مع قوات الاحتلال الصهيوني، مما أدى إلى تغييرات فعلية على صعيد وعي المرأة ودورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ونعني بالجانب السياسي مجمل الأنشطة النسائية التي ساهمت بها المرأة الفلسطينية ذات الطابع السياسي والجماهيري، كالفعاليات الانتفاضية اليومية من مظاهرات واعتصامات وتشكيل اللجان الشعبية والمسيرات وتشييع الشهداء وقيادة الانتفاضة ككل.

ظهر الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في انتفاضة الحجارة كما يلي:

لم يقتصر دور المرأة على الدور الاجتماعي فحسب، وإنما امتد دورها إلى الأصعدة كافة، فكما برز دورها الاجتماعي، فقد كان لها دور سياسي بارز، أيضاً في انتفاضة الحجارة دقت خلاله أبواب الحرية والاستقلال، فانخرطت في ساحة النضال والمقاومة، فكانت ثائرة ومساندة للثوار في مختلف مجالات المقاومة الثقافية والسياسية والعسكرية، فكانت المناضلة الصنديدة، والقائدة المحنكة والجريحة الصابرة، والأسيرة الصامدة، والشهيدة الخالدة الطاهرة، واللاجئة الحالمة بالعودة.

شاركت بعض الفتيات في العمل المسلح الذي ظهر في الأشهر الأخيرة للانتفاضة، حيث لم تقف المرأة الفلسطينية صامتة أمام جرائم الاحتلال، فقد شاركت بفعالية في أشكال النضال كافة. وإلى جانب ذلك شهدت الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية خلال الانتفاضة دوراً مهماً سواء في الأطر الطلابية أو من خلال التمثيل في مجالس الطلبة.

أسهمت المرأة الفلسطينية خلال دورها السياسي في إفشال المخطط الصهيوني الهادف للقضاء على الانتفاضة الباسلة باتباع سياسة التجويع، فقامت بإمداد المخيمات المحاصرة بالخبز والحليب، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في صمود الشعب الفلسطيني، مما دفع الاحتلال الصهيوني لقطع الكهرباء والغاز عن القرى والمخيمات، فشيدت المرأة الأفران الطبيعية (فرن الطين) لتجهيز الخبز وإعداد الطعام للأسر والثوار المقاومين.

كانت المرأة، أيضاً، حامية للمشروع النضالي وحاضنة له، خلال تخليصها للثوار والمقاومين

الفلسطينيين من أيدي جنود الاحتلال، كما أن العديد منهن قمن بتهريب العديد من المعتقلين وإيوائهم في منازلهن كأبناءٍ أو أشقاء لهن. كذلك كان للمرأة دور ثوري حقيقي بارز في الانتفاضة، تمثل في قذف الحجارة والاشتباك بالأيدي مع جنود الاحتلال، وإلقاء الزجاجات الحارقة، والانخراط بقوة كبيرة في التظاهرات والإضرابات والاعتصامات الاحتجاجية الصامتة، متحدية الغازات السامة والدبابات والرصاص، وقدّمت فلذات أكبادها والأجنة في بطونها شهداء على درب الاستقلال والنصر جراء استنشاق الغازات السامة أو الاستشهاد أو الضرب على أيدي جنود الاحتلال.

انتماء المرأة الفلسطينية للأحزاب والحركات السياسية مكنها من القيام بدور بارز في دعم القضية ونقلها من الساحة المحلية إلى الساحة العالمية، فقد شاركت المرأة في معظم الأطر الطلابية والنسائية وتمثّل ذلك في اتحاد المرأة الفلسطينية في الداخل والخارج، فقد شاركت الأطر النسائية في حضور المؤتمرات المحلية والعالمية والتي من خلالها جرى عرض وجهة نظر المرأة الفلسطينية من القضايا السياسية، وفضح ممارسات الاحتلال وسياساته القمعية تجاه المرأة الفلسطينية وأبناء شعبها.

ازداد نشاط المرأة الفلسطينية الوطني خلال الانتفاضة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو عبر المؤسسات، وكان لمشاركة المرأة في الانتفاضة صدى واسع الانتشار محلياً وعربياً وعالمياً. ولم يقتصر دور المرأة على ذلك فحسب، فقد كان لها دور مهم في المقاومة الثقافية من خلال توعية المرأة الفلسطينية بحقوقها السياسية ودورها في الانتفاضة عبر تنظيم الندوات والمنشورات. كما كان للإجراءات القمعية الإسرائيلية التي اتبعت ضد النساء الفلسطينيات ومؤسساتهن أثر كبير على ازدياد إصرارهن على مقاومة الاحتلال الصهيوني، وفي الوقت نفسه الإعلاء من صورتهن كنساء مناضلات صابرات، فهذه جريحة أو أسيرة أو مُجهضَة أو شهيدة، وهناك من هي أم شهيد أو زوجة أسير أو أخت مطارد، وعلاوة على ذلك كله فهي فلسطينية.

ساهمت المرأة، أيضاً، في إنجاح برامج نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة فعندما طلبت مثلاً رفع الأعلام الفلسطينية في معظم أيام الانتفاضة، لجأت المرأة إلى توفير القماش بألوانه الأربعة، ووقفت ساعات طويلة وهي تخيط راية العزة والنصر، علم فلسطين، وزودت المناضلين بكميات كبيرة وأحجام مختلفة من الأعلام الفلسطينية لترفرف في كل موقع، معلنة أن فلسطين حرة عربية.

أسهم دور المرأة النضالي في قيام حركة نسائية نشطة وقوية شكلت جزءاً مهماً من النضال الوطني.

أهمية دور المرأة الفلسطينية في انتفاضة الحجارة وتجلياته

لقد كان للدور الفاعل الذي لعبته المرأة الفلسطينية في انتفاضة الحجارة أثر كبير في تغيير النظرة النمطية السلبية تجاه المرأة والتي

تحصرها في الإنجاب ورعاية الأبناء، الأمر الذي أزال الفوارق الشكلية بين المرأة والرجل في العمل الجماهيري وأعطى للمرأة دوراً بارزاً ومتقدماً فيه، مما ساهم في بلورة وعي جديد لدى المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، فيما يتعلق بدور المرأة المجتمعي الهادف إلى تفعيل دورها في بناء مجتمع مدني ديموقراطي يفي بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.

كان لمشاركة المرأة في انتفاضة الحجارة على مختلف الأصعدة وخاصة الاجتماعية والسياسية دور مهم في إفشال سياسة التجهيل التي اعتمدها الاحتلال الصهيوني لزعزعة البنية التحتية للانتفاضة، وذلك بنشر التعليم الشعبي بين أبناء الشعب الفلسطيني.

كما كان لمشاركة المرأة في الانتفاضة من خلال دوريها الاجتماعي والسياسي أثر فاعل في استمرار الانتفاضة، فقد عملت على إفشال سياسات الاحتلال القمعية. فبعد محاولة فرض قيود على المرأة الفلسطينية وحصر دورها بالأعمال الاجتماعية، خرجت فتيات فلسطين إلى الشارع لتحرير أنفسهن من هذه القيود، فتحرير فلسطين عملية تشمل التحرر من الظلم الواقع على جميع فئات الشعب ومن بينها النساء، وبالتالي فعودة المرأة إلى الظهور في الصفوف الأولى في المواجهات أثبتت لمن يروجون لفكرة أن المرأة غير مؤهلة للمشاركة في محاربة العدو أنهم على خطأ.

وكان للأطر التنظيمية النسائية قبل الانتفاضة دور رئيس في إعطاء حالة مميزة للمرأة في الانتفاضة وخاصة في شهورها الأولى، ومما زاد من تطوير هذه الحالة مرونة برامج الحركة النسائية، وانتشار تنظيماتها في مختلف المناطق، فلم تقبل أن تلعب دور الظهير المساند كما جرت العادة في الحركات النضالية، وإنما ساهمت، أيضاً، في مختلف فعاليات الانتفاضة، وكانت رائدة في فعاليات كثيرة، فقد قيل إنها انفردت في العديد من الفعاليات، قاتلت بالحجارة وجُرحت واعتُقلت. وظهر حضور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى واضحاً وكانت تنظيماتها عاملاً في الضغط على الاحتلال الصهيوني.

على أثر المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتفاضة الأولى، كان لابد من الكف عن التعامل مع مشاركة المرأة السياسية على أنها مجرد صورة شكلية تزين المؤتمرات والفعاليات السياسية، وبالتالي تمكين المرأة من الوصول للمواقع القيادية والمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار، وتعزيز مكانتها في المجتمع

التحديات التي واجهت المرأة الفلسطينية خلال مشاركتها في انتفاضة الحجارة ١٩٨٧

- تعرّضت المرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى إلى الاعتقال والتعذيب والجرح والإبعاد مثلها مثل الرجل تماماً.
- الحرب النفسية من خلال التعتيم الإعلامي والتقليل من شأن أدوار المرأة، فلم تظهر حقيقة مشاركة المرأة الفاعلة كاملة لأن

الاحتلال فرض حصاره الإعلامي على دورها محاولاً دفن الحقائق، إلا أن الدور العظيم للمرأة الفلسطينية كان أحد العوامل الفاعلة والأساسية في استمرار الانتفاضة.

- الاستهانة بمشاعر المرأة والتشكيك بدورها كأم، حيث اتهمها الإعلام الغربي بأنها تدفع أولادها إلى الموت وذلك من خلال عدم منعها إياهم من التظاهر ورشق الحجارة.
- حصر دور المرأة الفلسطينية بأم شهيد في الإعلام الغربي وعدم إظهارها في الصف الأول كمناضلة ومقاوِمة.
- تعرّضت المرأة الفلسطينية خلال سنوات انتفاضة الحجارة ١٩٨٧-١٩٩٣ إلى شتى أشكال القمع، وتمثل ذلك في ازدياد حجم الاعتقالات في صفوف النساء الفلسطينيات.
- ضعف دور الإعلام العربي تجاه المرأة العربية، فمن خلاله يمكن تغيير الأفكار والاتجاهات التقليدية نحو المرأة، وإبراز الأدوار الفعالة للنساء الرياديات والمبدعات في المجتمع.
- سوء فهم مكانة المرأة ودورها الذي كفلته الشرائع السماوية والقوانين في الكثير من المجتمعات العربية.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يزيد مما تعانيه من ظلم وتهميش، حيث تشير الدراسات إلى تدني نسبة المرأة العاملة في المجتمع الفلسطيني بسبب الظروف السياسية الناجمة عن إجراءات الاحتلال الصهيوني المتمثلة بالحواجز العسكرية، وعزل المدن الفلسطينية، وتضييق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في الداخل، مما أدى لانتشار البطالة بين الرجال والنساء وندرة فرص العمل المتاحة للمرأة.
- لم يكن الاعتقال أو الضرب أو الجرح أو الشهادة فقط ما تواجهه المرأة الفلسطينية خلال مشاركتها في فعاليات الانتفاضة، فقد واجهت حرباً ديمغرافية مبرمجة هدفها الحد من التكاثر والوجود الفلسطيني.

على الرغم مما تعرضت له المرأة الفلسطينية من تحديات جسام فإنها واجهت الضغوط بصلابة نفسية عالية متسلحة بالإيمان والصبر والوطنية، ما أعانها على القيام بدورها بفاعلية كعضو مشارك فاعل في المجتمع يؤثر ويتأثر بما فيه.

الخلاصة

مازالت مسيرة النضال الفلسطيني مستمرة إلى يومنا هذا ضد الاحتلال الصهيوني الساعي إلى محو القضية وتهويد الأرض وقتل الإنسان، ومازال الشعب الفلسطيني صامداً متمسكاً بثوابته الوطنية بجناحيه الرجل والمرأة على حد سواء.

ما بين الانتفاضة الأولى – انتفاضة الحجارة– والانتفاضة الثالثة انتفاضة القدس كان ومازال للمرأة دور فاعل في المسيرة النضالية بمشاركتها في الانتفاضات المتتالية والهبات الشعبية، وظهر ذلك جلياً في الأحداث الأخيرة ما بعد قرار الرئيس الأميركي ترامب اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وما قامت به المرأة الفلسطينية من فعاليات ضد هذا القرار الظالم.

ظهر دور المرأة جلياً خلال رفض المرأة لهذا القرار الباطل قانونياً وتاريخياً بمشاركتها في المسيرات الاحتجاجية، والرباط حول المسجد الأقصى الذي يعتبر بوصلة النضال الفلسطيني جنباً إلى جنب مع الرجل، الأمر الذي كان له أثر في تعزيز قيم الوحدة الوطنية وتحول الكثير من القيم الاجتماعية إلى قيم وطنية، وهذا رسّخ وجود المرأة في المجتمع كجزء أصيل لا يمكن الاستغناء عنه في مختلف الأحوال والظروف، كل هذه الإنجازات والتحولات الاجتماعية والوطنية، والتي تمت خلال الانتفاضة الأولى مروراً بالانتفاضة الثانية وصولاً إلى الانتفاضة الثالثة انتفاضة القدس والتي لم تكن لتنجح وتتعزز بالفعل لولا الدور الفعّال الذي لعبته المرأة الفلسطينية خلالها. فجميع أطياف المجتمع وفئاته يقعون تحت براثن الاحتلال وحصاره وهمجيته.

ومن هنا لم يعد التعامل مع المرأة على أنها مجرد صورة شكلية تزين المؤتمرات والفعاليات السياسية أمراً مقبولاً.

لعبت المرأة ومازالت دوراً حيوياً وفعالاً في المجتمع باعتبارها اللبنة الأساسية فيه، فهي من تلد وتربي وتعلم وتحمي الأجيال ليدافعوا عن قضيتهم ويصنعوا مستقبلاً واعداً لشعب حر على أرض مستقلة ذات سيادة، بمشاركتها ومساندتها إياهم، ومن دون أن تؤدي المرأة هذا الدور لن تسير عجلة الحياة بصورتها الصحيحة والمتوازنة.

لا يمكن حصر الأدوار المهمة والإيجابية والفعالة للمرأة في انتفاضة الحجارة من خلال دراسة قصيرة، فالمرأة تنجب وتربي وتعلم وترعى أطفالها وزوجها وبيتها، وتعمل خارج المنزل لمساعدة الزوج، فنراها طبيبة ومحامية ومعلمة ومهندسة ومزارعة وممرضة، وهناك المقاومة، فهناك أسيرة وجريحة وشهيدة، وغيرها من الأدوار السامية التي تسعى من خلالها لخدمة وطنها وتحريره من براثن الاحتلال، ما يدعو إلى ضرورة تمكين المرأة ومنحها حقوقها كافة، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي باعتباره عنصراً مهماً من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع.

المراجع

١ الانتفاضة ١٩٨٧،الموسوعة الفلسطينية، ٢٠١٣/١٢/١٦.

٢ إبراهيم أبو الهيجاء، المرأة المقاومة نموذج فلسطيني فريد، ولكن، إسلام ويب، ٢٠٠٢/٠٢/١٩،
http://articles.islamweb.net/media/inde
php?id=8634&lang=A&page=article

٣ اسعد عبد الرحمن ونواف الزرو: الانتفاضة: مقدمات، وقائع، تفاعلات، آفاق، مؤسسة الأبحاث العربية.

٤ بارعة النقشبندي، الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلم، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٢، العدد(١)، ٢٠٠٥.

٥ حال المرأة الفلسطينية: الخصوصية، الإنجازات والعثرات، العدد ٤١، مجلة سياسات، رام الله، ٢٠١٧.

٦ دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا،
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3477

٧ دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى، دنيا الوطن، 12/12/2011، www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/12/12/227247.html

٨ شذى الشيخ، المرأة الفلسطينية والانتفاضات، الجزء الثاني، ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧م
http://akhbarek.com/society/2015/10/20/1988-2015-الجزء-الثاني-المرأة-الفلسطينية.

٩ عبد الله التركماني، في ذكراها ال، ٢٤ الانتفاضة الأولى .. صرخة الميلاد وبواكير المقاومة، فلسطين أون لاين، ١٠-١٢-٢٠١١.

١٠ عمر عبد اللطيف اشتيه، تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (١٩٩٦-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٢.

١١ "المذبحة الجماعية في الحرم الإبراهيمي الشريف"، الحياة الجديدة،٢٠٠٠/٢/٢٥، ص٧.

١٢ محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

١٣ مفيد طاهر جلغوم، الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية ١٩٤٨-١٩٩٣، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥.

١٤ مليحة مسلماني، المرأة الفلسطينية مدد انتفاضة الحجارة وسندها، ٢٠١٨/١/٢٥،
http://www.hayatweb.com/article/69951

١٥ نواف الزرو، المرأة الفلسطينية في النضال وفي معتقلات الاحتلال (الجزء ١،٢،٣) الميادين نت، ٣ تشرين الأول ٢٠١٧.

السياق الاقتصادي لاشتعال انتفاضة الحجارة

محمود أبو شنب *

المقدمة

يستذكر الفلسطينيون، في التاسع من كانون الأول من كل عام، ذكرى انطلاق الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، وتأخذهم ذاكرتهم الوطنية إلى سجلات الأحداث التي عايشوها آنذاك، والشرارة التي أشعلت الانتفاضة فتيلها والتحولات التي طرأت على المشهد الفلسطيني بعد أن خمدت نيرانها. فالانتفاضة في بداياتها كانت تعبيراً جماهيرياً عفوياً وُلد بعد مخاض عسير عايشه الفلسطينيون قبيل الانطلاقة بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القائمة على ممارسة أبشع صور القمع والقهر والتعذيب؛ بغية طمس معالم الهوية الوطنية وسلخ الفلسطيني عن أرضه، بالإضافة إلى خلق حقائق جديدة تتمثل في الجانبين الاقتصادي والاستيطاني، من شأنها التأسيس "لتبعية كولونيالية" [١] تقوّض طموح الفلسطيني في إقامة دولته أو المطالبة بحقوقه.

جاء اشتعال فتيل الانتفاضة بعد صدم شاحنة إسرائيلية عمداً سيارتين فلسطينيتين كانتا تقلّان عمالاً من مخيم جباليا في قطاع غزة، ما أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين وجرح تسعة آخرين سبقت هذا الحادث أسباب عميقة دفعت المواطنين إلى الانتفاض في وجه المحتل ووضع حد لحالة المرارة والمعاناة التي يكابدونها جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عامل الصراع للحفاظ على

* كاتب وباحث.

الهوية الوطنية ثابت في ديمومة الصراع مع المحتل، علاوةً على توافر أسباب موضوعية أسست لحالة من اليأس والإحباط، خاصة في الجانب الاقتصادي؛ الأمر الذي يستدعي الوقوف على الظروف الاقتصادية وأثرها على المواطنين قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية.[٢]

فكفكة البناء الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم أدوات التحكم التي تمارسها الدول بغية تحقيق أهدافها عوضاً عن التدخل العسكري، وهي من الوسائل التي تتبع في ترويض الشعوب للقبول بالواقع والمتغيرات التي تحيط به، لذلك فإن "الحركات والثورات الاجتماعية العميقة التي قامت بعد حالات انتكاس وتراجع وهبوط مفاجئة، تمت– كما ذهب إلى ذلك جيمس ديفس– بعد مراحل من الانتعاش وارتفاع الآمال وتطور البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأدى فيها الانتكاس المفاجئ في وضع القضية الفلسطينية بعد تكرار حالات ارتفاع الآمال (١٩٦٨–١٩٨٢) إلى احتقان الوضع ونشوء الانتفاضة الكبرى". [٣]

يقول الكاتب عمر الغول في حديثه عن حالة الثورة "إن الثورة تنبثق من رحم الأحداث، من شظف قساوة الألم، من مرارة وبشاعة وهمجية الممارسات الدونية للطبقة الحاكمة أو للاستعمار المستبد والجشع، من البحث عن الذات الطبقية أو القومية المنتهكة والمستلبة من الآخرين، من السعي للخروج من دائرة التابعية نحو الاستقلال، من التوافق والتجاوب مع متطلبات وقوانين المادية التاريخية ضمن شروط الواقع المعطى وطبيعة الصراع القائم والقوى الاجتماعية المنخرطة فيه". [٤]

سعت دولة الاحتلال إلى إجراء عمليات تطبيع مع المواطن الفلسطيني ودمجه في المشروع الصهيوني ودفعه نحو الانغماس في الحياة المصطنعة آنذاك وخاصة في السبعينيات، بحيث تتولد لدى المواطن القناعة بأهمية الاهتمام بتحسين حياته الاقتصادية والاجتماعية دون الاكتراث بمسعى المحتل الأساسي نحو ابتلاع مزيد من الأراضي وتكريس التبعية من أجل تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى، إلا أن هذا المسعى الذي ارتكز إلى العامل الاقتصادي فشل في كبح جماح التفكير الفلسطيني في النضال والتطلع نحو الحرية، إذا أخذنا بعين الاعتبار "أن نسبة النمو الاقتصادي التي عرفها قطاع غزة في السبعينيات بلغت ٨,٤٪ من الزيادة في الناتج المحلي الخام، والتي استمدت بصورة أساسية من الأجور التي تقاضاها ٣٠,٠٠٠ عامل مياوم كانوا يشتغلون في إسرائيل ومن الحوالات التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الخليج (نحو ثلث الناتج المحلي الخام) لا من أي زيادة ناجمة عن النمو الاقتصادي المحلي". [٥]

شكلت سياسة خلق الوقائع المادية على الأرض من استيطان، ودمج اقتصادي وتفتيت اجتماعي ونفي سياسي – والتي اعتمدها حزب العمل وبالتحديد "موشيه دايان" وزير الدفاع

الإسرائيلي إلى جانب "سياسة الجسور المفتوحة" – بمجملها سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين وحتى اتفاق أوسلو، حيال ما اصطلح عليه في القاموس السياسي الإسرائيلي بـ"المناطق" أي الضفة والقطاع." [٦]

أنشئت بإشراف ديان "البنى التحتية للاستيطان اليهودي الواسع في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وأرسيت الأسس الاقتصادية لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. تلك هي الوقائع التي "استجرأت" إسرائيل على إقامتها والتي مكنت دايان من أن يتحول إلى واقع".[٧]

ارتكزت استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته على "تعطيل الدورة الاقتصادية في الضفة والقطاع، وإحداث خلل هيكلي وقطاعي في بناها الاقتصادية، لجعل انسلاخ الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي غير ممكن".[٨] وأول ما أحدثته تلك السياسات هو الخلل الدائم بين الدخل والإنتاج، وكذلك الخلل في سوق العمل، من خلال إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التوظيف المحلي، والحرص على جعل هذا الاقتصاد مكشوفاً وعرضة للهزّات الخارجية. "فالتبعية الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، تختلف عن التبعية النمطية التي تبلور مفهومها بالاستعمار التقليدي، وانسحبت نسبياً على غالبية الدول النامية. فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي، عدة أساليب، أولها مصادرة الأراضي التي تمثل محور التفكير الصهيوني، ليس كعامل إنتاج فحسب، وإنما لتنفيذ الاحتلال المبرمج للوجود الفلسطيني المنتج.

تدهور القطاعات الإنتاجية

تدهور القطاع الزراعي نتيجة الاستيلاء المستمر على الأراضي، فقد "بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية، التي صادرتها السلطات الإسرائيلية، في الضفة الغربية، خلال الربعين الثاني والثالث من العام ١٩٨٢ نحو ٥٦,٥٠٠ دونم، ليصبح مجموع ما تمت مصادرته منذ بداية الاحتلال في العام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٢/٩/٣٠ نحو ٢,٠١٧,١٧٨ دونماً، أي ما نسبته ٣٦,٧٪ من مساحة الضفة الغربية"، [٩] "فمن حصة بلغت ٣٦٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي سنة ١٩٦٨، هبطت إلى نحو ٢٧٪ سنة ١٩٨٣. وإلى جانب التأثير الناجم عن مصادرة الأرض والهجرة في القطاع الزراعي، فإن هناك أثراً شكّل تغيرات بنيوية في هذا القطاع. تعكس هذه التغيرات، الصورة المستقبلية لاقتصاد المناطق المحتلة عامة، وهي صورة بلد زراعي في الأساس لا ينتج كفايته من الحاجات الأساسية". [١٠]

فرضت الرسوم الجمركية الإسرائيلية على البضائع الداخلة إلى الضفة وأقيم مركز إسرائيلي للتدقيق في جوازات السفر وخضعت بعض البضائع لرسوم جمركية باهظة أو تدابير إدارية وأمنية مشددة، فوجد التجار الفلسطينيون الذين يتاجرون بالسيارات والثلاجات والألبسة أو البراغي والعزق (الصواميل) أن المنتجات المصنعة

في إسرائيل أو المستوردة عبر وكلاء إسرائيليين يمكن الحصول عليها بصعوبة أقل من تلك التي تعترض الحصول عليها عن طريق وكلائها القدامى في الضفة الشرقية الأردنية. [١١]

أدى فرض ضرائب جديدة على المنشآت الاقتصادية إلى زيادة الأعباء والتكاليف على المواطن، وإلحاق خسائر بالمنشآت الاقتصادية التي بلغت "نحو ٨٪-١٢٪ من قيمة إنتاج هذه المنشأة"،[١٢] وكان القطاع الزراعي أكثر فروع اقتصاد الضفة والقطاع تضرراً، وذلك بسبب توسع الاحتلال في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتعطيشها، ومنافسة المحاصيل الإسرائيلية المدعومة لنظيرتها الفلسطينية، وتردي الخدمات الزراعية، وغير ذلك من المعوقات.

انخفض جراء عمليات الاستيطان المتواصلة، عدد الفلاحين، الذين سلبت أراضيهم، ويكفي أن نشير للدلالة على ذلك إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي للمناطق المحتلة، قد انخفضت من ٣٦,٤٪ عام ١٩٦٩ إلى ما نسبته ٢٩٪ عام ١٩٨٣، وقد دفع هذا الواقع جزءاً كبيراً من الفلاحين الفلسطينيين للتحول إلى أعمال مختلفة (بائعين جوالين، حذائين، حمالين، سائقين...) في ظروف بالغة الصعوبة والقسوة.

كانت مساهمة الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ٩٪ قبل سنة ١٩٦٧، لكنها هبطت إلى ٨٪ سنة ١٩٨٦، هذا من دون المحاجر ومعاصر الزيتون. بينما تساهم الصناعة بـ٤٢٪ في الدول المتقدمة، و٢٥٪-٢٧٪ في الدول النامية، مثل أستراليا، و١٦٪ في الدول العربية، و١٧٪ في الأردن. [١٥]

يشير تقرير "اليونيدو" إلى أن عدد المؤسسات الصناعية التي غادرت السوق (أفلست) يفوق عدد تلك التي ظهرت أو أقيمت، إذ توقفت عن العمل ٢٩٣ مؤسسة صناعية في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و١٩٨٧ وحدها. وإن كان هذا الرقم قد كشف عن عدد المؤسسات التي غادرت السوق، فإنه لم يكشف طبيعة رأس المال الذي كانت توظفه، أو عدد الذين كانت تستخدمهم. [١٤]

كانت التطورات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال كارثية، إذ شلت الفنادق في مختلف مدن الضفة الغربية، باستثناء القدس التي تخضع فنادقها لمنافسة حادة من الفنادق الإسرائيلية، ناهيك عن الدعم الذي تقدمه السلطة الإسرائيلية للقطاع الفندقي والسياحي عامة هناك. ولم يترتب على محاصرة القطاع السياحي الفلسطيني شل الفنادق فحسب، وإنما، أيضاً، شل العديد من الخدمات التي تستفيد منها الحركة السياحية في المناطق المحتلة.[١٥]

يرى الكاتب عبد القادر ياسين أن عجز اقتصاد الضفة والقطاع عن تأمين فرص عمل لكل الأيدي العاملة أحدث تحولات اجتماعية تركت بصماتها على الحركة السياسية الفلسطينية في محتواها، وبرنامجها، وبنيتها. [١٦]

أغلقت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي جميع البنوك العربية في مختلف أرجاء الضفة والقطاع، واستبدلتها بفروع للبنوك الإسرائيلية، وفرضت على المواطنين الفلسطينيين التعامل

بالليرة الإسرائيلية والشيكل بعد ذلك إلى جانب التعامل بالدينار الأردني. وعطلت أيضاً عمل غرف التجارة والصناعة والجمعيات الزراعية الريفية بالضفة، في حين أغرقت الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية وفرضت النظام الجمركي والضريبي المعمول به في إسرائيل، إلى جانب العمل على خلق نمط من "الوكلاء التجاريين المحليين"، والتركيز على خلق أنماط إنتاجية استهلاكية، والابتعاد قدر الإمكان عن أي منشآت إنتاجية ذات طابع وطني. وأتبعت سلطات الحكم العسكري ذلك بافتتاح مكاتب عمل في مدن الضفة والقطاع يترأسها ضباط ارتباط على علاقة مباشرة بـ"الشاباك" ولهم مطلق الصلاحية في استصدار تصاريح عمل ودخول إلى مناطق "الخط الأخضر" ضمن مقاييس أمنية محددة.[١٧]

حققت إستراتيجية الدمج الإسرائيلية نجاحاً منقطع النظير لدعاة الاحتلال الدائم، حتى أن صحيفة الفجر العربية الصادرة في القدس، اعترفت في شباط ١٩٧٤، بأن الاقتصاد العربي قد فقد مميزاته وخصائصه، وألحق بذيل الاقتصاد الإسرائيلي وبات محكوماً على تطوره بالعجز والشلل. [١٨]

تشكّل وبلورة لحالة السخط

أدت سياسة ابتلاع الاقتصاد الفلسطيني بفروعه المختلفة وحرمان الناس من التمدد السكاني، إضافة إلى نشوء جيل جديد عانى من هذه السلبيات وعايشها إلى تشكيل أزمة يعاني منها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، فهو في وضع معيشي صعب يتعرض لحصار تجاري ومالي وتسويقي وضرائبي ذي نتائج وخيمة على حياته، تمس جوانب التغذية والسكن والصحة، كما أنه في وضع مادي قمعي يخيم عليه جو من التعذيب الجسدي ونسف المنازل والإبعاد والاعتقالات، ووضع معنوي نفسي يتمثل في الاحتقار والإذلال في تمييز عرقي وديني واقتصادي وثقافي وأمني، علاوة على استفزاز المشاعر الاجتماعية والدينية هذه الأسباب وغيرها من المعطيات شكلت حالة من الغليان والاحتقان الذي انتظر الشرارة ليأخذ مسار انفجاره. [١٩]

كانت الظروف المعيشية سيئة للغاية، وانتشرت البطالة، وتدنت الخدمات، وتصاعد شعور الفلسطينيين بالإذلال بعد أن اضطروا للاصطفاف يومياً بانتظار مقاول إسرائيلي يختار القوي منهم للعمل في البناء، فيما سماه أحد الصحافيين الإسرائيليين "سوق اللحم". حصل العمال على أجور أدنى لقاء العمل ذاته فيما لو قام به عامل إسرائيلي، بينما يدفعون ضرائب أكثر، ويضطرون يومياً لانتظار رحمة الجندي الإسرائيلي على نقاط التفتيش التي تناثرت في كل مكان على أطراف القرى والمخيمات. كانت السياسة برمتها قائمة على إبقاء الفلسطيني معتمداً بشكل كامل على إسرائيل، فقد منعت البضائع الفلسطينية من دخول الأراضي الإسرائيلية بينما كانت ٩٠ بالمئة من البضائع التي تدخل الضفة والقطاع صناعة إسرائيلية.[٢٠]

فرضت إسرائيل إجراءات على من كان تحت

سن السادسة والعشرين من الفلسطينيين، ومنها "أن يبقى في الخارج مدة لا تقل عن ستة أشهر كلما غادر الضفة الغربية، فيما الأردن تفرض عليهم العودة في مهلة شهر، وجراء ذلك وَجدَ جيل كامل من الشباب الفلسطيني نفسه معتصراً بصورة متزايدة في إطار قيد اقتصادي لا يطاق". عندما تحبس قطاً في قفص، يثور ويهتاج مثل الأسد تماماً" – على حد ما قال صاحب معمل صغير في مدينة بيت لحم. [٢١]

الانفجار قادم والعمال في الطليعة

كتب وزير خارجية إسرائيل الأسبق أبا إيبان عام ١٩٨٦، أيّ قبل سنة من الانتفاضة «إنّ الفلسطينيين يعيشون محرومين من حق التصويت أو من حق اختيار من يمثلهم. ليس لديهم أيّ سلطة على الحكومة التي تتحكم في أوضاعهم المعيشية. إنهم يتعرّضون لضغوط وعقوبات ما كان لهم أن يتعرّضوا لها لو كانوا يهوداً، إنّ هذه الحالة لن تستمرّ دون أن يؤدّي ذلك إلى انفجار». [٢٢]

وقبل ستة أشهر من اندلاع الانتفاضة الأولى، سافر الكاتب الإسرائيلي، دافيد غروسمان إلى المناطق المحتلة، وقضى سبعة أسابيع هناك. وكتب غروسمان سلسلة تحقيقات ميدانية عن أوضاع الفلسطينيين، صدرت في ما بعد في كتاب اسمه «الزمن الأصفر»، قال فيها «كان واضحاً بالنسبة لي أنَّ إناء الضغط سينفجر قريباً». [٢٣]

شهد الشارع الفلسطيني، في الفترة التي سبقت الانتفاضة، «غلياناً صامتاً» وروحاً اندفاعية، فقرر الصحافي الإسرائيلي، يورام بينور من (القناة الثانية اليوم)، التخفي بصفة فلسطيني والعيش في المناطق المحتلة. قضى بينور فترة لا يستهان بها متنقلاً بين إسرائيل والمناطق المحتلة. وفي تقرير للقناة الإسرائيلية الثانية، كشف عن تلك الفترة بالقول: «قصتنا (الإسرائيليون) في المناطق المحتلة لن تستمر طويلاً»، وتابع: «علاقتنا بالفلسطينيين لن تظل علاقة بعامل غزاوي في تل أبيب». بعد شهور، اندلعت الانتفاضة، التي فاجأت الإسرائيليين وخلقت استقطاباً تضامنياً منقطع النظير. صار رمزها الحجر. [٢٤]

كان من بين الأهداف التي سعت الانتفاضة إلى تحقيقها، تقوية الاقتصاد الفلسطيني تمهيداً للانسلاخ عن الاقتصاد الإسرائيلي القوي الذي يبتلع الاقتصاد الفلسطيني بأجنحته الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والخدمية، ووقف فرض الضرائب الباهظة على المواطنين والتجار الفلسطينيين، بالإضافة إلى إعادة الأموال التي تقتطعها سلطات الاحتلال من أجور العمال الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، وإلغاء الإجراءات التضييقية المفروضة على قطاع البناء وتلك التي ترمي إلى الحيلولة دون تطور الصناعة وتقف عائقاً أمام التنقيب عن المياه، وغيرها من المطالب التي تضمنتها وثيقة صادرة عن الهيئات والشخصيات الفلسطينية الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر صحافي عقد بمدينة القدس في ١٤ كانون الثاني.[٢٥]

لم تتحدد شمولية الانتفاضة في عنصر المكان فحسب، وإنما أيضاً في مستوى المشاركة الشعبية،

لجهة اتساعها وعنفها، فقد تميزت الانتفاضة، ومنذ أيامها الأولى، بمشاركة واسعة النطاق من مختلف الفئات الشعبية (العمال، الفلاحين، الطلبة، صغار الكسبة)، وليس صدفة أن يمتنع عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين عن العمل في مصانع الاحتلال ومرافقه في المناطق المحتلة، عام ١٩٤٨، منذ الأسبوع الأول لاندلاع الانتفاضة. [٢٦]

وكما هو معروف، فإن القاعدة العمالية الفلسطينية، شهدت توسعاً ملحوظاً، بسبب سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان، وتضييق الخناق على الفلاحين، واحتكار تصريف المنتجات الزراعية، التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تحول نتيجتها عدد كبير من صغار الفلاحين إلى عمال بعد مصادرة أراضيهم، وقد بلغ العدد الإجمالي لقوة العمل الفلسطينية، في الضفة والقطاع المحتلين، ٢٨٤ ألف عامل، منهم ١٨٢ ألفاً في الضفة، و١٠٢ ألف في القطاع، وحسب معطيات ١٩٨٥، كان عدد العاملين ٢٤٤ ألف في الضفة، ونسبة البطالة ١٤٪. [٢٧]

يلاحظ لدى مراجعة البيانات الموحدة التي صدرت عن القيادة الموحدة للانتفاضة أن الطبقة العاملة كانت في طليعة الفئات المستهدفة في البيانات، لدورها الكبير في إنجاح الإضرابات التي كانت تدعو إليها القيادة الموحدة ويعود ذلك إلى أن الجزء الأكبر من هذه الفئة يعمل في المصانع والشركات الإسرائيلية، وبالتالي فإن امتناعها عن العمل سيلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن هذه الطبقة كانت من أكثر فئات المجتمع تضرراً من سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا الإطار نقتبس فقرات من البيانات التي كانت تصدر عن القيادة الموحدة خلال الانتفاضة.

"يا جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية البواسل.. لنشمر السواعد السمراء لإنجاح الإضراب العام والشامل بمقاطعة العمل أيام الإضراب، فدوركم العمالي والطليعي في الانتفاضة الشاملة يشكل خير رد على تهديدات ومهاترات سلطة العدو لهزيمة سياسة التمييز العنصري والتعسف المتواصل، ويؤكد الوفاء لدماء شهداء الشعب وإجبار الاحتلال على إلغاء قرارات الإبعاد كافة وانتزاع حرية الأسرى الأبطال. [٢٨]

"المناضلون البواسل أصحاب المحلات التجارية.. من أهم شعارات الانتفاضة تعزيز النضال من أجل إلغاء القوانين والإجراءات الضريبية كافة، وهذا يحتم عليكم مواصلة الانخراط في الانتفاضة إلى جانب قطاعات شعبنا كافة من عمال وفلاحين وطلبة ونساء والاستمرار في إبراز الدور الوطني الذي خضتموه حتى الآن، وسيعرف شعب الانتفاضة كيف يحمي التجار الشرفاء، ومتى يعاقب بشدة كل من يحاول الانجرار وراء عملاء السلطة الاحتلالية". [٢٩]

أوردت يومية "جروزاليم بوست" الإسرائيلية، "أن فترة إضراب العمال العرب الفلسطينيين، في قطاع غزة، استمرت زهاء أسبوعين، وأربك الإضراب، عدداً غير قليل، من المصانع الإسرائيلية، وعرض التلفزيون الإسرائيلي، تقريراً مصوراً عن أحد المصانع، في منطقة حيفا، يعمل فيه ألف عامل، بينهم ١٥٠ عاملاً، من الضفة والقطاع

(الإثنين ١٩٨٧/١٢/٢١)، واعترف مدير المصنع بأن الإضراب شوش على توزيع الطلبات على الزبائن، مما اضطر إدارة المصنع إلى تشغيل عدد بديل عن العمال المضربين لوقت إضافي.[٣٠]

الخاتمة

أحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها الكاملة على مصادر الإنتاج في فلسطين كافة، ولم يعد للاقتصاد المحلي أي قدرة على استيعاب الأيدي العاملة، والاستجابة لاحتياجات المواطنين نتيجة التشوهات التي أحدثتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، علاوةً على تآكل البنية التحتية، نتيجة ذلك وجد المواطن الفلسطيني نفسه في بيئة اقتصادية هشة وضعيفة لا تستجيب لأبسط احتياجاته، وخاصة في المجال الزراعي والصناعي، الأمر الذي أسس لبيئة رافضة وغير حاضنة لسياسات الاحتلال وإجراءاته، وساهم في إلهاب حماس المواطن الوطني لرفض هذه السياسات، لذلك كان الدافع الاقتصادي أحد العوامل العميقة التي دفعت المواطن للانتفاض، ومازال العامل الاقتصادي محركا أساسياً في استمرارية المواجهة مع المحتل.

الهوامش

١ اشتيه، د. محمد، الاقتصاد الفلسطيني، حصار عوامل الإنتاج، رام الله، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار ٢٠١٧ ص٨.

٢ الموسوعة الفلسطينية،
https://www.palestinapedia.net.

٣ الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني، مصر: مركز الحضارة للدراسة والبحوث (١٨٨١-٢٠٠) ص٢٣٨.

٤ الغول، حلمي، عمر، الانتفاضة، ثورة كانون، إنجازات، وآفاق، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ١٩٩٠ ص٦٣.

٥ أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٦ أبو هدبة، أحمد، واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة، باحث في الشؤون الإسرائيلية
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.

٧ المرجع السابق أرونسون (سياسة الأمر الواقع).

٨ المصدر السابق، أبو هدية (واقع الشعب الفلسطيني)

٩ النشاش، عبد الهادي، الانتفاضة الكبرى، دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤ ص٦٥.

١٠ سمارة، عادل، أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة الأولى وخلالها ١٩٩٠ص١٥.

١١ المرجع السابق أرونسون (سياسة الأمر الواقع) ص ٤٦

١٢ سرداح، خليل عطا، الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير جامعة الأزهر ٢٠١٢

١٣ مرجع سابق، سمارة، ص٥.

١٤ مرجع سابق، سمارة، ص٥.

١٥ مرجع سابق سمارة، (أداء المؤسسات الاقتصادية) ١٩٩٠.

١٦ عاشور، انشراح، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، عبد القادر ياسين. القاهرة: كتاب الأهالي (٤١)، أيار ١٩٩٢

١٧ مرجع سابق: الظاهرة الانتفاضية.

١٨ مرجع سابق أرونسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية.

١٩ الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني، مصر: مركز الحضارة للدراسة والبحوث (١٨٨١-٢٠٠) ص٢٩٦.

٢٠ مرجع سابق: الظاهرة الانتفاضية

٢١ مرجع سابق: أرونسون، سياسة الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية.

٢٢ جريدة البيان
http://www.al-binaa.com/archives/article/153224

٢٣ جريدة الأخبار اللبنانية
http://www.al-akhbar.com/node/127953

٢٤ المصدر السابق، جريدة الأخبار اللبنانية.

٢٥ مرجع سابق، أرونسون سياسة الواقع الاقتصادي.

٢٦ النشاش، عبد الهادي، الانتفاضة الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤

٢٧ المصدر السابق، الانتفاضة الكبرى.

٢٨ البيانات الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3973

٢٩ المصدر السابق

٣٠ النشاش، عبد الهادي ، الانتفاضة الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤.

المصادر والمراجع

الكتب

١. أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة) مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢. أبو هدبة، أحمد، واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة، باحث في الشؤون الإسرائيلية.

٣. عاشور، انشراح، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، عبد القادر ياسين. القاهرة: كتاب الأهالي (٤١)، أيار ١٩٩٢.

٤. النشاش، عبد الهادي ، الانتفاضة الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤.

٥. اشتيه، د. محمد، الاقتصاد الفلسطيني، حصار عوامل الإنتاج، رام الله، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار ٢٠١٧.

٦. الغول، حلمي، عمر، الانتفاضة، ثورة كانون، إنجازات، وآفاق. مؤسسة عيبال للدراسات والنشر١٩٩٠.

دراسات:

١. سمارة، عادل، أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة الأولى وخلالها (١٩٩٠).

٢. الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني، مصر: مركز الحضارة للدراسة والبحوث (١٨٨١-٢٠٠)

٣. سرداح، خليل عطا، الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير جامعة الأزهر (٢٠١٢).

المواقع الإلكترونية:

1. جريدة البيان
http://www.al-binaa.com/archives/article/153224

2. جريدة الأخبار اللبنانية
http://www.al-akhbar.com/node/127953

3. بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى.
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3973

انتفاضة ١٩٨٧: فلسطينيو ١٩٤٨ في لبّ القضية الفلسطينية

أنطوان شلحت*

توطئة تاريخية

تأثرت علاقة فلسطينيي ١٩٤٨ بالقضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية، قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وبعد تأسيسها، وإلى حدّ بعيد، بما مرّ عليهم من تطوّرات فكرية وسياسية- اجتماعية منذ نكبة ١٩٤٨ التي توازت مع إقامة إسرائيل.

شهدت هذه التطوّرات مراحل عدة، استمرت أول مرحلة منها حتى العام ١٩٦٧. وهي مرحلة الفترة التي كانوا خلالها خاضعين لحكم عسكري إسرائيلي صارم (ظلّ مفروضاً حتى العام ١٩٦٦)، واتسم ببذل محاولات متعددة تهدف- بكيفية ما- إلى التحكّم صهيونياً بهذه التطورات. وفي تلك الفترة عانى التنظيم السياسي الذاتي لفلسطينيي ١٩٤٨ ضعفاً كبيراً تحت وطأة عوامل موضوعية وذاتية كثيرة، مع ملاحظة أن الواقع آنذاك لم يفتقر إلى سجالات مثيرة في هذا الصدد، بيد أن حصيلتها العامة أسفرت عن رجحان كفة القوى السياسية التي دأبت على رفع لواء المساواة القومية والمدنية مع ما ينطوي عليه ذلك- ربما في العمق- من تطلع إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. ووقف في طليعة هذه القوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) الذي تبنى، في إثر النكبة، برنامجاً يدعو إلى "التأقلم مع الأوضاع الجديدة الناشئة".

* ناقد أدبي، ومحلل في الشأن الإسرائيلي.

مهما تكن هذه الأوضاع الجديدة التي كان يقصدها الحزب الشيوعي، فما يهمنا منها هو:

- أولاً، تشريد الشعب العربي الفلسطيني، وبقاء أقلية ضئيلة منه في إطار إسرائيل التي أنشئت على أنقاض وطنه المسلوب.
- ثانياً، إقامة إسرائيل التي خدعت العالم في "وثيقة الاستقلال" الخاصة بها بأنها سوف "تدأب على تطوير البلاد لمصلحة سكانها جميعاً، وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام... وتحافظ على المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها من دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس... وتكون مخلصة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

يعتبر العام ١٩٦٧ نقلة مفصلية في تطوّر فلسطينيي ٤٨ على صعيد العلاقة المذكورة أعلاه، إذ إن حرب حزيران التي اندلعت في ذلك العام حملت بشأنها مدلولات جدلية متناقضة. فمن جهة هناك تمدّد للاحتلال الإسرائيلي أخضع قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني (في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى سيطرته، ومن جهة أخرى، موازية ومناقضة، أعيد التحام هذه القطاعات مع الفلسطينيين داخل "الدولة اليهودية". وأثرت هذه النتيجة في ترسيخ الهوية العامة لفلسطينيي ٤٨ الذين بدأوا تدريجياً يعرِّفون أنفسهم بأنهم عرب بالمعنى القومي والثقافي، وبأنهم فلسطينيون بالمعنى الوطني.

وبرأي الباحث عزيز حيدر، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين الفائت، بتنا نشهد تعزيزاً لدور الحركة الذاتية في العمليات المؤثرة في تطور أوضاع فلسطينيي ٤٨، وفي تبلور البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المخصوص، الأمر الذي أسفر في رأيه عن مرحلة جديدة من العمل السياسي تمثلت في تنظيم هؤلاء الفلسطينيين قطرياً (داخل أراضي ٤٨) ومحلياً، كما انعكس ذلك في تأسيس عدد من الأطر القطرية الجديدة، وفي إنشاء تنظيمات سياسية جديدة مثل الجبهة الديمقراطية (قطرياً ومحلياً)، وحركة أبناء البلد. ومع أن القاسم المشترك بين جميع هذه التنظيمات تجسد في التعبير عن الانتماء المختلف عن انتماء الأكثرية اليهودية، فإنها شدّدت في الوقت عينه على المطالبة بالمساواة، مع ما قد يعنيه ذلك من الدفع قدماً نحو عملية الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وفي واقع الأمر كان التيار القومي الذي مثلته حركة أبناء البلد، الطرف الوحيد الذي لم يطالب بالمساواة، وكانت الفكرة الأساسية التي شكلت محور العمل السياسي لهذه الحركة هي رفض اندماج فلسطينيي ٤٨ في إسرائيل، والمحافظة على الهوية القومية والوطنية، ورؤية مصير هؤلاء الفلسطينيين في إطار الحل القومي العام للقضية الفلسطينية.

شكّل يوم الأرض في ٣٠ آذار ١٩٧٦ انعطافاً حاداً على مستوى التنظيم والعمل السياسي، وعلى مستوى التعبير عن الهوية الوطنية، وبداية

المطالبة من جانب فلسطينيي ٤٨ بالاعتراف بهم أقلية قومية أصلانيّة. وكان ظهور "الحركة التقدمية للسلام" أحد العوامل الأساسية في هذا التحوّل، حيث إنها قدمت نفسها بصفتها حركة وطنية فلسطينية، تشكل رافداً مهماً من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية خارج أراضي ٤٨. وقد كان الفصيل الأهم من هذه الحركة (بقيادة محمد ميعاري) أحد المبادرين إلى تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي (قومي) مع كل من أحد فصائل حركة أبناء البلد، وحركة "ميثاق المساواة" (بقيادة عزمي بشارة) في تسعينيات القرن الفائت، والذي يتبنى المقاربة نفسها، ويتطلع إلى إحقاق حقوق فلسطينيي ٤٨ على أساس جمعي لا فردي.

كما ترافق هذا التحول مع تأسيس الحركة الإسلامية في الداخل التي تتبنى فكر الإسلام السياسي، وتشمل تياراً براغماتياً (الجناح الجنوبيّ) يدفع إلى الاشتراك في الانتخابات الإسرائيلية العامة، بما يعنيه ذلك من غاية الاندماج في المجتمع الإسرائيلي على أساس المساواة، لكنها كلها تحرص على الاشتراك في انتخابات السلطات المحلية نظراً إلى ما تعنيه هذه السلطات من قوة ونفوذ في مجال تعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني في أراضي ٤٨.

يتفق عدد كبير من الباحثين في شؤون فلسطينيي ٤٨ على أن التيارات السياسية الرئيسة الثلاثة الناشطة في صفوف الفلسطينيين في الداخل (الشيوعي والقومي والإسلامي) يسودها إجماع على ثلاثة أمور أساسيّة هي: حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، المساواة التامة، أساليب العمل السياسي الجمعي.

انتفاضة ١٩٨٧

في ضوء ما تقدّم نطرح السؤال: ما هي مدلولات انتفاضة ١٩٨٧ الفلسطينية في ما يتعلّق بعلاقة فلسطينيي ١٩٤٨ مع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية عامة؟

وسنحاول الإجابة عنه في ذكرى مرور ثلاثة عقود على تلك الانتفاضة، من خلال وقفة تأمل تستعيد بعض الوقائع، وتبني عليها بعض الاستنتاجات.

اندلعت هذه الانتفاضة بعد أكثر من خمسة أعوام على انتهاء الحرب الإسرائيلية العدوانية على لبنان (١٩٨٢)، ووفقاً لعدة دراسات فلسطينية (دراسات داود تلحمي مثلاً) إذا كانت تلك الحرب أظهرت للإسرائيليين شجاعة الفلسطينيين في لبنان مثلما أظهرت صمودهم الكبير في مواجهة جيش يفوق قدراتهم الذاتية عدداً وعدّة وخبرةً، فهي لم تطرح عليهم مشكلة الفلسطينيين في الخارج، بصورة حادّة وقاطعة. وهي مشكلة رأت إسرائيل، في النهاية، أنها "غير معنية بها" إلا بمقدار ما يقوم هؤلاء الفلسطينيون بإزعاجها مباشرة. وأمام الرأي العالمي كان بإمكانها أن تقول إن الفلسطينيين في لبنان هم في بلد ليس لهم وأن تضيف أيضاً، بغية صبّ الزيت على النار، أنهم أحد أسباب مشكلة لبنان وحربها الأهلية بل هم

سببها الرئيس أو حتى الوحيد. وانتهت تلك الحرب، من وجهة النظر الإسرائيلية، بإظهار كون المشكلة في هذا البلد لبنانية أولاً، وثانياً مشكلة شبكة واسعة من التدخلات والتأثيرات والصراعات الإقليمية والدولية التي تستند إلى المشكلة الداخلية وتستغلها أو تستفيد منها.

في المقابل وبعد النهاية القاتمة لحرب ١٩٨٢، حسمت انتفاضة ١٩٨٧ مسألة صراع الفلسطينيين مع إسرائيل بكونها صراعاً "بين مجتمعين على قطعة الأرض ذاتها وعلى الشرعية"، كما كتب أحد الأساتذة الأكاديميين الإسرائيليين في تشرين الأول ١٩٨٨، أي بعد أقل من عام على اندلاعها، مضيفاً إنه منذ عام ١٩٦٧ عاد الصراع ليكون بصورة مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن إسرائيل حاولت أن تتجاهله. وهو صراع مختلف تماماً عن الصراع مع الدول العربية، فهذا الأخير كان في صلبه صراع مصالح مثله مثل أي صراع بين دولتين لا بين مجتمعات.

ولدى العودة إلى ما كتب من مقاربات عديدة على هذا الغرار أثناء فترة الانتفاضة، نتوصل إلى أول استنتاج بهذا الشأن، وفحواه أن الانتفاضة الأولى أظهرت كونها ثورة شعب على أرضه، ثورة شعب حُرم من حقوقه السياسية والمدنية واحتلت أرضه وجرت عليها محاولات لدوس كرامته ومُنع عنه الحق المُعترف به لشعوب العالم- حق تقرير المصير.

ثاني استنتاج يرتبط بإطلاق الانتفاضة سيلاً من كتابات إسرائيلية تشكل في التحصيل النهائي ممارسة ثقافية خارج مجال الخضوع والإذعان لرواية دولة الاحتلال.

وهذا السيل اتخذ رسم الانتفاضة منحيين متصلين:

- الأول، منحى قراءة الواقع الفلسطيني عبر رؤية مُستبصرة ووعي بإزاء بعض الحقائق التي ترجع صدقيتها الأساس إلى كونها قائمة فعلاً.
- الثاني، منحى إعادة استقراء تاريخ الحركة الصهيونية منذ نشوئها وما زرعته من بذور سوء تُعتبر مرجعاً ومتكأ لفهم التاريخ المعاصر وللإطلالة على المستقبل، انطلاقاً من أن ما يحدث مشدود بكل قوة إلى الماضي الذي لا يُعدّ، بحال من الأحوال، مجرّد ذكرى أو عبرة من تاريخ بعيد إنما هو استمرار يتظاهر في الحاضر. وأي تراخ في هذا الشدّ إلى ذلك الماضي يجعل التاريخ يستنقع في حركيّة راكدة.

وكان من أبرز النماذج الدالة على ذلك ما كتبه الشاعر الإسرائيلي حاييم غوري، وهو من أشد دعاة وأنصار "أرض إسرائيل الكبرى": "المشكلة السياسية الراهنة وانزلاق المجتمع الإسرائيلي إلى حضيض فقدان المشاعر هما النتيجة (الحتميّة) للسيطرة على شعب آخر". كذلك كتب الأديب المعروف يزهار سميلانسكي (س. يزهار): ما يحدث في أراضي ١٩٦٧ ليس "أعمال شغب" إنما "ثورة شعب"، ومن الحجارة ومن أنهار الفتيان يتكون شيء ما عظيم وبسيط وإنساني.

بيد أن أهم ما ترتّب على هذا المنحى الثاني هو إعادة التفكير بـ"فكرة إسرائيل" من طريق دحض رأي شائع يقول إنّ "مشكلات الحركة الصهيونية بدأت مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٦٧"، بموازاة توكيد الطابع الكولونيالي لهذه الحركة وأنها وُلدت من رحمه وبقي ملازماً لها مثل ظلّها الذي يستحيل الافتراق عنه... وهذا هو ما تعيد إثباته يوماً يوماً.

إجمالاً ليس مبالغة القول إنه كان ثمة اندفاع من طرف جمهور المثقفين والمبدعين الإسرائيليين نحو فهم رسالة الانتفاضة، إلى ناحية التيقن من عقم سياسة تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية وإقصاء دور (م.ت.ف) التمثيلي الوحداني. ولم يأت هذا الاندفاع من فراغ، بل إن عملية تحوّل كانت تجري في وسط المثقفين الإسرائيليين بتأثير نتائج الحرب على لبنان قبل خمسة أعوام من اندلاع الانتفاضة.

وعملية التحوّل هذه كانت عائدة، بشكل أساس، إلى عاملين مؤثرين:

- الأول، أن حقيقة الوجود الوطني والقومي للشعب العربي الفلسطيني كانت تفرض نفسها شيئاً فشيئاً على الساحة الإسرائيلية.
- الثاني– إقامة صلات بين مثقفين إسرائيليين مناهضين لاحتلال ١٩٦٧ وبين مثقفين فلسطينيين سواء من أراضي ١٩٦٧ أو من الداخل الفلسطيني.

أسفرت هذه الصلات، لأول مرة، عن إقامة ما سمي "لجنة الكتّاب والفنانين والأكاديميين الإسرائيليين والفلسطينيين ضد الاحتلال ومن أجل السلام وحريّة التعبير". وكانت هذه اللجنة أنشئت في ذكرى مرور عشرين عاماً على حرب ١٩٦٧، في حزيران ١٩٨٧. غير أن نشاطها تكرّس وتأصل نتيجة الانتفاضة.

دلّت وقائع كثيرة في ذلك الوقت على أن وجود عدد كبير من المبدعين اليهود في هذه اللجنة إنما يعكس تطلعهم الشديد إلى الخروج من مظلة بطريركية المؤسسات الرسمية. وما جمع هذه اللجنة هو سعي المبدعين الأعضاء فيها لتحديد الخطأ من الصواب وحماية الإبداع من الانزلاق وخلق علاقات إنسانية بين أدباء الطرفين وتنظيم برامج تثير الفكر والخيال وترهف الحساسية والإبداع وتطرح الجديد على صعيدي الحوار والنقاش. والأهم من هذا وذاك أنها لجنة تعيد ربط وشائج المثقفين والمبدعين بشرايين الواقع ومجرى تطوره، تصون وتدافع عن السلام وعن حريات الرأي والعقيدة والنشر والبحث العلمي والإبداع الفني في وجه فلتان رقابة القمع التي انتشرت الدعوة إليها في كل منبر.

تمثلت ذروة نشاط هذه اللجنة في التوقيع، يوم ١٣ حزيران ١٩٨٨، على "اتفاق سلام إسرائيل– فلسطين" والذي تمّت صياغته بعد اجتماعات عقدتها اللجنة في تل أبيب ورام الله وأقرت فيها بنود الاتفاق، الذي حظي بتأييد أكثر من مائة وخمسين كاتباً وفناناً إسرائيلياً وفلسطينياً. وكان هذا الاتفاق بمثابة موديل لإمكانات تسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني رأى المراقبون

فيه خطوة سبّاقة على درجة من الجرأة والاقتحام لم يستطع الساسة، الإسرائيليون والعرب، أن يبلغوها. وهذا ما أكدته، أيضاً، مقالات نُشرت في "فلسطين الثورة".

ثمة تداع آخر لهذه اللجنة لا يقل أهمية، برأيي، عما سبقه من تداعيات ويكمن في تطوير مواقف الأدباء اليهود المنضوين تحت لوائها إلى درجة أكبر من النضوج والتماسك والنجاح في تحقيق كثير من عناصر الواقعية السياسية في رؤى أولئك المبدعين ارتباطاً بالانتفاضة. ويمثل على هذا التقدم، أكثر ما يمثل، انسحاب عضوي اللجنة، الشاعر نتان زاخ والناقد نسيم كلدورن، من عضوية لجنة تنظيم مهرجان عالمي للشعر كانت السلطات الإسرائيلية تزمع عقده في احتفالات الذكرى الأربعين لـ"يوم الاستقلال" (١٩٨٨) مما أدّى بالتالي إلى إلغاء المهرجان.

جاء في رسالة الاستقالة التي وجهها هذان العضوان إلى الجهات المعنيّة: "الوقت ليس وقت المهرجانات في إسرائيل. إن حكومة – على الحزبين الكبيرين العضوين فيها (الليكود والعمل)– تفجّر منازل المدنيين وتشرد مواطنين من دون محاكمة وتطلق سلاح الغاز ضد النساء وتقتل فتياناً وفتيات فيما لا يمكن وصفه إلا بأنه إرهاب رسمي، حكومة تتيح لكتائب المستوطنين المسلحين إمكان أن تنشر الرعب بين صفوف شعب مقيم في وطنه وأرضه وأن تستبيح حرماته، ليست أهلاً لأن يأتي شعراء إلى احتفال منظم من جانبها كي يقرأوا فيه قصائدهم. لقد توصلنا إلى الاستنتاج أن مهرجان الشعر من شأنه أن يفسر، خلافاً لكل غاياته، كنشاط تأييد وتماثل مع سلطة تجاوزت منذ مدّة الخطوط الحُمر التي من دونها يفقد الشعر إيقاعه. وتوصلنا إلى الاستنتاج أن مجرّد رغبة الفرد الطبيعية في أن يحتفل بعيد دولته الوطني، الذي هو عيده أيضاً، ستفسّر بأنها تسليم بما هو حاصل في هذه الأيام في دولة اليهود. إننا ندعو كل الشعراء الذين جرت دعوتهم إلى المهرجان من جانبنا، في البلد وخارجها، إلى الانضمام إلينا في مقاطعة مهرجان الشعر العالمي في إسرائيل".

وتعقيباً على هذه الخطوة كتب الشاعر يعقوب بيسر، رئيس تحرير مجلة "عيتون ٧٧" الأدبية، يقول: "ربّما هذه هي أول مرة في تاريخ إسرائيل لم تنجح فيها المؤسسة الحاكمة في التستر بالشعر كورقة تين في سبيل التعمية على الإثم الواقع في أيام الانتفاضة. وإذا كانت كلمات "احتجاج" و"إنذار" و"تحذير" ليست فارغة المضمون أصلاً، فإنها أسمعت هذه المرة بشجاعة مواطنية تستحق التقدير من جانب زاخ وكلدرون والذين استجابوا لدعوتهما".

وفور إذاعة رسالة الاستقالة أعلن الشعراء داليا رابيكوفيتش وآشير رايخ ونعيم عرايدي (عربي) عن انضمامهم إلى دعوتها. بينما قدّم الشعراء ش. شيفرا وأبرهام سوتسكيفر وحاييم غوري استقالتهم من اللجنة المنظمة. وأعلن الأخير أنه من دون مشاركة نصف الشعراء الإسرائيليين "سيكون المهرجان كاريكاتورياً".

عبرت رسالة زاخ وكلدرون، التي أملتها الانتفاضة أساساً، عن شك ديكارتي واضح في

مختلف أنساق القيم الرسمية المطروحة في الواقع الإسرائيلي. وبسببها تعرّضا إلى حملة هجوم وتشكيك وتهديد مفرطة في عنفها وتجريحها. غير أنّ مثل هذه الحملات كانت ولا تزال الثمن الذي يدفعه المبدع الإسرائيلي المستبصر بتأثير عمى محيط يحاول أن يدخل إليه نور البصيرة والمعرفة والتفكير المغاير الجديد. وحتى وإن كان هذا التفكير المغاير الجديد مفتقداً إلى أرومة في الممارسة الأدبية الإسرائيلية السلفية، إلا أنه اتسم بكونه ذا ملمس واضح وحاد في الممارسة الأدبية المحايثة للانتفاضة في سنواتها الأولى.

بهذا يمكن القول إنه فيما يختص بفلسطينيي ٤٨ كان الدرس المُستخلص من الانتفاضة الأولى يحيل إلى تعزّز دورهم المزدوج، كجزء من الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية من جهة، وكمواطنين في إسرائيل، دولة الاحتلال، من جهة أخرى. وهو الدور الذي سرعان ما انقلب في إثر مرحلة أوسلو التي آلت إلى صيرورة "تهميشهم المزدوج"، أي تهميشهم على مستوى المجتمع الفلسطيني، على غرار التهميش على مستوى المجتمع الإسرائيلي. غير أن هذا الموضوع يحتاج معالجة أخرى.

التلقي الإسرائيلي لانتفاضة ١٩٨٧

مهند مصطفى *

شكلت الانتفاضة الأولى، التي انطلقت في العام ١٩٨٧، نقطة تحول تاريخية في الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، فقد كانت هذه الانتفاضة نتاج عشرين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من ذلك فإن الذاكرة التاريخية الإسرائيلية تحاول تقزيم أهمية هذه الانتفاضة التاريخية من خلال ربطها بحادث طرق في مخيم جباليا في قطاع غزة كان فيها السائق إسرائيلياً والقتلى فلسطينيين. وهكذا فإن الفلسطيني، من وجهة النظر الإسرائيلية، انتفض انتقاماً وليس تحرراً من الاحتلال، نتيجة لحظة غضب وليس نتيجة تراكم الظلم والاستيطان، أي نتيجة عمل فردي قام به إسرائيلي وليس نتيجة عملية كولونيالية استيطانية قادها مشروع استيطاني مُحكم، وكلاؤه مستوطنون مسيانيون، وداعموه من السياسيين العقلانيين. لذلك كان يتسحاق شامير رئيس الحكومة آنذاك يعارض استعمال مصطلح "انتفاضة" لأنها تحمل معنى ثورياً وأخلاقياً يعبر عن إرادة شعب، ودفع نحو استعمال كلمة "تمرد"، تمرد رعايا ضد سيدهم، على الرغم من أن التمرد على عكس ما ظنّ شامير يحمل أيضاً بُعداً ثورياً ولا يخلوا من بعد أخلاقي، لكن شامير أراد القول إن الذين يتمردون هم رعايا ضد حكم شرعي، وليسوا شعباً واقعاً تحت الاحتلال.

* مدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

لم يتذكر الفلسطينيون الانتفاضة الأولى فحسب، فقد تذكرها المحتل أيضاً، وإذا كانت مناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الانتفاضة فرصة للفلسطينيين للحنين لحدث تاريخي غير تاريخهم، فإن العودة إليه فلسطينياً كانت عودة إلى لحظة تاريخية، ربما، لا يستطيعون إنتاجها من جديد، لحظة يعاد إنتاجها في الذاكرة التاريخية الفلسطينية كذروة النضال الفلسطيني من حيث تأثيره، وحضوره الدولي، وذروة الوعي الجمعي الوطني الفلسطيني. وربما نوع من الحنين لهذه اللحظة، لا سيّما بعد الانتفاضة الثانية التي حققت عكس ما أنجزته الانتفاضة الأولى. وفي المقابل يعود المستعمر إلى هذه الانتفاضة الأولى ليتذكر أخطاءه ويتعلم منها. ويتذكرها اليمين ليثبت نهجه حول الضم، والمعسكر المعارض له يتذكرها كنقطة شكلت أدوات الاستعمار الجديدة التي لم تنفع في قمع إرادة الشعب الفلسطيني: هدم البيوت، إقامة الوحدات الخاصة مثل وحدات المستعربين، الطرد، الاعتقالات (فواحد من كل خمسة فلسطينيين اعتقل خلال الانتفاضة)، تكسير العظام، كل ذلك لم يكسر إرادة الشعب الفلسطيني رغم تكسر عظامه.

صادرت إسرائيل حتى العام ١٩٨٧ أربعين بالمائة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وأقامت ١٢٥ مستوطنة، عاش فيها ٦٠ ألف مستوطن.

كان الفلسطينيون واعين بأن الاحتلال يقوم باستعماره لإنتاج واقع احتلالي دائم، وأن وجهة إسرائيل هي بقاء احتلالها حتى الضم، وهذه المرة بصورة معاكسة عن صيرورة السيطرة على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فقد تم الضم وإعطاء المواطنة هناك ثم بدأت عملية استعمارية حثيثة في الجليل والنقب.

كان الهدف في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة تنفيذ مشروع كولونيالي استيطاني يسبق الضم والحقوق المدنية والسياسية، على الأقل كما كان يفكر اليمين الذي كان في الحكم عشر سنوات (منذ العام ١٩٧٧) إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة الأولى.

كانت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، ثورة الربيع العربي الأولى، فقد كانت ثورة شعبية، غير مسلحة، ما عدا الحجارة والزجاجات الحارقة البدائية، عشرات الآلاف خرجوا للشوارع يومياً لسنوات ضد حكم ظالم استبدادي في ثوب حكم كولونيالي استيطاني. حكم كولونيالي يمنع الشعب من تحقيق إرادته السياسية، مثل كل ثورة ديمقراطية ضد حكم استبدادي يصادر إرادة الناس السياسية.

تفاجأت إسرائيل من اندلاع الانتفاضة، وتحملت هذه المفاجأة مبررات عقلانية ولكنها في الوقت نفسه مبررات استعلائية. فالمبررات العقلانية تنطلق من أن عشرين عاماً من الاحتلال مرت بهدوء نسبياً، كان مركز الثقل الوطني خارج الوطن خاصة في مخيمات اللجوء، وبقي الوطن هادئاً. كانت لدى إسرائيل تجربة سابقة على هدوء فلسطينيين تحت سيطرتها، وهم

الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، صحيح أنهم حصلوا على المواطنة، ولكنهم عاشوا أيضاً نحو عشرين عاماً تحت حكم عسكري، ولم تكن تعني لهم المواطنة شيئاً سوى البقاء.

اعتقدت إسرائيل أن الهدوء النسبي (مقارنة مع الفعل الوطني في الخارج) كان هدوء الخانعين، حيث يمكن إعادة تجربة فلسطينيي الداخل في العقدين الأولين، في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك فإن تصورها العقلاني التاريخي أوحى لها أن احتلالها الضفة الغربية سيكون هادئاً، كما أوحى لها تصورها أن الضربات المتلاحقة التي ألحقتها بالحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج، والتي أدت في النهاية إلى "نفيها" إلى تونس، أعلنت انتهاء عهد الكفاح المسلح المنظم من الخارج، ما يعني ردع الداخل، فإذا لم ينجح الخارج بتنظيمه وكتائبه وسلاحه وظهره العربي الداعم، فهل سينجح الداخل الواقع تحت الاحتلال وقبضة المخابرات، والذي بات يزداد ارتباطاً بدولة الاستعمار اقتصادياً في تحقيق التحرر الوطني والاستقلال.

يلاحظ أن من بين المبررات الاستعلائية التي ساهمت في إحداث المفاجأة في إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة، نكرانها وجود الشعب الفلسطيني، وقناعتها أن الفلسطينيين سيفضلون الاحتلال على استقلالهم من أجل فتات من الخبز والمزايا الاقتصادية المحدودة، وأن المشروع الصهيوني التحديثي سيخلق وعياً جديداً في صفوف الشباب الفلسطيني الذي ترعرع في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وأن تجربة السيطرة على فلسطينيي الـ٤٨ ستعود على ذاتها حتى دون مكانة مواطنة، والتي كان يطالب اليمين الإسرائيلي بإعطائها للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة كجزء من مشروع "أرض إسرائيل" تحت السيادة اليهودية.

في مقال كتبه آفي بنياهو، الذي شغل منصب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، لمناسبة مرور ٣٠ عاماً على الانتفاضة، ورد ما يلي:

"عندما اندلعت الانتفاضة الأولى قبل نحو ٣٠ عاماً، كان في الجهاز ثلاثة أشخاص تفاجؤوا ولكنهم فهموا ما يحدث هنا. هؤلاء كانوا: إفرايم سنيه، والضابطين: شالوم هراري ودافيد حخام. كلهم مستعربون من الإدارة المدنية، أصحاب تجربة وحضور داخل حقل الاحتلال، والذي كان قد مر عليه ٢٠ عاماً. اندلعت الانتفاضة في أعقاب حادثة الشاحنة في مخيم جباليا للاجئين. هاجم الجمهور الشاحنة، الجيش الإسرائيلي رد بقوة، فاندلعت المواجهات كالنار في كومة قش من مخيم لاجئين إلى آخر، من قرية لقرية، من نابلس وجنين والخليل إلى خان يونس ورفح. أمام الجنود المذهولين–الذين لم يكونوا جاهزين ومسلحين لمثل هذه الأحداث–وقف مئات آلاف المتظاهرين دون سلاح ناري، ولكن مع زجاجات حارقة وحجارة".[١]

من جهته، اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق شلومو غازيت، أن اندلاع الانتفاضة وضع حداً للوهم الذي ساد خلال عشرين عاماً حول هدوء المجتمع الفلسطيني وإمكانيات السيطرة عليه.[٢]

في خضم الانتفاضة، قام رئيس هيئة الأركان في حينه، دان شومرون، بتوزيع كتاب "حرب وحشية للسلام" لالستر هورن[٣] على الضباط، والذي يتناول نضال الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، والذي يؤكد دون ريب أنه لا حل عسكرياً كان يمكن للفرنسيين إيجاده لثورة الجزائر، وبناء عليه فلا حل عسكرياً للمسألة الفلسطينية. وُجه نقد شديد لشومرون لأنه وزع هذا الكتاب، بادعاء أنه يعطي شرعية للتمرد الفلسطيني، وأنه يوحي بعدم أخلاقية الجيش في التعامل مع تمرد شعبي، ولكن يمكن القول إن التعلم من تجارب الآخرين في مواجهة انتفاضات شعبية كان له تأثير على إدارة إسرائيل لهذه الانتفاضة من خلال تحضير الجيش لمثل هذه الانتفاضات الشعبية التي تحدث في المناطق الواقعة تحت الاحتلال، وليس صدفة أن ما نراه اليوم من أدوات القمع الجسدية التي يمارسها الاحتلال بدأت مع الانتفاضة الأولى. ولكن لم تنفع أدوات القمع في كسر الانتفاضة، حتى جاء اتفاق أوسلو بعملية سياسية دشنت رسمياً انتهاء الانتفاضة الأولى.

أصدر المستشرق الإسرائيلي المعروف موشيه معوز كتاباً في العام ١٩٨٥ بعنوان: "القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية"، كان معوز إضافة إلى كونه أكاديمياً ومحاضراً في الجامعة العبرية مستشاراً لوزير الدفاع يتسحاق رابين في ذلك الوقت، وقد أشار في كتابه إلى أن هناك جيلاً جديداً في الضفة الغربية، من الطلاب الجامعيين والشباب وأبناء الطبقات الوسطى الذين سوف يعيدون النضال الفلسطيني إلى الضفة الغربية من أجل التحرر والاستقلال، ويشير معوز في أحد اللقاءات إلى أنه أرسل الكتاب إلى رابين فور صدوره، ولكن لم تكن القيادة الأمنية والسياسية واعية بالتحولات التي تحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك بسبب سيطرة منظومة تقليدية مفادها أن الاحتلال الإسرائيلي قد تم تذويته وتطبيعه في صفوف الفلسطينيين.[٤]

تعيد الانتفاضة الأولى إلى المخيال الإسرائيلي الجندي الذي يلاحق أطفالاً، يتجول في شوارع مدن الضفة الغربية، وفي زقاقها. صورة لا يريد الإسرائيليون العودة إليها، وإنما إدارة احتلالهم دون رؤية الواقع تحت الاحتلال. فقد كانت الانتفاضة الأولى صداماً مباشراً بين واقعين: بين منهم تحت الاحتلال وبين المحتلين. هذا الصدام المباشر أحدث صدمة في وعي الإسرائيليين، صدمة تصميم شعب على الحرية، الوعي الجمعي الذي ارتبط بين الضفة وقطاع غزة، عجز الماكنة العسكرية على قمع إرادة الشعب الفلسطيني. كان للاحتكاك المباشر دور في هذه الصدمة في المجتمع الإسرائيلي؛ لذلك فإن المستعمر الإسرائيلي استعاض عن احتلاله المباشر بإعادة إنتاج استعمار غير مباشر، يقمع فيه الإسرائيلي الفلسطيني دون أن يراه، يسيطر على حياته من خلال الأوراق، يسجنه دون أن يضعه وراء قضبان حديدية، يمنع حريته

وحقه في تقرير المصير دون وجود جنوده في مدنه، فقد استبدل الاحتلال العسكري المباشر المدعوم بغطاء منظومة بيروقراطية استعمارية، باحتلال يعتمد على الاستعمار البيروقراطي المدعوم باحتلال عسكري للأطراف،[٥] ونقصد بالمنظومة البيروقراطية بمعناها المجرد، الإدارة المدنية. وبمعناها المجازي، تلك السلسلة من الاتفاقيات السياسية التي تحولت إلى عبء على الفلسطينيين، مثل اتفاق باريس. [٦] لذلك يعتقد عالم السياسة الإسرائيلي نيف غوردون، أن بنية الاحتلال وليست سياسات الحكومة هي التي غيّرت أدوات القمع والسيطرة على الفلسطينيين.[٧]

يقسم غوردون سنوات الاحتلال إلى خمس مراحل:مرحلة الحكم العسكري (١٩٦٧-١٩٨٠)، مرحلة الإدارة المدنية (١٩٨١-١٩٨٧)، مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٨-١٩٩٣)، مرحلة أوسلو (١٩٩٤-٢٠٠٠)، مرحلة الانتفاضة الثانية (٢٠٠١ حتى كتابة المقال ٢٠٠٨). وأعتقد أنه يمكن إضافة مرحلة سادسة وهي مرحلة الضم الزاحف العملي (٢٠٠٩-حتى الآن).[٨] ما يفيدنا من هذا التقسيم الذي قام به غوردون، هو فهم المرحلة التي سبقت الانتفاضة الأولى، وهي مرحلة الإدارة المدنية والتي هدفت إلى تطبيع واقع الاحتلال في وعي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى سبيل المثال: عشية الانتفاضة الأولى كانت قوة العمل الفلسطينية التي تشتغل في إسرائيل قد وصلت إلى نحو ٤٠٪ من قوة العمل الفلسطينية (نحو ١٩٠ ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل)، وكما يشير غوردون فلم يكن لهذه الظاهرة مثيل في العالم، بين الشعب الواقع تحت الاحتلال وبين دولة الاحتلال.[٩] وهذا يفسر أكثر حجم الصدمة الإسرائيلية من الانتفاضة الأولى.

ناقشت جلسة عقدت في الكنيست بعد أسبوعين على اندلاع الانتفاضة موضوع "تغيب العمال من المناطق واستيراد عمال من خارج البلاد"، كان الموضوع المركزي هو تغيب العمال الفلسطينيين وقرارهم عدم العمل في إسرائيل، قال عضو الكنيست ديدي تسوكر من حركة "راتس" اليسارية، "الغياب الإرادي عن العمل جزء من العصيان المدني، جزء من عدم طاعة السكان في المناطق، ويكشف عن أن هناك قوى أقوى من قوى السوق الاقتصادية، لقد بنينا العمل على أساس أن القوى العاملة ستؤدي إلى استقرار، والهدوء النسبي... هذا التبعية، كما يتضح، لم تضمن الهدوء". [١٠]

وهكذا فإذا كانت الانتفاضة الأولى انتفاضة الصدام المباشر بين الشعب الواقع تحت الاحتلال بشعبيّة مقاومته، وبين المحتل بجيش الشعب، فإن الانتفاضة الثانية كانت مواجهة غير مباشرة، دون جنود في الشوارع والأزقة، الأمر الذي أفقد الانتفاضة الثانية روح الانتفاضة الأولى وجسدها، فنقل الفلسطيني غضبه إلى شوارع المجتمع الإسرائيلي، وأماكن تجمعه، فالانتفاضة الأولى حدثت في شوارع المناطق المحتلة، أما الانتفاضة الثانية فحدثت في شوارع

دولة الاحتلال. لذلك كانت نتائج الصدام المباشر فاعلة في الأولى، ومدمرة في الثانية. مقاومة في الأولى في نظر المجتمع الدولي، وإرهاباً في الثانية من وجهة النظر نفسها، لا سيّما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

يمكن القول إن الانتفاضة الأولى أطلقت شرارة فكرة الفصل في الخطاب السياسي الإسرائيلي، فبعد عمليات الوصل التي قام بها الاحتلال خلال العشرين عاماً التي سبقت الانتفاضة، والتي ضربت مخيلة الإسرائيليين بالكثير من المفاهيم والمشاريع، على نحو "الاحتلال المتنور" الذي سينتج واقعاً سيكون نقيضاً لفكرة التحرر الوطني وحق تقرير المصير، بدأت فكرة الفصل تأخذ مساحة أكبر في الخطاب الإسرائيلي، وربما هذا هو الإنجاز الأكبر للانتفاضة الذي أحدثته في وعي دولة الاحتلال وسكانها. فعلى مستوى علاقات القوة الاقتصادية، أقرت الكنيست للمرة الأولى فكرة جلب عمال أجانب كبديل عن قوة العمل الفلسطينية، وهكذا انتهت فكرة الاندماج الزاحف لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى فكرة الانفصال عنهم. وهكذا بدأت إسرائيل عبر ذراع السيطرة الأساسية وهي المخابرات تقييد دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل للعمل، وبدأت إصدار هويات خضراء، ومن سمح له بالدخول إلى إسرائيل أعطي بطاقة ممغنطة توضح تاريخه الأمني، وبدأت تصاريح العمل تأخذ طابعاً أمنياً شديداً أكثر من الماضي. وفي العام ١٩٨٨ سهلت إجراءات إسرائيلية الاعتقال الإداري، بحيث يكفي قرار من القائد العسكري حتى يعتقل الفلسطيني إدارياً كونه يشكل تهديداً لأمن المنطقة دون أي إشارة عينية لهذا التهديد. وهكذا تم تكثيف الاعتقالات الإدارية بحق الفلسطينيين، فحسب معطيات الجيش الإسرائيلي اعتُقل ١٤ ألف فلسطيني إدارياً بين الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٢. وفي العام الأول من الانتفاضة تم تقديم نحو ١٣ ألف فلسطيني إلى المحاكم العسكرية بتهم الإخلال بالنظام العام عشرة أضعاف العدد الذي كان في سنوات ما قبل الانتفاضة. إضافة إلى سلسلة من القوانين والأوامر العسكرية التي قيّدت حركة الفلسطينيين ودفعتهم ثمن الاحتلال مالياً، على نحو فرض ضرائب على السيارات وضرائب أخرى كرد فعل على العصيان الفلسطيني الذي شمل عدم دفع ضرائب. وفرض حظر التجول والإغلاق على مناطق في الضفة الغربية وغزة لا سيما مخيمات اللاجئين.

شكلت الانتفاضة نقطة فارقة في التاريخ الفلسطيني ولكن أيضاً نقطة فارقة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، ولا شك في أن الانتفاضة الأولى دفعت إسرائيل إلى تغيير بنية نظامها الكولونيالي الاستعماري، من الاندماج الزاحف للسكان والأرض مع دولة الاحتلال، إلى الانفصال عن الفلسطينيين، بصرف النظر عن شكل هذا الانفصال في المنظومات السياسية المختلفة، وربما يمكن القول أيضاً إن الانتفاضة الثانية،

أدت إلى فكرة الانفصال عن السكان مع ضم زاحف للأرض. وهو برنامج اليمين الجديد الحاكم اليوم في إسرائيل.

الهوامش

١ آفي بنياهو، ٣٠ عاماً على الانتفاضة: إذا لم يكن للفلسطينيين ما يخسرونه فسوف نتفاجأ مرة أخرى، معاريف، ٢٠١٧/١١/٢٤.

٢ شاي ليفي، ٣٠عاماً على لاندلاع الانتفاضة الأولى: بعض الأمور التي لا تريد أن تتذكرها إسرائيل، موقع ماكو، ٢٠١٧/١٠/٤، انظر الرابط:
www.mako.co.il/pzm-magazine/Article00640d77b-fc4e51006.htm

٣ Alistair Horne, A Savage war of Peace: Algeria 1954-1962, (New York: New York Review Books, 1977).

٤ القناة العاشرة، ثلاثون عاماً على اندلاع الانتفاضة الأولى: إسرائيل وجدت نفسها غير جاهزة، انظر الرابط: https://www.10.tv/news/148915

٥ يعيل بردا، بيروقراطية الاحتلال: نظام تصاريح الحركة في الضفة الغربية ٢٠٠٠-٢٠٠٦، (القدس: معهد فان لير، ٢٠١٢).

٦ للاطلاع على مقال يعرض تحليلاً آخر لمنظومات السيطرة الاحتلالية الإسرائيلية، انظر: نيف غوردون، حول المهر والعرائس: تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي، مجلة سوسيولوجيايسرائيليت، ٢، ٢٠٠٨، ص:٢٩٤-٢٧١.

٧ المصدر السابق.

٨ مهند مصطفى، مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، قضايا إسرائيلية، ٦٦، ٢٠١٧، ص:٥١-٣٧.

٩ نيف غوردون، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨٤.

١٠ نوعم هوفشططر، تقييد الحركة-١٩٩٣-١٩٨٧: القوانين تتغير-انفصال، انظر الرابط:
https://www.thelawfilm.com/inside/hebrew/stories/restriction-of-movement-landing-page/3-1987-1993

الانتفاضة الأولى... هل تتكرر؟

محمد هواش *

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧ انقلاباً في الوعي الفلسطيني، تبعته انقلابات سياسية عميقة الأثر على مجمل العمل الوطني الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وعلى حياة الفلسطينيين اليومية تحت الاحتلال، وذلك انطلاقاً من سيطرة أعمال الاحتجاج الشعبية الواسعة على الاحتلال الإسرائيلي وأدواته وجيشه وشرطته وإدارته المدنية (العسكرية) بمختلف الوسائل الشعبية، بما فيها استخدام الشبان الفلسطينيين "سلاح" الحجارة لأول مرة في مواجهة جنود الجيش الإسرائيلي وعرباته المدرعة في أزقة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وشوارعها.

أعطت السلسلة المتنوعة من الإبداعات الشعبية في وسائل المقاومة (الطابع المدني للمواجهات، الاقتصاد المنزلي، التعليم الشعبي، الامتناع عن دفع الضرائب، أشكال العصيان المدني المحدودة) الانتفاضة الأولى قوة الزخم والدفع للاستمرار في تغيير نمط العلاقة السلبية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورفضه إلى نمط المقاومة الإيجابي الذي وفرته سلسلة من التوافقات الاحتجاجية السلمية مع سلسلة القرارات السياسية التي اتخذتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها بزعامة الرئيس الراحل ياسر عرفات.

ولكيلا تختزل الأمور إلى سلسلة أعمال بطولية من هنا أو هناك من هذا الفصيل أو ذاك من

* إعلامي، ومحلل سياسي

الداخل أو من الخارج، فإن الشعب الفلسطيني انتقل في هذه الانتفاضة من التسليم برتابة العلاقات مع الاحتلال إلى رفضها والثورة عليها وتغييرها، وكشف القناع عن الاحتلال الإسرائيلي باعتباره احتلالاً لأرض فلسطين وشعبها ومقدراته، ومحاولته منع الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم في دولة فلسطينية مستقلة وضمان حق عودة اللاجئين وتأسيس مركز جديد لتطور الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية عوض العواصم العربية.

الولاية القانونية

إذا كانت الانتفاضة في جوهرها ثورة سياسية إيجابية ذات طابع مدني سلمي، فإن تأثيراتها لم تتوقف عند تغيير نمط العلاقة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإنما تعدتها، أيضاً، إلى تغيير ارتباط الولاية القانونية للضفة الغربية بما فيها القدس بالمملكة الأردنية الشقيقة، عندما أعلن الملك الراحل الحسين بن طلال فك الروابط القانونية مع الضفة الغربية.

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، بروافع الانتفاضة آنذاك، في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في العام ١٩٨٨ "إقامة دولة فلسطين"، وحاز الإعلان اعتراف ١٠٠ دولة، وبذلك سد الفلسطينيون الفراغ القانوني، وتحملوا للمرة الأولى بعد العام ١٩٤٨ الولاية القانونية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧.

أسس هذا الإعلان إلى تصدر منظمة التحرير رسمياً وقانونياً الولاية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اعتراف الدول العربية بها سنة ١٩٧٤ ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وربما يكون هذا التطور هو الأهم من بين الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأميركية إلى فتح حوار رسمي مع (م.ت.ف) سنة ١٩٨٨، ولاحقاً عقد مؤتمر مدريد بعد حرب الخليج الأولى، على الرغم من الصراع على التمثيل الفلسطيني مع الحكومة الإسرائيلية آنذاك برئاسة إسحق شامير التي رفضت أن يكون التمثيل الفلسطيني تمثيلاً مستقلاً وظاهراً، إلى أن اعترفت إسرائيل في عهد حكومة إسحق رابين بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وفتحت حواراً سرياً معها في أوسلو عاصمة النرويج، الأمر لذي أدى إلى اتفاق أوسلو الشهير ١٩٩٣ والاتفاقات الأمنية (واشنطن، والقاهرة) والاقتصادية (باريس) التي تدار الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال على أساسها، وتبعاتها الإيجابية والسلبية على مجمل الحياة العامة للشعب الفلسطيني وكفاحه المتواصل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

السؤال الذي يتجاهله منتقدو الاتفاق الشهير ومؤيدوه هو: هل كان ممكناً دحر الاحتلال في معركة الانتفاضة الأولى التي سميت انتفاضة أطفال الحجارة؟ أم أن نتائج الانتفاضة أدت إلى منظومة عمل جديدة لا تسمح الظروف الجديدة بتكرارها؟

كان جذر المواجهات اللاحقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على تفسير الاتفاق المرحلي إلى اتفاق دائم تمهيداً لتطبيقه (بداية من هبة النفق عام ١٩٩٦، إلى الانتفاضة الثانية التي أعقبت فشل مؤتمر "كامب ديفيد الثانية" سنة ٢٠٠٠، مروراً بهبات موسمية ومواجهات تتسع وتضيق في مواقع الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي على تخوم المدن. والحروب الثلاث على قطاع غزة...) تراجع إسرائيل عن مبدأ التوصل إلى اتفاق نهائي تنبثق عنه دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وسعيها المستمر إلى إلغاء اتفاق أوسلو وإعادة الفلسطينيين إلى المربع الأول للصراع، أي نزع حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال بزعم "محاربة الإرهاب"، وفرض حل إسرائيلي للقضية الفلسطينية تتخلى إسرائيل بموجبه عن المسؤولية عن أكبر عدد من السكان الفلسطينيين لتقضم أوسع مساحة من أراضي الضفة الغربية، وترك الفلسطينيين يقلعون شوكهم بأيديهم، واتهامهم بالمسؤولية عن أوضاعهم، وانسحاب إسرائيل من المسؤولية عن احتلال فلسطين واستمرار نكبتها، باستمرار تشريد الفلسطينيين وتدمير هياكلهم الاقتصادية والاجتماعية وإبقاء الفلسطينيين في الضفة والقدس مجرد ساكنين يمكن إيجاد حلول لمشكلاتهم الاقتصادية.

لا يمكن في عجالة أو مقالة شرح أسباب نجاح الانتفاضة الأولى في إحداث التغيير الجذري في علاقة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال وتحويل هذه العلاقة من استكانة للاحتلال إلى عمل إيجابي لإنهائه. إذ اقتصر التوجه الأميركي الإسرائيلي حيال الفلسطينيين "على مبدأ تحسين مستوى الحياة" بحسب مشاريع سياسية أميركية وإسرائيلية عرضت عليهم قبل الانتفاضة وخلالها، توجت بمشروع وزير الخارجية الأميركي آنذاك جورج شولتز الذي تم رفضه. واضطرت الولايات المتحدة إلى تغيير توجهها إلى الفلسطينيين (من دون الاعتراف بحقهم في تقرير المصير إلى الآن) تحت ظروف دولية مختلفة ووضع عربي مختلف من حيث مستوى التضامن مع الفلسطينيين شعبياً ورسمياً بصورة أو بأخرى مع هذه الدولة أو تلك، ووضع دولي أذهلته الانتفاضة الشعبية التي كشفت عن زيف الدعاية الإسرائيلية بوصف نضالهم بـ"الإرهاب"، وطرحت بقوة فكرة حقهم في تقرير المصير للتداول.

عبر الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران عقب إعلان "قيام دولة فلسطينية" عام ٨٨ بقوله عن الفلسطينيين: "أرى أمة تنهض لتأخذ مكانها بين الأمم". وبدأت أوروبا بالاقتراب من الفلسطينيين عبر مستشار النمسا برونو كرايسكي ورئيس وزراء السويد أولف بالمه قبل اغتياله وغيرهما من المسؤولين الأوروبيين الذين لعبوا أدواراً مهمة في بدء اختبار إمكان التوصل إلى تسوية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أدت عودة الحياة القصيرة إلى معسكر يسار الوسط في إسرائيل من خلال نجاحه في إقامة حكومة شراكة بين شمعون بيريس وإسحق شامير

ثم حكومة يسار الوسط برئاسة إسحق رابين وائتلافه مع حزب "ميرتس" اليساري إلى تحول في الاتصالات التي رعتها شخصيات أوروبية من مجرد محاولات إيجاد حلول للتغيرات التي أحدثتها الانتفاضة في العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى محاولات حل القضية الفلسطينية بالتراضي والتفاوض بينهما.

وكل ذلك تم بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يقود تجمعاً دولياً واسعاً يؤيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقهم في إقامة دولة مستقلة، وانحلال النظام الدولي ذي القطبين (الاشتراكي والرأسمالي)، وحلول نظام دولي جديد بنظام القطب الواحد الذي مازالت آثاره السلبية ماثلة إلى اليوم خصوصاً في احتكار أميركا المنحازة إلى إسرائيل- بمعانيها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والوجودية- رعاية "عملية سلام" افتقرت منذ اللحظة الأولى لقيامها بأسس النجاح وإمكانياته. أي بغياب اعتراف أميركي وإسرائيلي واضح بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

كان هذا الانحياز الجذر الحقيقي لقيام إدارة الرئيس ترامب بخطوة الاعتراف الأحادية بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرارها نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وهي خطوة سياسية تتعارض مع الاتفاقات الموقعة في واشنطن والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتتعارض أيضاً مع إمكان استمرار أميركا برعاية عملية سياسية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على الأقل تطبيقا لشعار "حل الدولتين" الذي نادت به أميركا ووافقت عليه إسرائيل لكن خطواتهما العملية منعت من الوصول إلى حل الدولتين على الرغم من أنه موقف ينطوي على تقدير لمصلحة إسرائيل والخوف من تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، لا من خشية على حقوق الفلسطينيين، إذ لا يهم رأي الإدارة الأميركية الحالية إلا مصالح إسرائيل التي هي جزء من المصالح الأميركية في المنطقة.

مفترق طرق

الانسداد الجديد فيما عرف بالعملية السياسية بعد المواقف الأميركية والإسرائيلية السافرة حيال حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً التنكر للحق في إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وحل متفق عليه للاجئين على أساس القرار الأممي ١٩٤، يذكر بالانتفاضة الأولى التي فتحت طريقاً جديداً لإنهاء الاحتلال.

لكن المطالبين بانتفاضة جديدة لا يمكنهم ضمان تكرار الانتفاضة الأولى بشعبيتها الواسعة وانضمام معظم الفئات والفصائل والشرائح الاجتماعية المختلفة للعمل في فعالياتها، ولا تفادي سلبياتها في سنتها الثانية والثالثة عندما أهملت التعليم (استجابة لحصار إسرائيل للمؤسسات التعليمية الفلسطينية وإغلاقاتها المتكررة) وفتحت تناقضاً داخلياً مع المتعاونين سابقاً مع مؤسسات الاحتلال، والأهم عدم وجود ذراع وحدوية للانتفاضة تقود

فعالياتها التي تضر بالاحتلال وتحددها بما لا يضر بالمجتمع الفلسطيني واحتياجاته اليومية.

الجديد اليوم أن مشروعين سياسيين متعارضين يتنافسان على السلطة، هما: مشروع المنظمة الذي يطالب بإقامة دولة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس مع حل متفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار الأممي ١٩٤. ومشروع آخر هو هذا المشروع نفسه أو أقل منه قليلاً مع لافتة إسلامية "مقاومة". وادعاءات لا أساس لها في الواقع. مثل موافقة حركة "حماس" في وثيقتها الجديدة التي صدرت في أيار سنة ٢٠١٧ على مبدأ حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ من دون اعتراف بإسرائيل. وادعاءات أخرى مشابهة.

ضعفت الأدوات التنفيذية للمشروع الأول من خلال تراجع مكانة الفصائل الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية باستثناء "فتح" على المستوى الشعبي، وصعود فصائل ("حماس" و"الجهاد الإسلامي") ذات الوزن الجماهيري الوازن والمؤثر في الرأي العام وفي أي انتخابات على مستوى الجامعات والنقابات والبلديات.

لهذا هناك تردد في إجراء انتخابات عامة لكيلا تتغير الشرعية بتغير نخب تحمل مشروعاً لا شرعية عربية ودولية له، فيقع الشعب الفلسطيني في ضياع سياسي وقانوني، أو على الأقل حصار سياسي لا طاقة له على احتماله.

وأصحاب هذا المشروع وكل الداعمين لهم محلياً وعربياً ودولياً لا يستطيعون تحمل تبعات هذا الحصار.

ولهذا تقع الدعوة إلى تكرار تجربة الانتفاضة الأولى في "متلازمة تجاهل" (إن جاز التعبير) مع ما أحدثته تلك الانتفاضة بشروطها وظروفها المحلية والأممية وأدوات عملها ومركباتها الفصائلية من تغييرات سياسية عميقة على المجتمع الفلسطيني، وتغيير أدوات إدارة حياته اليومية، وتغيير شرعيات محفوفة بخطر إعادتها إلى النقطة الأولى بعد النكبة أي فقدان الشعب الفلسطيني قيادة شرعية واحدة معترفاً بها محلياً وعربياً ودولياً. وهي السلاح الأهم (اليوم) في يد الشعب الفلسطيني منذ انطلاق ثورته المعاصرة. وهناك فرق بين وجود قيادة شرعية والاختلاف معها لا عليها تحت إغراء الجمل الثورية الرنانة أو إغراء إجراء انتخابات للقيادة لا حماية المشروع والشرعية. تماماً مثل الدعوة "لإصلاح الثورة" وقت حصارها بهدف ذبحها، بدل الدعوة لإنقاذها ومن ثم إصلاحها.

الانتخابات هي استحقاق للمواطن في كل وقت، لكن عندما تكون الشرعية مهددة بالزوال، فالأولى هو الدفاع عن الشرعية. وعندما تكون المعركة على كل شيء، فالأولى والأكثر أهمية هو الوحدة أولاً وترك كل خلاف على الشرعية جانباً، ووضع برنامج كفاحي لهزيمة مشروع تصفية القضية الفلسطينية، والحفاظ على كل سلطة تمكن الفلسطينيين معاً من هزيمة مشاريع انتزاع القدس واللاجئين والأرض والحدود من أي تسوية مستقبلية، والاستمرار في مشروع إنهاء الاحتلال. ووضع برامج كفاح واقعية

تستند إلى معطيات الواقع الحالي لا إلى معطيات صارت من الماضي، فالمقاومة بمختلف أنواعها حق للفلسطينيين لا يجوز عرضها للنقاش في أي محفل محلي أو عربي أو دولي والتركيز في العمل والخطاب الإعلامي على البرنامج الواقعي العملي الممكن الآن الذي يؤدي تحقيقه إلى تعديل ميزان القوى لا بمعناه العسكري المجرد بل بمعناه الأوسع الذي يتداخل فيه الكفاح الفعلي السياسي والقانوني والجماهيري مع الحق في الحرية، مع التضامن الأممي.

إن تكرار تجربة الانتفاضة الأولى شيء وتكرار طاقتها الإيجابية شيء آخر: أي انخراط كل أنصار الفصائل في برامج عمل الانتفاضة الشعبية السلمية، أي التظاهرات السلمية التي تستطيع وحدها حشد فئات الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، إذ إن ذلك يستطيع أن يوجه الرسائل القوية إلى العدو الإسرائيلي بأن الفلسطينيين جميعاً لن يقبلوا استمرار الاحتلال، ويريدون تقصير عمر الاحتلال وتوفير الضحايا والخسائر على الجميع، والانفصال الإيجابي عن إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية على أنقاض الاحتلال لا بالتكيف معه.

ثانياً توجيه رسائل إلى ١٢٩ دولة أيدت الموقف الفلسطيني الرافض لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل قبل عرض مشروع للتسوية السياسية مفادها أن الشعب الفلسطيني صاحب قضية وطنية وله الحق في تقرير المصير وإقامة دولته أسوة ببقية شعوب الأرض ودوله التي تعرضت للاحتلال الأجنبي وتخلصت منه.

لا تعفي القواعد العامة للعمل والتفكير من بلورة خبرة الانتفاضة الأولى في تغيير أدوات العمل وتفادي أخطائها، ففي تحقيق ذلك جملة كبيرة من المكاسب السياسية والوطنية العامة. ولا يجوز تحت أي ظرف التراجع عن هذه المكتسبات بالدعوة إلى الانتفاض عليها وكأن الانتفاضة تصلح في كل زمان ومكان وضد كل ما هو سلبي وإيجابي لمجرد أن الشعب الفلسطيني لم يصل إلى الأهداف التامة في التحرر والاستقلال.

فما يمكن الفلسطينيين الاستفادة منه من خبرات الانتفاضة الأولى هو تكرار روحها الشعبية وتنوعها وروح الوحدة التي أجبرت جميع الفصائل المتباينة في الفكر والبرنامج والأدوات على الامتثال لها وللأهداف السياسية المباشرة والبعيدة الأثر التي وضعت الفلسطينيين على تخومها. بينما من السذاجة بمكان تكرار شعاراتها وأهدافها السياسية التي تجاوزها الواقع كالاعتراف العربي والدولي بحق الفلسطينيين في أن يكون لهم كيان وطني مستقل. إذ إن إسرائيل دولة الاحتلال كانت أيضاً تبحث عن طريقة جديدة لإدارة حياة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال من دون الاعتراف بوحدة الشعب الفلسطيني خارج فلسطين التاريخية وداخلها.

وبناء على ذلك، فالخبرة الرئيسة من الانتفاضة الأولى تعني وحدة الشعب وفصائله في مواجهة الاحتلال، ووضع كل الخلافات

والتباينات في السياسات والبرامج جانباً والتفرغ الآن لإفشال كل مشروع سياسي أقل من إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين.

إن الصراع اليوم على انتزاع القدس واللاجئين والأرض والحدود من أي تسوية مستقبلية ليس إلا جزءاً من الصراع على مستقبل الشعب الفلسطيني برمته ومصير مشروع بناء دولة فلسطينية.

إن اهم عنصر في الخطاب السياسي والكفاحي الفلسطيني اليوم هو إعادة تعريف الصراع والعلاقة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فموضوع "حل الدولة الواحدة" أو "حل الدولتين" سقط بالقضم الإسرائيلي التدريجي للحقوق الوطنية الفلسطينية، وتحديداً في الأرض وانتزاع مدينة محتلة (القدس) بأكملها ورموزها ومكانتها ومركزيتها وقانونيتها من أي حل مستقبلي.

إذا سقط "حل الدولتين" ولم ينقذه أحد (أوروبا أو روسيا مثلاً)، وذهبت إسرائيل إلى حل الدولة الواحدة من دون مسؤولية عن حياة الفلسطينيين في هذه الدولة وحرمتهم من أي حقوق أو مساواة في إطار هذه الدولة الواحدة، فما الذي يجعل الفلسطينيين يتمسكون بهذا الحل حتى وان تطابق مع مفهوم وشعار إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

بل أكثر من ذلك، ما الذي يجعلهم يستمرون في منظومة العمل الأمني التي أفادت الفلسطينيين في إدارة حياتهم اليومية، لكنها لم تمنع إسرائيل وجيشها من استباحة أمن الفلسطينيين وحياتهم في مدنهم وقراهم على الرغم من مواصلة السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

يضاف إلى ما سبق أن اتفاق باريس الاقتصادي عمّق تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل بدل أن يقلص هذه التبعية وذلك من خلال تحويله أساساً لتبعية مستقبلية عوض أن يكون اتفاقاً يخص المرحلة الانتقالية التي تحاول إسرائيل جعلها مرحلة نهائية في علاقتها بالفلسطينيين وإغراء الفلسطيني بالعمل الفردي في فروع الاقتصاد الإسرائيلي، إذ وصلت أعداد الفلسطينيين العاملين اليوم في فروع الاقتصاد الإسرائيلي إلى أكثر من ١٦٠ ألف عامل بمن فيهم عمال زراعيون أو عمال بناء في المستوطنات. إذ فرض الاتفاق على الفلسطينيين غلافاً جمركياً واحداً، أي سلسلة ضرائب وجمارك موحدة التعرفة من دون أن يكون الاقتصاد الفلسطيني قادراً على تحمل تبعات ذلك اجتماعياً وبنيوياً، إذ صنع تشوهات في توجه الاقتصاد الفلسطيني وحرم المواطن الفلسطيني من زيادة نسب الإنتاج في الزراعة والصناعة، فيما تطور نظام الخدمات المصرفية والمالية من دون تطور في مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي وحتى التجاري. إذ حول اتفاق باريس الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع في أسسه وهيكله ومنعه من أي تنمية حقيقية، لأنه كان محكوماً بالسيطرة المفقودة على الحدود والمقدرات. وهذه التبعية اليوم هي جزء من صورة أوسع

فيما يخص الوضع الاقتصادي للفلسطينيين تحت الاحتلال. إذ سنت قوانين دولية (لمكافحة الإرهاب) خلال الانتفاضة الثانية تمنع المواطن من تلقي أموال من عدد من الدول العربية. وبذلك أفقدت الفلسطيني أي دعم أسري كان يصله في كل أزمة أو مواجهة، فقوانين سلطة النقد الفلسطينية التي تتطور لتصبح منظومة بنك مركزي فلسطيني تتكيف أكثر فأكثر مع القانون الدولي وهي تسمح للبنوك أو لا تستطيع أن تمنعها من مراكمة الفوائد والأرباح من المواطن الفلسطيني في حال توقف تحويل إسرائيل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، إذا تصر هذه البنوك التجارية على فرض غرامات على تأخر تسديد القروض مع أن السبب هو النظم التي فرضتها اتفاقية باريس. إن هذه الإشارات والأمثلة ليست هي كل شيء بل هي نموذج للذين يطالبون المواطن الفلسطيني بالقفز عن كل ذلك في أي مواجهة شعبية واسعة مع منظومة الاحتلال الإسرائيلي العسكرية والأمنية.

لكن الأكثر أهمية من كل هذه العوامل هو وجود واقع جديد لا يجوز التسرع في إطلاق أحكام مسبقة أو جاهزة أو فصائلية عليه خصوصاً على قضايا وطنية ومصيرية مثل:

أولاً: في البعد السياسي، فقد تأسست في الواقع مرجعية سياسية تدير الحياة اليومية إلى جانب تمثيلها للشعب الفلسطيني باعتبارها ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم أن طواقم التفاوض الرسمي صاحبة القرار في الموافقة أو الرفض لأي مشروع سياسي يتعلق بالمستقبل الفلسطيني لا تزال في يد المنظمة، لا في امتداداتها الحكومية.

وهذه المرجعية لا تتفكك قبل تأسيس مرجعية جديدة في نجاعتها أو أفضل منها.

وقد ثبت بالملموس أن تأسيس مرجعيات جديدة لإدارة حياة المواطن (مثال غزة) لم يكتب له النجاح إن لم نقل أكثر من ذلك. وبصرف النظر عن الأسباب العميقة محلياً ودولياً.

تآكلت منظومة الدعم العربي للفلسطينيين، أيضاً، خلال العقد الحالي بسب الظروف الاستثنائية التي تواجهها دول عربية تفككت أو أخرى تواجه تحديات سياسية واقتصادية لا تمكنها من تغيير سلم أولوياتها ولا تجد مكاناً فيه لدعم الفلسطينيين مالياً قبل الخروج من الوضع الحالي، وهذه الدول إما أنها تشهد حروباً على السيطرة والنفوذ أو تخصص موارد ضخمة لذلك.

وإلى جانب ضعف احتمال تخصيص موارد عربية إضافية للفلسطينيين في أي مواجهة واسعة مستقبلاً مع الاحتلال، فإن المقارنة مع دول خصصت إلى جانب دعمها لميزانية السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية دعماً مالياً مباشراً لأسر شهداء الانتفاضة الأولى والثانية وللجرحى وأسرهم والذين تعطلوا عن العمل وأسرهم بسبب المواجهة وهو مالا يمكن تصور تخصيصه اليوم. هذا إذا تمكن الفلسطينيون من تأسيس شبكة دعم مالية عربية في حال أوقفت إسرائيل تحويل أموالهم من الضرائب.

التكيف الجديد والعمل على تمكين المواطن من

الصمود ورفض أي حلول لا تلبي الحقوق الوطنية هو التفكير الأكثر أهمية الآن من أي تفكير آخر.

قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في ١٥ –١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ فيما يخص إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل يجب أن يأخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، ويجب فصل الأهداف السياسية والمواقف السياسية التي ترفض أي إجراءات إسرائيلية أو دولية على حساب الفلسطينيين عن آلية إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس وقطاع غزة.

كما أن المطلوب ليس انقلاباً بل إجراءات عملية سياسية واقتصادية وأمنية تؤسس لتحرير الفلسطينيين من أي قيود في أي مواجهة يستثنى من ذلك قيد واحد وحيد وهو المصلحة الوطنية لعموم الشعب الفلسطيني ورفض أي إملاء إسرائيلي أو أميركي فيما يتعلق بالحقوق الوطنية.

هل نستطيع؟ نعم. إذا توفرت الإرادة؛ فالمعركة هي معركة إرادات.

انتفاضة ١٩٨٧:"حكاية" فعل جماعي مُلهِم

أدار الندوة: مهند عبد الحميد

المشاركون:

أ. عبد المجيد حمدان أبو وديدة

د. سمير شحادة

أ. وسام رفيدي

سياسات : كانت الانتفاضة الوطنية الكبرى مدار بحث واستعادة لتجربة لدى أوساط فلسطينية عديدة، ترافقت مع وجود أزمة وانسدادات سياسية: مؤتمرات وندوات ومحاور ومقالات عديدة... أعادت تسليط الأضواء على تلك التجربة الملهمة. اللافت، أيضاً، أن مواطنين عاديين أخذوا يستعيدون الانتفاضة، في إشارة إلى حاجتهم إلى مثل هذا النموذج، وهم محقّون، فتلك الانتفاضة أبهرت العالم وألهمت حركات شبابية وانتفاضات شعبية في أكثر من بلد، بما في ذلك الانتفاضات العربية السلمية. ما يهم في هذه الندوة، البحث عن إضافات في الرؤية والتحليل والنقد، وتسليط الأضواء على المغزى العميق لهذه التجربة والتحولات التي شهدتها، وعدم تكرار ما قيل.

ما يهم، أيضاً، هو الإجابة عن سؤال: هل يمكن إعادة بناء النضال باستلهام الانتفاضة الوطنية؟ دون أن يعني ذلك استعادة الشكل القديم في ظل المتغيرات الكبيرة، أو بمعنى آخر،

هل يمكن إعادة بناء النضال الوطني استناداً إلى التجارب السابقة، وبشكل خاص تجربة الانتفاضة الأولى؟ ما يهم هو فتح الحوار وتقديم إضاءات ضمن المحاور التي اختارتها سياسات.

نرحب بالإخوة والرفاق المشاركين في الندوة: أ. عبد المجيد حمدان أبو وديدة، د. سمير شحادة، أ. وسام رفيدي.

أولاً: قلبت انتفاضة العام ٨٧ الاعتقاد الإسرائيلي القائل إن الشعب الفلسطيني تأقلم وتعايش مع احتلال مستنير رأساً على عقب. ما هي العوامل التي قادت إلى الانفجار الشعبي العفوي الذي سرعان ما تحول إلى انتفاضة منظمة لها هدف مركزي وأشكال نضال وتكتيكات وقيادة موحدة للتنظيمات السياسية الأربعة ("فتح"، "شعبية"، "ديمقراطية"، "حزب شعب")، وجهاز تنظيمي (لجان شعبية ومنظمات نسوية ونقابات عمالية وشبيبة وجهاز تعليمي وصحة ولجان حراسة)؟

الانتفاضة ذروة لنضال تراكمي منظم

عبد المجيد حمدان "أبو وديدة":الانتفاضة ذروة لنضال تراكمي منظم لم يكن هناك أي تأقلم مع الاحتلال، فلم يحدث هذا لا مع بداية الاحتلال ولا حتى خلال الفترات اللاحقة له، هذا مجرد ادعاء إسرائيلي لا نعترف به، إذ منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٧، مرت بلادنا بسلسلة من التجارب وأشكال الرفض للاحتلال والمقاومة بشقيها الشعبي والمسلح.

قبل الخوض في العوامل التي قادت إلى الانفجار الشعبي، لا بد من إبراز حقيقة أن ما حصل لم يكن عفوياً، فخلال الفترة الواقعة بين (١٩٦٧-١٩٨٧)، مرت البلد بسلسلة متنوعة ومتصاعدة من المواجهات المدنية والمسلحة مع الاحتلال. وسأقف هنا عند بعض هذه التجارب، ففي العام ١٩٧٦، شهدنا تجربة الانتخابات البلدية التي نجم عنها انتخاب قوى وطنية معادية للاحتلال بشكل واضح، تشكّلت على أثرها "لجنة التوجيه الوطني"، التي مثلت مختلف قطاعات الشعب وفئاته.

عمد الاحتلال إلى التخلص من هذه القيادة بتدبير محاولات اغتيال لرؤساء البلديات حينها، ونجح في إصابة بسام الشكعة (نابلس)، وكريم خلف (رام الله)، وأقصى رؤساء البلديات المنتخبين، ونظم موجة إبعاد لرموز وطنية أخرى إلى خارج الوطن.

وعلى الأثر اندلعت سلسلة من المواجهات مع الاحتلال، كان أول حديث عن "انتفاضة الحجارة" يعود إلى العام ١٩٨١، حين رُشقت سيارات الاحتلال بالحجارة ضمن مواجهات جماهيرية، وقد تحدثت في مؤتمر برلين الشرقية عن "انتفاضة حجارة" بدأت في ذلك الوقت، وكانت موجات التصدي للاحتلال التي اعتمدت على مجموعات جماهيرية منظمة بين ١٩٧٢-١٩٧٣ بمثابة إرهاصات للانتفاضة الأولى، بدءاً بالعمل التطوعي الذي لم يكن اختراعاً من القيادات السياسية، فقد انطلق من جامعة بيرزيت،

بمبادرة الشبان الذين كانوا يحضرون إلى رام الله، ويقومون بكنس الشوارع وهم يرددون أغنية: "هاي هاي مكانس مش مدافع ليش خايف الاحتلال". العمل التطوعي الذي ضم فئات الشبان من الجنسين ركَّزَ على مواجهة مصادرة سلطات الاحتلال للأراضي، إذ كان الشبان يتجهون ومعهم عدتهم إلى الأراضي المهددة بالمصادرة ويعمرونها ويزرعونها بالأشجار، وغالباً ما يتخلل ذلك مواجهات مع قوات الاحتلال، ووصلت تلك العمليات المتكررة إلى ذروتها في العام ١٩٨٧، وكان وراءها جهد سياسي منظم شاركت فيه التنظيمات السياسية وقوى غير منظمة.

وإذا عدنا للجنة التوجيه الوطني، وما واجهته من إبعاد، فإن أبرز الأسماء فيها لم تكن منظمة في أحزاب، وإنما نظمت فيما بعد، بالتالي فإن الحدث الذي أوصل الناس إلى مرحلة الانفجار الكبير كان عفوياً، لكن الناس كانوا يترقبون هذا الحدث، فما أن دهست شاحنة إسرائيلية عدداً من العمال في مخيم جباليا حتى وقع الانفجار الذي اغتنمته الحركة الوطنية، ولو كانت المسألة عفوية ولم يكن هناك تفكير مسبق وتعبئة جماهيرية واسعة وعمل شاركت فيه مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني لما امتدت الانتفاضة لتشمل الضفة والقطاع.

سياسات :ما هي الأسباب التي قادت إلى الذروة؟

حمدان: المعاملة الإسرائيلية للناس طوال الوقت منذ العام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٧، معاملة الإذلال بأشكاله كافة من الإدارة المدنية وقوات الاحتلال، إذلال على الحواجز وأثناء الاعتقال، قمع الحريات. الوضع الاقتصادي كان أفضل بكثير مما هو عليه الآن لكنه لم يغير من المعاناة التي ولدت السخط. في ذلك الوقت عمل ١٥٠ ألف عامل داخل إسرائيل، وعملت مئات المشاغل في الضفة والقطاع لصالح نظيراتها الإسرائيلية، وقدر عدد الفلسطينيين الذين يعملون ضمن السوق الإسرائيلية بنحو ٣٠٠ ألف شخص، لكن مجمل السلوك الإسرائيلي مع الناس ألحق الأذى بهم، ولا أدل على ذلك من مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، والإذلال في المعاملة، وغيرها.

الاعتقالات تحت جنح الظلام وفي الفجر، استباحة الجنود للمنازل وقلب محتوياتها رأساً على عقب، بالترافق مع الشتم والسباب، هذه العناصر كافة أوصلت قطاعات الشعب الفلسطيني بما في ذلك المستفيدة من الاحتلال مالياً، إلى قناعة مفادها أن الكرامة أسمى من الفائدة المالية، فالناس الذين داس الاحتلال كرامتهم فجروا الانتفاضة دفاعاً عن كرامتهم وحريتهم. كتابات كثيرة وبخاصة في الخارج اعتبرت الانتفاضة حدثاً عفوياً، وهذا بالنسبة لهؤلاء صحيح لأنهم لم يعملوا في هذا المجال أو لم يعايشوا الأحداث عن كثب، أختم بالقول أعتقد بتجرد أن القوى الوطنية غير المنظمة عملت أكثر بكثير من نظيرتها المنظمة.

سياسات :تحدث أبو وديدة عن تراكم

السخط الذي أدى إلى الانفجار من جهة، وتراكم الفعل النضالي المنظم الذي نظم الانتفاضة من جهة أخرى، ولكن المؤسسة الإسرائيلية فوجئت بالانتفاضة ولم تتوقع شمولها معظم الشعب الفلسطيني، قلائل كانوا يستشعرون بانفجار ضخم من بينهم "ديفيد غروسمان" الكاتب الإسرائيلي في استقصائه المسمى "الزمن الأصفر" الذي نشر في مجلة "الكرمل" عام ١٩٨٦، فلا قيادة الاحتلال ولا القيادة الفلسطينية كانتا تتوقعان مثل هذا الحجم من الانفجار، والآن لنرَ ما الذي لدى د. سمير ليقوله في هذا المجال.

المقاومة الشعبية المنظمة

د. سمير شحادة: المقاومة الشعبية المنظمة بعد ٣٠ سنة على اندلاع الانتفاضة، يجدر بنا كمتحدثين عايشنا هذه التجربة أن نحرر خطابنا أو حديثنا عن أي مستوى فردي أو فصائلي ننحاز إليه، آن الأوان إلى أن ننظر بشيء من الموضوعية لأنني أرى حالياً أننا بحاجة إلى الاستفادة من الماضي لا إلى اجتراره.

للأسف، حضرت أكثر من جلسة كان يسودها شيء من السباق حول من بدأ، ومن فَعل، ومن قال كذا وكذا، وهذه مشكلة تنبئ بأننا لا نزال نراوح في المكان نفسه، لذا يجب أن نكون بعد ٣٠ عاماً على الانتفاضة وبعد ٥٠ سنة على احتلال الضفة والقطاع أكثر قدرة على استيعاب أهمية وجود قيادة واحدة، وشعب واحد، وأرض واحدة، وأهداف واحدة، صحيح أننا نختلف في وجهات النظر، لكن في نهاية الأمر يجب أن يوحدنا الهدف.

الفصائل الفلسطينية نشأت على أساس هدف واحد هو تحرير فلسطين، صحيح أن هناك اختلافات في وجهات النظر، بيد أن الخلافات كانت تذوب مع الوقت وحدها، أود أن أبدأ بسؤال هل يمكن بناء نضال معين استناداً إلى تجربتنا في الانتفاضة الأولى؟ من خلال الإجابة يمكن أن نتفق حول إجراءات أو أمور معينة أو نختلف، لكن السؤال يظل قائماً.

الظروف الحالية صعبة جداً وهي أكبر بكثير مما كانت عليه في العام ١٩٨٧، الآن ربما نساق إلى كارثة حقيقية، وعلى الرغم من ذلك لا نزال غارقين في أحلام ونحلل، ولم نتفق حول إن كانت تجربتنا السابقة ستخدمنا أم لا، أتفق مع التقدمة التي سردها أبو وديدة وهي مهمة، وأعتقد أنه منذ ١٩٦٧ بدأ الفلسطيني معركته مع الاحتلال بشكل أو آخر، وبدأ يراكم الجمر تحت الرماد، جمرة جمرة، لكن عندما ظهرت الفصائل مع بدايات ١٩٦٧، وقدمت نموذجها العسكري بدأ الجمر يزداد تحت الرماد.

أشار (أبو وديدة) إلى وقائع في السبعينيات (الانتخابات البلدية ولجنة التوجيه الوطني) والتي كان لها مردود إيجابي على الحراك الوطني بمستوياته كافة، فقد أحدثت وعياً ما لدى الشعب الفلسطيني حول وجوده وكينونته على هذه الأرض كحركة تحرر طرحت هدف التحرير، وحول علاقته مع المحتل وإجراءاته الاستعمارية.

هناك إرهاصات بدأت تظهر منذ العام ١٩٨٢

الذي شهد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وخسارة المنظمة مركزها ووجودها، والانقسام الذي حصل في "فتح" في تلك الفترة، وتأثيره ليس فقط على "فتح" بل على الكل الوطني، ومسألة القرار الوطني المستقل وما تلاه في العام ١٩٨٤ من دورة المجلس الوطني في عمان. في هذه الفترة الممتدة إلى العام ١٩٨٧، قرأت شخصياً نعياً حقيقياً لمنظمة التحرير في كثير من المستويات والمنتديات، التي روجت لانتهاء القضية والمنظمة، استمر هذا الحال إلى أن اندلعت الانتفاضة. عفوية الانتفاضة لم تتعد حدود وقت زمني ضيق جداً بعد اندلاعها، فقد التقطت التنظيمات الحدث وشرعت بتنظيم المشاركة الشعبية الواسعة، وجرى تشكيل القيادة الوطنية الموحدة التي حافظت على دورها القيادي عبر فرز قيادات متسلسلة طوال الوقت متجاوزة سياسة الاعتقال التي استهدفتها. لكن يظل السؤال، هل هناك إمكانية لاستعادة هذا النموذج الذي فرض نفسه على الانتفاضة الأولى، أي المشاركة الشعبية المنظمة وقيادة وطنية واحدة في ظل السلطة؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بعجالة، ما أود قوله هو إن اللحظة التي نعيشها كارثية، وإن المقاومة الشعبية هي الأساس، ربما يكون هناك عمل ما من فصيل ما على مستوى ما له أهميته، لكن العمل الشعبي هو الأساس، المقاومة الشعبية المنظمة ونقطة، ليس المقاومة الشعبية السلمية فقط، واستثناء أشكال المقاومة الأخرى، وليس المقاومة الشعبية الذكية، ولا أي تسمية من هذه التسميات، فما دمنا شعباً تحت الاحتلال فإن كل القوانين تسمح لنا بالمقاومة.

تفجرت عفوياً والتقطتها التنظيمات سريعاً

وسام رفيدي: تفجرت عفوياً والتقطتها التنظيمات سريعاً في البداية أتفق مع ما قاله أستاذي د. سمير، الذي درسني ثلاثة أشهر في الجامعة قبل اعتقالي، أتفق مع تشخيصه للحظة العفوية، ثم الالتقاط، وأعتقد أنه لا يوجد تنظيم بمقدوره الادعاء أن قيادته وضعت مخططاً لتفجير الانتفاضة، فقد تفجرت عفوياً، والتقطتها التنظيمات سريعاً، وحدث أول لقاء تنظيمي بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥. وهنا أنا أروي تفاصيل كنت في صورتها المباشرة، ففي السابع عشر من الشهر ذاته تمت صياغة أول بيان للقيادة الوطنية الموحدة، وكان مطلبه الرئيس حينها "يا أهلنا في الأرياف ادعموا المدينة"، لأنه كان في حينها حتى ١/١٧، الانتفاضة متركزة في المخيمات، ورام الله وبيت لحم ونابلس، دون أن يدخل نطاقها العمال في الأرياف.

من وجهة نظري هناك خمسة عوامل أساسية مرتبطة بالوضع السياسي المحلي والعالمي دفعت باتجاه هذا الانفجار الشعبي الواسع الذي تم تنظيمه وتأطيره. أتحفظ على تسمية الانتفاضة الأولى وأحب تسمية الانتفاضة الشعبية ١٩٨٧، أو الانتفاضة الوطنية الكبرى، لأنه قبيل ذلك كانت هناك انتفاضات، ففي العام ١٩٧٦، كانت هناك انتفاضة ضد الإدارة المدنية.

- العامل الأول: هو اللقاء الذي جرى قبيل الانتفاضة بين الرئيس الأميركي ريغان ونظيره السوفياتي غورباتشوف، ولم يتمخض

عنه أي شيء حول القضية الفلسطينية، فشعر الجميع بأنه لا يوجد أفق لحل سياسي.

- العامل الثاني: كأن الانتفاضة جاءت لإنقاذ وضع المقاومة في الخارج التي تعرضت لأحداث كثيرة، كخسارة لبنان، والانقسامات داخل حركة فتح، والحرب التي شنتها حركة أمل ضد مخيمات بيروت، كأن الأرض المحتلة استشعرت خطورة ما جرى في الخارج وكان لا بد من إنقاذ مجمل الوضع الوطني الفلسطيني عبر الانتفاضة.
- العامل الثالث: استعادة وحدة المنظمة في مؤتمر المجلس الوطني في الجزائر، وحدة أنعشت الوضع الفلسطيني بعيد الانقسام الحاد الذي كان قائماً، وقد تأثر الجميع باللحظة التي أمسك فيها ياسر عرفات، وجورج حبش، ونايف حواتمة بأيدي بعضهم، ما لعب دوراً معنوياً جدياً.
- العامل الرابع: انبثقت من داخل التحركات الشعبية ضد الاحتلال في السبعينيات والثمانينيات قيادات وكوادر ميدانية، كان لها دور أساسي في الانتفاضة الشعبية، فأنا مثلاً من أبناء الجيل الثالث في المقاومة الشعبية، وقد عايشت تفاصيل السبعينيات والثمانينيات، تربينا ضد الاحتلال والإدارة المدنية وروابط القرى، وانطلقنا من جامعة بيرزيت في احتجاجات وأعمال تطوعية. ما أود قوله هو أن جيل السبعينيات والثمانينيات اكتسب تجربة نضالية جيدة جداً في العمل الجماهيري الميداني ومقاومة الاحتلال وراكمها، هذا الجيل لعب دوراً أساسياً في تأطير الحدث العفوي الذي حصل.
- العامل الخامس: بناء منظمات شعبية جماهيرية، فظهرت منظمات الطلاب، والعمال، والنساء، والمهنيين، والصحافيين... لتوفر امتداداً جماهيرياً منظماً للفصائل. إن وجود منظمات شعبية جاهزة ومدربة في الميدان كان أهم العوامل التي لعبت دوراً أساسياً في تأطير الحدث العفوي. كانت لدينا أداة جاهزة، فعندما تشكلت القيادة الموحدة، كانت تتشكل قيادات في المناطق خلال خمس دقائق، وكذلك اللجان الشعبية في المخيمات خلال دقائق، والسبب يعود لتوفر بنية جاهزة، هذه العوامل هي الأساس في تفجير الانتفاضة.

أود هنا الإشارة إلى أنه يصعب تفجير انتفاضة على غرار انتفاضة ١٩٨٧، ففي الواقع قد يحدث انفجار، ولكن إذا لم تتوفر الأطر والمنظمات التي تبني ومن المفترض أن تكون مستعدة للتعاطي مع كل حدث. فإنه يصعب الحديث عن عمل شبيه بالانتفاضة الكبرى. علينا التمتع بنظرة موضوعية تتناول الجوانب السلبية أيضاً، وليست الرومانسية. أخلص إلى القول: إنها انتفاضة وطنية كبرى شارك فيها الكل بجدية عالية، وأتفق مع التحليل الذي يرى أنها انفجار شعبي وطني رائع وعظيم، وواحدة من أهم تجارب الشعب الفلسطيني، فكل هذا يحسب لها، لكن أيضاً شابتها أخطاء.

سياسات: بماذا نفسر قدرة المواطنين على التكيّف مع أهداف الانتفاضة وتطبيق استراتيجية القيادة الوطنية الموحدة التي تجاوزت استراتيجية الكفاح المسلح المعتمدة من (م.ت.ف)، هل يعود النجاح في الانتقال من استراتيجية إلى أخرى إلى الاقتناع بصوابية الأهداف ومصداقية القائمين عليها، واستثمار كفاءات المجتمع وإشراك قطاعات واسعة جداً في النضال، وحيوية التعبئة التي تمنح المواطنين الأمل بالتغيير وهل البرنامج والهدف أقنع الناس وأعطى أملاً بالخلاص من الاحتلال؟

تحييد القوة الغاشمة الإسرائيلية وكسب الرأي العام العالمي

أبو وديدة: تحييد القوة الغاشمة الإسرائيلية وكسب الرأي العام العالمي سأركز على أمرين يتعلقان بتجربة العمل الوطني خلال السبعينيات، إذ كانت هناك تجربة مقاومة وطنية رائعة في غزة، وتجربة عمل وطني مدني في الضفة، وقد تعرضت التجربتان لردة فعل من الاحتلال، كانت خطط الاحتلال مبنية على قراءة مسبقة للرد الفلسطيني المحتمل في مواجهة سياساته الاستعمارية. وكان الفلسطينيون منذ ١٩٢٩ حتى ١٩٧٠، يتصرفون بردة فعل، وعولت سلطات الاحتلال على استخدام قوة عسكرية ساحقة لإفشال ردة الفعل الفلسطينية في أي لحظة، كما أن الاحتلال كان يستخدم التغطية الإعلامية الواسعة في العالم لتبرير ما يقوم به.

في التجربة المدنية ما بعد انتخابات البلديات، أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، اكتشف الناس والقوى أن تحييد القوة الجهنمية النارية لجيش الاحتلال ومنعه من استخدامها أمر ممكن، واقتنعوا أيضاً بقدرتهم على كسب الرأي العام العالمي، وبدا هذا الأمر جلياً خلال سنوات الانتفاضة. وقد احتدم الجدل بين القوى الوطنية حول الخيار الأمثل، نحن كنا ننادي بالنضالين العسكري والمدني معاً، لكن نظراً للظروف السياسية والجغرافية كنا نعتقد أن النضال المدني أجدى، وفي تلك الفترة لم يطالب أحد بوقف العمل العسكري الذي توقف نتيجة ظروف مختلفة. ما حصل أنه في ذلك الوقت كان هناك اختلاط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أي بين أهل البلاد والاحتلال، فكنت تجد في أسواق رام الله أو بيت لحم أو غيرها من المدن، عدداً من الإسرائيليين يوازي عدد نظرائهم من أهل البلد، بمعنى أنه الاختلاط كان واسعاً حتى العام ٨٧. الإسرائيليون يأتون للتسوق من أسواق الضفة، إضافة للمشاغل التي تعمل لصالح مصانع إسرائيلية كبرى ومشاغل أخرى بالمئات يعمل فيها الآلاف.

تجربة العمل المدني من ١٩٧٧-١٩٧٩، بينت أن بمقدورنا فعل أمرين، الأول: كسب أوساط من الإسرائيليين أنفسهم، وكسب رأي عام عالمي واسع. والثاني: تحييد القوة الغاشمة الإسرائيلية، حيث لم يكن بالإمكان استخدام طائرات "الفانتوم" ضد الجماهير، بينما يمكن استخدامها بسهولة ضد المقاتلين. لذا عندما

اندلعت الانتفاضة الكبرى لم يكن الاحتلال يتوقعها، وتفاجأ بها، وقلل من شأنها. وفي الجهة الأخرى فإن المنظمة لم تغير استراتيجيتها العسكرية، إذ أجبرت على الذهاب إلى المنفى، وبقيت استراتيجية الكفاح المسلح قائمة.

برزت في الأراضي المحتلة حقيقة مفادها أنه يمكن ابتداع شكل نضالي آخر يعطي نتائج أسرع وأفضل من الخيار العسكري. في شروط تراجع القضية الفلسطينية ووصولها إلى القاع، كانت المنظمة تعاني من عزلة وحصار، وإسرائيل ماضية في التوسع الاستيطاني. لكن هذه الشروط لم تربك الناس لأن التجارب التي بنوها، والقيادات المحلية التي برزت كانت لديها تجربة أخرى، وتؤمن بأن هناك طريقاً أخرى يمكن اللجوء إليها وتحقيق النتائج. وقد رأينا خلال الانتفاضة انتقال الإعلام الدولي إلى جانبنا وانقلاب مفعول الدعاية التي وضعت إسرائيل في موقع الضحية رأساً على عقب، فقد ظهرت إسرائيل في وسائل الإعلام وهي ترتكب الجرائم الوحشية بحق المدنيين العزل.

أجبرت الانتفاضة، جيش الاحتلال على استدعاء الاحتياط عدة مرات، وكان الجنود يستمرون في الخدمة عاماً عوضاً عن ٣ أشهر؛ ما شكل إرهاقاً للاقتصاد وجنود الاحتياط، وكذا الحال شهدت السياسة الإسرائيلية ارتباكاً، ولأول مرة لم يكن التخطيط الإسرائيلي فاعلاً.

كان برنامج الانتفاضة بسيطاً جداً، فالناس كانوا يطالبون بحريتهم واستقلالهم والخلاص من الاحتلال والاستيطان. وبينت الانتفاضة حدود الدولة الفلسطينية التي رآها العالم، فحينها لم يطرح أحد أن هذه حدود الدولة المستقلة التي نريد، البعض رفع شعارات بالعودة إلى حدود التقسيم، بينما آخرون كانوا يطالبون بكامل فلسطين التاريخية، ولم أسمع عن تنظيم تنازل عن برنامجه لكن الواقع الذي حصل في الضفة والقدس والقطاع أبرز أن هذه المنطقة يمكن أن تقوم فيها الدولة.

قناعة المنتفضين بأن الأهداف الوطنية قابلة للتحقيق

د. سمير: قناعة المنتفضين بأن الأهداف الوطنية قابلة للتحقيق كما ذكرت سابقاً، المنظمات والتنظيمات التقطت اللحظة بشكل واضح وفاعل ومباشر، وتدخلها على المستوى الشعبي كانت له نتائج مهمة. أما مسألة التكيف الجماهيري الشعبي مع الانتفاضة، فبتقديري هناك عوامل أساسية أوجدت مثل هذا التكيف، كان العامل الأساسي هو أن الناس استشعروا بالأخطار والتهديد المتجسد في الاحتلال وهبوا لمواجهته، وبهذا المعنى جاءت الانتفاضة ثورة على الاحتلال، اشتبكت الجماهير مع قوات الاحتلال، واستخدمت المولوتوف، وسقط الشهداء، ووقع أسرى وجرحى، فهذه معركة خاضها الشعب مستجيباً لضرورة تحقيق أهداف ملموسة. ثمة دور أساسي للتنظيمات الفلسطينية التي جعلت من الكفاح المسلح طريقاً للتحرر، استراتيجية

الكفاح المسلح وضعت الأساس لتحرر الشعب الفلسطيني سواء كان الهدف تحرير كل فلسطين، أو نصفها أو ربعها لا أرى أن الانتفاضة تجاوزت استراتيجية الكفاح المسلح، لأن الداخل والخارج كانا متكاملين في النضال قبل الانتفاضة، وحققاً معاً الكثير من الإنجازات مع وجود ثغرات في التجربة النضالية بين ٦٧ –٨٧، التي لها ما لها وعليها ما عليها. ما أود قوله إنه كان هناك اتصال مباشر بين الداخل والخارج على المستوى الاستراتيجي والبرنامج، والخطط، وعلى المستوى العملي وفي الميدان. ولكن ربما تميزت قيادات الداخل أثناء الانتفاضة، وقوبلت بنوع من الرومانسية كما أشار وسام.

سياسات: **كان هناك كثيرون يؤيدون الكفاح المسلح دون المشاركة فيه، بينما طرحت الانتفاضة شكلاً نضالياً شارك فيه الجميع.**

د. سمير: بالنسبة للتكيف جاء عبر البنى النقابية والمنظمات الجماهيرية والتنظيمات داخل الوطن، كان لها دورها في استيعاب الانتفاضة واستيعاب الهدف العام وهو التحرر والخلاص من الاحتلال. وبتقديري فإن المواطنين الفلسطينيين في الداخل كانوا ينظرون للانتفاضة على أنها معادل حقيقي للكفاح المسلح من أجل الوصول إلى الهدف.

الانتفاضة استندت إلى ركائز سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا يفسر التشكيلات التي بدأت تؤسس أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كلجان العمل الاجتماعي، والشبيبة، والعمل الطلابي والنقابي، وكلها شكلت أدوات للاستراتيجية الوطنية التي تبنتها المنظمة. بفعل ذلك بدأت تتشكل حالة وعي كبير لدى المواطنين حول ضرورة الانخراط المنظم في الانتفاضة وسط قناعة بأن الأهداف الوطنية في طريقها للتحقق.

ومن خلال ذلك بدأ الخارج والداخل في صنع شراكة حقيقية عبر الاستجابة لمتطلبات الانتفاضة باعتبارها معركة الداخل والخارج على حد سواء.

سياسات :**الكفاح المسلح عبر الخارج أغلق كلياً بعد العام ١٩٨٢، ما أدخل فصائل المنظمة في مأزق حقيقي كشف التناقض في استراتيجيتها التي تتعامل مع الكفاح المسلح كشكل رئيس ولا تستطيع ممارسته. الانتفاضة أوجدت حلاً للتناقض، هل هناك سر وراء التحاق غالبية ساحقة من المواطنين داخل البلاد بهذه الانتفاضة؟**

لن نتحرر دون تحول الاحتلال إلى قضية خاسرة

وسام: لن نتحرر دون تحول الاحتلال إلى قضية خاسرة لنحاول بداية تركيب المعادلة بين العمل الجماهيري والعمل المسلح بشكل صحيح، إذ من الطبيعي أن العمل الجماهيري يستقطب فئات أوسع للمشاركة فيه، بينما العمل المسلح يقوم على مجموعات مقاتلة مدربة عسكرياً لها مهام محددة، لكن هذا لا يلغي أن حركة المقاومة المسلحة في لبنان كانت شعبية بكل ما للكلمة من معنى، إذ كان الكل يشارك فيها ولم تكن

نخبوية، أما العمل المسلح في الأرض المحتلة فكان نخبوياً، وكانت تقوم به مجموعات من الخارج، وهكذا يمكن للعمل المسلح أن يكون في لحظة حركة شعبية واسعة، أو أن يكون أحياناً أخرى عملاً نخبوياً.

في الأرض المحتلة الشكل الرئيس للنضال بين ١٩٦٧ –١٩٨٧، باستثناء تجربة غزة، كان نضالاً جماهيرياً مع مشاركة مجموعات عسكرية مسلحة منفصلة عن النضال الجماهيري. ومن الطبيعي أن انتفاضة تستند إلى الحجر والمولوتوف، الذي كانت تلقى منه المئات يومياً وربما الآلاف تجاه الجنود، ولا أدري إن كان يصنف المولوتوف ضمن المقاومة السلمية.

سياسات :**المولوتوف يصنف في القانون الدولي مقاومة سلمية.**

وسام: ما أود قوله إن الانتفاضة شعبية اكتسبت طابعاً عنيفاً إلى حد ما، فعلى الرغم من صحة أن الحجر والمولوتوف ليسا سلاحين، لكن طابع الانتفاضة ليس سلمياً بالمطلق، فهنا لا نتحدث عن عريضة أو تظاهرة أو اعتصام، بل عن عنف لكن غير مسلح.

(لي ذوان) المفكر الفيتنامي الشهير، كان يقول إن أي عمل خارج القانون هو عمل عنيف، عموماً فإن ما حصل في الانتفاضة عبارة عن حركة شعبية ونضال جماهيري واسع لكن تم إسناده بعمل مسلح، وجرى استهداف الجنود والمستوطنين.

وأنا أتفق مع د. سمير، بأننا لم ننتقل من استراتيجية إلى أخرى، بل إن شكل النضال في الأرض المحتلة تناسب في تلك اللحظة مع أن يكون سلمياً، إذ لا توجد قواعد عسكرية ولا جماهير مسلحة، ولا أسلحة حينها، ولم يتوفر خيار لدى الجماهير بالتوجه للكفاح المسلح، من هنا فقد نزلت الجماهير إلى الشارع بشكل نضالي يتناسب مع تلك المرحلة، والتنظيمات في لحظة معينة دعمت هذا النضال بإسناد مالي إلى حد ما، لأنه لم يكن هناك توجه على الإطلاق بتحويل الانتفاضة إلى انتفاضة مسلحة، فلم يكن هذا التوجه موجوداً نهائياً لا لدى "فتح"، ولا "الشعبية" ولا "الديمقراطية"، مع إسناد الانتفاضة بعمل مسلح ضد المستوطنين أو الجنود أحياناً، من باب رفع معنويات الجماهير وإيقاع خسائر في الاحتلال في لحظة تكتيكية معينة دون تحويلها إلى انتفاضة مسلحة.

كانوا في منظمة التحرير يعتبرون الكفاح المسلح الشكل الوحيد، ثم أصبح الشكل الرئيس، ثم تحول الأمر ليصبح أشكال المقاومة كافة، بمعنى أن حركة المقاومة أعادت النظر في تجربتها بالصياغة الأدق لموضوع أشكال النضال، من هنا يقال الآن أشكال المقاومة كافة، وأنا لدي قناعة بأنه لا يمكن تحقيق الانتصار دون إلحاق الأذى العسكري والبشري بالاحتلال، دون أن يتحول الاحتلال إلى قضية خاسرة، وأنا أؤيد أبو وديدة فيما قاله من أن الانتفاضة حازت تأييداً عالمياً، لكن لنتذكر أنه عندما توجه أبو عمار إلى الأمم المتحدة، كان ذلك نتاج العمل المسلح، وحينها قال: "جئتكم بالبندقية بيد وغصن الزيتون بيد"، بمعنى أنه لم

يستند إلى نضال مدني.

وحتى الرأي العام العالمي الذي يبدو أنه يميل أكثر إلى النضال المدني، لكن قد تفرض عليه عدالة قضيته عملاً غير مدني، من هنا لا ينبغي وضع المسألتين في مواجهة بعضهما، بل ضمن معادلة تراعي ظروف النضال في كل مرحلة، وممكنات العمل الثوري، وقدرات الجماهير، بحيث نكون مستعدين للمتغيرات، فإذا استدعى العمل السياسي حمل السلاح فلا ينبغي أخذ موقف معاد له، وإذا تطلب الأمر وضع العمل المسلح جانباً والنزول إلى الشارع فلا بأس.

سياسات :**وفرت منظمة التحرير غطاءً سياسياً للانتفاضة عندما اعتمد المجلس الوطني برنامجاً سياسياً متناغماً مع أهداف الانتفاضة ومطالبها، ما أضفى شرعية فلسطينية وعربية ودولية. ترافقت مع هذا الإنجاز المهم تدخلات من طبيعة بيروقراطية، لم تساعد على الأقل في انتقال الانتفاضة إلى طور أكثر تقدماً، ما هي طبيعة التباين أو النزاع بين الداخل والخارج وكيف انعكس ذلك على الانتفاضة؟ هل يوجد تناقض بين برنامج الانتفاضة والبرنامج الذي طرحه المجلس الوطني ٨٨ ووثيقة إعلان الاستقلال؟**

الإنجاز الأكبر: انهيار الجهاز المدني الذي بناه الاحتلال

أبو وديدة: الإنجاز الأكبر: انهيار الجهاز المدني الذي بناه الاحتلال بداية، لا أتفق على صياغة هذا السؤال، فلم تكن الأمور كما تطرح، من هنا دعوني أوضح أمراً، عندما تفجرت الانتفاضة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩، لم يكن هناك تقدير لدى التنظيمات حول قدرة الناس على الاستمرار ومستوى الزخم، خاصة أن الإسرائيليين واجهوها بعنف هائل، باعتبارها أعمالاً خارجةً عن القانون. وخلال الـ ٣٦ يوماً، أي الفترة ما بين تفجر الانتفاضة وصدور أول بيان للقيادة الوطنية الموحدة كان كل تنظيم يعمل بشكل منفرد بين الناس، وكانت الجهود تلتقي لأن الكل كان يعمل باتجاه واحد، وقد برزت الحاجة لتنظيم الجهود.

وخلال الشهور الستة الأولى أعطت الانتفاضة صورة مشرقة باختفاء السلبيات الموجودة وظهور الإيجابيات. على الرغم من المعاناة على الصعيد الاقتصادي، إذ توقف العمل في إسرائيل، وبعد الأشهر الستة الأولى، ظهرت أخطاء، وللأسف لم تعالج.

وعلى الرغم من ذلك حدث أمر مهم خلال الأشهر الستة الأولى ألا وهو انهيار الجهاز المدني الذي بنته إسرائيل، وبخاصة انهيار جهاز العملاء، فقد سرت شائعات حول عدد العملاء الضخم، وتبين فيما بعد أنه لم يكن ضخماً. للأسف الشديد فإن قيادة الانتفاضة لم تتعاط مع العملاء بشكل صحيح، قد نكون نحن الحزب الوحيد (حزب الشعب) خلال الانتفاضة الذي كانت قيادته في الداخل، لا أعتقد أن مكان وجود القيادة مشكلة كبيرة، فالانتفاضة منذ يومها الأول رفعت شعار أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وكانت كل البيانات والأدبيات التي

صدرت عن التنظيمات تركز على هذه المسألة.

صحيح أن إسرائيل حاولت اللعب على هذا الوتر من خلال محاولتها فتح حوار مع قيادات الداخل، لكن الرد كان قاطعاً دوماً بالقول: خاطبوا قيادة المنظمة؛ فلا توجد للشعب الفلسطيني إلا قيادة واحدة وهي قيادة المنظمة.

انقضى ١١ شهراً قبل أن ينعقد المجلس الوطني، ونحن نتذكر كيف أن المنظمة كانت في ذلك الوقت تعاني من عزلة عربية هائلة، ومن إغلاق "حنفية" المال عنها، وكانت في وضع لا تحسد عليه، من هنا فإن الانتفاضة بالشكل والزخم الذي حصل في البلاد والعالم، أعطى المنظمة زخماً كبيراً.

سياسات :هل كان هناك تناقض بين برنامج الانتفاضة والبرنامج الذي اعتمده المجلس الوطني؟

أبو وديدة: التنظيمات التي شكلت القيادة الوطنية الموحدة لا أحد منها تنازل عن برنامجه، بل بقيت برامجها كما هي، ما حصل أنه بين ١٩٧٤ –١٩٨٧، كانت هناك خطوات من المنظمة باتجاه تعديل برنامجها، وساعدت الانتفاضة على الحسم لكنها لم تعمل تغييراً في البرنامج.

خطوات التغيير التي حصلت بدءاً من ١٩٧٤، قادت إلى الإعلان عن أننا نريد دولة مستقلة على حدود الضفة والقطاع، والعالم أيد هذا التوجه، هل كان العالم ضدنا في السابق، باعتقادي أنه لم يكن كذلك، وإنني أؤيد ما قاله وسام من أنه كي يلقي عرفات خطابه في الأمم المتحدة تم نقل الجمعية العامة إلى جنيف، لكن ذلك بناء على الجهد الدولي المساند للمنظمة.

ولكن بعد خروج المنظمة من لبنان، والحصار العربي الذي تعرضت له، والتزمت الإسرائيلي في المسألة الفلسطينية، أعلن حينها عن برنامج المنظمة في الجزائر، صحيح أنه لاقى قبولاً كبيراً، وازداد الاعتراف بالمنظمة، لكن ذلك لم يكن بالشكل المطروح هنا.

سياسات :ما الفرق، فمثلاً قرار التقسيم اعتمد في ذلك الاجتماع؟

أبو وديدة: قرار التقسيم لم يعتمد في أي يوم من الأيام.

سياسات :ألم يتطرق المجلس المركزي إلى القرار ١٨١ كأساس قانوني للدولة الفلسطينية.

أبو وديدة: هناك فرق بين الإشارة إلى مسألة استناداً إلى قرار ١٨١، والاعتراف بقرار التقسيم، ولا أعتقد أنه في أي وقت من الأوقات طالب فيه الناس بهذا القرار.

والإشارة إلى "استناداً إلى ١٨١"، لأنه صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي يمثل الشرعية الدولية، فقد كانت هناك اتجاهات في العمل الفلسطيني لا تريد الشرعية الدولية، لكن عندما استندنا إلى القرار ١٨١، لم نطالب بتطبيقه، بل إن أحد مآسينا كما رأيتها أننا رجعنا من ١٨١، لنتحدث عن الضفة والقطاع.

سياسات :هل هناك تناقض بين طرح وثيقة الاستقلال، وبين برنامج الانتفاضة؟

أبو وديدة: كانت هناك حفاوة بالغة في الضفة بما طرح، وتجاوب معه الناس هنا.

سياسات :**لم تتحدث عن التناقض في العلاقة بين الداخل والخارج.**

أبو وديدة: لم يكن هناك تناقض، هذا نشأ فيما بعد.

المنظمة والانتفاضة حماية متبادلة

د. سمير: المنظمة والانتفاضة حماية متبادلة أعتقد أن الانتفاضة الكبرى، شكلت إسناداً حقيقياً للمنظمة، وأضفت عليها الحيوية التي ظهرت فيما بعد. المنظمة شكلت غطاء سياسياً للانتفاضة هذا أمر طبيعي، واستجاب الداخل عبر الوحدة الوطنية والبرنامج المعلن المطروح منذ البدايات حتى إعلان الاستقلال في العام ١٩٨٨. هناك قواسم مشتركة داخل الصف الوطني متفق عليها، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ما كان يخرج عن قيادة المنظمة لا خلاف عليه، هناك خلاف، كما كان يحدث خلاف في الداخل، كنا نجلس ونتناقش ونلتقي في نقاط، ونختلف في أخرى، ونؤجل البحث في نقاط أخرى، وكان يحدث مثل هذا في الخارج أيضاً، لأننا من الطبيعة نفسها؛ فإذا كانت المنظمة بمختلف فصائلها هي الحاضنة التي حازت الإجماع الشعبي وشكلت الغطاء العام للانتفاضة، فإن الانتفاضة في المقابل شَكَّلت أحد أشكال الحماية والإسناد للمنظمة وأبقتها حية وفاعلة في الخارج.

في بداية الانتفاضة اضطرت القيادة الإسرائيلية في عهد إسحق رابين صاحب نظرية "تكسير العظام إلى طلب اللقاء بقيادات في السجون الإسرائيلية مثل "كتسعيوت"، وطرحت الحوار مع قيادة الانتفاضة في الداخل بعيداً عن قيادة المنظمة في الخارج وبحث العديد من الملفات، فجاءه الجواب بالرفض القاطع لتجاوز دور المنظمة، وجرت مطالبتهم بالتوجه إلى قيادة المنظمة كعنوان وحيد للشعب الفلسطيني. هذا الموقف شكل دعماً كبيراً وحمايةً حقيقيةً للمنظمة ودورها.

ما أود قوله إنه كان هناك تبادلية وتكامل بين برنامج المنظمة وبرنامج الانتفاضة. كذلك فإن البرامج المختلفة للفصائل حدث لها شيء من التهذيب والتشذيب حتى اقتربت من بعضها، انطلاقاً من كوننا انتفاضة ضد الاحتلال ولدينا مشروع تحرري. لا يوجد تباين بين مشروع المنظمة كمشروع سياسي وبين برنامج الانتفاضة وقيادتها، على الأقل ما أعرفه هو أننا لا نريد أن نطرح برنامجاً سياسياً من ألفه إلى يائه واستباق الأحداث، بل إن الأحداث تنبئ عن ذاتها وكذا الحال بالنسبة للاحتياجات الوطنية، بالتالي برنامجنا مرتبط بتوقيت معين وزمن معين.

كنا نستشعر الخطر الإسرائيلي، لذا كان البرنامج له علاقة بالواقع على الأرض، وكان دور المنظمة إسنادياً وداعماً للانتفاضة التي أسندت بدورها المنظمة على الرغم من وجود خلاف في التفاصيل. كانت انتفاضة شعب وليس انتفاضة تنظيم وحده، وهذا أعظم ما قدمته القيادة الوطنية الموحدة التي كانت تلتقي وتبحث، تختلف، وفي نهاية الأمر تقدم برنامجاً

وطنياً التزم به الناس.

أود توضيح مسألة مهمة، فقد حرصنا في القيادة الوطنية الموحدة، على أن يكون تسلسل النداءات ١،٢،٣، فانطلقنا من نداء رقم ٣، الصادر عن اجتماع القوى والفصائل الممثلة في القيادة الموحدة، وكانت "فتح" قد أصدرت النداء رقم ١، و"الديمقراطية" أصدرت النداء رقم "٢"، فارتأينا أن نصدر النداء الثالث، وهو النداء الأول الفعلي الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة أوائل شهر كانون الثاني ٨٨، هنا البداية الفعلية للعمل المشترك والمنظم.

أما مسألة البيروقراطية والعلاقة بين الداخل والخارج ومساوئها كالقول النداء رقم ٧٠ في جيبي، ما أود قوله بهذا الصدد، أنه لا يوجد تناقض، المشكلة كانت في العودة إلى الفصائلية والتسابق بين الفصائل في إنجاز العمل، التنافس بهذا المعنى كان مهماً، ولكن ما كان ينبغي تجاوز نطاق العمل الموحد. الفصائلية اقترنت بالإعلان عن الكتائب المرتبطة بفصائل مثل "كتائب أبو جهاد"، و"النسر الأحمر"، و"الفهد الأسود"، وغيرها من تسميات، ترافق ذلك مع تقسيم الشهداء فصائلياً، وبدا وكأنه تراجع عن السياق الوطني المشترك والعام إلى الفئويات التنظيمية.

ولا أدري ما هو المقصود من عبارة انتقال الانتفاضة "إلى طور أكثر تقدماً"، في بداية الانتفاضة طرحت القيادة الوطنية الموحدة مقاطعة دولة الاحتلال، كان لدينا أمل كقيادة موحدة أن تستمر الانتفاضة إلى يوم الأرض عام ٨٨، واعتقدنا أن تلك المناسبة ستشكل دافعاً قوياً لتأجيج الانتفاضة وتصعيدها، وفي تلك الأثناء طرحت قضية المقاطعة كشكل للتصعيد وتطوير الانتفاضة.

كنت من الأشخاص الذين استشاروا متخصصين وتحديداً من أساتذة الجامعات حول إمكانيات المقاطعة للمواد الآتية: الأغذية، والشوكولاتة، والبسكويت، والدخان، ومنتجات الألبان، والجلود أي صناعة الأحذية، فكان الجواب أن إمكانية ذلك صعبة، لعدم توفر المواد الخام لدينا، وقد أخذنا ذلك بالاعتبار، وبدأنا نبحث عن أمور يمكن مقاطعتها ولها جدوى.

كان للخارج دور يجب ألا نحمله أكثر مما يجب، بعض تدخلات الخارج المادية ساهمت في إضعاف الانتفاضة وإرباكها، وهذا غير محدد بتنظيم، وجاء في إطار التزاحم والتنافس بين التنظيمات حول من له حضور أكبر في الميدان، ومن له جماهير أكثر، ومن له شهداء أكثر..الخ.

أبو وديدة: أعتقد أن الأمر لم يتوقف عند المنظمة، فهناك أطراف دولية عديدة لها أثر في هذا المجال، كما أن ذلك لا ينفصل عن نشأة المنظمات الأهلية.

د. سمير: موضوع المنظمات الأهلية يطول الحديث فيه، ويحتاج إلى ٢٠ ندوة.

أبو وديدة: أود أن أقدم إضافة صغيرة، فمنذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٨٧، عرضت إسرائيل على أهل الضفة أكثر من مشروع للحكم الذاتي تحت مسميات عديدة، وقد رفضت

المشاريع الإسرائيلية المطروحة كافة، ولم يطرح تشكيل قيادة في الضفة تنافس قيادة المنظمة، لكن لماذا حصلت بعض الهواجس في الخارج بهذا الشأن، لا أدري.

د. سمير: تنظيماتنا جميعها، كان لديها تخوف من قيادات الداخل.

سياسات : **عندما تقرأ خالد الحسن، وهو عضو لجنة مركزية في حركة فتح وعندما تقرأ يزيد صايغ في كتابه (الكفاح المسلح والبحث عن دولة) ستجد إشارات واضحة إلى هذه التناقضات في أعلى مستوى.**

تناقضات بين الداخل والخارج أهمها الذهاب إلى مدريد

وسام: تناقضات بين الداخل والخارج أهمها الذهاب إلى مدريد لماذا هناك خشية من الحديث عن تناقضات، بداية باعتقادي أنه لا توجد ظاهرة غير متناقضة من حيث الجوهر، بالتأكيد أن ظروف نشأة النضال في الأرض المحتلة، وكذلك نشأة القيادات في الداخل تختلف عن الخارج، وكذا ظروف المواجهة، بالتالي من الطبيعي أن ينشأ تناقض، لكن السؤال كيف يحل التناقض، فهل يظل مستحكماً ويدمر العمل الوطني ككل، أم يحل على قاعدة العلاقات التنظيمية الصحيحة بين الداخل والخارج.

قبل الانتفاضة لم تكن هناك إشكالية في العلاقة، إذ لم يكن هناك ثقل للأرض المحتلة أمام المنظمة كساحة للنضال، وكان يتم التعامل مع الخارج على أنه ساحة النضال الرئيسة، لكن الأرض المحتلة من خلال الانتفاضة فرضت نفسها كساحة رئيسة في النضال. مثلاً على صعيد الجبهة الشعبية أقرت أن الأرض المحتلة فرضت نفسها كساحة رئيسة للنضال واستتبع ذلك عدة قرارات على المستوى التنظيمي تتعلق بتركيبة اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ودور الأرض المحتلة في القرار، بمعنى صار هناك إقرار بواقع جديد أصبحت فيه الأرض المحتلة ساحة رئيسة للنضال، بالتالي يجب إعادة بناء العلاقة معها على أسس جديدة.

من ناحية برامجية لم يكن هناك أي تناقض على الإطلاق بين برنامج الانتفاضة والمنظمة، فمنذ اليوم الأول للانتفاضة تم الاتفاق على شعار الحرية والاستقلال، وفي أكثر من بيان تم التعبير عن ذلك بديباجة برنامج المنظمة، أي حق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

أذكر حادثة، إذ كان البيت السري الخاص بي في حي "عين منجد" في رام الله، وكان الطقس يوم إعلان الاستقلال ماطراً وبارداً جداً وعلى الرغم من ذلك نزل الناس إلى الشوارع مبتهجين وأخذوا يرقصون، ومع أنه كان محظوراً علي الخروج من البيت لأسباب أمنية، إلا أنني لم أستطع الالتزام بذلك، وشاركت معهم فرحتهم ورقصهم وأنا ملثم، بمعنى أن حالة الفرح الهائلة بين الناس في استقبال يوم إعلان الاستقلال كانت كبيرة، ومرد ذلك شعور الناس بأن الدولة اقتربت،

لكن هذا الشعور كان خاطئاً من زاوية مستوى التفاؤل، لدرجة أنني سمعت سيدتين مسنتين، تسأل إحداهما الأخرى، ألا تريدين تزويج ابنك، فردت عليها: ننتظر الدولة، بمعنى أنه كان هناك اعتقاد أن الاستقلال قريب. لم يكن هناك تناقض على الصعيد البرنامجي بين برنامج الانتفاضة والمنظمة، فالانتفاضة شكلت حماية للمنظمة، والمنظمة ببرنامجها شكلت حماية سياسية للانتفاضة حتى لا يتم حرفها عن البرنامج الوطني للمنظمة، وعندما تواصلت سلطات الاحتلال مع بعض الأشخاص، وسألتهم إذا كانوا يريدون حكماً ذاتياً موسعاً؟ وفي معرض تفسير أحدهم للحكم الذاتي –وهو وزير حالي– قال: أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي. حاول المحتلون شق الصف الوطني عبر كسب شخصيات هنا، لكن هذا لم ينجح. التناقض برز، وهنا أتفق مع ما قاله يزيد الصايغ في كتابه، إذ كنا في بعض الأحيان نشعر كما لو كان مزاج الأرض المحتلة على يسار مزاج قيادة المنظمة، وكان يجب ضبط هذا المزاج. حاول الخارج التدخل في صياغة بيانات القيادة الوطنية الموحدة، وأذكر أنه في إحدى المراحل كان هناك مطلب واضح بأن يتم بعث البيان بالفاكس إلى تونس قبل توزيعه وإقراره، لكن هذا المطلب رفض بالمطلق من الفصائل بداية من "فتح"، إذ كان هناك موقف منسجم يقوم على التمسك بترك الداخل يعمل بحرية في ظل الإجماع على الالتزام ببرنامج المنظمة، وعدم التدخل في عمل القيادة الميدانية، وهو ما تم في نهاية المطاف.

وحدث أيضاً خلاف مع الخارج حول مسألة العصيان المدني، لدينا موقف حزبي مماثل لما قاله د. سمير، إذ لا توجد إمكانية لدى الناس لأن تعيش حالة عصيان مدني شامل، فقد اقترح البعض تطبيق نموذج غاندي في الهند، لكن الظروف والتطور الحاصل كان يختلف كلياً عن مرحلة غاندي وظروفها. هذا الأمر طرح على مستوى حوارات بين التنظيمات، التي تركت لها مسألة حسم الموضوع، لكنه لم يطرح من باب فرضه وضرورة الالتزام به، من هنا فقد كان القرار واضحاً وهو أن الأرض المحتلة لا تستطيع تحمل تبعات عصيان مدني. وما قاله أبو وديدة صحيح، إذ تم تفكيك جهاز الإدارة المدنية كمكاتب الضريبة والعمل والشرطة، وهذا في واقع الأمر عصيان. وتم تفكيك أهم جهاز تابع للاحتلال هو جهاز العملاء، والذي قال رابين إنه يضم ٤٥٠٠ عميل، هذا تم تفكيكه ولكن حصل فلتان في التعاطي مع هذا الملف. هناك تناقض بين أهمية حل الجهاز وأسلوب الفلتان، بيد أن الأخطاء لم تؤثر على الفعل الانتفاضي. وبرز تناقض من نوع سياسي عندما تم التوجه إلى مدريد في العام ١٩٩١،" شعرنا" بأن هذه طعنة للانتفاضة، من هنا أنا أختلف مع أبو وديدة، الذي يرى أن الانتفاضة دامت خمسة أعوام، مع أنها استمرت ثلاثة أعوام

أذكر مثلاً هنا عندما خرجت مسيرة في رام الله في شباط ١٩٨٩، وانطلقت من أمام "قصر الحمرا" باتجاه المنارة، وكانت صبية تحمل العلم الفلسطيني، وشارك حينها في المسيرة ما يزيد

على ١٠٠٠ شخص في ظل وجود الدوريات العسكرية الإسرائيلية، كان هذاً رقماً كبيراً وحدثاً عظيماً. التناقض بين التوجه السياسي لقيادة المنظمة نحو مؤتمر مدريد، والشعار الذي رفعته الانتفاضة الحرية والاستقلال، شكل مقتلاً للانتفاضة من وجهة نظري.

أما بخصوص مسألة الدعم المالي، فلم يكن بالإمكان العيش دون هذا الدعم من الخارج، وصحيح أنه حدث هناك فوضى وفساد في هذا الشأن لكنه كان ضرورياً، إذ كانت هناك احتياجات جدية.

سياسات : مع استفحال القمع المنهجي الإسرائيلي لجهاز الانتفاضة السياسي والتنظيمي (الصف الأول والثاني)، لم تبق الانتفاضة على حالها، فقد ارتأت قوى واتجاهات سياسية إعادة صياغة المجتمع، استناداً لمفاهيم وقيم تقليدية محافظة ودينية تعصبية في الأساس، محدثة في التطبيق نوعاً من انتقال مركز الثقل في العمل من وجهته الأولى نحو الاحتلال، إلى وجهته الثانية نحو المجتمع بدافع تكوين مجتمع سليم –ينتمي هذا إلى فكر الإخوان المسلمين–، ويستند إلى قواعد أخلاقية متزمتة مثل فرض الحجاب، ومنع الاختلاط بين الجنسين، وتصفية العملاء، وتعذيب المشتبه بهم بشكل عشوائي، ومنع الأفراح والسباحة والاستجمام في بحر غزة، وحظر العلاقات الغرامية، وترافق ذلك مع العسكرة، وانبثاق تنظيمات مسلحة، (كالفرق الضاربة، والنينجا، والفهد الأسود، والنسر الأحمر وغيرها)، هذه القوى فرضت سلطاتها بشكل اعتباطي، إلى أي مدى يمكن القول إن الطابع الشعبي للانتفاضة تراجع لصالح العسكرة كبديل لمشاركة الناس، وإلى أي مدى حدث تحول اجتماعي ثقافي رجعي؟ وما هي القوى الاجتماعية المستفيدة من التحول الذي حدث في الانتفاضة؟

الاعتقاد بأن الريف تحرر ولد صراعاً بين القوى

أبو وديدة: الاعتقاد بأن الريف تحرر ولد صراعاً بين القوى أسجل تحفظي مجدداً على طريقة صياغة السؤال، لأننا تحدثنا عن القيادة الوطنية الموحدة، ولم نتحدث مطلقاً عن قيادة "حماس".

توضيح سياسات : هذا السؤال يشمل "حماس"

أبو وديدة: الآن بالفعل تم ذلك، هناك أمران حصلا في العام ١٩٨٨، أحدهما تحدثنا عنه ألا وهو تفكيك جهاز الإدارة المدنية، أما الآخر فيتمثل في تصور لدى الناس أن الريف الفلسطيني تحرر، فلم يكن جيش الاحتلال قادراً على دخول القرى، وعندما كان يدخلها كان يتم ذلك لفترة محدودة جداً، من هنا ظهر تصور أن الريف تحرر، وطالما تحررنا، فقد آن الأوان لقطف الثمار، من هنا بدأت الصراعات بين القوى، مع أن القمع الإسرائيلي كان في عنفوانه وتجسد في سياسة تكسير العظام التي استخدمها رابين خلال الأشهر الستة الأولى، وموجات الاعتقال الواسعة، ففي سجن "كتسعيوت" مثلاً كان هناك بين ٢٥٠٠٠– ٣٥٠٠٠ معتقل في، وبلغ عدد من اعتقلوا خلال

الانتفاضة ما يزيد على ٤٠٠ ألف شخص.

كما أن الوضع الاقتصادي تدهور، وأذكر فيما يتعلق بالعمال، أن العائلات الكبيرة التي كانت تعتمد على العمل في إسرائيل، لم تتوقف عن العمل مع وجود اختلاف، فمن بين خمسة أو ستة عمال من عائلة واحدة يذهب أحدهم ويعمل لأسبوع أو أسبوعين ليعيل كل الأسرة، قبل أن يذهب عامل آخر، وهكذا دواليك.

كذلك فإن المشاغل الموجودة في الضفة توقف نشاطها، فمثلاً جزء كبير من مشاغل الخياطة، تحولت إلى صنع الأعلام الفلسطينية، ولباس التخفي للشبان.

الإخوان المسلمون لم يفعلوا شيئاً ضد الاحتلال ما بين ٦٧-٨٧

المسألة التي لم نتطرق إليها، هي "حماس"، الإخوان المسلمون ما بين ١٩٦٧-١٩٨٧، لم يعملوا شيئاً ضد الاحتلال، بل حدث تفاهم ونوع من التنسيق في مواجهة المنظمة بين رابين وشايكي إيرز وبين قيادة "الإخوان".

كان للإخوان برنامجهم الاجتماعي، وكانوا يحاولون تطبيقه منذ منتصف السبعينيات، وبدا هذا ظاهراً للعيان في الخليل وكامل قطاع غزة. كانوا يريدون فصل الرجال عن النساء وتحجيب الأخيرات. حدثت عدة اشتباكات في غزة بين القوى المدنية والعلمانية وتيار الإخوان المسلمين، ووصل الأمر حد ضرب بعضهم البعض وتصاعد إلى مستوى استخدام الجنازير (السلاسل الحديدية) في الجامعات. الإخوان المسلمون لم يلتحقوا بالانتفاضة منذ البداية، ومن المعروف أنهم حولوا اسمهم إلى حركة حماس، من أجل تجاوز ماضيهم لا سيما التعاون مع الاحتلال، وفي هذا الصدد أذكر التسليح الذي عرضه رابين على القيادي محمود الزهار، فقد وافق الزهار على التسليح الإسرائيلي بشرط أن يستخدم ضد فصائل المنظمة، لكن رابين طلب أن تكون العملية تحت رقابة الاحتلال، ما دفع الزهار لرفض الرقابة، وهذا يحسب له.

في كل مسار العمل الوطني الفلسطيني منذ ١٩٦٧-١٩٨٧، كان الشاب والفتاة يعملان جنباً إلى جنب، مثلاً ابنتي عملت في منظمة حزبية تتكون منها إضافة إلى ثلاثة رفاق، بمعنى أن التنظيمات كانت مختلطة، والمواجهات مختلطة، وكذلك التنظيمات الشعبية.

كان أهل الضفة لا يعرفون الكثير عن أهالي القطاع وبالعكس، وأيضاً لم يكن لديهم شكل من أشكال التنظيم خارج التنظيمات، فكان الناس مبعثرين، وأداة التنظيم الأقوى في القرية كانت "الحامولة -العائلة"، بالتالي شكلنا منظمات جماهيرية نحن في الحزب وتلتنا قوى أخرى في هذا الأمر.

عندما اندلعت الانتفاضة كانت هذه التنظيمات موجودة وقد أخذت على عاتقها حمل أعباء الانتفاضة. واستمر مشروع "حماس" بمسماها الجديد في معارضة قوى المنظمة، وركزت "حماس" على المرأة، وكان من الواضح أنه بقدر ما يريدون تحجيم المرأة سيكون لهم نفوذ وحضور سياسي.

مقابل ذلك كان الشبان والشابات يشتبكون مع الاحتلال جنباً إلى جنب طوال سنوات ٨٨، ٨٩، ٩٠، على سبيل المثال شهد شارع "ركب" في رام الله مواجهات عديدة بين النساء وجنود الاحتلال. كان دور المرأة مشهوداً له، ولكن حدثت أخطاء لم يتم التوقف عندها كجزء من تراث فلسطيني في عدم المراجعة ولم يتم أخذ إجراءات حاسمة لتصويب الأخطاء، ما أحدث خللاً في الانتفاضة. وأذكر أنه برز تصور خاطىء لدى بعض التنظيمات بخصوص الإسقاط الذي استخدمه جهاز المخابرات الإسرائيلي في تجنيد العملاء، حين اعتبرت أن أي اختلاط بين الجنسين يؤدي إلى إسقاط، بدأت هذه المشكلة صغيرة لكنها كبرت حتى تغلغلت في مختلف التنظيمات، وامتدت المشكلة إلى السجون التي تشكل فيها جهاز يريد حماية الثورة من العملاء، وتشكلت تنظيمات للرصد، تنصتت على الآخرين، وأخضعت البعض للتحقيق، علماً أن الوسائل التي استخدمت في السجن للتحقيق أسوأ بكثير من الإسقاط.

العفو العام عن العملاء كان خطأً كبيراً

التحقيق كان يتم خارج السجن وداخله، وكما قلنا عندما سقط جهاز العملاء فإن الجزء الذي لم يهرب وبقي هنا سلم نفسه للانتفاضة، وبدلاً من التحقيق معه لقلع هذا الجهاز من جذوره، صدر عنه عفو عام من "فتح"، والتنظيمات وافقت. هذا الجهاز عندما سقط وجرى العفو عنه أدخل إلى جمهور الانتفاضة، فأعادت إسرائيل بناءه من جديد، وألحق الأذى بالحركة الوطنية إلى حد كبير جداً، واضطرت التنظيمات إلى تشكيل تنظيمات مثل "النسر الأحمر"، و"الفهد الأسود" وغيرها لمقاومة هذا الخطر، وللأسف الشديد هذا الأمر لم تكن عليه رقابة جيدة من التنظيمات السياسية، فارتكب جرائم كبيرة، أي جهاز يتم تسليمه عناصر القوة ولا تتم مراقبته جيداً وضبطه لا بد أن يخطئ ويخرج عن الخط وهذا ما حصل؛ ما ساهم في انفضاض الجمهور عن الانتفاضة. كتبت خلال ذلك الوقت عن هذه المشكلة، وقلت إننا أعدنا تجربة ثورة (١٩٣٦-١٩٣٩)، وكأننا لم نتعلم شيئاً.

للأسف الشديد مثل هذه الأخطاء صبت في صالح برنامج "حماس"، بما في ذلك الفصل الجنسين، حتى وصل الأمر مرحلة خشي الناس فيها على بناتهم من كثرة اللغط الذي دار حول الإسقاط، وبلغ الأمر حد الاعتقاد بأن كل نوفوتيه ومحل تصوير وحتى صيدلية هي أماكن مفترضة للإسقاط، وساهم في تكريس هذه المسألة أننا شعب نتقبل في ثقافتنا الشائعات.

سياسات : **في المشهد السياسي والإعلامي كان الحضور الطاغي للقوى الوطنية وبرنامجها ومواقفها وأفكارها، لكن التحول سجل انحيازاً لفكر "حماس" وبخاصة فيما يتعلق بقضية المرأة، وكان من مظاهر التحول أيضاً تراجع الطابع الشعبي للانتفاضة لصالح العسكرة، لماذا خسرت المنظمة حلقتين مهمتين.**

أبو وديدة: عندما نتحدث عن فترة ١٩٨٨

-١٩٨٩، سنجد تغيرات دولية وعربية واسعة جداً، استلمت قيادة العرب المملكة العربية السعودية، واستلمت القيادة العالمية أميركا، كل شيء في العالم تغير من حول الحركة الوطنية وحول إلى ضدها.

على مدار التاريخ الفلسطيني الطرف الذي كان يخرج ويزايد بشعارات وطنية كبيرة كنا نغفر له أخطاءه، تغيير اسم تنظيم "الإخوان" إلى "حماس" بدا وكأنها غيرت المنهج السياسي القديم، وغطت على سياساتها السابقة كلها وبخاصة التعاون مع الاحتلال.

سياسات : **لكن الفكر بقي على حاله.**

أبو وديدة: كانوا سابقاً مرفوضين وطنياً، بيد أنهم عندما قالوا إننا نريد أن نقاوم، صار هناك عفو عن الماضي وبقي برنامجهم الاجتماعي وتحديداً على صعيد المرأة وتحجيمها وتنقيبها على حاله.

سياسات : **لماذا تساوقت القوى مع "حماس" في برنامجها الاجتماعي أو غضت النظر عنه؟ تحدثت د. إصلاح جاد في كتابها (نساء على مفترق طرق) وهو رسالتها للدكتوراه من جامعة بريطانية عن التحول داخل المجتمع الفلسطيني، من الوطني العلماني إلى الإسلامي الوطني، واعتبرت أن راية النضال انتقلت من المحور الوطني العلماني إلى محور الإسلام السياسي.**

أبو وديدة: كان هناك تساوق، فنحن لا نستطيع مواجهة التيارات الواسعة، ففي ١٩٩٠ جرى غزو الكويت، والحرب على العراق، وعزلت المنظمة تحت ذريعة تساوقها مع العراق، كما حدث المد الإسلامي الهائل في الدول العربية كافة وليس عندنا فقط، وفي هذا الوضع فإن القيادات الوطنية رأت أنه من غير المناسب التنازع مع "حماس" في تلك اللحظة حول القضايا الاجتماعية، كان هناك تصور بأننا بإمكاننا تجاوز هذا الأمر.

سياسات : **في الندوة السابقة لسياسات مع كادر نسوي، ذكرت الزميلة ساما عويضة أن المنظمات النسوية طالبت القيادة الوطنية الموحدة برفض سياسة فرض الحجاب المتبعة من "حماس"، وكان ردها أن هذا الأمر ليس وقته؟**

لم نتفق مع "حماس" في المنطلقات والأهداف والبرنامج

د. سمير: لم نتفق مع "حماس" في المنطلقات والأهداف والبرنامج، أنا من الأشخاص الذين يتوقعون من "حماس" أي شيء، لسبب بسيط جداً، لأنني في البداية والنهاية مسلم، ولست يسارياً مثلكم بالمفهوم اليساري، لا أنطلق من منطلق ديني لأنني أميل إلى التدين الواعي ليس على طريقة "حماس" ولا الإخوان المسلمين، ولا ابن تيمية أو محمد بن عبد الوهاب، بل على طريقة الخليفة عمر بن الخطاب.

هل اختل ميزان القوى الشعبي للانتفاضة بعد ظهور "حماس"؟ أعتقد أن "حماس" جاءت بتوجيهات حقيقية من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، المشكوك في نواياه، حالة الصعود التي كان يمكن أن تنشأ من خلال الانتفاضة الكبرى

حتى في بداياتها، والزخم الشعبي المساند والفعاليات لم تكن هناك إمكانية لحصرها. فالأسرة الواحدة في بدايات الانتفاضة كانت تخرج كاملة، مثلاً كنت أصطحب زوجتي وأبنائي في الفعاليات، وكذا الحال بالنسبة لجيراننا وغيرهم سواء في البيرة أو رام الله أو النبي صالح، وأينما كان، هذا أشعر الإخوان المسلمين بأن الأمور ربما ستفلت من أيديهم، لذا لا بد من مواكبة حقيقية لهذا الفعل الشعبي الكبير، فبدأت بهذا الشكل، وهذا القرار، وقد يكون السبب الحقيقي وراءه ظاهرياً هو قطع الطريق على الفصائل الوطنية بعدم الاستئثار بهذا المخزون الشعبي ومشاركة الاتجاه الوطني فيه، قد يكون هذا السبب الأساسي وهو سبب منطقي وتنظيمي، أو قد يكون هناك سبب آخر، من هنا بالتأكيد حدث بعض الاختلال في هذا الميزان.

وما نبيحه لأنفسنا كفصائل في نهاية الأمر، قد يباح لـ"حماس"، وقد كنا نعيش حالة من التنافس، لكنه كان إيجابياً، وله طريق واحد هو نجاح الانتفاضة، وله هدف واحد هو مقاومة الاحتلال والخلاص منه، أي هناك جامع وطني وقواسم مشتركة حقيقية بين "فتح"، و"الشعبية"، و"الديمقراطية"، وحزب الشعب، بمعنى أن رأس النبع موجود وظاهر، وكذلك الحال مصب النبع موجود ومعروف، لكن هذا لم يكن موجوداً بيننا كفصائل وطنية وبين "حماس"، لا في المنطلقات ولا الشعارات، ولا البرنامج ولا الأهداف. لأن الأهداف التي شكلت على أساسها "حماس" تختلف عن أهدافنا، فنحن نختلف في السياسات، لكن في نهاية الأمر هناك جامع وطني فيما بيننا وهو الأساس الذي يوحدنا.

تناقض "حماس" معنا دفعها إلى اتباع أساليب وطرق بغية الوصول إلى الحشود الجماهيرية، لكن استخدامها الدين لم يكن مصاحباً للانتفاضة الكبرى فقط، بل سبق ذلك بكثير، فقد قدم رجال الدعوة الخاصين بها والأئمة والدعاة والداعيات خطاباً دينياً صارماً.

سياسات : **هل استثمرت "حماس" القمع الإسرائيلي الشامل للحركة الوطنية لتعزيز نفوذها الجماهيري وفرض برنامجها الاجتماعي؟**

د. سمير: كنا في السجن، فإذا تحدثنا عن ٤٠٠ ألف معتقل، في ثقافتهم وتوجهاتهم العامة نجد الكثيرين منهم محافظين، بحكم طبيعة هذا المجتمع، الآن كيف استطاعت "حماس" أن تدخل إلى عقول وقلوب الكثير من هؤلاء المحافظين، بداية لديها برنامج واضح، وشعار المقاومة، وهذا الأمر سواء تقبلناه أم لا، دمر غزة أم لا، فرض نفسه، واعتبرت أن على الكل أن يتقبله لأننا مسلمون ونقول كذا وكذا، من هنا فقد ارتدوا رداء الإسلام السياسي وفصلوه وفق مقاسهم ونجحوا، فهل بإمكاننا حالياً أن نقول: لا للمقاومة. أنا من الذين آمنوا في الانتفاضة الأولى بالخط الذي سارت عليه على المستوى الشعبي، لأنني عشت مع أناس في السجن قتلوا عملاء، خاصة مجموعات من "الفهد الأسود" في نابلس القديمة، كانوا يتحدثون بشيء أكبر من الفخر عن كيفية إعدامهم عملاء.

من المؤكد أنه كان هناك أبرياء، وقد أشار أبو وديدة إلى الشائعات، فحرب الشائعة التي مورس في الاتهام بالعمالة والتصفية، والاتهام المضاد كان شائعاً، ومسألة مراكز الإسقاط كانت بمثابة حكاية كبيرة وحدها.

وخلال فترة معينة استخدمت تلك السياسات لتحجيم وضع الفتاة الفلسطينية، والحد من تنقلها وحريتها، ما أدى إلى إضعاف مشاركة نصف المجتمع في الانتفاضة.

وسام: وجود بنية اجتماعية محافظة ومقاومة الاحتلال سر قوة "حماس"، بداية لي تحفظ، على صيغة السؤال فكأن نشوء ظاهرة "حماس" أحدث تحولين، أولهما الهيمنة على المجتمع، والثاني نشوء ظاهرة العسكرة، وهذا ليس صحيحاً.

سياسات : **العسكرة كانت بمثابة تطور مختلف، لكن تراجع الطابع الشعبي للانتفاضة أدى إلى العسكرة، والانشغال بقضايا المجتمع، ألم تجر محاولات لفرض مسلكيات معينة على المجتمع في سياق السيطرة عليه؟ فرض المسلكيات هو برنامج الإسلام السياسي.**

وسام: برنامج "حماس" في الميثاق، ينص بالحرف الواحد على أن المرأة مصنع الرجال، ومربية الأجيال، أي أن مكانها داخل المنزل، لكن فيما بعد عينوا وزيرة، وأدخلوا النساء إلى المجلس التشريعي، بالتالي ما أود قوله هو أن متغيرات الحياة السياسية أقوى من أي نص برامجي، بمعنى أن "حماس" مثل أي تنظيم اضطر إلى إعادة النظر في المنطلقات البرنامجية لصالح براغماتية العمل السياسي.

وعندما نتحدث عن إخوان السبعينيات الذين عشنا معهم في الجامعات، هؤلاء وزعوا كراساً صغيراً –لشخص من جامعة النجاح–في جامعة بيرزيت، ما زلت أحتفظ به حتى اليوم، حيث يشير الكراس إلى أن الوطنية مفهوم حيواني بهيمي، ويقول: ما بالهم يتقاتلون على قطعة أرض تكاد لا ترى على الخارطة.

لكن إذا لم نر التطورات على موقف "حماس" بعد تشكلها من برنامج "الإخوان"، نكون مخطئين، لأن علينا أن نرى الوقائع، وهي كالتالي فما أعطى "حماس" قوة دفع بتقديري أمران أساسيان، هما: وجود بنية اجتماعية محافظة تتقبل الموقف الديني وهذا يعني توفر بنية جاهزة لاحتضان موقف ديني، أما العامل الأهم فهو حملهم السلاح، وهذه مسألة مهمة جداً، فضمن فهمي لحركات التحرر وما حصل في بلادنا، فإن من يحمل السلاح بصرف النظر عن أيديولوجيته، يكسب القاعدة الشعبية. ومنهم من نفذ عمليات مسلحة، مثل الشهيد عماد عقل، منذ البدايات كان لديهم سلاح، وقد كانت غزة مليئة به، باعتراف رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي في العام ١٩٨٨، حين قال: يوجد في غزة ١٠٠ ألف قطعة سلاح. "فتح" في الـ ١٩٦٥ حملت سلاح، فكسبت قاعدة شعبية، و"الشعبية" في غزة حملت السلاح فكسبت قاعدة شعبية، وكذا الحال عندما حمل الشيوعيون الفيتناميون السلاح كسبوا قاعدة شعبية، بالتالي من يحمل السلاح يكسب الجماهير، فالناس لا علاقة لها

بالأيديولوجيا، بمعنى أن هذين السببين أي البنية الشعبية المحافظة المتقبلة للدين، وحمل السلاح أعطاهم قوة أساسية في الانتفاضة، وزخماً خارج نطاق القيادة الوطنية الموحدة، وبالتالي كان هناك بيانان أحدهما صدر عن القيادة الموحدة والآخر عن "حماس"، ولم يحدث تنسيق بينهما نهائياً.

قرار بعدم فتح معركة مع "حماس" في القضايا الاجتماعية

يوجد داخل الإخوان المسلمين نقاش داخلي مفاده ماذا بعد؟ ولسان حالهم يقول: من الـ ١٩٦٧، ونحن نعمل على تمكين المجتمع وبنائه، لكن ماذا عن الاحتلال؟ كانت أصوات شبابية داخل التنظيم تعتبر الوضع القائم غير معقول. كنا نقول عنهم عملاء، وهم كانوا بالفعل كذلك، إذ كنا نحن نقاتل وهم يخربون أنشطتنا، ما عكس نفسه في النقاش الداخلي عندهم، وهو ما أفرز حركة حماس، أنا أميل إلى هذا التفسير.

كما تأثروا بالعوامل الخارجية، بعض القياديين كانوا يرفضون تشكيل حركة حماس، وهؤلاء كانوا مرتبطين بالحكومة الأردنية، والمجمع الإسلامي، ووزير الأوقاف الأردني الأسبق أحمد هليل. المجموعات التي شكلت "حماس" كان على رأسها عبد العزيز الرنتيسي. عندما اندلعت الانتفاضة لم يكن مستوى التحول في عقلية الشبان قطعياً، بقي الفكر الرجعي على حاله، وقد حاولوا تطبيقه في بداية الانتفاضة، فقد قذفوا زجاجات مولوتوف على مدرسة الفرندز، وفي الخليل تعرضوا لبعض فتياتنا، وحاولوا رشق ماء النار على إحداهن، وفي غزة تنازعوا مع عائلة الكفارنة التي كانت محسوبة على الجبهة الشعبية واليسار، واشتبكنا معهم واعتذروا.

أما في غزة فقد سالت الدماء، صحيح ما قاله أبو وديدة من أن هناك محاولات من "حماس" للضغط على الناس من أجل تنفيذ برنامج اجتماعي، هل نفتح المعركة مع هؤلاء أثناء الانتفاضة أم لا، فكان التقدير عدم فتح المعركة، علماً أن ممارساتهم تختلف من بيئة إلى أخرى، ففي غزة كان من السهل عليهم طرح موضوع الحجاب، لأن نصف النساء هناك كن محجبات، ولكن في القدس ورام الله وبيت لحم كان الوضع مختلفاً.

لم تنجح "حماس" ولو لمرة بفرض برنامج اجتماعي مهيمن، على الأقل خلال الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، بل على العكس في مواقع كثيرة كانت النساء في الشوارع يتمتعن بحرية. ملاحظتي الأساسية أنهم لم ينجحوا بفرض برنامج اجتماعي على الانتفاضة، التحول حدث عندما أصبح لهم ثقل.

أبو وديدة: في الـ ١٩٨٨، ١٩٨٩، لم يكن هناك حجاب أصلاً.

د. سمير: لماذا يجب الافتراض أن هذا التحول حصل بفعل "حماس"، فما حصل كان أكبر من "حماس".

سياسات : **فكر "الإخوان" و"حماس" ينطلق من فلسفة السيطرة على المجتمع، والسيطرة ترتبط بتغيير السلوك والثقافة، وهذا سابق لقضية الاحتلال المؤجلة. كان مسار الانتفاضة الكلي ضد الاحتلال. ولكن القمع المنهجي الإسرائيلي، وإبعاد**

واعتقال كوادر المنظمة والشخصيات المستقلة، أخل بالتوازن، يتحدث البعض عن التحول نحو السيطرة على المجتمع بقيادة "حماس" وبمشاركة أو صمت الآخرين، ماذا تقول؟

وسام: هذه نقطة الخلاف، في بداية التحول من "الإخوان" إلى "حماس" في غزة، وهذه قالها أحمد ياسين، تم إعدام نساء لأسباب أخلاقية بمعنى ارتدائهن بنطلون "جينز"، عندما دخلت الانتفاضة استشعروا قوتهم في الشارع، وحاولوا فرض أمور، لكن كم استمر هذا، أنا لا أذكر تفاصيل عن ديمومة ذلك أكثر من بضعة أشهر في بداية العام ١٩٨٨. وبدأت "حماس" تنظم عملاً عسكرياً ضد الاحتلال وكانت القيادة الموحدة حاضرة بقوة، بالتالي فإن محاولات فرض برنامجهم سرعان ما توقفت.

أبو وديدة: ما تتحدث عنه بمثابة عزل الأرض المحتلة عن محيطها العربي، وما يدور فيه، فقد كان برنامجهم هو الفصل الجنسين، وهو لا يزال قائماً حتى الآن. ما ساعدهم بعض الأخطاء التي وقعت لدينا، ولا أدري كم ساعدهم الاحتلال في هذا الأمر، لكن ما ساعدهم أكثر هو الوضع الإقليمي والدولي، كما أنهم جزء من حركة عالمية واسعة جداً، لكنهم قبل الانتفاضة وتحديداً بين ١٩٦٧-١٩٨٧، استطاعوا إنجاز أمر، ألا وهو أن أئمة المساجد كافة كانوا منهم. وحتى كبار التجار في رام الله، هناك الكثير منهم من الإخوان المسلمين.

وسام: العام ١٩٨٨، قال قائد المنطقة الجنوبية في إسرائيل: نحن سمحنا بتقوية التيار الإسلامي عبر تسهيل إدخال الأموال من الأردن والسعودية لغزة، لمقاومة نفوذ المنظمة، إذ كانوا يدخلون الأموال عبر هليل في الأردن، والمجمع الإسلامي التابع للقرضاوي.

بالنسبة للقضية الأخيرة المتعلقة بتصفية العملاء، اتفقنا على أنه تم تفكيك جهاز العملاء، وكان ذلك خطوة إيجابية جداً، لكن شابت هذه العملية ليس أخطاء فحسب، وإنما كوارث كممارسة التعذيب والتسرع في إصدار أحكام القتل، والمرجح أن هناك أناساً تمت تصفيتهم وهم ليسوا عملاء، وأيضاً كان هناك عملاء تم قتلهم وهم لا يستحقون القتل، أتفهم أنه أي تنظيم أو حركة مقاومة لا بد أن يكون لديها جهاز أمن يتابع أمنها ويرصد العملاء، لكن يجب أن يكون على أساس مهني ويخضع للنظام والقانون والرقابة. ما حدث أنواع من الارتجال والعبث أدت إلى ردة فعل سلبية لدى الناس، والمخابرات الإسرائيلية كان لها ضلع في هذا الشأن.

سياسات: في كل تجارب الاستعمار، انبثقت قوى مناهضة تدعم عملية تحرر الشعب المستعمَر، عبر نخب ثقافية وسياسية وقانونية، أين تلك النخب الإسرائيلية في تجربة الانتفاضة، وما هو مآلها؟ كيف تنظرون إلى التجربة الفلسطينية مع مجتمع استيطاني ودولة محتلة؟

التطبيع لم يغير شيئاً في طبيعة المجتمع الإسرائيلي

وسام: التطبيع لم يغير شيئاً في طبيعة المجتمع الإسرائيلي، إذا ما قارنا بين موقف الفرنسيين من الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وبين

موقف المستوطنين الإسرائيليين، فإن المجتمع الإسرائيلي لم يقدم أي شيء حقيقي للنضال الوطني الفلسطيني على عكس الفرنسيين.

الفرنسيون جمعوا تبرعات وهربوا السلاح للجزائريين، وهنا أود أن أشير إلى تجربة مميزة تعود للحزب الشيوعي البرتغالي، الذي وجه تعميماً سرياً لأعضاء الحزب ممن كانوا في الجيش البرتغالي في موزمبيق وأنجولا، يقول: "خربوا ما أمكن، واسرقوا سلاحاً ما أمكن وانتقلوا لمواقع الثوار"، هذا موقف ثوري في مجتمع المستوطنين، لكن في تاريخ الثورة الفلسطينية كم عدد الإسرائيليين الذين عملوا إلى جانبها، أعتقد أن عددهم لا يصل إلى العشرة، إن حجم انحياز المجتمع الإسرائيلي للمشروع الصهيوني الاستيطاني والدفاع عنه عال جداً، لدرجة تجعل إمكانات المراهنة على هذا الاختراق ضئيلة جداً.

الرسم البياني لحجم علاقات التطبيع مع المجتمع الإسرائيلي، مقارنة مع حجم تصاعد اليمين فيه، يشير إلى تصاعد حجم اليمين منذ اليوم الذي تمت فيه إزاحة رابين من الصورة، وتسلم حزب الليكود مقاليد الحكم، وكذلك فإن التطبيع في تصاعد، بمعنى أن التطبيع لم يغير شيئاً في طبيعة المجتمع الإسرائيلي، بل عزز العنصرية والموقف الفاشي والتطرف، ففي آخر دراسة صادرة عن "مدار" حول توجهات الشباب الإسرائيلي، يبرز انحياز عال للموقف العنصري واليمين.

سياسات: ألم يكن هناك أي شكل من التضامن؟

وسام: التضامن معنا كان من جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل، بينما كانت تحدث لدى الإسرائيليين حالات احتجاج أحياناً ضد عمليات القمع، أو إغلاق قرية وعدم إدخال مواد تموينية، لكن ذلك كان محدوداً جداً، وينسحب هذا الموقف على حركة "السلام الآن"، وبعض الشيوعيين الإسرائيليين وهم قلائل جداً، فهؤلاء كانوا يحتجون على بعض الإجراءات الاستفزازية كقطع المياه عن قرية بيتا.

أما اختراق المجتمع فأعتقد أن العملية في هذا الاتجاه فاشلة ومستحيلة على الرغم من المحاولات التي حدثت مع المجتمع الإسرائيلي. فهذا المجتمع يتجه أكثر نحو اليمين، والشبيبة التي تتم المراهنة عليها تتجه نحو اليمين أكثر، وفي واقع الحال فإننا لا نحصد تضامناً حقيقياً.

وأعتقد أن الإسرائيليين اكتشفوا نهاية مقولة "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض" إذ سمعت من جنود إسرائيليين داخل السجن، وتحديداً في النقب، أنهم عندما خدموا في الضفة، اكتشفنا أن الفلسطينيين مثلنا لديهم منازل ومركبات وجامعات ومحامون. أتصور أن الانتفاضة غيرت شيئاً في الرأي العام الإسرائيلي، لكن التغيير سرعان ما تراجع، فهذا المجتمع استيطاني يدافع عن وجوده، وهذه مسألة جوهرية.

إسرائيل ليست حركة استعمارية بل حركة لاقتلاعنا

أبو وديدة: إسرائيل ليست حركة استعمارية بل

حركة لاقتلاعنا ، المقارنة بين أي دولة استعمارية وإسرائيل خاطئة من الأساس، وعرجاء وغير صحيحة، فإسرائيل ليست حركة استعمارية بل هم هنا لقلعنا من أرضنا والحلول مكاننا، بالتالي فهي لا تتحلى بأخلاق، وتعتبرنا بمثابة شوكة في خاصرتها بل إنها تنظر إلينا كما لو أننا نبات ضار موجود في هذه المنطقة وتريد اقتلاعه.

البعض يتساءل إن كان هناك إسرائيليون مضللون، هناك من هم كذلك، وخلال الانتفاضة ظهرت حركات أبرزت أنهم مضللون، وأن هناك منهم من يتعاطف مع الشعب الفلسطيني، هذا حصل لكنهم غير منظمين.

إن من الأمور الكبيرة التي حصلت في الانتفاضة أنه عندما تم استدعاء الاحتياط للضفة والقطاع، وهذا الاحتياط عوضاً عن أن يخدم من ٣-٦ أشهر خدم لعام ولم يتمكن من استخدام سلاحه وقضى وقته في مطاردة أولاد، ثارت جراء ذلك حركة امتعاض في صفوف الاحتياط، وظهرت حركة من بين الضباط قدموا عريضة للدولة وقع عليها ٨٨٠ عميداً وعقيداً طالبوا برفض العمل في الأرض المحتلة.

كما أن مثقفين من أساتذة الجامعات وكتاباً أصدروا بيانات تضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد رأيت أناساً يساريين منهم، وهؤلاء قالوا إنه لا مانع من تطبيق قانون العودة، لكن إلى أي مدى هؤلاء الأشخاص مؤثرون ومنظمون.

هناك فروق أساسية بين ما حصل في دوائر الاستعمار، وما حصل هنا، هناك مثلاً تظاهرات تضامن خرجت بمبادرة من حركة "السلام الآن"، وغيرها، لكن عندما تواجه هذا الأمر بمسائل مثل اقتلاع الاستيطان، تتم مواجهة المطالب الفلسطينية بالنكران، لأنهم يريدون الحفاظ على الاستيطان.

قد تجد إسرائيليين يؤيدون عودة اللاجئين، لكن ليس إلى الأراضي التي هجروا منها، إذ لو استرجع اللاجئ أرضه فأين ستذهب إسرائيل، وعندما خرج اللاجئون كانت أكثر من ٨٠٪ من الأرض الفلسطينية تابعة لهم ولديهم سندات ملكية فيها، فإلى أين سيصل النقاش معهم، ما هو مصير إسرائيل في حال عودة اللاجئين إلى القرى والبلدات التي هجروا منها، لذا فإن حركة التضامن الإسرائيلية مع الانتفاضة لم تطل، وتمكن اليمين من حرفها.

السجين رقم ١٠٠٣٧!

حسام عز الدين*

رأيت قوات الاحتلال وهي تقتحم القرية في تلك الليلة، لكنني استبعدت أن يصل "الجيش" حارتنا، وتحديداً أن يأتي سائلاً عني، حيث إنه لم يكن مضى على إطلاق سراحي سوى ١٨ يوماً، بعد أن أمضيت عاماً في الاعتقال الإداري، وأمضيت أيام الإفراج الـ ١٨، أراجع كل يوم ما يسمى "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، لتمديد الورقة الخضراء.

والورقة الخضراء هذه، كانت سلطات الاحتلال تعطيها لكل أسير بعد انتهاء اعتقاله، بدل الهوية، ويجبر حاملها على التوجه إلى الإدارة المدنية لتجديدها، إلى حين منحه هوية خضراء جديدة مكتوب عليها (يمنع حامل هذه البطاقة من الدخول إلى إسرائيل).

لاحظت في تلك الليلة، أواخر شباط من العام ١٩٨٩، أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية بناقلة جند، إضافة إلى نحو خمس دوريات ذات حجم صغير، وشاحنة كبيرة كان يطلق عليها (مان)، حينها عرفت أن القصة تعني اعتقالات في القرية، توجهت إلى شقيقي الأكبر فيصل والأصغر منتصر وقلت لهما بعد أن أفاقا من النوم، إن هناك حملة اعتقالات، مقترحاً عليهما مغادرة المنزل، لأنني لا أعتقد أنهم (الجيش) يريدوني أنا ونضال (أخي الأصغر، وكان معتقلاً معي في الاعتقال الأخير، وأطلق سراحه معي).

خرج شقيقي فيصل ومنتصر من المنزل، وبعد دقائق بدأ طرق باب المنزل، وكانت تلك المرة الـ ١١٢ التي يطرق فيها جيش الاحتلال باب منزلنا خلال الانتفاضة!

*صحافي .

فتح والدي–الذي اعتاد هذا المشهد من كثرته–الباب، وبدأ جنود الاحتلال الدخول وهم يشهرون سلاحهم، وكان يقودهم ضابط بزي عسكري، بمعنى أنه ليس رجل مخابرات، وإنما عسكري. وقف، ولم يسأل عن شقيقي فيصل ومنتصر، بل سأل عني وعن شقيقي نضال، المُطلق سراحنا قبل ١٨ يوماً فقط.

قلت له: "لكننا كنا اليوم عندكم في الإدارة المدنية؟".

قال الضابط: "مش شغلي، المهم أفرغ جيوبك، وأبق معك أجرة العودة".

عرفت أنه يكذب، وقلت له: "بس ما تكون السفرة إلى النقب".

كانت عملية الاعتقال هذه هي الرابعة، لذلك كنت أعرف خط سير رحلة النقب، والتي تبدأ من خيام المعبر التي كانت منصوبة في مقر قوات الاحتلال في مدينة رام الله (المقاطعة اليوم)، تبقى هناك يومين إلى ثلاثة، ومن ثم تنقل إلى الظاهرية، حيث تعرج البوسطة على سجن الخليل، وتتم إضافة ركاب جدد موقوفين في سجن الخليل لنقلهم معنا إلى الظاهرية.

لم أتعرض للضرب هذه المرة، فقط ربط اليدين للخلف، ووضع عصبة على العينين، وبقيت على هذه الحال حتى وصلت إلى الظاهرية.

اختلف تعامل جنود الاحتلال هذه المرة عن الاعتقال الأول في ١٩٨٨، حيث كان وقتها وزير الأمن الإسرائيلي الداخلي إسحق رابين والذي أصدر قراراً بتكسير العظام.

في ذلك الاعتقال، كنت توجهت للنوم كعادتي متأخراً في غرفة صغيرة أسفل منزل والدي، وبعد وقت قصير سمعت أصواتاً غير طبيعية، فتحت النافذة فإذا بجنود الاحتلال يحيطون بالمنزل، شاهدت أسلحتهم من نوع (أم ١٦)، أغلقت النافذة واتخذت قراراً بألا أفتح الباب مهما كانت النتائج.

بعد نحو نصف ساعة من الضربات القوية على باب الغرفة، وبالعربية الركيكة (افتخ الباب)، سكتت، عاد الصوت مجدداً (افتخ الباب) مع طرقات قوية، لكنني بقيت متسمراً في إحدى زوايا الغرفة.

بعد عشر دقائق، سمعت صوت والدي، وبشيء من الضعف "افتح يابا ما تخاف".

تخوفت وقتها أن يتعرضوا لوالدي، لذلك تشجعت وفتحت لهم باب الغرفة، ودخل ضابط المخابرات، وكان معروفاً باسمه لدى شبان القرية (ماهر) ودخل معه ثلاثة جنود كون الغرفة لم تكن تتسع لعدد كبير، وطلب الضابط من والدي أن يجلب هويته، صعد والدي إلى المنزل كي يجلب هويته، وبقيت أنا وضابط المخابرات والجنود الثلاثة.

قال لي الضابط: "هل أنت أكبر واحد في إخوانك؟" فكرت قليلاً وخفت أن أبي كان قال لهم شيئاً آخر، فقصدت أن أتأخر في الإجابة حتى يعود أبي بهويته، فقلت: "مش فاهم عليك". ردد الضابط "أنت أكبر واحد في إخوانك". أجبته مرة أخرى "لا أفهم عليك".

بقينا كذلك، حتى عاد والدي، وأعطاه الهوية، وسأل والدي "هل حسام هو أكبر واحد في إخوانه، فرد أبي عليهم حينها بـ لا".

طلب مني الضابط أن أرتدي ملابسي، لأنهم سيعتقلونني ويأخذوني معهم، وعرفت وقتها أن الموضوع اعتقال وليس تفتيشاً.

لم تكن الطريق الواصلة بين وسط البلدة ومنزلنا في ذلك الوقت معبدة، لذلك كان علي أن أمشي مع أكثر من ١٥ جندياً، مقيد اليدين إلى الخلف ومعصوب العينين، واثنان من جنود الاحتلال يمسكان بي من يدي.

تعرف وجودهم من رائحتهم !

لم تتوفر في هذه الظروف غير حاسة الشم، وفي كل مرة تعرضت فيها للاعتقال (٦ مرات) كانت رائحة ملابس جنود الاحتلال هي الأبرز.

مشينا نحو ٥٠٠ متر، على أقل تقدير، ولم أكن أرى شيئاً، حتى سمعت أصوات مركبات وسط القرية، عندها حملني جنديان، واحد من قدمَي والثاني من يدَي المربوطتين، بقصد وضعي في السيارة العسكرية، غير أنهما تعمدا إسقاطي أرضاً إلى جانب المركبة العسكرية.

سمعت أحد الجنود (درزي) وهو يقول لي بعد إسقاطي عمداً: "مش مهم، أنت حارس مرمى".

وقصة حارس المرمى هذه، أن هذا الجندي الدرزي، كان أحد الذين دخلوا غرفتي، وشاهد بعض الصور التي كنت أعلقها على الحائط، حيث كنت بالفعل حارس مرمى في نادي القرية وفي مؤسسة البيرة.

بعد ذلك، حملني هو فقط، ورماني داخل المركبة، ليصعد إليها نحو ١٠ جنود، أصبحت تحت أقدامهم، حيث انهالوا علي بالركل والضرب والشتائم.

لم أشعر بأي ألم، والشيء الوحيد الذي حرصت عليه، هو إخفاء وجهي و"المحاشم"، بأن أبقيت على نفسي نائماً على بطني، ويداي مقيدتان إلى الخلف.

بدأت المركبة بالتحرك، وبدأت القصة التي لم أكن أعرف إلى أين ستنتهي.

"يدايم زروكت أفانيم" جملة كان يرددها جندي وهو يضع قدميه على ظهري، وبعدها ضربة قوية على يدي المقيدتين.

لم أكن أعرف شيئاً عن العبرية وقتها، وعرفت لاحقاً ترجمة هذه الجملة التي كانت تعني "هذه الأيدي ترمي الحجارة".

بقيت على هذه الحالة نحو عشر دقائق، ضرب بالعصي، ورفس بالأقدام، لكني لم أكن أصدر أي صوت، وهو ما دفع الجندي للاعتقاد بأني غبت عن الوعي.

شعرت بشد شعري ومن ثم سؤال بالعربي "سامعني"، وجه الجندي الذي كان يضربني باستمرار هذا السؤال.

فأجبته: "نعم".

سألني: "شو بتشتغل؟".

قلت له: "لا أشتغل".

سألني: "طيب شوب بتسوي؟".

قلت له: "طالب".

قلي: "وين"؟

قلت له: "جامعة بيرزيت".

وما إن قلت جامعة بيرزيت، حتى ارتفع الحراك داخل المركبة، ولم يعد جندي واحد يضرب، بل بدأت أشعر بأكثر من ضربة في آن واحد، كانت الضربات تأتي من خوذهم العسكرية، وعرفت لاحقاً أن ما أثار غضبهم هو اسم جامعة بيرزيت.

بعد نحو ١٥ دقيقة، والتي رأيتها ساعات، توقفت المركبة العسكرية، وتوقف الضرب، لكني سمعت شاباً يصرخ "طُخونا.. ليش حاشرينا"، عندها أدركت أن الموضوع تكسير أيادٍ لأن قصة تكسير الأيدي والأطراف كانت منتشرة في تلك الأيام.

لم أكن أعرف مصدر الصراخ القادم، غير أن ما كنت متأكداً منه أنه قادم من شاب معتقل.

بدأ الجنود بالنزول من المركبة، وكل واحد كان ينزل كان يختم نزوله برفسة في ظهري أو خاصرتي.

ومن ثم طلب مني النزول، وأنا معصوب العينين ويداي مقيدتان إلى الخلف.

نزلت بمساعدة أحد الجنود، ومن ثم طلب مني الجلوس على ركبتي.

لحظات حتى شعرت كأن تماساً كهربائياً أصابني في رأسي، وعرفت بعدها أن سبب هذه التماس هو ضربة قوية (رفسة) من أحد الجنود على وجهي، ارتميت بعدها على الأرض، وبعد وقت قصير رفعوا العصبة عن عيني وتبين لي أنني أقف أمام خيمة معتقلين فيها نحو ٢٥ شاباً، والأهم من ذلك أنني عرفت أن مصدر الصراخ كان شاباً مقيداً منع من قضاء حاجته.

نزعوا من حذائي الرباط، وطلبوا مني الدخول إلى الخيمة، وطلبت منهم فك قيدي لكنهم رفضوا، وطلبوا مني الجلوس على الأرض إلى جانب الشاب الذي كان يصرخ، وكنت أنا وإياه فقط مطلوباً منا الجلوس في الساحة الأمامية للخيمة، وممنوع علينا الأكل أو الشرب أو التدخين، كان الشاب أيضاً مقيد اليدين لكن يديه مقيدتان إلى الأمام وليس إلى الخلف.

بقيت أنا والشاب مع شاب آخر جلبوه بعدي، مقيدين على هذه الحال من الساعة الثالثة والنصف فجراً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، ومن ثم تم نقلنا إلى الظاهرية، وحينها لم أشعر بالطريق لأني أمضيت غالبيتها نائماً من شدة التعب والإرهاق.

وصلنا إلى سجن الظاهرية، فكّوا القيد عن يدي، وكان ضابط ينادي الأسماء حسب القائمة التي بيده، وحينما نادى على اسمي، قلت له "أيوه"، انهال علي آخرون بالعصي، لأني لم أقل "كين كابتن"، وهو ما درج على التعامل به في ذلك المعتقل الذي كان يستخدم أصلاً إسطبلاً للخيول من العهد البريطاني.

محاولة هروب

من ضمن الاعتقالات الستة التي تعرضت لها في الانتفاضة الأولى، أذكر أن خيمة التوقيف في رام الله كانت ممتلئة، في شباط من العام ١٩٨٩، وعند الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل حدث استنفار وسط قوات الاحتلال، وطلبوا منا

الوقوف للعدد، وقفنا، وبدأت عملية العد، وإذا بالضابط يشير إلى أن هناك معتقلا مفقوداً.

نظرت في وجوه الشبان الواقفين في الخيمة، والذي كنت تعرفت إلى ملامحهم بعد ١٨ ساعة من الاعتقال، كونهم مسجونين في الخيمة نفسها، وعرفت أن المفقود هو فتى في السادسة عشرة من عمره، من مخيم قلنديا، وكان حكم عليه في ذلك اليوم بالسجن ١٦ شهراً.

طبعا أعاد الضابط عملية العد مرة أخرى بالأسماء بدل الأرقام، وتم التعرف بعدها على هوية الفتى، أمجد أبو لطيفة (١٦ عاماً).

أبقى حراس الخيمة علينا واقفين، تحت الأمطار، وبعد دقائق وصل ضابط المعسكر، ونادى على الشاويش، والشاويش هو شاب معتقل يجيد العبرية، يختاره الشبان ليكون خط التواصل مع أوامر الاحتلال.

"هرب الزلمة تاعكم". قال الضابط للشاويش بالعربية

ثم قال على مسامع المعتقلين الآخرين الواقفين تحت الأمطار: "وحياتك إلا ينام معكم الليلة".

بعد نحو الساعة عاد الجنود بأعداد كبيرة بعد أن ألقوا القبض على أمجد الذي لم ينجح في اجتياز الأسلاك الشائكة، رغم أن الأمطار والضباب كانت تلعب في صالحه.

"لم يكن يرتدي حذاء، حينما اعتقلناه" قال جندي للشاويش أمام الضابط الموجود، في إشارة إلى أمجد.

نظر الضابط إلينا ونحن نقطر ماء من شدة الأمطار، وسأل "لمن هذا الحذاء الذي يرتديه أمجد؟".

رد شاب "أنا حذائي مفقود"، ومن ثم طلب من الشاب الخروج، ووضعه إلى جانب أمجد تحت الشبح أمام الخيمة كنوع من العقاب.

وبعد ذلك، صرخ الضابط "الكل يرمي أحذيته خارج الخيمة".

رمينا أحذيتنا إلى خارج الخيمة، وبقينا واقفين حفاة على أرضية مليئة بالحجارة، والأمطار تنهمر فوق رؤوسنا، وبتنا في سيمفونية الشبح داخل الخيمة وأمجد والشاب الآخر صاحب الحذاء أمامنا.

مضت الساعة الأولى والثانية، ومع اقتراب فجر اليوم الثاني، أعادونا إلى داخل الخيمة.

وفي اليوم الثاني، نقلنا أنا وصديقي الشهيد إبراهيم قاسم، وكنا اعتقلنا سوية، والشاب أمجد الذي حاول الهروب، نقلنا الثلاثة فقط مقيدي الأيدي والأرجل، في حافلة من رام الله إلى الظاهرية مباشرة، ولم تعرج الحافلة وقتها على الخليل كالمعتاد.

وفي الطريق، سأل جندي الحراسة داخل الحافلة أمجد عن سبب هروبه، فرد أيمن: "أنا عمري ١٦ سنة، وكثير من المرات ألقيت حجارة باتجاه دوريات الاحتلال، لكن هذه المرة التي حكمت فيها لم أرم حجارة، وتم اعتقالي من الطريق وحكمت ظلماً، وبكل بساطة إذا أنا بدي أضرب حجار لا أضرب وأنا ألبس بابوج".

خيمة الفرز

في معتقلات التوقيف، أيام الانتفاضة الأولى مثل "الظاهرية"، "الفارعة"، لم يكن بإمكان المعتقلين تحديد انتماءاتهم الحزبية، على اعتبار أنهم في هذه المعتقلات يكونون رهن التحقيق، غير أن العملية في سجن النقب تكون مغايرة تماماً.

ما أن تصل البوسطة "حافلة نقل المعتقلين" إلى المعتقل، حتى ينزل المعتقلون الجدد منها، ليتوجهوا إلى المخزن لاستلام حاجياتهم، ومن ثم إلى أقسام الاعتقال، حيث يتم توجيههم مباشرة إلى خيمة الفرز.

وخيمة الفرز هذه، يستقبل فيها المعتقلون بالترحيب من اللجنة النضالية، ثم يطلب من المعتقلين الجدد تحديد التنظيم الذي ينتمون إليه، أو يفضلون أن يكونوا تحت إطاره.

ومن المعتقلين من يحدد التنظيم مباشرة، ومنهم من يقول إنه مستقل ولكن تحت إطار الفصيل الفلاني، ومنهم من يكتفي بالإشارة إلى اسم التنظيم الموجه إليه في لائحة الاتهام.

شمامة وسبع حبات تقلق راحة حراس سجن النقب!

في ذلك الاعتقال، نقلت مباشرة وصديقي إبراهيم إلى سجن النقب، وحولت إلى الاعتقال الإداري لمدة ستة شهور، ولم أعلم بعدها شيئاً عن الفتى أمجد.

وسجن النقب في ذلك الوقت، كان يضم عدة أقسام، منها قسم (ب). وقسم (ب) هذا كان مخصصاً للمعتقلين الإداريين، وكان هذا القسم يضم أيضاً أربعة أقسام، وضعنا في قسم ٣، وهو قسم كان يطلق عليه قسم "المؤبدات" على اعتبار أن غالبية من فيه هم ممن صدرت بحقهم قرارات تمديد.

بعد يومين على وصولنا إلى ذلك القسم، استدعانا ضابط مخابرات، يبدو أن مهمته قياس نفسيات المعتقلين والبحث عن إمكانية تجنيد أصحاب النفسيات الضعيفة.

دخلت أنا أولاً، وإذا به يرتدي ملابس مدنية، وعلى الفور سألني "هل اعتقلت سابقاً"؟

أجبت: "مرتين".

قال: "لماذا؟"

قلت: "لا أعرف".

قال: "كيف لا تعرف؟".

قلت:" لم يقل لي أحد لماذا اعتقلني".

قال: "لكن لم تسأل؟".

قلت: "لم أسأل، وغير معني أن أسأل".

قال: "لكن هذه المرة ستة أشهر".

قلت: "فلتكن ست سنوات، شيء فرض علي يجب أن أتحمله".

قال: "طيب روح انصرف اتحمله على البرش، ونادي اللي بعدك".

دخل صديقي الشهيد إبراهيم، ولم يغلق خلفه الباب، بمعنى أنني استمعت للحديث.

قال الضابط لإبراهيم، أغلق الباب خلفك.

رد إبراهيم: "أنا ما بشتغل عندك عشان أغلق الباب".

ثار الضابط، وصرخ في إبراهيم، طيب روح

انصرف ارجع عالقسم، ولم يسأله أي سؤال.

في قسم (١) من قسم (ب) كان رجل من مدينة طولكرم، زرع بذرة شمام إلى جانب الأسلاك الشائكة، وبعد فترة نمت البذرة وتسلقت الأوراق على الأسلاك، وأنبتت سبع حبات شمام، وكان جميع الشبان يعتنون بتلك النبتة.

وفي يوم من الأيام، وصل مدير سجن النقب، وكان وقتها معروفاً باسمه "آلبرت"، يحرسه عدد كبير من الجنود، وطلب من المعتقلين إزالة النبتة، لأسباب أمنية.

وبالفعل تمت إزالة النبتة، بعد أن أجريت لها مراسم وداع فكاهية بين الشبان، كونها نبتة خضراء أقلقت بال الإدارة العسكرية الأمنية.

الوقت المناسب لتمديد الاعتقال الإداري

يوم الإفراج بمثابة اليوم الأفضل من حياة أي معتقل، خاصة في تلك الأيام من الانتفاضة الأولى، حينما لم تكن هناك زيارات للأهل، فرحنا أنا والصديق الشهيد إبراهيم كوننا أنهينا الشهور الستة وجاء موعد العودة إلى القرية، كان ذلك اليوم (الخميس) حينما وزعنا ملابسنا على أصدقاء لنا، لأننا لم نعد بحاجة إليها، وأبقينا على ملابس رياضية كنا نرتديها.

مضت ساعات ونحن ننتظر ضابط "الشحرور" الذي يتولى عمليات تجميع المعتقلين تمهيداً لإطلاق سراحهم، بدأنا نخفي قلقنا بالمشي داخل القسم (الفورة)، خاصة أن هذا الضابط تأخر علينا، علماً أن الإفراجات تتم في ساعات باكرة يوم الخميس.

عند ساعات ما بعد الظهيرة، وصل الضابط وفي يديه الأوراق، ونادى على الأرقام، غير أنني لم أسمع رقمي.

ناديت عليه، وقلت: "هناك رقم آخر ١٠٠٣٧".

رد علي: "آني إفدوك" (سأفحص ذلك).

غاب نحو نصف ساعة، وعاد إلى القسم، وقال: "شيش حدوشيم"، "ستة شهور جديدة".

لم أعرف ما أفعل أو أقول، غير أن دموع الصديق إبراهيم ألهمتني أن أتعامل مع الموضوع بقوة صبر، كانت دموع إبراهيم واضحة حينما هم بتوديعي، كوننا أمضينا شهوراً من المطاردة سوية واعتقلنا سوية، انزعج إبراهيم من العودة إلى القرية وحده، وأنا لم يكن أمامي سوى الضغط على نفسي وأن أحتمل.

غير أن الشهيد إبراهيم، اختار طريقة أعظم للتحمل، حينما قرر ألا يعود للاعتقال مرة أخرى، وقالها لي مرة إنه يفضل الاستشهاد على أن يعود لتلك السجون مرة أخرى، ارتقى إبراهيم برصاص قوات الاحتلال وهو مطارد، مساء الخامس والعشرين من أيار من العام ١٩٩١، ووصلني خبر استشهاده وأنا أمضي شهور الاعتقال الأخيرة في سجن النقب.

الانتفاضة الأولى: براءة العقل.. مكر الأيديولوجيا

د. وليد الشرفا*

إن الناس هم الذين يصنعون تاريخهم الخاص، لكنهم لا يفعلون ذلك بشكل مصطنع في ظروف يختارونها بأنفسهم، بل يفعلون ذلك في ظروف معدة سلفاً، معطاة وموروثة، إن تقليد كل الأجيال السابقة ينزل بثقله على دما غ الأحياء مثل كابوس". (استعارة من ماركس)

"إن التاريخ الطبيعي، باعتباره تاريخ الصراع المفحم للقوة الأخلاقية والقمعية ضد الخوف والخيال والكسل والخرافة والجنون يجب أن يُحكى بطريقة معينة. (استعارة من نيتشه)

"تؤسس الأسطورة مفهوماً معيناً للتاريخ، لا يكون لانصرام الزمان وانسيابه فيه خصائص نوعية، بل يرتكز إلى بدايات واستعدادات لهذه البدايات. تصبح معرفة التاريخ ليست إلا إعادة تأسيس للأسطورة على أساس من العلم التاريخي، واستناداً إلى الإذعان إلى السلطة التي تؤسس التاريخ على هذا الأساس. (استعارة من عزيز العظمة)

مشهد لن يغادر

الصباح، نديٌّ وحارٌ نسبياً، الهدوء يغشى القرية مع بداية أيلول عام ١٩٩٠، بعض الدخان والهواجس ما يميز الأفق، أجلس إلى جانب الشباك المطل على الشارع الرئيس في مدرسة بيتا الثانوية للبنين، مراد ابن عمي يجلس على الجهة المقابلة، فجأة يخترق الهدوء "جيبان" للجيش الإسرائيلي، المفاجأة تتسلل كالدخان وتخترق

* روائي، أستاذ الإعلام بجامعة بيرزيت .

الهدوء كأفعى، ننظر سوية إلى الشباك، يمد رأسه إلى الأمام، أهز رأسي، يهز رأسه، يدفع المقعد، يصرخ عليهم. دقائق معدودة تفور المدرسة بالطلبة ويعلو الضجيج، تنهمر الحجارة من داخل أسوار المدرسة على ناقلتي الجند، المعركة بين داخل السور وخارجه، السور يعاند دخان الإطارات ويرفع الشعارات التي كتبت حديثاً وقديماً، "الأحد إضراب"، "منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا"، صور لأبي جهاد: "أول الرصاص وأول الحجارة"، "فتح مرت من هنا".

ينتهي النهار بصخب، يغمر الغاز المدرسة، نخترق الجبل صعوداً إلى منازلنا، الجنود يطاردون الجميع، وصوت الرصاص شهادة البداية والنهاية، بعد أسبوع يستشهد مراد برصاصة في الصدر، لا براءة ولا مدارس ولا طفولة، الحديد أكل قلب الصغير، والمقلاع ابتلعته فوهة الدبابة، والصباح قبر لا مقعد دراسة، قبر أكثر من مرة، وموت أكثر من مرة، أتى الجنود ليلاً وسرقوا الجثمان، وأعيد ممزقاً بعد حين...

ظل مراد الوادع البريء يحلم أن يكون جندياً فلسطينياً كجنود "أبو جهاد" و"أبو إياد" بعد أن تتحرر فلسطين.

رحل ولم يتحقق حلمه. كان مثلي يتخيل أن الملائكة ستأتي لمساعدتنا، وأن الثورة خارقة معجزة، وقادرة على ذلك، وأن ياسر عرفات مثل عمر ابن الخطاب، سيأتي فاتحاً، قبل ذلك كان حلمه وخياله وأنا مثله، سأهديه روايتي "محكمة الشعب" التي كتبت من وحي المرحلة.

مشهد أكثر تعقيداً..

أذهب إلى جامعة النجاح (العام١٩٩١-١٩٩٢) أحمل كآبة مترنحة نحو الماضي وقبر الشهيد وتفاؤل بقرب تحقق المعجزة، كانت ساحة الجامعة قد عبرتني قبل أن أعبرها، من خلال أخبار المطلوبين والمعتقلين من أبنائها، أبناء بلدتي. أدخلها أخيراً، رهبة كبيرة، أعداد كبيرة من الطلبة، جلبة وضجة، صور الشهداء والقادة تغزو الأزقة والجدران. كوفيات بيضاء وحمراء ولحى وشارات نصر في التحية وشارات الشاهد كذلك.

سقطت البراءة في الشهر الأول لدراستي، سمعت للمرة الأولى أن المعجزة لن تتحقق، وأن الشهداء حتى يدخلوا الجنة يجب أن يدافعوا عن الحق وكلمة الله، وأن ياسر عرفات ليس عمر؛ لأنه لا يريد تطبيق الشرع وفرض الحجاب على بنات المسلمين، وأنه يتحالف من الكفرة والملحدين، وأن الله لا يستعين بكافر على كافر، لذلك فإن النصر لن يتم ولن تتحقق المعجزة حتى نطبق قوانين المعجزة وهي العودة إلى الله والامتناع عن الحرام. خفت على مراد ألا يذهب إلى الجنة لأنه لم يكن يفهم هذه التعقيدات، وكان يحب "أبو عمار" مثل معظم الشهداء الذين سقطوا وقتها.

لا يبكون على الشهداء هناك مثل أبناء القرية، وجوه عابسة، وقليلاً ما يشارك أبناء الجماعات الفلسطينية في تشييع شهداء الجماعة الأخرى، في الجامعة ليس فقط الشهداء والمحتلون، بل علمانيون كفرة ومؤمنون موحدون، وماركسيون

ثوريون، والحق والباطل ليس بين الشهداء والجنود فقط، وإنما بين الملتحين وغيرهم من الجماعات، وبين غير الملتحين كذلك.

بذخ الأيديولوجيا.. نهم اللغة

حتى العام ١٩٩٤ لم يكن هناك أي حديث عن أوسلو، ولا عن السلام، ولا عن الخيانة، كانت الجامعة مجموعة من المشاريع الكبرى التي تتربص بالعالم، وكانت فلسطين هي ساحتها، أو هكذا كنا نتوهم، مشاريع الحق والباطل، كان الحق هو الإسلاميون والماركسيون مثلاً، لم يكن للإسلاميين وقتها أي حديث أرضي، كان العالم وحدةً زمانيةً؛ يحقق الأبناء وصفة الرب للمعجزة فتتحرر البلاد، هكذا وعد الله، وهكذا سيتم، إما مع الله وإما ضده، كان خصومهم من العلمانيين والماركسيين، إما فاسق يستتاب وإما مرتد يطبق عليه الحد، ولن يتم النصر طالما نحارب – كانوا وقتها في بداية حربهم –تحت أي راية غير راية لا إله إلا الله، لذلك علينا أن نعد فيصدق الله وعده، سمعت في أحد الحوارات أن المسلمين هزموا لأنه كان بينهم من لم "يتسوك"، فكيف ننتصر بهذا التبرج والفسق والتشبه بالكفار، من والاهم فهو مثلهم،

كان اليساريون الشق الآخر من الثنائية، إما ثوري وإما رأسمالي، المعركة ضد البرجوازية وضد توحش الرأسمالية، وفلسطين رأس الطليعة الثورية لإسقاط الإمبريالية، وأي تناقض غير التناقض المادي مع الاحتلال هو خيانة مؤقتة يلزمها تفجير الوعي الثوري، بهمة الرفاق.

العلمانية والبرجوازية الصغيرة، كانتا لازمتين أيديولوجيتين رفعهما جمهور الطلبة ضد بعضه بعضاً، وكانت ساحة جامعة النجاح تبدو وكأنها مهبط الوحي أو ساحة حمراء جديدة –ليس المقصود الساحة الحمراء في الجامعة.

قبل اتفاق أوسلو رافقت الطلبة في زيارة إلى جامعة بيرزيت، كانت وقتها أكثر ألقاً وتألقاً، كان هناك اجتماع تعارفي، دخلت الجامعة من كلية الهندسة، ورأيت ملصقات على الجدران تحتفي بتقدم الكتلة الإسلامية في انتخابات النوادي، أذكر منها: "بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه"، الكتلة الإسلامية تحقق نصراً مؤزراً في معقل العلمانية واليسار...

منذ بدايتي لم أكن مولعاً ببذخ اللغة وأكره القطعيات، الطبقية واليقينية، وكنت قبلها قد أصدرت روايتي –مع التجاوز – الثانية بعنوان "اعترافات غائب"، يرفض النص التحالف مع التاريخ أو الله، ويفند ببراءة المطلقات مهما كان لونها، كان مراد الشهيد قدوتي الصامتة، لذلك لم أتحيز إلى حوزة الربانيين أو اليساريين، أحببت الشهداء دوماً والكلام البسيط، فوليت وجهي بهدوء نحو الجماعة التي تشيّع الشهداء ولا تتحدث بمصطلحات كبيرة.

كانت الأرض كلها مصطلحات ومبادئ، إما الحلال والحرام، وإما التقدمية والرجعية، وعلى الشهداء أن يدرسوا الكراريس لينالوا بهدوء وسكينة، كان الورق أغلى من الدم والجدل أقوى من المجالدة.

أوسلو: لعنة الرب ولعنة التاريخ!

مع أوسلو انفجرت الأيديولوجيا الفلسطينية انفجاراً حطم المبادئ وأنتج بذخاً ونهماً في اللغة قرّب السماء من الأرض وأحدث هزة أوحت أن المعركة الكونية في ذروتها وأن الرجعية والعلمانية والتخاذل جميعها تلفظ أنفاسها الأخيرة، فالخطايا والأخطاء عمت وطغت، والخلاص لابد قادم.

طبعاً، لم أبلغ من التبريرية والتأويلية ما يسمح لي بالدفاع عن الاتفاقية، بل على العكس رفضتها قطعاً، وكنت أتخيل أن رفضي سيزلزل الأرض وما حولها، رفضتها لكني لم أنضم لجوقة المتحالفين من الإسلاميين والماركسيين، وبقيت مشدوهاً أمام بلاغة الرفض وبذخ اللغة، هذه المرة تسقط المبادئ والحلال والحرام أمام حدث أكثر جلالاً، لم أشارك في النقاش الدائر بين المؤيدين والمعارضين، صمت محبطاً من المصير، وبدأت أسمع الكلام الخطير حول توحش الرأسمالية والكفر والعمالة، كانت هناك حالة من الرفض لأي تبرير من مؤيدي الاتفاق، تتفكك فصائل منظمة التحرير وتنتج تحالفات جديدة، مؤيدو الاتفاق وحدهم، والثوريون أحدهم في سورية، تحت تحالف القوى العشر.

ما كان يثيرني وقتها ما الفرق بين تغيير المبادئ والمواقف عند الأيديولوجيات الكبرى؟! وكيف عُطّل التاريخ لصالح المبدأ في اللحظة نفسها، كان الإسلاميون يرددون: هل يحق لمن لا يملك المهر أن يزني، وكان الثوريون يرددون: من تعب من المسيرة فليخلي لنا الطريق! أما المؤيدون الثكالى فظلوا يرددون: فن الممكن!!!

كيف انتقل بذخ الحلال والحرام والتقدمي والرجعي إلى بذخ الخياني والثوري، في اللحظة نفسها ظل الشهداء حالة مشبوهة؛ إما أن تموت على طريقتي في اللحظة التي أعيش بها أنا على طريقتك، لقد أسقطت البلاغة الأيديولوجية الواقعية الانتخابية، فما نتج عن الباطل باطل، الانتخابات – الأولى في أوسلو – باطلة لأنها باطلة شرعاً وولادة تقاسم وظيفي مع الاحتلال جدلياً وماركسياً.

بعد الثنائيات جميعا؛ أرضيها وسماويها، بقيت ثنائيتان ضديتان: المقاومة والخيانة!

بعد فشل التفاوض يُحاصر ياسر عرفات، وتبدأ مواجهة مسلحة هي الأعنف في الوطن المحتل، قال الاحتلال إن ياسر عرفات هو من موّلها وحوّلها. يحاصر الرجل بعد أن رفض تأجيل قضايا الحل النهائي، وبعث رجاله ليشتبكوا مع المستوطنين والجنود، يحاصر عرفات ويظل ينعت بالمفاوض، كانت وقتها العمليات في أوجها، قبلها كان قد اشتبك مع الاحتلال للمرة الأولى – بعد عودته –في هبة النفق من أجل القدس التي قال: إنها ليست أرضاً سائبة.

عندما حلّق قبل روحه مودعاً الأرض التي قوطع فيها – المقاطعة – أوصى من حوله بقوت الناس والأسرى والشهداء.

يجتمع الآن قادتنا وهم على أبواب الشيخوخة، ويستمر البذخ البلاغي تحت قبة برلمان أوسلو،

وتعود الواقعية السياسية باقتراح رباني، ولا حديث عن الكفر والرجعية، لا صواريخ ولا رصاص، جوع كبير. وحده عرفات "الملعون عند باغضيه" يلعن وتردد كلماته: ع القدس رايحين شهداء بالملايين، يرحل وحيداً بعد أن أقنع دمه بالمقاومة في حين أقنع لاعنوه الناس بالتفاوض المقدس، لا نفير عن القدس ولا عليها.

يستمر الثوريون والواقعيون بالتناقض، وينتجون أوطانهم البلاغية، لكنهم يجتمعون آخر الشهر أمام باب بنك واحد ورب عمل واحد.

انتفضي أيتها السماء: لقد حقق الشعب الفلسطيني أحلام أحزابه، فلهم دولتان وراتبان وتاريخان وشهيدان، **ومع ذلك** لم يحققوا له لا الخلافة والاشتراكية ولا حتى الحرية، أليست أرض البركات !!

إنه مكر العقل الأيديولوجيا ونهمها يستمر إلى حين.

الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج

قراءة : سياسات

الكتاب: الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج
الكاتب: الدكتور محمد اشتية (محرراً)
الناشر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار- القدس
تاريخ النشر: ٢٠١٧
عدد الصفحات: ٢٧٣
مراجعة: سياسات

صدر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) كتاب جديد من تحرير الدكتور محمد اشتية بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج"، ويفيد المحرر بأن الدراسات كانت قد أنجزت لصالح "بكدار" ونشرت سوياً بعد تحريرها؛ حتى تقدم صورة بانورامية لواقع الاقتصاد الفلسطيني.

يسعى الكتاب إلى تقديم قراءة معمقة لحالة الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الماضية، مسلطاً الضوء على المعيقات التي يضعها الاحتلال في طريق نموه وتطوره وازدهاره. ومن جملة أشياء كثيرة، فإن سياسات الاحتلال قادت إلى تراجع مستويات الدخل والمعيشة وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع التمويل الخارجي بسبب ركود الحالة السياسية.

يمكن فهم تأثير الركود السياسي على تدني كمية الأموال الخارجية من خلال استحضار عملية إعادة إعمار غزة التي حولت قبضة الاحتلال الحديدية عليها أي جهود مالية خارجية إلى عبث.

ولكن حتى بحثياً، فإن عدم استقرار الحالة الفلسطينية يجعل استقراء البيانات والتنبؤ بمخرجاتها أمراً عسيراً بسبب عدم الثبات. وهو ما قد ينعكس على دقة بعض البيانات وطريقة معالجتها. وعلى الرغم من ذلك، وكما يلاحظ محرر الكتاب، فإنه مع أخذ ذلك كله بعين الاعتبار فإن الدراسات في الكتاب تقدم صورة عميقة لواقع الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الحالية.

تقدم المقدمة صورة عامة عن الحالة الفلسطينية تبدأ مع جذر المشكلة، أي مع وعد بلفور قبل مائة عام والمشروع الإحلالي الكولونيالي الصهيوني في فلسطين، وما قاد إليه من فقدان لأرض الآباء والأجداد، وما تلا ذلك من مواصلة المشروع الاستعماري ابتلاع بقية فلسطين. ثم تتعرض المقدمة إلى حالة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبعد ذلك وضعها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو. يشكل الواقع الاقتصادي خلال سنوات أوسلو صورة مصغرة عن مآلات الواقع الاقتصادي الحالي، وعليه فإن المقدمة تضع المادة الأساسية التي سيتم عرض بيانات الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة على خلفيتها.

يقدم الكتاب، بعد ذلك، "مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي" في ظل تأرجح الأوضاع وصعوبتها وانعدام اليقين السياسي والأمني والظلال التي يلقيها ذلك كله على آفاق النمو. وكما يقول الكتاب، فإن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن مسار النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية يظهر مسارين مختلفين، أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، حيث يتسم الأخير بالتذبذب بسبب التحديات السياسية والجمود وعدم الاستقرار. مع ملاحظة أن الكثير من السمات الاقتصادية في فلسطين تتشابه مع السمات الاقتصادية العامة في المنطقة والدول النامية.

يقترح الكتاب مجموعة من السياسات الواجب اتباعها على المستوى الاقتصادي الكلي ومنها

العمل على مكافحة البطالة وخلق فرص عمل من خلال تفعيل استراتيجية التشغيل الفلسطينية التي تم الانتهاء من صياغتها في العام ٢٠١٥، على أن تراعي استهداف الفئات الفقيرة. كما يجب العمل على تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، حيث هناك ارتفاع في نسبة المستخدمين في القطاع الخاص الذين يتلقون دخلاً أدنى من الحد الأدنى إلى ما نسبته ٣٨,١٪ ويشمل هذا أيضاً رفع معدلات الأجور بشكل يتناسب مع معدلات الإنتاجية وربطها بمؤشر غلاء المعيشة وتحفيز النمو الاقتصادي العادل وتنمية رأس المال البشري ومحاولة الفكاك من التبعية للدول المانحة والتمويل الخارجي وتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار.

يقترح الكتاب، في ختام الفصل المتعلق بسوق العمل في إسرائيل، أن تركز الحكومة على توفير فرص عمل في السوق المحلية من خلال تشجيع الاستثمار خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة، وتقليص الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية، وتبني سياسات هادفة إلى تعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي. وتشمل هذه التوصيات إيجاد آليات عمل جديدة للقطاع المصرفي الفلسطيني وذلك لمنح تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة للمنشآت الاقتصادية، وتعزيز دور المؤسسات المساندة والتمثيلية خاصة النقابات العمالية والمهنية، وتطوير المناطق الصناعية وخدمات البنية التحتية، وإعادة النظر في البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والمواءمة بينها وبين احتياجات سوق العمل، ومحاولة فتح السوق العربية للعمالة الفلسطينية.

وفي الفصل المعنون قطاع الطاقة، يقترح الكتاب بعد استعراض مصادر الطاقة المتوافرة في فلسطين إيجاد مصادر جديدة لاستيراد الطاقة الكهربائية من أجل تقليل الاعتماد على الشركة الإسرائيلية القطرية كمصدر أساسي للطاقة الكهربائية وعمل إجراءات فعلية من أجل جدولة الديون المتراكمة لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية التي تجاوزت المليار و٨٠٠ مليون شيقل. إلى جانب ذلك كله، ومع ارتفاع أسعار الكهرباء في المناطق الفلسطينية مقارنة مع دول الجوار، فإن الكتاب يقترح إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء لمراعاة أوضاع الناس الاقتصادية. إلى جانب ضرورة تقليل نسبة الفاقد الفني، مما يتطلب إجراء عمليات صيانة مستمرة للشبكات وسن التشريعات والقوانين التي تشجع على تطوير حصة استهلاك الطاقة المتجددة وزيادتها من مجمل الطاقة المستهلكة، والاهتمام بموضوع النفايات الصلبة وتحويلها من مصدر تلويث للبيئة وانتشار الأمراض إلى مصدر ثروة وحفاظ على البيئة.

ينتقل الكتاب لمناقشة النظام المصرفي والقروض في فلسطين، ويقترح بعد استعراض حالة القطاع المصرفي والقروض مجموعةً من السياسات التي تشمل تحفيز البنوك على توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات

والنشاطات الاقتصادية والإنتاجية الأكثر مقدرة على الاستدامة، والتي من شأنها تعزيز القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل والتصدير وخلق بدائل للبضائع المستوردة من إسرائيل، وتشجيع الطلب على السلع المصنعة محلياً عن طريق توفير تسهيلات ائتمانية خاصة بنسب فائدة متدنية، والعمل على إنشاء محاكم متخصصة في المجال المصرفي والمالي. إلى جانب ذلك من المفيد توزيع التسهيلات الائتمانية بصورة متوازنة بين المناطق والمدن الفلسطينية لتقليل الفروق في معدل الأسعار بين المناطق، وزيادة حصة قطاع الزراعة من التسهيلات الائتمانية الخاصة للحفاظ على الأراضي الزراعية وحمايتها من المصادرة، إلى جانب تقليل نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية وخاصة في عملتي الشيقل والدولار بهدف تشجيع الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية.

بعد ذلك ينتقل الكتاب لمناقشة قطاع الزراعة وحصار الأرض والمياه، مستعرضاً السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير قطاع الزراعة الفلسطينية من خلال جملة كبيرة من السياسات التي تشمل ضمن أشياء كثيرة مصادرة الأرض وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى المياه الجوفية، وبعد ذلك وضع قيود على حركة تصدير المنتجات. وعليه يدعو إلى تشجيع الزراعة في المناطق المصنفة "ج" والالتفاف على المضايقات الإسرائيلية بخصوص المياه، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتوافرة، وتقسيم هذه المناطق حسب التباين المناخي إلى أربع مناطق: شبه ساحلية وسلسلة الجبال الغربية والمنحدرات الشرقية الشفاغورية ومناطق الأغوار الفلسطينية وزراعة كل منطقة فيها بالمحاصيل الملائمة بما يكفل التنوع والثراء، وتعزيز صمود المزارعين وتوفير الحوافز لهم وتعويض المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية.

يناقش الكتاب في الفصل المعنون "الصناعة وضعف القدرة التنافسية" حالة الصناعة في فلسطين والمعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تطورها وعجزها التنافسي في ظل توافر البضاعة الإسرائيلية والمستوردة ذات القدرة التنافسية العالية.

ومن المؤكد أن مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية منخفضة. ويقترح الكتاب مجموعة من التوصيات لتحسين أداء الصناعة الفلسطينية ومن بينها، تفعيل جهود ضبط عملية الاستيراد وتقنينها خاصة السلع المستوردة، وتحديد مواصفات فنية لجودة السلع المستوردة خاصة من دول شرق آسيا، إلى جانب العمل على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والتركيز على الابتكار والتجديد وإدخال منتجات جديدة بالإضافة إلى إنتاج السلع القادرة على خلق قيمة مضافة عالية، وتطوير القدرات الداخلية للمنشآت الصناعية من خلال الاستثمار البنّاء في أنظمة العمل والإنتاج داخلها. وإنشاء المناطق الصناعية الداخلية

والمجمعات الصناعية لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية. والأهم ذلك كله، كما يختم الكتاب، تحسين الإنتاجية حتى يتم رفع مستوى التنافسية الضعيفة أصلاً.

يحمل عنوان الفصل الآتي فكرته الأساسية: التجارة الخارجية طريق باتجاه واحد، الأمر الذي يكشف عن العطب الأساسي الذي يصيب التجارة الخارجية بين فلسطين والعالم والتي مرة أخرى تواجه معضلة كبرى تتمثل في القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة وحرية نقل البضائع وحرية تنقّل الأفراد إلى جانب الاتكالية على الاقتصاد الإسرائيلي، وهي اتكالية تضر بقدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو، وهذا يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وإزالة التشوهات التي تصيبه، وتركيز الحوار مع الدول المانحة على تعزيز الصادرات التي تتماثل مع واردات تلك الدول، وهذا يقتضي دراسة الاتفاقيات التجارية بشكل دقيق لتحقيق الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن وضبط سياسة إغراق السوق المحلية بمنتجات ذات جودة رديئة منافسة للمنتجات الفلسطينية، وتنويع التجارة مع الشركاء خصوصاً العرب، وعدم الاتكاء على إسرائيل، ومراجعة اتفاقيات توريد الوقود المبرمة بين السلطة وشركات التوريد الإسرائيلية تمهيداً لإلغائها، والبحث عن مصادر أخرى للتوريد، ومن المهم دعم القطاعات الاقتصادية الخدمية والتركيز على الميزة النسبية للتجارة الرقمية.

ينتقل الكتاب لمناقشة ما يعنونه بـ"التطور الاقتصادي في ظروف محبطة" من جهة التحديات السياسية الداخلية التي تعيق نمو الاقتصاد الفلسطيني، والتحديات الأهم التي تأتي من الاحتلال والمعيقات التي يفرضها، وفي قلب ذلك كله سيطرة إسرائيل على الموارد الاقتصادية الفلسطينية، ومنها سيطرتها على سبيل المثال على ٨٥ بالمائة من مصادر المياه، والاستغلال غير المشروع للحجر الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"، ومصادرة مئات آلاف الدونمات الزراعية، واستغلال الفوسفات الفلسطيني، واستنزاف ثروات البحر الميت، وتعطيل عملية الكشف عن النفط والغاز. وأيضاً هناك محدودية الاتفاقيات وإجحافها بحق الفلسطينيين وآثار ذلك على تعطيل إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني وتقييد السياسات المالية والنقدية الفلسطينية.

يلامس الكتاب الهم الفلسطيني الأكثر قسوة والمتمثل بالانقسام وتداعياته على نمو الاقتصاد الفلسطيني. هناك العديد من الآثار الاقتصادية ترتبت على الانقسام، ومنها تعدد التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي، ازدواجية التخطيط التنموي وتضاد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بين غزة والضفة، إشكالية جباية الضرائب وازدواجيتها، تراجع النشاط المصرفي وترخيص بنوك خارج مظلة سلطة النقد. وأمام ذلك كله، فإن إسرائيل تمارس ضغوطاً مختلفة للتأثير على الاقتصاد في غزة كمنع العمالة الفلسطينية من غزة والتحكم في تجارة القطاع عبر المعابر والمنافذ ومنع

استخراج الغاز من الحقول البحرية وأزمة الكهرباء والحصار المالي وأزمة السيولة.

ينتقل الفصل بعد ذلك، إلى الحديث عن متطلبات مرحلة ما بعد المصالحة أو ما يعرفه الكتاب بـ"اقتصاد المصالحة"، ويقدم مجموعة مهمة من التوصيات التي تصلح للخروج من النفق.

يناقش الكتاب بعد ذلك اتفاق باريس والضرر الذي ألحقه بالاقتصاد الفلسطيني ويبحث عن آفاق وممكنات الانفكاك من بروتوكول باريس بشكل جزئي وكلي. ويقدم تحليلاً مفصلاً لواقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل اتفاق باريس وقراءة محكمة لفرص الانفكاك منه في ظل المساحات والنوافذ المتاحة، وهي خيارات ليست سهلة كما يمكن الفهم من التحليل العميق المقدم، لكنها بحاجة لإرادة قبل كل شيء. وكما يخلص، فإن التوجه نحو إلغاء بروتوكول باريس أو التفكير في إجراء تعديلات عليه لتحقيق أهداف يسعى الفلسطينيون لتحقيقها تبدو محدودة للغاية، ولا يتيح الوضع القائم والأداء الحالي للسلطة أي هامش كاف لممارسة أي سياسات تجارية ومالية مستقلة.

بعد ذلك، ينتقل الكتاب لمناقشة طريق فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، وبعد تقديم عرض تفصيلي عن المنظمة الدولية وجهود فلسطين من أجل الانضمام إليها، يفسر الكتاب معنى دولة مراقب (صفة فلسطين) في منظمة التجارة العالمية. وإيجابيات وسلبيات انضمام فلسطين إليها. ومرة أخرى، يعتمد كل شيء على الأداء الفلسطيني.

ثم يناقش الكتاب الأفكار الدولية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني متخذاً من الخطة التي قدمها وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري نموذجاً. وينتقل بعدها لمناقشة التقارير الدولية عن أداء الاقتصاد الفلسطيني وبعد ذلك قراءة لسيناريوهات المستقبل.

يلامس آخر الكتاب بعض القضايا المهمة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني مثل مقاطعة البضائع الإسرائيلية وتذبذب المساعدات الدولية.

ختاماً، يشكل الكتاب مقدمة شاملة لقضايا الاقتصاد الفلسطيني الحالي، وهو بالقدر الذي يفيد الباحث المتخصص بسبب ما يحتويه من معلومات وبيانات وقراءات دقيقة، فإنه يشكل فرصة للقارئ العادي لأن يطل عبر نافذة واسعة على حال الاقتصاد الفلسطيني وسياقات نموه والمعضلات التي يواجهها والمقترحات التي يمكن له عبرها أن يخرج منها.

الكتاب: الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية
الكاتب: باسل البستاني
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
تاريخ النشر: تشرين الثاني ٢٠١٧
عدد الصفحات: ٢٤٠

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية» للدكتور باسل البستاني. يوّثق هذا الكتاب ويحاور بالتفصيل انطلاقة التيارين الإنساني والنيوليبرالي ومسار زخمهما بكل مكوناتهما، لينتهي برصد تعاظم القناعة بأن نظام الرأسمالية النيوليبرالية قد بلغ مداه وأنه يسير نحو نهايته. في مقابل وجود علائم على ارتقاء البديل المتمثّل بكينونة ثلاثية مدمجة اقتصادية واجتماعية وبيئية تلتئم في حاضنة الاستدامة. إنها بشائر ولادة نهج «التنمية الإنسانية الشاملة». وتلكم هي بداية حصاد المواجهة.

يتضمن الكتاب تسعة فصول إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة. الفصل الأول بعنوان: «أتون النيوليبرالية: زخم التيار (الكيان الفلسفي والفكري)»، والفصل الثاني: «أتون النيوليبرالية: احتكار القرار (القواعد السلوكية)»، والفصل الثالث: «نهج التنمية البشرية: مواجهة المسار»، والفصل الرابع: «نموذج الثروة الشاملة: تعزيز الاستمرار»، والفصل الخامس: «أجندة الأهداف الإنمائية للألفية: احتواء الآثار»، والفصل السادس: «أجندة الأهداف الإنمائية للألفية: تعميق الحوار»، والفصل السابع: «أجندة أهداف التنمية المستدامة: تأكيد الإصرار»، والفصل الثامن: «صناديق الثروة السيادية: ممارسة الاختيار»، والفصل التاسع: « «المواجهة المحتملة: إزاحة آثار الدمار». يقع الكتاب في ٢٤٠ صفحة. وثمنه ١٢ دولاراً أو ما يعادلها.

الكتاب: ١١ حكايات من اللجوء الفلسطيني

الكاتب: مجموعة من المؤلفين

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ٣٠٢

يروي هذا العمل الجماعي الذي شارك في كتابته ١١ فلسطينياً وفلسطينية قصصاً عن حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كتبها أبطال هذه القصص أنفسهم. وهو ثمرة ورشة تدريبية على الكتابة الإبداعية بعنوان «كتابة اللجوء الفلسطيني عبر السيرة الذاتية»، بإشراف الروائي حسن داوود، نظمتها المؤسسة في شتاء ٢٠١٦ –٢٠١٧، بدعم من مؤسسة عبد المحسن القطان وصندوق الأمير كلاوس ضمن برنامج: «صِلات: روابط من خلال الفنون».

كتب حسن داوود على غلاف الكتاب: «هم الأحد عشر الذين كانوا يجيئون من المخيمات المتفرقة، أو من سكن مجاور لها، بدوا وكأنهم في تلك اللقاءات، بل منذ بدايتها، وكأنهم يكملون صداقة جمعت بينهم من قبل. لا شيء كان يعكر ذلك الإجماع العاطفي... هذه المودة الجامعة قائمة، لا بد، على ما تتيحه تلك «الأخوة». وهذه باتت نادرة في زمن احتراب أخوة آخرين واكتشافهم أن من هم معهم، أو من كانوا معهم، ليسوا أخوة لهم. وهذا انتقل إلى النصوص التي تدعو قارئها، فيما أحسب، إلى أن يقرأها بلطف وحب، على الرغم من الاختلاف بينها، تناولاً ولغة وتجربة ورؤيا...

هنا سنقرأ عن ماضي المخيم، وكذلك عن تشعب خطوطه حتى بلدان هي من الكثرة، بين أفراد العائلة الواحدة، بحيث تبدو فكرة إعادة «جمع الشمل» ضرباً من الإعجاز. كما نقرأ عن اللهو في المخيم، وعن الغزل فيه، وعن الجدران المنقوشة عليها كتابات الأحلام، وكذلك كتابات السخط، وقد نقرأ نصوصاً في مديح المخيم، ونصوصاً أخرى في هجائه، كما سنقرأ عن مشاعر أخرى، هي أكثر تعقيداً إزاءه».

الكتاب: الفكرة... والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات (جزءان)

الكاتب: داود تلحمي

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ١٠٨٨

يتناول الكتاب صعود حركة المقاومة الفلسطينية منذ حرب سنة ١٩٦٧ التي أطلق عليها تسمية «النكسة»، وما تحقق نتيجة هذا الصعود من حضور للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية خلال السنوات التالية، على الرغم من العثرات و«الانتكاسات» الكبيرة التي واجهتها، في الأردن (١٩٧٠-١٩٧١)، ثم من خلال خروج النظام المصري من المواجهة أواخر سبعينيات القرن الماضي، وبالتالي انشغال الأطراف العربية الشرقية بحروب داخلية وإقليمية، منها: الحرب «الأهلية» في لبنان؛ الحرب العراقية – الإيرانية؛ التناقضات الداخلية بين أطراف جبهة الصمود والتصدي. وبعد الاعتراف العالمي الكاسح بحركة التحرر الفلسطينية وحقوق شعبها منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، تعاظمت الهجمات عليها، ولا سيما في ساحتي الأراضي المحتلة ولبنان، وازدادت محاولات الإجهاض السياسية لإنجازاتها هذه. وهي محاولات استمرت، حتى بعد اندلاع الانتفاضة الكبرى الأولى في الأراضي المحتلة في أواخر الثمانينيات، إلى أن قادت، مع جملة من التطورات الخارجية والداخلية، إلى اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، ومساعي الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة بعدها لتحجيم التطلعات الفلسطينية وحصرها في إطار الحل الإسرائيلي القائم على إدامة «الحكم الذاتي» كحل نهائي، ومنع قيام حتى هذه «الدولة» الصغيرة التي طالب بها الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من ذلك، فإن «الفكرة» تبقى راسخة لدى الأجيال المتعاقبة من الشعب الفلسطيني، أن لا رضوخ ولا تسليم بدوام الظلم الرهيب الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبته الأولى، ولا فكاك من مواصلة النضال حتى إنهاء هذا الظلم وفرض احترام حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته على أرض وطنه. وداود تلحمي، من مواليد الناصرة سنة ١٩٤٣، لعائلة من شفاعمرو. عاش في الضفة الغربية، وحصل على ماجستير هندسة وعلوم من جامعة باريس. عمل في مركز الأبحاث الفلسطيني، وفي مجلة «الحرية»، ومنابر أخرى، وهو مساهم دائم في مجلة سياسات.

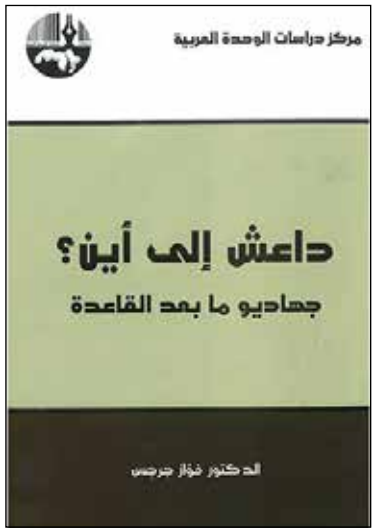

الكتاب: داعش إلى أين؟

الكاتب: فواز جرجس

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ٣٠٢

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «داعش إلى أين؟: جهاديو ما بعد القاعدة» للدكتور فواز جرجس.

من رحم تنظيم القاعدة في العراق وُلد داعش، وفي غضون سنوات قليلة بات لهذا التنظيم دولته الممتدة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية، وبات يمتلك من القوة البشرية والعتاد العسكري والاقتصاد ما يهدد بإسقاط الدولة في هذين البلدين وبالتمدد نحو بلدان أخرى. وعلى الرغم من صورته الدموية والوحشية، التي لم يتردد هو بالترويج لها عبر شبكات التواصل العالمية، استطاع داعش أن يمتلك قوة جذب واستقطاب. وإذا كانت القاعدة الأم قد بنت شعبيتها انطلاقاً من مقارعتها العدو البعيد المتمثل بالغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، فإن صراع الهويات وقتال العدو القريب المتمثل بالشيعة والحكومات العلمانية في المنطقة، مثّل عامل الاستقطاب الأساسي لدى داعش.

يؤرخ هذا الكتاب لتجربة داعش، ويحلل ظروف نشأة هذا التنظيم والخلفيات الاجتماعية والعقيدية لقادته وعناصره، والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي دفعت الناس نحو خياراته، وبخاصة تصاعد الموجة الطائفية في المنطقة وتعمّق مظاهر الفقر والبطالة والتهميش مقابل تحطّم مؤسسات الدولة الوطنية في العراق وسورية تحديداً. كما يتناول الكتاب تجربة هذا التنظيم في إدارة دولته واختلافه مع التنظيمات السلفية الجهادية الأخرى والتباين بينه وبين تنظيم «القاعدة»، وينتهي الكتاب إلى قراءة تحليلية لمستقبل داعش.

يتضمن الكتاب ثمانية فصول إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة. الفصل الأول بعنوان: «العالم من منظار داعش»، والفصل الثاني: «من أين أتى داعش: من الزرقاوي إلى البغدادي»، والفصل الثالث: «كيف أوصلت سياسات العراق المتعثرة إلى إحياء داعش»، والفصل الرابع: «تطور البغدادي: من الجندي المغمور إلى الخليفة الدموي»، والفصل الخامس: «البعثيون وجهاديو داعش: من حَوَّلَ مَنْ؟»، والفصل السادس: «كيف عزّزت الحرب السورية قوة داعش»، والفصل السابع: «إخفاقات الربيع العربي والإحباط اللاحق»، والفصل الثامن: «إعادة تعريف الجهاد والتحوّل من العالمي إلى المحلّي».

الكتاب: الجيوش العربية والدولة الوطنية

الكاتب: خالد عمر بن قفة

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- دبي

تاريخ النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٥٧

الكتاب عبارة عن محاضرة ألقاها الكاتب في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. يقول ملخص المحاضرة: شغل الحديث عن الجيوش العربية على الصعيدين المحلي والدولي الحيز الأكبر من اهتمامات المراقبين منذ نهاية العام ٢٠١٠، وتحول مع الوقت إلى موقف سياسي من بعض أطراف المعارضة السلمية، وكثير من القوى التي تتخذ من العنف أسلوباً ومنهجاً، وبخاصة الجماعات الإرهابية، وقد ساعدت وسائل الإعلام على توفير مناخ عام لشن حروب متواصلة ضمن خطاب إعلامي يهدد أركان الدولة الوطنية، ويشكِّك في وطنية الجيوش وقادتها؛ الأمر الذي يَشِي بتحول منتظَر في منظومة القوانين والقيم، التي تحدد دور الجيوش في دولنا العربية.

ومن هنا أصبح من الضروري تناول دور الجيوش العربية في المرحلة الراهنة؛ من خلال تفكيك العلاقة بين العسكري والمدني أولاً، والبحث في الأهداف الظاهرة والخفية للدعوات المتكررة إلى إبعاد الجيوش عن دورها الوطني من أطراف محلية ودولية ثانياً، وتحديد الدور المستقبلي لتلك الجيوش في ظل عسكرة العالم والدعوة إلى استعمال القوة على نطاق واسع، كما هو الأمر في خطابات الأحزاب المتطرفة ثالثاً.

تسعى هذه المحاضرة إلى استشراف المستقبل بناءً على معطيات راهنة؛ لتبيان ما سيترتب من مخاطر على الجيوش جراء اضطلاعها بحماية الجبهة الداخلية، مع مواصلتها دورها التقليدي في الحفاظ على الدولة وسيادتها، وهي مخاطر ستعسِّر على الجيوش أمر القيام بمهامها؛ في ظل تكالب أممي لقوى إقليمية ودولية على الدول العربية.

تسعى المحاضرة، أيضاً، إلى تقديم إجابات عن أسئلة مطروحة –تمثل إشكاليات–منها على سبيل المثال: هل الجيوش العربية معادية للديمقراطية ومُلغية لها، أم أنها حامية ومحققة لها؟ وهل الأولوية في حياتنا العربية للعمل العسكري، أم للعمل المدني؟ وهل الجيوش العربية واحدة في مواقفها من أنظمة الحكم؟ وهل هي أقرب إلى الشعوب أم إلى الحكومات؟ وما شرعية وجودها؟ وما الحدود الفاصلة بين دور الجيوش ودور المؤسسات؟ ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات، ضمن رؤية شمولية، يمكن بلورة موقف يُحدد دور الجيوش العربية وأهميتها للدولة الوطنية، في زمن تبدو فيه الحرب ضد تلك الجيوش، على جبهات عدَّة، منهجاً وهدفاً وأملاً مستقبلياً لقوى معادية بعضها ظاهر، وبعضها الآخر مستتر.

الكتـاب: الإخوان المسـلمون والإرهـاب: الحقائق والأدلة

الكاتب والناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ٨٨

دأبـت جماعـة الإخـوان المسـلمين منـذ تأسـيسها علـى يـد حسـن البنا فـي العام ١٩٢٨ علـى تقـديم صورة لنفسـها بوصفها الوجه المعتدل لتيار الإسلام السـياسـي، وأنها تنبذ كل صور العنف والتطرف والإرهاب، في حـين أن المراقب الدقيـق لتاريخ هذه الجماعة منـذ نشـأتها، والمطلع على أدبياتهـا الفكرية وأيديولوجيتها السـياسـية والدينية، يستطيع أن يكتشف بسهولة زيف هذه الأكاذيب وعدم واقعيتها، وأن هذه الجماعة هي منبع الإرهاب والتطرف في المنطقة والعالم.

فقـد شـكل النتـاج الفكـري لهـذه الجماعة، الأسـاس الفكري الذي انطلقت منه كل جماعات التطرف والإرهاب المتستر بالدين التي ظهرت فيما بعد، بل إن هذه الجماعات نفسها، وعلى رأسها تنظيـم «القاعـدة» وجماعة «الجهاد الإسـلامي» وجماعـات التكفيـر والهجرة وأخيـراً «داعش»، كلها خرجت من تحت عباءة الإخوان المسـلمين، وتشبعت بالفكر نفسه الذي يتبناه الإخوان، وليس أدل على ذلك من أن قادة هذه التنظيمات المتطرفة الذين أسسوها أو تولوا قيادتها كانوا أعضاءً في تنظيم الإخوان المسلمين.

يستعرض هذا الكتيب بعض الحقائق والأدلة من واقع أدبيات الإخوان المسـلمين أنفسهم، وأفـكار قادتهم ورموزهـم التي تؤكد علاقتهم بالفكـر المتطـرف وأعمـال العنـف والإرهاب التي امتدت تأثيراتها إلى خارج حدود المنطقة العربية لتشـمل العالـم أجمع، وتوضح حقيقة مـا يحـاول الإخوان المسـلمون إخفـاءه حول مسـؤوليتهم عن انتشـار التطـرف والإرهاب تحت شعارات الاعتدال والمظلومية.